

سلسلة أصول النشر

(١)

المفيد في شرح القصيد

لابن جُبارة المقدسيّ

الإمام شهاب الدّين أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عبد الوليّ
المتوفّى سنة (٧٢٨هـ) رحمه الله

تحقيق

خير الله الشريف

تقديم

الدكتور أيمن رشدي سويد

المجلد الأول



جميع حقوق الطبع محفوظة

الدراسة وجزء من التحقيق في الأصل رسالة جامعية نال بها المحقق
درجة الماجستير في اللغة العربية من الجامعة اللبنانية
بتاريخ ١٤٢٥/١/٢٨هـ - الموافق لـ ٢٠٠٤/٣/٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم لكتاب المفيد في شرح القصيد لابن جُبارة (ت٧٢٨هـ)

بقلم د. أيمن رشدي سُوَيد

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد قرَّاء الدنيا والآخرة نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابِه أجمعين، ومَن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإنَّ منظومةَ: **(حِرز الأماني ووجهِ التهاني)** في القراءات السبع المعروفةَ بالشاطبيَّة، لإمام القرَّاء وقُدوتِهم أبي محمدٍ القاسمِ بنِ فِيرُّهْ بنِ خلفِ بنِ أحمدَ الشاطبيِّ الرُّعينيِّ الأندلسيِّ المقرئِ الشافعيِّ الضرير (ت٥٩٠هـ) من الكتب الأصيلة التي تُعتَبر مرجعًا لأهل القرآن في ضبط أحرف القراءات السبع عبرَ القرون الثمانية الأخيرة، وقد حَظيتْ بالقَبول من الأُمَّة بما لم يحظَ به إلا النادرُ من الكتب.

يقول عنها إمامُنا الجزريُّ: «ومَن وقَف على قصيدتَيه عَلِمَ مقدارَ ما آتاه اللهُ في ذلك، خصوصًا اللاميَّة التي عجَز البلغاءُ مِن بَعدِه عن معارضتها؛ فإنَّه لا يَعرفُ مِقدارَها إلَّا مَن نظَم على مِنوالها، أو قابَلَ بينها وبين ما نُظِمَ على طريقتها، ولقد رُزِقَ هذا الكتابُ من الشُّهرة والقَبولِ ما لا أَعلمُه لكتابٍ غيره في هذا الفنِّ، بل أكادُ أن أقولَ: ولا في غير هذا الفنِّ؛ فإنَّني لا أحسِبُ أنَّ بلدًا من بلاد الإسلام يَخلو منه، بل لا أَظنُّ أنَّ بيتَ طالبِ عِلمٍ يَخلو من نُسخةٍ به، ولقد تنافسَ الناسُ فيها ورَغِبوا في اقتناء النُّسَخ الصِّحاح منها إلى غاية، حتَّى إنَّه كانت عندي نُسخةٌ باللاميَّة والرائيَّة - بخطِّ الحُجيج صاحبِ السَّخاويِّ - مُجلَّدة، فأُعطِيتُ بوزنِها فضَّةً فلم أَقبَل» اهـ[1].

وقد حظيتِ المنظومة الشاطبيَّة بعناية العلماء القرَّاء منذ عصرِ ناظمها،

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٢، ٢٣.

وألقَى اللهُ – سبحانه وتعالى – لها القَبول في قلوب الناس، فتسابق العلماءُ من أئمَّة هذا الشأن إلى شرحها، وبيانِ معانيها، وفَكِّ رموزها، وهُم في ذلك بين مُطوِّلٍ ومختصِر، وناقلٍ وإمام محقِّق[1].

وكان من بين شروحِها الهامَّة: كتابُ المفيد في شرح القصيد للإمام شهابِ الدِّين أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الوليِّ بنِ جُبارةَ المقدسيِّ (ت٧٢٨هـ) وهو من الشروح المخطوطة، وكنتُ أرجع إليه كثيرًا في حلِّ مشكلاتِ بعض الأبيات التي لم يَشفِ غليلي في فهم معانيها المطبوعُ من شروح الشاطبيَّة.

وكنتُ أتمنى على الله أن يُهيِّئ لهذا الشرح القيِّم يَدًا أمينةً تُخرجه إلى عالَم الطباعة الإخراجَ اللائقَ به وَفقَ ما استقرَّ عليه فنُّ تحقيق المخطوطات من قواعدَ علميَّةٍ نالت شِبهَ الإجماع عند أساطين التحقيق وإخراج النصوص.

فكان أن بشَّرني الأخُ العزيز الأستاذ (محمد خير الله الشريف) بأنَّه قام بتحقيق الشرح المذكور لنيل درجة «الماجستير» من الجامعة اللبنانيَّة ببيروت، ثمَّ أتحفني – جزاه اللهُ خيرًا – بنسخة من رسالته القيِّمة، ففرحتُ جدًّا بها حين رأيتُ تحقيقها وَفقَ المناهج العلميَّة المُرتضاة، ولا غرابة، فالأخ محمد خير الله من الشباب الذين تعشَّقوا حُبَّ تراثنا العربيِّ والإسلاميِّ، وصِلَتُه بمَجْمَع اللغة العربيَّة بدمشق وأعضائه الفضلاء غيرُ خافية.

أسأل اللهَ عزَّ وجلَّ أن ينفع بمُفيد ابنِ جبارة كلَّ مَن اطَّلعَ عليه، وأن يجدَ فيه طلابُ علم القراءات القرآنيَّة بغيتَهم، إنَّه سميعٌ قريب مجيب.

وصلى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

جُـــدة: ٣ رمضان ١٤٢٨هـ	خادم القرآن الكريم
الموافق: ١٥ أيلول ٢٠٠٧م	**د. أيمن رشدي سُوَيد**

---

(١) كنتُ قد تتبَّعتُ شروحَها ورتَّبتُها حسب تسلسلِها تاريخيًّا فزادت على ٦٠ شرحًا، انظر دراسة العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبيِّ ص٤٩ بتحقيقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه، وبعد:

المسوِّغات:

تملك الأمة الإسلامية إِرْثاً جِدَّ عظيم من المخطوطات في شتى العلوم انمازت به من الأمم الأخرى، ويدلّ على ماضٍ حضاري غني، ولما كان من الخطأ الجسيم بتّ الصلة بين حاضر الأمة الحزين وجذورها الضاربة في التاريخ، كان من الصواب عينِ الصواب العنايةُ بهذا التراث عناية فائقة فهو أحد حصون الأمة التي يسعى أعداؤها الآن إلى تقويضه بكل بأسهم وعُنْجُهيّتهم، حتى إذا ما بلغوا مسعاهم ـ لا قدّر الله ـ أصبحت الأمة مهيضةً بلا هوية، ولقمة سائغة يسهُلُ الاستيلاء عليها والفتك بها.

وهذه الغاية السامية – أي العناية بالأمة عبر تراثها – لا تقتصر على بعث هذه الذخائر فحسب بلا ضابط ولا أساس، بل تتطلب تقديم الأولويات، وحسنَ الاختيار، والعمق في الدراسة والتمحيص، والتحليلَ، والاستنباط، والتقعيد، ثم العمل بهذا العلم وصولاً إلى السبق والتقدم، وتُختزل هذه العناية في كلمة تعطي هذه الدلالات جميعاً، وهي: التحقيق.

لقد كان اختيار العمل في هذه الرسالة الجامعية تحقيقاً تراثياً؛ لأن الهدف من التحقيق إثبات الحقيقة في ما أراده المؤلف إذ وضع لبنةً من تأليفه في بناء الأمة الحضاري.

ولا غَرْو أن يجد المنصفون بناء الحضارة الإسلامية رفيعاً سامياً إذ كان القرآن الكريم لبَّه وقوامه وأساسه ومفتاحه، وهو الكتاب المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد.

ثم إن دارس اللغة العربية - لا جَرَمَ - لسعيد، ويغني ذخيرته العلمية قيامُ بحثه على أساس من علوم القرآن الكريم الذي يُعَدّ المرتبة الأولى في الاحتجاج لعلوم العربية قاطبة، وبين دفتيه بحر زاخر وميدان واسع للدراسات العربية النحوية واللهجية وغيرها، ولعل خير ما تتجلى فيه الصلة الوثقى بين علوم القرآن من جهة وعلوم العربية بدراساتها من جهة أخرى علم القراءات القرآنية الذي يأتي في الذروة من سنام هذه الدراسات على تعدُّد فروعها.

فبالنظر إلى اشتمال هذا العلم على قيم جمالية كثيرة تبرز ما تختص به اللغة العربية من فصاحة، وعذوبة، واتّساق في الأداء اللفظي مع غنىً في المعنى، وتعدُّدٍ في صور الفهم، وغير ذلك من الفوائد التي يجنيها من درس القراءات القرآنية ،كان مناسباً أن تتخذ هذه الرسالة علم القراءات عماداً لها.

ولما كان لكل علم صُوى يعرف بها وتعرف به كان لعلم القراءات القرآنية رجالٌ ودواوين، ومن أبرز دواوين هذا العلم المنظومة اللامية المسماة: «حِرْز الأماني ووجه التهاني»، إذ يمكن أن نرى اليوم بأم أعيننا أهمية هذه المنظومة تتجلى في عناية من يُدعَون بالقراء بها، وهم الذين يتلقون القراءات السبع أو العشر روايةً بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ.

وقد برزت في علم القراءات أسماء أعلام لازمته واشتهرت به، منهم: الإمام ابن جُبارة الذي قال الذهبي فيه عند ترجمته للراشدي: انتهى السؤدد في الإقراء إلى صاحبيه شيخنا المجد وابن جُبارة[1]. وقال فيه الصفدي: واشتهر بالقراءات، وهاجر الناس إليه، ووقع الاختيار من الطلبة عليه[2].

ألف ابن جُبارة - وهو من هو في النحو والقراءات - كتابه الموسوم بـ: «المفيد في شرح القصيد» الذي وصفه الإمام المحقق ابن الجزري[3] بأنه حسن مفيد[4]، ثم جعله واحداً من الأصول التي بنى عليها كتابه القيم: «النشر في القراءات العشر»، فنال المؤلف قدراً جيداً من الشهرة في أوساط القراء ومصنفي كتب القراءات، وتبوأ الكتاب منزلة عالية في مكتبة القراءات القرآنية، وسيأتي الكلام عليهما مفصلاً كل على حدة، فمن ثَمَّ كان اختياري العملَ في تحقيق الكتاب مشفوعاً بدراسة موجزة، راجياً بذلك ثواب الله عز وجل وخدمة هذا العلم الجليل.

وكان العمل وفق الآتي:

---

(١) «معرفة القراء الكبار» ٧٠٢/٢.

(٢) «أعيان العصر وأعوان النصر» ٣٤٢/١.

(٣) هو الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، مقرئ الممالك الإسلامية، المنسوب إلى جزيرة ابن عمر قرب الموصل (٧٥١هـ - ٨٣٣هـ / ١٣٥٠ - ١٤٢٩م)، صاحب تصانيف كثيرة منها: «الدرة في قراءات الثلاثة»، «نشر القراءات العشر»، «الجوهرة في النحو»، من مصادر ترجمته: «غاية النهاية في طبقات القراء» ٢٤٧/٢، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٢٥٧/٩.

(٤) «غاية النهاية في طبقات القراء» ١٢٢/١.

المخطّط:

* **المقدمة:** المسوغات، المخطط، المنهج، الصعوبات، تقويم.

* **الباب الأول:** (الدراسة)

- **الفصل الأول: (ابن جُبارة حياته وعلمه)**

١- اسمه ونشأته. ٢- أسرته. ٣- صفاته.

٤- رحلته. ٥- شيوخه. ٦- تلامذته.

٧- مؤلفاته. ٨- وفاته. ٩- مصادر ترجمته.

- **الفصل الثاني: (كتاب «المفيد في شرح القصيد»)**

١- الشاطبية وشروحها: أ- شروح سبقت المفيد.

ب- شروح عاصرت المفيد.

٢- منزلة المفيد في شروح الشاطبية.

٣- منهج ابن جُبارة في المفيد.

٤- مصادر المفيد.

٥- تاريخ تأليف المفيد.

- **الفصل الثالث: (علم القراءات وأثره في العربية)**

١- التعريف.

٢- النشأة والتطور.

٣- القراءة المقبولة والشاذة.

٤- التصنيف في القراءات وأشهر المصنفين وأهم المصنَّفات.

٥- أثر القراءات في العربية.

* **الباب الثاني**: (التحقيق)

- **الفصل الأول: (تمهيد)**

١- توثيق الكتاب ونسبته إلى المصنف.

٢- وصف نسخ الكتاب.

٣- صور النماذج الخطية.

٤- قائمة المصطلحات والرموز الواردة في النص المحقق.

- **الفصل الثاني: (النص المحقق)**

* **خاتمة**: نتائج، مقترحات.

* **الفهارس العلمية العامة.**

المنهج:

أ- في التحقيق:

١- نسخت الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديثة المعتمدة المتعارف عليها، مع تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية من دون إشارة إلى ذلك، وقابلته على مصورتي النسختين معتمداً النسخة (ب) أُمّاً في المتن لعُلُوِّها[1]، مدرجاً فيه أرقام ورقاتها، وجرّدت لهذا المتن حواشي رئيسية أتت بعده مباشرة، ميزتها بالأرقام الهندية.

٢- وضعتُ الزيادات والفروق التي جاءت بها النسخة (ك) في الحواشي الرئيسية مع تحقيق هذه الزيادات، عدا مواضع نادرة رجحت فيها ما جاء في (ك) مشيراً إلى ذلك، ومواضع أقل جانب الصواب فيها النسختين

---

(١) ستأتي أسباب ذلك في وصف النسختين الخطيتين.

معاً مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية أيضاً، وما كان من زيادات لازمة من مصادر النقول وضعت في المتن بين معقوفين، وقد أدى تحقيق زيادات النسخة (ك) إلى حواشٍ جديدة فصلتها عن الرئيسية وميزتها بالأرقام العربية.

٣- وضعتُ قائمة بالمصطلحات الخاصة بعلم القراءات مع تفسير موجز لها، استللتها من النص المحقق، وقدمتها بين يديه.

٤- خرّجتُ الشواهد القرآنية عقبها في المتن بذكر اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين مع الضبط الكامل على رواية حفص عن عاصم.

٥- خرّجتُ المقاطع المستشهد بها من الشاطبية عقبها في المتن بذكر رقم البيت الحاوي للمقطع بين معقوفين مع الضبط الكامل لهذه النصوص من النسخة المطبوعة المعتمدة لدى القراء، والاستعانة بالقرص الليزري المتداول لهذه المنظومة.

٦- ضبطتُ الأحاديث الشريفة والشعر ضبطاً كاملاً، أما الأعلام والنص المحقق فضبطت منها ما يُشكِل فقط.

٧- وضعتُ علامات الترقيم المناسبة لإيضاح النص ومصطلحات التحقيق المتداولة، مع التفريق بين المصطلح « » المخصص للأعلام والمصطلح (( )) المخصص للحديث المرفوع فقط، وهذه العلامات هي:

: قبل القول، وللتفصيل.

، للفصل بين الجمل والتراكيب المرتبطة في المعنى والإعراب.

... للكلام المحذوف.

؛ للفصل بين جملتين طويلتين، أو تركيبين أحدهما سبب للآخر أو تعليل له.

. لنهاية قول أو عبارة تامة المعنى.

؟ للاستفهام.

! للتعجب.

- - للكلام المعترض بين متلازمين.

۞ للفصل بين شطري بيت من الشاطبية.

(( )) للحديث النبوي المرفوع.

« » للأعلام والبلدان وأسماء الكتب والشواهد الشعرية.

( ) لكلمتين أو أكثر فيها خلاف بين النسختين.

( ) لمقاطع الشاطبية، أو للنقول، أو لتواريخ ولادة الأعلام ووفياتهم.

﴿ ﴾ للشواهد القرآنية.

[ ] في المتن: لتخريج الآيات وأبيات الشاطبية وأرقام ورقات المخطوط الأم.

في الحاشية: لزيادات النسخة ك.

/ للفصل بين رقمي الجزء والصفحة، أو رقم ورقة المخطوط ووجهها، أو عنوان الكتاب والمسؤول عنه، أو بين اسم المعجم والمادة.

= = للربط بين الحاشية وتمامها في الصفحة التالية.

ب لنسخة المكتبة البلدية بالإسكندرية.

ك لنسخة مكتبة كوبريلّي باستنبول.

هـ للسنة الهجرية.

م للسنة الميلادية.

٨- خرّجتُ ما أمكن من أحاديث مرفوعة وآثار وأقوال ومسائل نحوية وغيرها.

٩- ترجمتُ لجميع الأعلام الواردة في النص - عدا المشهورة - عند ورودها المرة الأولى فحسب، فإذا تكرر ورود العلم مرات أخرى عُرفت ترجمته بالعودة إلى فهرس الأعلام، وعرّفت بالقبائل والبلدان بإيجاز، وكان اهتمامي باسم العلم وتاريخ وفاته بالهجري والميلادي مع ذكر تاريخ ولادته إن وجد، وذكر مصدرين - على الأغلب - من مصادر ترجمته.

١٠- صنعتُ فهارس علمية تخدم الكتاب وتعين الباحث هي:

١) فهرس الشواهد القرآنية: بالترتيب حسب تسلسل ورود سور القرآن، مع ذكر رقم السورة والآية.

٢) فهرس الأحاديث المرفوعة: بالترتيب الهجائي لأطراف الأحاديث.

٣) فهرس الآثار والأقوال: بالترتيب الهجائي لأطرافها.

٤) فهرس أبيات الشاطبية: حسب ترتيب نظمها عند الشاطبي.

٥) فهرس مقاطع الشاطبية المستشهد بها: بالترتيب الهجائي للمقطع مع ذكر رقم البيت في الشاطبية.

٦) فهرس الشعر والأمثال: بالترتيب الهجائي للقافية.

٧) فهرس الأعلام والبلدان: بالترتيب الهجائي.

٨) فهرس أسماء الكتب: بالترتيب الهجائي.

٩) فهرس المسائل النحوية واللغوية: بترتيب ورودها في النص.

١٠) فهرس المصادر والمراجع: بالترتيب الهجائي.

١١) فهرس الموضوعات.

ويشار هنا إلى أن تعدد الصفحات في فهرس مقاطع الشاطبية يعني تكرار المقطع المستشهد به أو جزء منه، وأنه يمكن أن يأتي المقطع أو جزء منه غير مرة في صفحة واحدة.

ب- في الدراسة:

١- التزمتُ أن يكون البحث مشتملاً على الخطة من دون إسهاب في تفصيل الآراء وأقوال العلماء واختلافاتهم، بل باختيار ما عليه أغلب الأقوال وأقربها إلى الصحة ما أمكن السبيل إلى ذلك مع توخي إيضاح الفكرة المعبر عنها باختصار.

٢- أحلتُ في حواشي النصوص على أجزاء المصادر والمراجع وصفحاتها من دون فهرسة وصفية اكتفاء بالمصنوع في مسرد المصادر والمراجع.

٣- حاولتُ الكشف عن منهج المؤلف في الكتاب باستقراء عمله مع تعليل الظواهر المدروسة في ذاك المنهج.

٤- ذيلتُ البحث بخاتمة تتضمن نتائجه والمقترحات التي تمخّض عنها.

الصّعوبات:

وأما صعوبات البحث فقد تبدّت في ما يأتي:

١- لم تُشِر المصادر إلى الفصل بين شرحين انتهيا إلينا للمؤلف نفسه على الشاطبية إلا من طَرْف خفيّ، وقد ظهر لي ذلك بالموازنة بين نسخ ثلاث للشرح بين يدي مما أفضى إلى استبعاد إحداها كونها كتاباً آخر مستقلاً عن النسختين الباقيتين.

٢- اشتملت النسخة الأم - وهي قيّمة وعالية جداً - على مواضع غير واضحة لقدمها ورداءة تصويرها، بيد أن النسخة الأخرى المعتمدة قد جلت كثيراً من تلك المواضع المستغلقة وبيّنَتْها.

٣- ظهور زيادات كثيرة مطولة جاءت بها النسخة الثانية، وضعتُها في الحواشي تجريداً لنص النسخة الأم وإخراجه كما أراده المؤلف؛ فجاءت

الحواشي أحياناً ممتدة على صفحات من الكتاب، كما أدى تحقيق هذه الزيادات إلى نوعين من الحواشي ألمعتُ إليها في منهج التحقيق.

٤- عرضتْ إحالات في النص تقتضي تكرار الحواشي نفسها مرات عدّة في الصفحة الواحدة، وقد لجأت - تلافياً لهذا التكرار - إلى تعدد أرقام الإحالات في المتن.

٥- تدوير الحواشي إلى الصفحة التالية للإحالة بسبب طولها، مما أوجب وضع إشارة التتابع = في نهاية الحاشية الأخيرة وفي بداية حواشي الصفحة التي تليها.

تقويم:

أفدت في قسمي الدراسة والتحقيق من عدد من المصادر والمراجع سأعرض نموذجين لما يمثلهما هما:

١- «**إبراز المعاني من حِرْز الأماني**» في القراءات السبع/ أبو شامة المقدسي؛ تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمد جادو - ط١- المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م - ٤ج.

هو أحد شروح الشاطبية ذات الأهمية البالغة، اعتمده ابن جُبارة كثيراً في شرحه للشاطبية، فأكثر النقل عنه والتعقيب على مؤلفه.

يقع الكتاب المحقق في (٤) أجزاء، توزعت صفحاتها على مقدمة في (٧٨) صفحة، وامتد متن الكتاب المحقق على (١٤٥٠) صفحة بما فيها الحواشي والتعليقات، وجاءت ثلاثة أنواع من الفهارس في كل جزء من الأجزاء، هي: الأعلام، والشعر، والموضوعات. وامتدت الفهارس على (٣٦) صفحة، وقبل فهارس الجزء الرابع هناك خاتمة في صفحة واحدة، فيكون مجموع الصفحات في الأجزاء الأربعة (١٥٦٥).

تناولت مقدمة المحقق في أغلبها الحديث عن القرآن الكريم، والقراءات، وترجمة الشاطبي وأبي شامة،وجاء ما يتعلق بالكتاب منها في خمس صفحات من ص ٦٥ إلى ٧٠.

اعتمد المحقق نسختين خطيتين كاملتين: الأولى نسخة مكتبة الجامع الأزهر، والأخرى نسخة مكتبة برلين، وكان حقه اعتماد نسخة الظاهرية التامة المصححة رقم (٧٧٣٠).

لم يعطَ النصُّ حقَّه من التحقيق؛ فكان التخريج، والتعريف بالأعلام بعد المقدمة، والاهتمام بعلامات الترقيم ضعيفاً؛ فلم تخرَّج مقطوعات الاستشهاد بالشاطبية، واقتصرت الفهارس على ثلاثة أنواع لم تنَلْ نصيباً وافراً من العناية، وأصاب الخلل ضبط النص شعراً ونثراً.

وكانت الفائدة التي جنيتها من الكتاب تتمثل في تخريج نقول ابن جُبارة من «إبراز المعاني» بالرجوع إلى شرح البيت الذي بين يدي.

٢- «**العِقد النضيد في شرح القصيد**»: شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع/ السَّمين الحلبي؛ دراسة وتحقيق: د. أيمن رشدي سويد - ط١- جدة: دار نور المكتبات، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م - ٢مج.

هو أحد الشروح الجليلة للشاطبية، وصفه ابن الجزري بأنه لم يسبق إليه، توفي مؤلفه بعد ابن جُبارة بـ (٢٨) سنة أي سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م، دراسته وتحقيق جزء منه رسالة دكتوراه تقدم بها د. أيمن رشدي سويد لقسم الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٩٩٨، وأجيزت بامتياز.

يقع الكتاب المحقق في مجلدين كبيرين، نالت الدراسة من المجلد الأول (١٥٠) صفحة، تلاها التحقيق (٦٢٦) صفحة، فتناول التحقيق

شرح (٢٩٠) بيتاً من الشاطبية البالغة (١١٧٣) بيتاً، ثم انتهى القسم المحقق في المجلد الثاني بالصفحة (١٢٦٦)، تبعته خاتمة في (٣) صفحات، ثم جاءت الفهارس في (١٩٥) صفحة، وهذه الفهارس هي: الآيات، الأحاديث، الأمثال، الأقوال، الأشعار، الأعلام، القضايا النحوية، النماذج النحوية واللغوية، أسماء الكتب، المصادر والمراجع، الموضوعات. وانتهى المجلد الثاني بالصفحة رقم (١٤٧٠).

اشتمل القسم الأول من الرسالة على الدراسة التي جاءت في مقدمة وتمهيد وبابين، تناول الباب الأول في فصله الأول التعريف بالشاطبي، وفي الفصل الثاني التعريف بالشاطبية، وشروحها، ومنزلة «العِقد النضيد» منها.

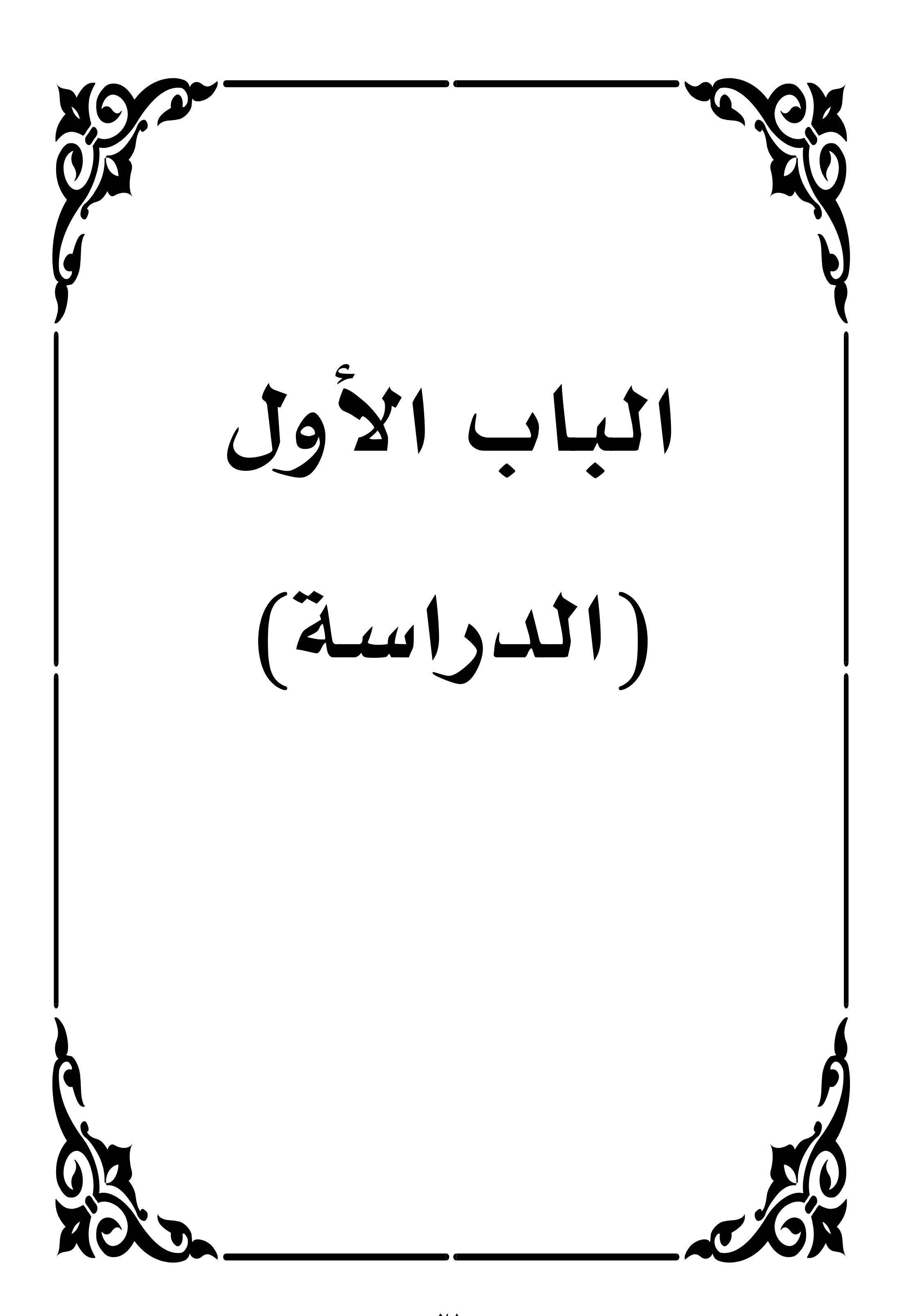
وتناول الباب الثاني في فصله الأول التعريف بالسَّمين الحلبي، وفي فصله الثاني التعريف بالكتاب، وتضمن هذا الفصل: اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف ـ توثيق أن النص موضوع الدرس هو كتاب «العِقد النضيد» ـ مصادر الكتاب رئيسية وفرعية ـ منهج المصنف في الكتاب وملاحظة على المنهج ـ مناقشة بعض آراء المصنف ـ الحديث عن نسخ الكتاب ـ بيان منهج التحقيق ـ إيضاح المصطلحات والرموز ـ نماذج من مصورات النسخ الخطية.

تميزت الدراسة بالشمول والدقة، وقد استفدت من بعض جوانب مفرداتها في إنشاء دراستي لكتاب ابن جُبارة، وظهرتِ العناية بالنص المحقق في الضبط المحكم للنص، والاهتمام بعلامات الترقيم، والتعليقات والحواشي التي أحسن المحقق تذييلها على النص، ثم في الفهارس العلمية التي أغنت العمل، وسهّلت تناوله للدارسين.

وبعد فالشكر حق واجب، وإني لسعيد بأن أزجيه إلى المشرف على بحثي، أستاذي الفاضل الدكتور محمود مصطفى حلاوي جزاه الله خيراً على ما قدّم من الملاحظات القيمة التي أقامت منآد البحث وسددت الخُطا.

وكذلك إلى الأستاذين الكريمين العالمين الجامعين للقراءات الدكتور أيمن رشدي سويد والشيخ عبد المنعم أحمد الشّالاتي، حفظهما الله، وجزاهما خيراً، فلقد شدّا أزري، وشجعاني على إنجاز العمل، والحمد لله في البدء والختام على نعمه وآلائه كلها، والله ولي التوفيق.

** ** **



الباب الأول

(الدراسة)

الفصل الأول
(ابن جُبارة: حياته وعلمه)

١- اسمه ونشأته:

هو شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن عبد الولي[١] بن جُبارة[٢] المقدسي المَرْداوي[٣] الصالحي[٤] الحنبلي.

ولد سنة[٥] ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، في سفح جبل قاسيون بدمشق في المنطقة

---

(١) تحرفت في «معجم شيوخ الذهبي» ص ٧٥ إلى: (المولى) وفي «كشف الظنون» ٢/١٢٣٤ إلى: (الوالي)، وجاءت في «الفتح المواهبي» ص ٩٢: (الرؤوف) متفردة.

(٢) نص ابن قاضي شُهبة عند ترجمته لابن جُبارة في «طبقات النحاة واللغويين» - الورقة/ ٢٠٠ - ٢٠١ من مخطوط الظاهرية — على ضبط كلمة (جُبارة) بالضم، فقال: (بضم الجيم). وجاء الضم الواضح في صورة صفحة العنوان من نسخة كوبريلّي لكتاب «المفيد»، ثم رأيت في صفحة العنوان من مخطوط كتاب: «شرح عقيلة أتراب القصائد» لابن جُبارة المحفوظ في مكتبة الأسد بدمشق بخط ناسخ الكتاب ابن خَوْلان المتوفى سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م الضبطَ بالضم واضحاً أيضاً، وهي نسخة مقابلة بنسخة المصنف وكتبت في حياته.

(٣) نسبة إلى «مَرْدا»، قرية قرب نابُلُس («معجم البلدان» ٥/١٠٤).

(٤) تحرفت في «المقفّى» ١/٦٠٨ إلى: (العناسجي).

(٥) أقدم من نقلتْ عنه سنة ولادة ابن جُبارة هو البِرْزالي في «تاريخه»، وهي سنة ٦٤٩هـ/١٢٥١م، نقلها عنه ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٤/٣٢٠، والداوودي في «طبقات المفسرين» ١/٨٠ وأفرد هذه السنة بالاختيار الصفديُّ في «أعيان العصر»١/٣٤٤، وابن كثير في «البداية والنهاية»١٤/١٤٢، والسيوطي في «بُغية الوعاة» ١/٣٦٤، وابن القاضي في «درّة الحِجَال» ١/١٥١، وذكرها بعبارة ممرضة الذهبي في «معجم شيوخه» ص ٧٥، وفي «طبقات القراء»٣/١٢٧٢، والصفدي في «الوافي بالوفَيات» ٨/٢٦، والفاسي في «ذيل التقييد» ١/٣٨٩. =

المسماة بالصالحية التي اختارها المقادسة مكاناً لسكناهم، وأُحضر صغيراً في الرابعة من عمره على عادتهم في إسماع الصغار دروس العلم، فسمع «السيرة النبوية» لابن إسحاق على خطيب مَرْدا، وسمع على الكَرْماني، وابن عبد الدائم، وابن أبي عمر(١).

٢- أسرته:

اشتهر بالعلم من أسرته:

والده: تقي الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الولي بن جُبارة المقدسي، الفقيه الفاضل المتقن الصالح، سمع بدمشق وبغداد، وتوفي سنة

= وأما سنة ٦٤٨هـ/١٢٥٠م فقد أفردها بالاختيار العُلَيمي في «الأُنْس الجليل» ٣٨١/٢، واختارها بمرتبة أولى: الذهبي في «طبقات القراء» ١٢٧٢/٣، و«معجم شيوخه» ص ٧٥، والفاسي في «ذيل التقييد» ٣٨٩/١، وبمرتبة تالية: ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣٢٠/٤، وابن الجزري في «غاية النهاية» ١٢٢/١، وابن حَجَر في «الدرر الكامنة» ٢٧٦/١، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨٠/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥١/٨، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٦٦.

وأما سنة ٦٤٧هـ/١٢٤٩م فقد أفردها بالاختيار الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ٧٤٦/٢، والمقريزي في «المقفّى الكبير» ٦٠٨/١، واختارها بمرتبة أولى ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، وابن الجزري في «غاية النهاية» ١٢٢/١، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، والداوودي في «طبقات المفسرين»٨٠/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥١/٨، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٦٦.

ولعل سنة ٦٤٨هـ هي الأقرب نظراً لاختيار العدد الأكبر من العلماء، ومنهم الذهبي وابن الجزري، وهما من كبار النقّاد المحققين، ولِنَصِّهما في «طبقات القراء» ١٢٧٤/٣، و«غاية النهاية» ١٢٢/١ على وفاته وله ثمانون سنة.

(١) ستأتي تراجم شيوخ المؤلف في موضعها.

(٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م)، ودفن بسفح قاسيون[١].

عمه: تقي الدين أبو محمد، عبد الله بن عبد الولي بن جُبارة المقدسي، الإمام الفقيه المسنِد الثبت، المتوفى سنة (٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م) والمدفون بسفح قاسيون[٢].

من بني عمِّه: شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الولي بن جُبارة، المقدسي المعروف بالجزيري[٣]، المسنِد المعمَّر (٦٦٣- ٧٥٨هـ/ ١٢٦٤- ١٣٥٦م).

جده: عبد الولي[٤] بن جُبارة: سمع منه ابن المحب، وأحمد بن يوسف الصالحي الطيار، وعبد الله بن عبد الرحمن القانوني، ومحمد بن أبي الزهر الهكاري، وعبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي.

أخو جده: عبيد الله[٥] بن جُبارة المرداوي الصالحي، الفقيه الحنبلي المتوفى بجبل قاسيون سنة (٦٤٣هـ / ١٢٤٥م).

٣- صفاته[٦]:

نشأ ابن جُبارة في صلاح ودين وزهد، وكان رجلاً مباركاً، فيه صدق وقناعة وتعفف وخشونة عيش، وانقطاع وفراغ عن الرئاسة واللباس، تعلوه السكينة والوقار، وكان جمَّ الفضائل، يُعَدّ في العلماء الصالحين الأخيار.

---

(١) ترجمته في: «شذرات الذهب» ٦٧١/٧، «القلائد الجوهرية» ٤١٦/٢.

(٢) ترجمته في: «المقصِد الأرشد» ٤١/٢، «القلائد الجوهرية» ٤٢٤/٢.

(٣) ترجمته ومصادره في: «القلائد الجوهرية» ٤١٨/٢، «شذرات الذهب» ٣١٨/٨.

(٤) «الوفَيات» لابن رافع ١٥٣/١، ١٧٩، ٢٠٨، ٥٠٤ - «أعيان العصر» للصفدي ٢٣/١.

(٥) «تاريخ الإسلام» للذهبي: حوادث ووفيات ٦٤١ — ٦٥٠هـ.

(٦) أخذت جميع هذه الصفات النفسية والعلمية من مصادر ترجمة المؤلف التي سيأتي ذكرها بأجزائها وصفحاتها.

وكان إلى ذلك إماماً مفتياً وفقيهاً متقناً، وأصولياً مناظراً، وعلامة مقرئاً متفنّناً، ونحوياً ماهراً، ولغوياً بارعاً، عني بفن القراءات فبرز فيه وأتقنه واشتهر بذلك، فهاجر الناس إليه، ووقع الاختيار من الطلبة عليه، واشتهر بمعرفة الرأي، وتصدّر وقُصد لإقراء القراءات والعربية، وانتهت إليه مشيخة بيت المقدس، وكان مع هذه المهارة ذا تمتمة في لسانه.

٤- رحلته[١]:

رحل سنة ٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م، وقيل: بعد سنة ٦٨٠هـ لطلب العلم إلى القاهرة، فصحب الشيخ حسن الراشدي[٢]، وأخذ عنه القراءات السبع والنحو إلى أن مات سنة ٦٨٥هـ، وأخذ العربية عن ابن النحّاس، والأصول عن القَرافي، والفقه عن ابن حمدان .

ثم حج وجاور بمكة، وعاد إلى صالحية دمشق سنة ٦٩٣هـ، فأقرأ القراءات، وأخذ عنه الذهبي[٣]، واشتغل عليه الناس، ثم تحوّل إلى حلب، فاشتغل عليه ابن الوردي[٤]، وأقرأ بها مدة، ثم عاد إلى دمشق، فقرأ عليه البِرْزالي[٥]، ثم استوطن بيت المقدس، فتصدر للإقراء والعربية، وهاجر الناس إليه.

---

(١) ذكر تاريخها الأول ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٨/٤ نقلاً عن البِرْزالي في «تاريخه»، وذكر الثاني الذهبي في «طبقات القراء» ١٢٧٢/٣، و«معرفة القراء الكبار» ٧٤٦/٢، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨٠/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥١/٨.

(٢) تحرفت في «المقفّى» ٦٠٨/١ إلى: (الأسدي).

(٣) قال الذهبي في «طبقات القراء» ١٢٧٣/٣: (قدم دمشق سنة ثلاث وتسعين، فجلست إليه، وسمعت بحوثه، وأخذت عنه مجلس البطاقة).

(٤) قال ابن الوردي في «تتمة المختصر في أخبار البشر» ٢٧٥/٢: (أقام رحمه الله بمصر دهراً، وجاور بمكة، ثم قدم دمشق واشتغل الناس عليه بها مدة، ثم أقام بحلب واشتغلنا عليه، ثم بالقدس).

(٥) نقل الداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١ قول البِرْزالي في «تاريخه»: (قرأت عليه بدمشق والقدس عدة أجزاء)، وقد تكون قراءة البِرْزالي عليه بعد عودته الأولى إلى دمشق سنة ٦٩٣هـ.

٥- من شيوخه:

- أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل المقدسي النابُلُسي الحنبلي، الشيخ الإمام الفقيه المسند خطيب مَرْدا[(١)]، (٥٦٦-٦٥٦هـ/١١٧٠-١٢٥٨م): حضر عليه في دمشق في الرابعة من عمره «السيرة النبوية» لابن إسحاق، وسمع منه «جزء البطاقة»[(٢)].

- زين الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الصالحي، الكاتب الخطيب المحدث المعمَّر[(٣)]، (٥٧٥- ٦٦٨هـ/ ١١٧٩-١٢٦٩م): أخذ عنه الحديث في دمشق.

- شمس الدين أبو الفرج وأبو محمد، عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، شيخ الإسلام وبقية الأعلام[(٤)]، (٥٩٧-٦٨٢هـ/ ١٢٠٠- ١٢٨٣م): أخذ عنه الحديث في دمشق.

- بدر الدين عمر بن محمد بن أبي سعد الكَرْماني، التاجر الواعظ المعمَّر[(٥)]، (٥٧٠-٦٦٨هـ/ ١١٧٤-١٢٦٩م): أخذ عنه الحديث في دمشق.

- بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحّاس الحلبي، شيخ العربية والآداب بمصر[(٦)]، (-٦٩٨هـ/١٢٩٨م): أخذ عنه العربية في القاهرة بعد سنة ٦٨٠هـ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٣٢٥/٢٣، «شذرات الذهب» ٤٨٩/٧.

(٢) جزء البطاقة: مجموعة مشهورة في الحديث الشريف، منها نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق ضمن المجموع (٥٢)، والأوراق (٦٤-٧٨).

(٣) «المنهج الأحمد» ٢٩٧/٤، «شذرات الذهب» ٥٦٧/٧.

(٤) «الوافي بالوفَيات» ٢٤٠/١٨، «شذرات الذهب» ٦٥٧/٧.

(٥) «الإعلام بوفيات الأعلام» ص٢٧٩، «شذرات الذهب» ٥٧٠/٧.

(٦) «معرفة القراء الكبار» ٧٢٩/٢، «بُغية الوعاة» ١٣/١.

- نبيه الدين أبو علي، حسن بن عبد الله بن وَيْحِيان، الرّاشِدي التِّلِمْساني، الأستاذ المقرئ، من بني راشد قبيلة من البربر، كان بصيراً بالقراءات وعللها، عارفاً بالعربية، صاحب عبادة وزهد وإخلاص واشتغال بنفسه[1]، (-٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م): أخذ عنه القراءات والنحو والتصوف في القاهرة بعد سنة ٦٨٠هـ.

- شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن إدريس القَرَافي[2] الصُّنْهاجي المصري المالكي، الإمام العلامة[3]، (-٦٨٤هـ/١٢٨٥م): أخذ عنه أصول الفقه في القاهرة بعد سنة ٦٨٠هـ.

- نجم الدين أبو عبد الله، أحمد بن حمدان بن وثّاب، النُّمَيري الحرّاني الحنبلي، القاضي الأصولي[4]، (٦٠٣-٦٩٥هـ/١٢٠٦- ١٢٩٥م): تفقه عليه في المذهب الحنبلي في القاهرة بعد سنة ٦٨٠هـ.

٦- من تلامذته:

- علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البِرْزالي الشافعي، الحافظ، مؤرخ العصر، محدث الشام، صاحب «التاريخ» و«المعجم الكبير»[5]، (٦٦٣-٧٣٩هـ/ ١٢٦٤-١٣٣٨م): أخذ عنه أجزاء حديثية في دمشق ثم في القدس سنة ٦٩٣هـ /١٢٩٣م وبعدها.

- شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن

---

(١) «معرفة القراء الكبار» ٧٠١/٢، «شذرات الذهب» ٦٨١/٧.

(٢) تحرفت في «البداية والنهاية» ١٤٢/١٤ إلى: (الفزاري).

(٣) «الديباج المُذْهَب» ٢٣٦/١.

(٤) «معجم شيوخ الذهبي» ص٢٩، «شذرات الذهب» ٧٤٨/٧.

(٥) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهبة ٣٦٩/٢، «فوات الوفَيات» ١٣٠/٢.

نِعْمة النابُلُسي، الإمام الفقيه العابر[1]، (٦٢٨-٦٩٧هـ/ ١٢٣٠-١٢٩٧م): تلا عليه في دمشق بعض الختمة لابن عامر سنة ٦٩٣هـ وبعدها.

- شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي التُّرْكُماني، الإمام الحافظ محدّث العصر[2]، (٦٧٣-٧٤٨هـ/ ١٢٧٤-١٣٤٧م): أخذ عنه سنة ٦٩٣هـ وبعدها في دمشق «مجلس البطاقة»، وجلس إليه، وسمع بحوثه، وروى عنه.

- زين الدين، عمر بن مظفر ابن الوردي، المعرّي الحلبي الشافعي، إمام اللغة والفقه والنحو والأدب، ذوالتصانيف[3]، (-٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م): أخذ عنه في حلب ثم في القدس سنة ٦٩٣هـ وبعدها.

- شمس الدين أبو المعالي، محمد بن أحمد بن علي ابن اللّبّان، المقرئ[4]، (٧١٠-٧٧٦هـ/ ١٣١٠-١٣٧٤م): أفرد عليه قراءة نافع، ثم أبي عمرو، ثم عاصم، ثم حمزة إلى أثناء سورة «الزُّمَر»، وسمع منه «التيسير» للداني.

- أبو العباس، أحمد بن محمد بن يحيى بن نَحْلة[5]، النابُلُسي، سبط السَّلْعُوس[6]، (٦٨٧-٧٣٢هـ/ ١٢٨٨-١٣٣١م) قرأ عليه بعض القراءات في دمشق.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣٣٦/٢، «شذرات الذهب» ٧٦٤/٧.

(٢) «معجم شيوخ الذهبي» ص ٧٥، «الوافي بالوفَيات» ١٦٣/٢، «طبقات الشافعية الكبرى» ١٠٠/٩.

(٣) «فوات الوفَيات» ١٥٧/٣، «طبقات الشافعية الكبرى» ٣٧٣/١٠.

(٤) «غاية النهاية» ٧٢/٢، «شذرات الذهب» ٤٢٠/٨.

(٥) «غاية النهاية» ١٣٣/١.

(٦) هو شمس الدين، محمد بن عثمان التنوخي الدمشقي، الوزير الكامل التاجر الكاتب، توفي سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م، ترجمته ومصادره في: «شذرات الذهب» ٧٤١/٧.

– أبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن علوان الشامي الجريري، نزيل القاهرة[١]، (٧٠٩- ٨٠٠هـ/ ١٣٠٩- ١٣٩٧م): أجازه ابن جُبارة.

– عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي العباس أحمد بن علي النِّفْزي الكَرْكي الشافعي[٢]، (قبل ٧٠٠-٧٧٢هـ/١٣٠٠-١٣٧٠م): تلا عليه بالروايات في دمشق سنة٦٩٣هـ.

– شرف الدين أبو العباس، أحمد بن عثمان القَرَمي[٣] الصوفي، (بعد ٦٦٠-٧٣١هـ/ ١٢٦١-١٣٣٠م): تلا عليه بالروايات في دمشق سنة ٦٩٥هـ.

– فخر الدين عثمان بن إسحاق الدمشقي: سيُذكر في وصف النسخة (ب).

– عبد الله بن سليمان المَرَّاكُشي[٤]: تلا عليه بالروايات في دمشق سنة ٦٩٣هـ.

٧- مؤلفاته:

أ- في علوم القرآن:

١- «المفيد في شرح القصيد»[٥].

(١) «غاية النهاية» ١/٧- ٨، «النشر» ١/٦٣.

(٢) «غاية النهاية» ١/٣٦٦.

(٣) تحرفت في «طبقات القراء» ١٢٧٣/١ إلى: (القرعي)، وهي: (القرمي) في «ذيل التقييد» ٣٨٩/١، وفي «غاية النهاية» ٨٢/١، ١٢٢، وفيها: الشريف أحمد بن القرمي. ولعلها: الشرف.

(٤) «طبقات القراء» ١٢٧٣/٣، «ذيل التقييد» ٣٨٩/١، «غاية النهاية» ١٢٢/١.

(٥) سيأتي الكلام عليه مفصلاً في بابه.

٢- «الفتوحات المكية والقدسية في شرح الشاطبية»: نعت الذهبي هذا الكتاب بالجودة[١]، وهو الشرح الثاني للشاطبية الذي ألفه ابن جُبارة بعد كتابه «المفيد»، يؤخذ هذا من قول ابن جُبارة في مقدمة «الفتوحات» - الورقة ١/ب: (وسميته «المفيد في شرح القصيد»، ثم أضفت إليه «الفتوحات المكية والقدسية في شرح الشاطبية»).

ويتضح من خلال المقارنة بين مخطوطي الكتابين أن الكتاب الثاني «الفتوحات» يوافق الأول - أي كتاب «المفيد» - في عبارته كثيراً مع الحذف، والإضافات الكبيرة، والصياغة الجديدة.

ذُكر الكتاب في أغلب المصادر دون تصريح بعنوانه السالف[٢]، وانفرد القَسْطلاني فذكره بعنوانه الصريح مع السند الذي أدى إليه الكتاب[٣].

---

(١) «طبقات القراء» ١٢٧٢/٣.

(٢) أشار إليه الذهبي في «معجم شيوخه» ص ٧٥، و«طبقات القراء» ١٢٧٢/٣، و«معرفة القراء الكبار» ٧٤٦/٢، وابن الوردي في «تتمة المختصر في أخبار البشر» ٢٧٥/٢، والصفدي في «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨، و«أعيان العصر» ٣٤٣/١، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١٤٢/١٤، وابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، وابن الجزري في «غاية النهاية» ١٢٢/١، والمقريزي في «المقفّى الكبير» ٦٠٨/١، وابن حَجَر في «الدرر الكامنة» ٢٧٦/١، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، و«الأُنس الجليل» ٣٨١/٢، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥٢/٨.

(٣) قال القَسْطلاني عند ترجمته ابن جُبارة في «الفتح المواهبي» ص ٩٢: (شرحها شرحاً كبيراً سماه «الفتوحات المكية والقدسية في شرح الشاطبية»... قلت: وقد أنبأني بهما أبو العباس من طريق الجَمالي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن علوان، قال: أخبرنا بهما مؤلفهما، فذكره).

وصفت مصادر ترجمة المؤلف هذا الشرح بالكبير المطول المشهور، فحدد ابن الوردي حجمه في أربعة مجلدات[1]، ولا تدع نسخة الكتاب الخطية الوحيدة التي بين يدي مجالاً للشك في هذا الحجم[2].

أما شهرة الكتاب المشار إليها فتعود إلى أمرين:

١- شَبَه عنوان الكتاب بعنوان كتاب ابن عربي «الفتوحات المكية»، وهو الكتاب المشهور الذي أثار ضجة كبرى، ولا غرو في اختيار ابن جُبارة هذا العنوان لكتابه، وهو الرجل المتصوف الزاهد الذي أخذ التصوف وعلم القراءات عن شيخه حسن الراشدي.

٢- ما تضمنه الكتاب من شرح يمكن تسميته (الشرح الإشاري) [3]، وهو ما توحي به الألفاظ من معانٍ خفية، وما ترمز إليه من دلالات غير ظاهرة، واحتمالات بعيدة.

وهذا النوع من الشرح هو الذي أدى بأصحاب مصادر ترجمة المؤلف إلى نقد الكتاب ومؤلفه، فبدأ الذهبي ـ وهو المؤرخ المنصف ـ فوصف

---

(١) «تتمة المختصر في أخبار البشر» ٢/٢٧٥.

(٢) تضم خزانة مجمع اللغة العربية بدمشق مخطوط المجلد الأول من الكتاب، وهو فيها برقم (٤١٦) ضمن مجموعة العلامة المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسَني رحمه الله (-١٣٥٤هـ /١٩٣٥م)، وهي نسخة مقابلة على أصل كتب في حياة المؤلف، يظهر ذلك من المقدمة ومن العبارات المرقومة في طرر الكتاب، فرغ من زبرها في دمشق سعيد بن إبراهيم اليمني بعد صلاة الجمعة في (١٦) رمضان سنة ٨٥٤هـ/١٤٥٠م، تقع النسخة في (٢٣١) ورقة، وتنتهي بنهاية شرح البيت رقم (٢٩٠) من الشاطبية، فهي تمثل ربع الكتاب تماماً.

(٣) قياساً على التفسير الإشاري أو الفيضي، وهو تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك. «التفسير والمفسرون» / د. محمد حسين الذهبي ٢/٣٣٨.

الشرح الكبير لشيخه ابن جُبارة بقوله: (حشاه بالاحتمالات البعيدة، وأودع فيه الدُّرّة وأُذُن الجرَّة)[1]، ثم وصف شيخه بعد قليل بقوله:

(ذهنه جيد من حيث الفهم، لا من حيث التحقيق ... فمن أغرب شيء حدثني به ابن النابُلُسي وأعجبِه عن ابن جُبارة أنه قال في قول الشاطبي [البيت رقم (٢٥٤) من «الشاطبية»]:

وفـي الهمـز أنحـاءٌ وعنـد نحاتِـه يـضيءُ سـناه كلمـا اسـودّ أَلْـيَلاَ

يحتمل قول الناظم في هذا البيت ست مئة ألف احتمال، وثمانون ألف احتمال. فانظر إلى هذا الهوَس المفرِط!

فلو كتبت هذه الاحتمالات التي لا وجود لعشر معشارها لجاءت في ثلاث مئة ألف سطر وزيادة، وذلك يجيء في ألف كراسة، فتجلد في أربعين مجلداً!

ثم نقلتُ من خط ابن جُبارة بيت الشاطبي في وريقة، وما نصه:

هذا البيت يحتمل خمس مئة وجه وأزيد من ذلك، إلى غير نهاية من الوجوه، وقد نظرت فيه، وتأملته، فوجدته كذلك كما أخبرتك به، وما أظن أحداً يهتدي إلى ذلك إلا من هداه الله تعالى ونوّر بصيرته. انتهى.

قلت: نعم، هدانا الله وبصّرنا، فإن الهمز موجود في كلام الله، وكلام الله تعالى لا يتناهى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ [الكهف: ١٠٩]، فدعْ يا أيها الشخص عنك الدعاوي، والْزَمِ الورع)[2].

---

(١) «طبقات القراء» ١٢٧٢/١، وجاء الشطر الأول من العبارة أو مقاربُه في: «معرفة القراء الكبار» ٧٤٦/٢، و«غاية النهاية» ١٢٢/١، و«المقفّى الكبير» ٦٠٨/١، و«الدرر الكامنة» ٢٧٦/١.

(٢) «طبقات القراء» ١٢٧٣/١ - ١٢٧٤.

أما الصفدي فوصفه بالبراعة في النحو والقراءات مع اتهامه بالتخبيط[1]، وقال فيه: (عنده من الفضائل جُمْل وتفاريق، إلا أنه كان يتجارف، وينتقل بعد سعادة علمه لأجل ذاك ويتحارف)[2].

هذا وقد خلا شرح البيت (٢٥٤) من «الشاطبية» في النسخة المخطوطة للكتاب تماماً من النصَّين اللذين نقلهما الذهبي آنفاً، ويمكن عزو ذلك إلى كونهما مأخوذين من كتب أخرى للمؤلف، أَنْبَهُها كتاب «الهمز» الذي أشار ابن الجزري إلى أن ابن جُبارة قد أفرده بالتأليف[3]، كما أفرد «بيت خالصة» بالتأليف[4]، أو أن هذه النسخة التي بين أيدينا من كتاب «الفتوحات» هي نسخة معدّلة عن الكتاب أملاها المؤلف بأَخَرَة بعد أن تغيّرت حاله، وآل إلى الاعتدال في أقواله ومؤلفاته، كما قال الصفدي: (ولم يزل على حاله إلى أن كُسِر ابنُ جُبارة، وبَطَلَتْ منه تلك الرموز والإشارة)[5].

٣ - «**شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**»: و«العقيلة» هي رائية الشاطبي المشهورة في رسم القرآن، وصف ابن الجزري[6] هذا الشرح لابن جُبارة بأنه أحسن من شرحه المتقدم ذكره للامية، وأن كليهما حسن مفيد، وقد ذكر هذا الشرح الذهبي في «معجم شيوخه» ص٧٥، و«طبقات

---

(١) «الوافي بالوفَيات» ٨/٢٦، ونقل العبارة الأخيرة عنه السيوطي في «بُغية الوعاة» ١/٣٦٣.

(٢) «أعيان العصر» ١/٣٤٣.

(٣) «النشر في القراءات العشر» ١/٤٢١.

(٤) وهو البيت رقم (٦٨٤) من الشاطبية، ذكر ذلك ابن جُبارة في مقدمة «الفتوحات المكية والقدسية في شرح الشاطبية» الورقة ٤٥/أ، كما سيأتي، وهو قول الشاطبي:

و وخالصةٌ أصلٌ ولا يعلمون قل ... لشعبةَ في الثاني ويُفْتَح شمللا

(٥) «أعيان العصر» ١/٣٤٣.

(٦) «غاية النهاية» ١/١٢٢.

القراء» ١٢٧٢/٢، و«معرفة القراء الكبار» ٧٤٦/٢، والصفدي في «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨، و«أعيان العصر» ٣٤٣/١، وابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، والفاسي في «ذيل التقييد» ٣٨٩/١، والمقريزي في «المقفّى الكبير» ٦٠٨/١، وابن مفلح في «المقصِد الأرشد» ١٧٧/١، والسيوطي في «بغية الوعاة» ٣٦٤/١، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، و«الأُنس الجليل»٣٨١/٢، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١، وابن القاضي في «درة الحِجَال» ١٥١/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥٢/٨، والبغدادي في «هدية العارفين» ١٠٧/١، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٦٦، والزركلي في «الأعلام» ٢١٤/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٢٧٧/١.

وللكتاب نسختان خطيتان، أولاهما اطلعت عليها في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٣٠٦)، والثانية ذُكرت في فهرس مخطوطات الأسكوريال[1] بمدريد برقم (١٤٠٧).

٤- «**شرح نونية السخاوي في التجويد**»: ذكره الصفدي في «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨، و«أعيان العصر» ٣٤٣/١، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٢٧٦/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٢٧٧/١.

٥- «**الهمز**»: ذكره ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» ٤٢١/١ - باب الوقف على الهمز، عندما عد ابن جُبارة ممن أفرد الهمز بالتأليف.

٦- «**أشياء في القراءات**»: ذكرها ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، و«الأُنْس الجليل» ٣٨١/٢، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١، وابن العماد

---

(١) «المخطوطات العربية بالأسكوريال - إسبانيا» ٦٥/٣.

في «شذرات الذهب» ١٥٢/٨، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص٦٦، كلهم دون بيان.

٧- «**تعاليق**»: ذكرها الصفدي في «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨ بهذا اللفظ دون بيان.

٨- «**بيت خالصة**»: ذكر المصنف في كتابه «الفتوحات المكية» الورقة ٤٥/أ أنه أفرد بيت الشاطبية رقم (٦٨٤) بتأليف مستقل، وهو قوله:

وخالصةٌ أصلٌ ولا يعلمون قل   لشعبةَ في الثاني ويُفْتَح شَمْلَلا

ب- في تفسير القرآن:

٩- «فتح القدير في التفسير»: ذكره ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، وابن مفلح في «المقصِد الأرشد» ١٧٧/١، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، و«الأُنس الجليل» ٣٨١/٢، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥٢/٨، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» ١٢٣٣/٢، والبغدادي في «هدية العارفين» ١٠٧/١، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٦٦، والزركلي في «الأعلام» ٢١٤/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٢٧٧/١، ونويهض في «معجم المفسرين» ٦٨/١.

١٠- «مختصر الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري»: ذكره الزركلي في «الأعلام»، واطلعت عليه مخطوطاً في مكتبة الأسد برقم (٥٠٢)، وهو الجزء الأول من الكتاب، ينتهي في أثناء سورة الأنعام.

ج- في النحو:

١١- «شرح ألفية ابن معطٍ»: ذكره ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» ٣١٩/٤، والعُلَيمي في «المنهج الأحمد» ٢٤/٥، و«الأُنس الجليل»

٣٨١/٢، والداوودي في «طبقات المفسرين» ٨١/١، وابن العماد في «شذرات الذهب» ١٥٢/٨، وابن شطّي في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٦٦، والزركلي في «الأعلام» ٢١٤/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٢٧٧/١.

ومن شعر ابن جُبارة قطعتان انتهتا إلينا في بعض المصادر، هما قوله[1]:

تركُ السلام عليهمُ تسليمُ ... فاذهبْ وأنت من الملام سليمُ

لا تخدعَنْك زخارفٌ من وُدِّهم ... فلئن سألتهمُ بدا المكتوم

ما للفقير مع الغنيِّ مودةٌ ... أنَّى تصاحب واجدٌ وعديمُ!

وقوله[2]:

خلتِ الزوايا من خباياها كما ... خلتِ القلوبُ من المعارفِ والتقى

وتنكَّر الوادي فما غزلانُه ... تلكَ الظباءُ ولا النَّقا ذاكَ النقا

٨- وفاته:

توفي ابن جُبارة في القدس الشريف فجأة[3]، سحر يوم الأحد رابع رجب سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م وله ثمانون سنة، ودفن من يومه بمقبرة (ما ملاّ) ظاهر القدس من جهة الغرب، وصلي عليه بجامع دمشق صلاة الغائب في السادس عشر من رجب.

---

(١) «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨، «بُغية الوعاة» ٣٦٤/١، «درة الحِجَال» ١٥٢/١.

(٢) «الوافي بالوفَيات» ٢٦/٨.

(٣) «طبقات القراء» ١٢٧٤/٣، وقد تحرفت كلمة (الذهبي) في «شذرات الذهب» إلى (الدبيثي) عندما نقل ابن العماد عن الذهبي وفاة ابن جُبارة فجأة، وقد سبق الدُّبَيْثِيُّ ابنَ جُبارة في الوفاة بنحو قرن من الزمن.

٩- مصادر ترجمته مسلسلة تاريخياً:

١- «المقتفي لتاريخ أبي شامة» للبِرْزالي، أو: «تاريخ البِرْزالي»[١].

٢- «طبقات القراء» للذهبي ٣/١٢٧٢ — ١٢٧٤.

٣- «معجم شيوخ الذهبي» ص٧٥.

٤- «معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢/٧٤٦.

٥- «تتمة: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء» لابن الوردي، ٢/٢٧٥.

٦- «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي ١/٣٤٢ — ٣٤٤.

٧- «الوافي بالوفَيات» للصفدي ٨/٢٥ — ٢٦.

٨- «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/١٤٢.

٩- «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» لابن حبيب ٢/١٨٢ — ١٨٣.

١٠- «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب ٤/٣١٩ — ٣٢٠.

١١- «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» للفاسي ١/٣٨٩.

١٢- «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجَزَري ١/١٢٢.

١٣- «المقفّى الكبير» للمقريزي ١/٦٠٨.

١٤- «طبقات النحاة واللغويين» لابن قاضي شُهبة: الورقة ٢٠٠- ٢٠١ من مخطوط الظاهرية.

---

(١) لعل ترجمة ابن جُبارة في الجزء المخطوط من الكتاب الذي تضمه مكتبة كوبريلّي برقم (١٠٣٧)، ويغطي تراجم الوفَيات: من سنة ٧٢٦هـ إلى سنة ٧٣٨هـ، وقد ذكره المنجّد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» ص ١٤٣، أما الجزء المطبوع منه فهو رسالة ماجستير في التاريخ من جامعة دمشق، حققه محمد مصباح مظلوم سنة ١٩٨٠، وهو يغطي تراجم الوفَيات: من سنة ٦٩٩هـ حتى سنة ٧٠٣هـ. والجزءان السابق واللاحق لهذه الفترة لمّا يحققا بعد.

١٥- «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حَجَر ٢٧٦/١.

١٦- «المقصِد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لابن مُفلِح ١٧٧/١.

١٧- «بُغية الوعاة» للسيوطي ٣٦٣/١ — ٣٦٤.

١٨- «الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي» للقَسْطلاني ص ٩٢.

١٩- «الأُنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» للعُلَيمي ٣٨١/٢.

٢٠- «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعُلَيمي ٢٣/٥ ـ ٢٤.

٢١- «طبقات المفسرين» للداوودي ٨٠/١-٨١.

٢٢- «دُرّة الحِجَال في أسماء الرجال» لابن القاضي ١٥١/١-١٥٢.

٢٣- «شذَرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد ١٥١/٨-١٥٢.

٢٤- «كَشْف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة ٤٥٩/١، ٦٤٨، ١١٥٩ — ١٢٣٣/٢.

٢٥- «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات» للخُوانساري ٣٢٣/١.

٢٦- «هدية العارفين» للبغدادي ١٠٧/١.

٢٧- «مختصر طبقات الحنابلة» لابن شطّي ص ٦٦-٦٧.

٢٨- «الأعلام» للزركلي ٢٢٢/١.

٢٩- «معجم المؤلفين» لكحالة ٢٧٧/١.

٣٠- «معجم المفسرين» لعادل نُوَيهض ٦٨/١.

** ** **

الفصل الثاني
(كتاب «المفيد في شرح القصيد»)

المفيد شرح للشاطبية، فلابد من تعريف الشاطبية والوقوف عند شروحها، ثم عند منزلة المفيد بين تلك الشروح ثم عند منهج مؤلف المفيد ومصادره وتاريخ تأليفه.

١- الشاطبية وشروحها:

بدأ التأليف في القراءات من القرن الهجري الأول، وتوسع شيئاً فشيئاً حتى أرسى قواعده الإمام الشاطبي[1] في منظومته اللامية المسماة: «حرز الأماني ووجه التهاني» أو «الشاطبية» التي بلغت (١١٧٣) بيتاً، وحازت من القبول والشهرة والعناية حظاً وافراً لا يعلم له نظير في بابه؛ إذ تفنن الشاطبي في ضبط القراءات السبع، فسلك سبيل الرمز، فمنح كل قارئ وراوٍ رمزاً إذا انفرد، ورمزاً إذا اجتمع مع غيره، وأخذ هذه الرموز من تسلسل ترتيب الحروف العربية الأبجدية عند المغاربة[2]، ومع أن الشاطبية قد وردت فيها الضرورات

---

(١) هو أبو القاسم، القاسم بن فِيْرُّهْ بن خلف بن أحمد الشاطبي الرُّعَيني الأندلسي الضرير، العالم العامل، القدوة الإمام المتوقد ذكاء، ذو الباع الأطول في فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، مع الورع والتقوى والتألّه والوقار، ولد سنة ٥٣٨هـ / ١١٤٣م، وتوفي سنة ٥٩٠هـ/١١٩٣م، ترجمته ومصادره في: «سِيَر أعلام النبلاء» ٢٦١/٢١، «الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي»، و «الإمام الشاطبي سيد القراء».

(٢) أنواع ترتيب هذه الحروف في: «المعجم العربي» / د. عدنان الخطيب ص ١٩، والموازنة بينها ممكنة ثمة.

الشعرية[1] إلا أن ذلك لا يقدح في هذه المنظومة الموسوعية، فلا عجب أن تتبوأ الشاطبية تلك المكانة الرفيعة عند العلماء باختلاف تخصصاتهم، فهي ليست وعاء للقراءات فحسب، بل هي على قدر جيد من الرقة والعذوبة والبيان، وقوة السبك، ووفرة المعاني.

وقد نهض عدد من العلماء لشرح هذه المنظومة[2] التي ضمت سبعاً من القراءات القرآنية المتواترة المشهورة، واعتمدت كتاب «التيسير» للداني أساساً لها. فكان شرح السَّخاوي، تلميذ الشاطبي، رائداً لهذه الشروح، وميّز كل واحد ممن تلاه من الشراح شرْحه بما فتحه الله عليه من علم وخبرة، ثم أتى شرح ابن جُبارة «المفيد» الذي نعرض له.

وفيما يأتي عرض لهذه الشروح ماكان منها سابقاً للمفيد أو معاصراً له، وما كان تالياً له.

أ- شروح سبقت «المفيد» أو عاصرته:

١- شرح لعبد الرحمن بن أبي القاسم الأزدي التونسي المعروف بابن الحدّاد (- نحو ٦٢٥هـ / ١٢٢٧م).

٢- «المهنّد القاضِبي شرح قصيدة الشاطبي» لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد بن علي بن شُكْر القرطبي الأندلسي (- نحو ٦٤٠هـ / ١٢٤٢م).

٣- «فتح الوصيد في شرح القصيد» لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السَّخاوي الشافعي (-٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م).

---

(١) كتسهيل الهمز في الأبيات: (٧، ١٥ ، ١٨)، وتخفيف ياء النسبة المشددة في الأبيات: (٢٨ ، ٢٩ ،٣١)، وغير ذلك.

(٢) بلغت شروح «الشاطبية» في كتاب: «الإمام الشاطبي سيد القراء» (٥٤) شرحاً، وفي مقدمة تحقيق «العِقد النضيد» (٦٢) شرحاً عدا الحواشي والتعليقات عليها.

٤- «الدرة الفريدة في شرح القصيدة» لمنْتَجَب الدين أبي يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهَمَذاني (-٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م).

٥- «اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة» لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الفاسيّ نزيل حلب (-٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م).

٦- «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، المعروف بشُعْلَة المَوْصِلِي (-٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م).

٧- شرح لشمس الدين أبي الفتح محمد بن علي بن موسى الأنصاري الدمشقي (-٦٥٧هـ / ١٢٥٨م).

٨- «المفيد في شرح القصيد» لعلم الدين قاسم بن أحمد اللَّوْرَقي (-٦٦١هـ/ ١٢٦٢م)، وهو سميّ كتاب ابن جُبارة، وقد يكون اطلع عليه.

٩- «إبراز المعاني من حرز الأماني» لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (-٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م).

١٠- شرح لعماد الدين أبي الحسن علي بن يعقوب بن شجاع بن علي بن إبراهيم المَوْصِلِي (-٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م).

١١- «حل رموز الشاطبية» لتقي الدين يعقوب بن بدران الجَرائدي (-٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م).

١٢- «كاشف المعاني في شرح حرز الأماني» لأبي الفضائل عباد بن أحمد بن إسماعيل الحُسَيني (كان حياً سنة ٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م).

١٣- شرح لعلاء الدين علي بن أحمد (-٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م).

١٤- شرح لأبي الحسن علي بن يوسف بن حريز بن فضل اللَّخْمي المعروف بالشَّطَّنَوفي (-٧١٣هـ/ ١٣١٣م).

١٥- شرح لأبي موسى جعفر بن مكّيّ المَوْصِلِي (-٧١٣هـ/ ١٣١٣م).

١٦- «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني» لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصُّنْهاجي المعروف بابن آجُرُّوم (-٧٢٣هـ/ ١٣٢٦م).

١٧- شرح ليوسف بن أبي بكر المعروف بابن خطيب بيت الآبار (-٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م).

وقد أكثر ابن جُبارة في «المفيد» النقل مما استحسنه من كلام السَّخاوي والفاسي وأبي شامة ممن سبقه في شرح الشاطبية كما صرح بذلك في مقدمته، وكان دائماً يشير إلى من ينقل عنه، خلا مرات قليلة نقل عنهم من دون إشارة، و نقل من كلام شيخه الراشدي قسطاً كبيراً[١]، ولم يغفل العزو إليه، ونقل أيضاً عن آخرين نقلاً يسيراً.

ب- شروح عاصرت «المفيد» أو جاءت بعده:

١- «كنز المعاني» لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجَعْبَري (-٧٣٢هـ/ ١٣٣١م).

٢- «الحواشي المفيدة في شرح القصيدة» لأبي محمد عبد الرحمن ابن أحمد بن عبد الرحمن الدُّقُوقي (-٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م).

٣- «الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية» لأبي القاسم هبة الله ابن عبد الرحيم البارزي (-٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م).

٤- شرح لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن بَصْخَان (-٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م).

٥- شرح لبدر الدين أبي محمد الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (-٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م).

---

(١) لم تذكر مصادر ترجمة الراشدي له تأليفاً.

٦- «العِقد النضيد في شرح القصيد» لشهاب الدين أبي العباس أحمد ابن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (-٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م).

٧- «سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي» لعلاء الدين أبي البقاء علي بن عثمان ابن القاصِح العُذْري (-٨٠١هـ/ ١٣٩٨م).

٨- شرح لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

٩- «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» لعلي محمد الضَّبّاع (-١٣٨١هـ/١٩٦١م).

١٠- «الوافي» لعبد الفتاح القاضي (- ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م).

وقد صرح ابن القاصِح وهو من شُرّاح الشاطبية الذين جاؤوا بعد ابن جُبارة بنقله عن شرحه، فقال في مقدمته: (وقد اختصرت هذا الكتاب من شرح السَّخاوي والفاسيّ، وأبي شامة، وابن جُبارة، وغيرهم، وزدت فيه فوائد ليست من هؤلاء المشروحات، وسميته: سراج القارئ..)[1].

وجعله ابن الجزري — كما سلف — أحد الأصول التي استقى منها مادة كتابه «النشر في القراءات العشر»[2]، فذكر فيه السندَ الذي أدى إليه كتاب ابن جُبارة.

٢- منزلة «المفيد» في شروح الشاطبية:

* أنواع شروح الشاطبية:

أ- **الشروح المطولة**: التي يُعنى شارحها بكل ما يتعلق بالأبيات من

---

(١) «سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي»/ ص ١٠ .

(٢) «النشر» ١/٦٣ .

معنى، وإعراب، وخلاف بين العلماء، وتوجيه قراءات، وتصحيح أخطاء الشراح قبله، منها:

١- شرح ابن خطيب بيت الآبار المشار إليه، وهو في مجلدين ضخمين.

٢- شرح ابن جُبارة: «الفتوحات المكية والقدسية»، ربعه مخطوط في مجلد ضخم.

٣- شرح الجَعْبَري: «كنز المعاني»، طبع أقل من ربعه في مجلد كبير.

٤- شرح السَّمين الحلبي: «العقد النضيد»، طبع ربعه في مجلدين كبيرين.

ب - **الشروح المتوسطة:** التي لم يطنب فيها أصحابها ولم يوجزوا، بل كانت وسطاً بين ذلك، منها:

١- شرح أبي شامة: «إبراز المعاني»، طبع في أربعة مجلدات صغيرة.

٢- شرح الفاسي: «اللآلئ الفريدة»، مخطوط في مجلدين.

٣- شرح شُعْلَة: «كنز المعاني»، طبع في مجلد.

ج- **الشروح المختصرة:** وتكتفي بحل رموز الأبيات مع بيان المعنى الإجمالي وهذه تعنى بالقارئ ذي المعرفة بالقراء ورواتهم ومصطلحات علم القراءات مثل:

١- شرح عبد الفتاح القاضي (-١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م): «الوافي».

٢- شرح الضّبّاع (-١٣٨١هـ/١٩٦١م): «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد».

* **منـزلة «المفيد»:**

عند التأمل في كتابنا «المفيد» الذي نحن بصدده نرى أنه من المجموعة الثانية، وهي الشروح المتوسطة، فهو:

١- يقدم لكل باب من أبواب الأصول بمقدمة متوسطة أو مختصرة، يتحدث فيها عن موضوع الباب ومعناه في اللغة والاصطلاح، وإعرابه، أو عن واحد مما تقدم، مثل: مقدمة باب الاستعاذة ص (٣٠٥)، والبسملة ص (٣١٧)، وسورة أم القرآن ص (٣٣٤)، والإدغام الكبير ص (٣٥٧).

٢- يتكلم في مفردات البيت من حيث الاشتقاق اللغوي، وقد يستشهد على ذلك بالشعر.

٣- قد يتعرض لما في كلام الناظم من أمور بلاغية كالاستعارة والتشبيه والمجاز.

٤- يعرب بعض الكلمات في الأبيات مما يدور المعنى حوله مع ذكر وجوه الإعراب أحياناً، وقد يبين مذاهب النحاة في المسائل الخلافية.

٥- ينقل عن ثلاثة من أبرز شراح الشاطبية، وهم: السَّخاوي (-٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، والفاسي (-٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، وأبو شامة (-٦٦٥هـ/١٢٦٦م)، ويكثر من تعقب أبي شامة، مما يدل على ذهن وقّاد، وقريحة ناقدة.

٦- يوجه بعض القراءات التي حوتها الشاطبية، ويذكر عللها مستشهداً بأقوال أئمة النحو واللغة.

٧- يورد الاستفسارات والشبه والاعتراضات التي قد تعرض للمرء، ثم يجيب عنها بما يزيل لبسها أو يتركها دون إجابة أحياناً.

٣ـ منهج ابن جُبارة في «المفيد»:

بدأ ابن جُبارة كتابه بمقدمة حمد الله فيها، وأثنى عليه بما هو أهله، وصلى على الرسول ﷺ وآله وأصحابه والتابعين، ثم تكلم على القرآن الكريم وحفظه، وأن الله قد أظهر ذلك على يد الشاطبي في منظومته، ويسّر له بحثها على شيخه حسن الراشدي، ثم وضع شرحه في كتاب، وأضاف إليه ما يسره الله لديه، ثم بيّن المنهج الذي سار عليه في شرح الأبيات، وهو يشمل النقاط الآتية:

أ- عدم التزام ذكر البيت دفعة واحدة كما فعل غيره.

ب- ذكر مسألة والوقوف على رمزها.

ج- عدم إعراب أبياتها إلا القليل، أو ما يتوقف عليه بيان حكم من أحكامها.

د- مقصوده حلُّ ألفاظها ومشكلاتها بإيجاز واختصار.

ويمكن رد هذه النقاط إلى أمرين: طلب الاختصار وترك التطويل، مع إيضاح المعنى قدر الإمكان. والنقطة الأخيرة التي ذكرها تعلل منهجه؛ فهو يريد اختصار الشرح قدر المستطاع لكي يبلغ القارئ هدفه من فهم المعنى بأسرع ما يمكن دون إخلال ببيان معنى الأبيات.

ويمكن إضافة نقاط أخرى غلبت على منهج المصنف هي:

هـ - الاهتمام ببيان معاني الألفاظ الغريبة في الأبيات.

و- إعراب بعض المفردات التي لها أدنى وشيجة بالمعنى.

ز- الاستشهاد لبعض الجزئيات بما يقويها من مقاطع الشاطبية نفسها أو الآيات الكريمة أو الآثار أو غير ذلك.

ح- تفسير الشاطبية بالشاطبية.

ط- توجيه القراءات.

ي- الاعتماد في الشرح على ثلاثة من أحسن شروح الشاطبية هي: «إبراز» أبي شامة، و «لآلئ» الفاسي، و «فتح» السَّخاوي. ونقل كلام شيخه حسن الراشدي، علاوة على التعقيب عليها إذا كان ذلك مناسباً.

ويؤخذ على منهج المصنف:

أ- النقل عن بعض المصادر دون إشارة إليها، أو بشيء من التصريح بالنقل بعد ذلك، مما يوهم أن الكلام المتقدم هو لابن جُبارة.

ب- ترك الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحها في شرحه.

ج- الإطالة في بعض النقول.

٤- مصادر «المفيد»:

يمكن تقسيم مصادر المفيد إلى ضربين فيما يأتي:

أ- مصادر رئيسية: وهي الكتب التي أكثر المصنف النقل عنها في كتابه[١]، وهي:

١- «حِرْز الأماني ووجه التهاني»: وهي المنظومة التي يشرحها ابن جُبارة، فلم يكد يخلو شرح لبيت منها من استشهاد بمقاطع أخرى من المنظومة نفسها.

٢- «إبراز المعاني من حِرْز الأماني» لأبي شامة المقدسي: وهو شرح على الشاطبية سار فيه أبو شامة على منوال شيخه أبي الحسن السَّخاوي في شرحه للقصيدة، وزاد عليه معاني لم يودعها كتابه، فشرع في تصنيفه بتوسع

---

(١) مواضع هذه النقول مستوفاة في فهرسي الأعلام ومقاطع الشاطبية.

واستقصاء في كتاب كبير حتى بلغ باب الهمزتين من كلمتين، ثم عاد فاختصره وأكمله خوفاً من دنوّ الأجل وقصور الهمة، وسمى هذا المختصر: «إبراز المعاني من حرز الأماني»، وقد نقل ابن جُبارة في النص المحقق عن أبي شامة في (٥١) موضعاً كنى فيها عن اسم أبي شامة بلفظ «بعضهم».

٣- «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة» لأبي عبد الله الفاسيّ نزيل حلب: وهو شرح على الشاطبية أيضاً وصفه الذهبي بأنه في غاية الحسن، وقد اعتمد ابن جُبارة هذا الشرح أيضاً اعتماداً كبيراً فنقل عنه في النص المحقق وهو ثمانية وعشرون ورقة (١١) نقلاً.

٤ - أقوال شيخه حسن الراشدي الذي صرح في مقدمته أنه أخذها عنه، وبحثها عليه بحثاً شافياً مستقصياً ألفاظها غاية الاستقصاء، وقال: (وأبرزَ إليّ ما استتر من معانيها ومشكلاتها مما خفي واستتر عن المتقدمين من شراحها والمتصدِّين لحل ألفاظها، فأحببت أن أضعه في كتاب، .. وأضفت إليه ما يسره الله لديّ وفتحه عليّ)، وقد نقل ابن جُبارة عن شيخه في النص المحقق في (١٣) موضعاً.

ب - مصادر فرعية: وهي الكتب التي نقل عنها المصنف في مواضع معدودة وهي:

*** كتب القراءات:**

١- «فتح الوصيد في شرح القصيد» لأبي الحسن السَّخاوي، وقد نقل عنه ابن جُبارة في شرح الأبيات: (٥٨، ٧٥، ٨٩، ١٠٢، ١٣١).

٢- «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني: وهذا الكتاب هو أصل القصيدة الشاطبية، نقل عنه عند شرح الأبيات: (١٠١، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٩).

٣- «جامع البيان» للداني: نقل عنه عند شرح البيت (١٢٧).

٤- «الإيضاح» لأبي علي الأهوازي: نقل عنه عند شرح البيتين:(٣٩، ١٠٥).

٥- «التبصرة في القراءات السبع» لمكّيّ بن أبي طالب: نقل عنه عند شرح الأبيات: (٢٥، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨).

٦- «الإبانة عن معاني القراءات» لمكّيّ بن أبي طالب: نقل عنه عند شرح البيت: (٢١).

٧- «كنز المعاني» للجَعْبَري، نقل عنه عند شرح البيت: (٩٥) بقوله: قال بعض المتأخرين.

٨- «العنوان في القراءات السبع» لابن خَلَف، نقل عنه في المقدمة ص٦، وفي شرح البيت: (٥٥).

٩- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» لمكّيّ، نقل عنه عند شرح البيت: (٩٥).

١٠- «التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه» لمكّيّ، نقل عنه عند شرح البيت: (١١١).

* **كتب التفسير**:

١١- تفسير ابن جُزَيّ: نقل عنه عند شرح البيت: (٩٥).

١٢- «الإبانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم» للزّجّاج: نقل عنه عند شرح البيت: (١).

* **كتب الحديث**:

١٣- سنن التِّرْمِذي: نقل عنه عند شرح البيت: (٥).

١٤- «سنن أبي داود» نقل عنه عند شرح البيت: (٤).

١٥- «صحيح البخاري»: نقل عنه عند شرح البيت: (٧).

١٦- «صحيح ابن خُزَيمة» نقل عنه عند شرح البيت: (٩٧).

١٧- «صحيح مسلم» نقل عنه عند شرح البيت: (٧، ١٨).

١٨- «معالم السنن» للخَطّابي نقل عنه عند شرح البيت: (٤، ٩٣).

١٩- مسند بَقِيّ بن مَخْلَد: نقل عنه عند شرح البيت: (١٧).

٢٠- مسند البَزّار: نقل عنه عند شرح البيت: (٨٣).

* كتب التراجم:

٢١- «التاريخ الكبير» للبخاري: نقل عنه عند شرح البيت: (٣٢).

٥- تاريخ تأليف «المفيد»:

أما تاريخ تأليف الكتاب فالمرجّح أنه بين سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٤م - وهي سنة رحلته إلى مصر على أحد قولين - وسنة ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م، فالظاهر من مقدمته أنه وضع كتابه قبل وفاة شيخه الراشدي سنة ٦٨٥هـ، وقد بقي في القاهرة بعد هذه السنة، وقرئ عليه الكتاب سنة ٦٨٧هـ كما يبدو مما كتبه بخطه في نهاية الجزء الأول من النسخة (ب).

** ** **

الفصل الثالث

(علم القراءات القرآنية وأثره في العربية)

١- التعريف:

القراءات — لغة — جمع قراءة، وهي مصدر: قرأه واقترأه وقرأ به — أي: تلاه — قرْءاً وقراءة وقرآناً[١].

والقرآن: المكتوب في المصاحف. تقول: قرأت الشيءَ قرآناً إذا جمعته وضممته بعضه إلى بعض؛ لأنه جَمَعَ السور فضمَّها، وهو في الأصل مصدر بمعنى الجمع، وقد خص هذا الاسم بالكتاب المنزل على محمد ﷺ فكان له علماً، كما كانت التوراة والإنجيل علمين، وتسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله إنما هي لكونه جامعاً لثمرة كتبه، أو لجمعه ثمرة جميع العلوم[٢].

والقراءات ـ اصطلاحاً ـ علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[٣].

وهذا يعني النطق بالقرآن بالطريقة ذاتها التي نطق بها القراء الناقلون له في جميع المواضع سواء المتفق عليها والمختلف فيها، وهم الذين سمعوها من شيوخهم، وهكذا دواليك حتى الوصول إلى الرسول الكريم ﷺ أخذاً عن ربه عز وجل بطريق جبريل عليه السلام.

---

(١) «لسان العرب»، «تاج العروس»/ قرأ.

(٢) «مفردات ألفاظ القرآن»، «عمدة الحفّاظ»، «لسان العرب»، «تاج العروس»/ قرأ.

(٣) «منجد المقرئين» ص ٣.

وموضوع هذا العلم دراسة ما نقل من الخلاف الأصولي[(١)] والفرشي[(٢)] عن أئمة القراءات بأسانيد متصلة ومتواترة إلى الرسول ﷺ.

فالقراءات القرآنية وحي من الله تعالى؛ لأنها جزء من القرآن الكريم، وافق نزولها نزوله.

٢- النشأة والتطور:

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها القراءات في تعاقبها إلى ما سيأتي:

١- تعليم جبريل عليه السلام للنبي ﷺ، وتعلم النبي ﷺ وفق ما جاء في الأثر المشهور[(٣)].

٢- قراءة النبي ﷺ أمام الناس وإقراؤه المسلمين[(٤)].

٣- تعليم المسلمين بعضهم بعضاً.

٤- ظهور القراء الذين يتعاهدون ما نزل من القرآن ويتدارسونه.

---

(١) هو الخلاف في الأحكام الكلية الجارية في كل ما تحقق فيه شرطه، فهي تطلق على الأحكام الكلية والخلافات المطردة التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة كصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، والمدود وتسهيل الهمزات أو تغييرها أو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ثم حذفها، والفتح والإمالة... وما إلى ذلك، «صفحات في علوم القراءات» ص٢٠.

(٢) هو ما كان من خلاف غير مطرد في حروف القراءات مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، كالخلاف في قراءة: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، حيث تقرأ كلمة ﴿مَٰلِكِ﴾ بحذف الألف وإثباتها. المصدر السابق.

(٣) «مقدمتان في علوم القرآن» ص ٤٦. والأثر المشهور هو حديث بدء الوحي الذي رواه مسلم برقم (١٦٠).

(٤) «مقدمتان» ص ٢٣.

٥- ظهور حفظة[١] القرآن كله.

٦- التتلمذ[٢] للحفظة.

٧- تعدد وجوه القراءات واختلافها في القرن الهجري الأول.

٨- تعيين عثمان رضي الله عنه مقرئاً لكل مصر من الأمصار[٣].

٩- التتلمذ[٤] لمقرئي الأمصار: وهي مرحلة الاختيار[٥]، أي إن الذين تتلمذوا للتابعين توسعوا في أخذ الأحرف أو القراءات وتلقيها من أساتذتهم، فاختاروا بعض ما تعلموه وداوموا على تلاوته، والتزموه، وذلك لسببين: الترجيح بين الروايات والاختيار لأشهرها وأكثرها رواة، والتخفيف عن تلاميذهم حسب المشهور في بلدهم، وذلك كله بالسند المتصل.

١٠- تجرد قوم للقراءة، منهم القراء العشرة المشهورون[٦].

١١- بدء التدوين والتأليف في القراءات.

---

(١) وهم: أبو بكر الصديق، عثمان، عليّ، أبيّ، زيد، ابن مسعود، أبو موسى، أبو الدرداء، رضي الله عنهم. «معرفة القراء الكبار» ٣٩/١، «تاريخ القرآن» ص٤٠.

(٢) وهم الطبقة الثانية من القراء الذين ذكرهم الذهبي في: «معرفة القراء الكبار» ج١/ص ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٦٠. مثل: أبي هريرة، ابن عباس، أبي العالية، المغيرة بن أبي شهاب، أبو عبد الرحمن السلمي رضي الله عنهم.

(٣) وهم: عبد الله بن السائب المخزومي في مكة، وأبو عبد الرحمن السلمي في الكوفة بعد ابن مسعود، وزيد بن ثابت في المدينة، وعامر بن قيس في البصرة، والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي في الشام. «لطائف الإشارات» ٥٨/١.

(٤) وهم الطبقة الثالثة من القراء عند الذهبي في «معرفة القراء الكبار»: ج١ / ص٦٢-٩٩.

(٥) (لأن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه..) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٦/١، ٤٧.

(٦) «النشر في القراءات العشر» ٨/١- ٩.

١٢- تسبيع السبعة، أي تحديد القراءات السبع.

١٣- الاحتجاج للقراءات، أي تعليلها وتفسيرها وتوجيه إعرابها والاستشهاد لذلك بلغة العرب.

١٤- التأليف في القراءات السبع: بدأ ذلك الإمام ابن مجاهد (-٣٢٤هـ/٩٣٥م) بكتابه: «السبعة»، ثم الإمام أبو عمرو الداني (-٤٤٤هـ/١٠٥٢م) بكتابه: «التيسير» وكتابه: «جامع البيان»، ولما جاء الإمام القاسم بن فِيْرُّهْ المعروف بالشاطبي (-٥٩٠هـ/١١٩٣م) نظم القراءات السبع كما جاءت في «التيسير»، وزاد عليه فوائد كثيرة في منظومة: «حرز الأماني» التي أصبحت عمدة القراء منذ نظمها مؤلفها.

١٥- إفراد القراءات وتخميسها وتسديسها وتثمينها وتعشيرها وغير ذلك، لنفي شبهة اختلاط القراءات السبع بالأحرف[١] السبعة.

١٦- تطور المقياس الضابط للتفرقة بين القراءة الصحيحة وغيرها[٢].

---

(١) الأحرف السبعة: هي المراد بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وهو حديث متواتر قطعي الثبوت، وللدكتور حسن ضياء الدين عتر تفصيل لذلك في كتابه: «الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها».

(٢) ينظر في هذه المسألة: «الإبانة» ص ٦٧، و «المرشد الوجيز» ص ١٤٥، و «النشر» ١/ ٩، و«منجد المقرئين» ص ١٣، ١٦، و «البرهان» ١/ ٤٨٠ — ٤٨١، و«غيث النفع» ص ٦-٧.
فقد وضع أئمة القراءات مقياساً مبدئياً لضبط القراءة الصحيحة يتمثل في الشروط الآتية:
- أن يكون لها وجه قوي في العربية.
- أن تكون موافقة لرسم المصحف العثماني.
- أن تجتمع العامة عليها.
ثم تطور هذا المقياس إلى الشروط الآتية:
- صحة السند.
- موافقة العربية. =

١٧- الإجماع على الأركان التالية:

أ- أن تكون القراءة متواترة[(١)].

ب- أن تكون موافقة للعربية ولو بوجه[(٢)].

ج- أن تكون موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً[(٣)].

٣- القراءة المقبولة والقراءة الشاذة:

فالقراءات التي تتوافر فيها الشروط المتقدمة المتفق عليها عند الجمهور هي القراءات المقبولة السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين الذين اختارهم الإمام ابن مجاهد، وألف في قراءاتهم كتابه «السبعة»، يضاف إليها القراءات الثلاث التي اختارها الإمام ابن الجزري - بالشروط نفسها - وألف فيها وفي السبعة التي سبقتها كتابه (النشر في القراءات العشر).

= - موافقة رسم المصحف العثماني.

ثم تطور إلى ما يلي:

- أن تكون القراءة صحيحة السند.

- أن توافق العربية ولو بوجه.

- أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

(١) التواتر: نقل جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من أول السند إلى منتهاه من غير تعيين العدد.

(٢) الموافقة للعربية ولو بوجه: أي سواءٌ أكان هذا الوجه أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه، فلا يضر كون الوجه أقل فصاحة، كقراءة الإمام حمزة بجر كلمة (الأرحام) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] على مذهب الكوفيين.

(٣) موافقة رسم أحد المصاحف ولو احتمالاً: أي ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٦] بغير واو قبل قالوا لعدم ورودها في المصحف الشامي، وكقراءته بزيادة الباء في الاسمين (الزُّبُر) و(الكتاب) من قوله تعالى: ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران١٨٤] وذلك لثبوت الباء في ذلك المصحف.

وأما ما عدا ذلك فهو القراءة الشاذة.

تعريف القراءة الشاذة:

لغةً: المنفردة، يقال: شَذَّ يشُذُّ شُذوذاً فهو شاذّ إذا انفرد انفراداً. واصطلاحاً: كل قراءة فقدت أحد الأركان الثلاثة السابقة لقبولها، أي:

غير متواترة، أو مخالفة لرسم المصاحف العثمانية كلها، أو ليس لها وجه في العربية.

والشاذ هو كل ما نسخ من القرآن الكريم حتى العَرْضَةِ الأخيرة التي عرض فيها الرسول ﷺ القرآن الكريم على جبريل عليه السلام في شهر رمضان، وقد نسخت فيها بعض الآيات القرآنية، ويدخل فيه ما نقل عن مُصْحَفَي: أبيّ بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما، وهو منسوخ التلاوة.

والشاذ أيضاً كل ما كان مع الصحابة من القرآن المنسوخ ولم يعلموا بنسخه أو كان يقرأ ولم يثبت تواتره، فخالف رسم المصاحف العثمانية التي أمر عثمان رضي الله عنه بتدوينها وحمل الأمة عليها.

وأجاز جمهور الفقهاء العمل بالقراءات الشاذة في استنباط الأحكام الشرعية منها تنزيلاً لها منزلة أخبار الآحاد، فقد احتجوا بقراءة ابن مسعود في قطع يمين السارق: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ (أيمانهما) بدل: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾، وكذلك أجاز اللغويون والنحاة الاحتجاج بها.

٤ـ التصنيف في القراءات وأشهر المصنفين وأهم المصنفات:

بدأ هذا التصنيف بعد مرحلة تجرد أناس من الذين تتلمذوا لمقرئي الأمصار للقراءة والإقراء، وأقدمُ من صنف في القراءات هو يحيى بن يَعْمَر (-٩٠هـ/٧٠٨م)، ثم تتابع التأليف فيها حتى جاء ابن مجاهد (-

٣٢٤هـ/٩٣٥م) فسبّع السبعة، وشذّذ الشواذ، ثم تتابع التأليف في القراءات السبع والقراءات الشاذة، وأما الاحتجاج للقراءات فقد بدأ على يد المبرّد (-٢٨٥هـ/٨٩٨م)، ومن أشهر المصنفات في هذا العلم:

أ- «السبعة» لابن مجاهد (-٣٢٤هـ/ ٩٣٥م).

ب- «المبسوط»، و«الغاية» في القراءات العشر لابن مِهْران (-٣٨١هـ / ٩٩١م).

ج- «التذكِرة في القراءات الثمانِ» لطاهر بن غَلْبون (-٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م).

د- «التبصِرة» لمكّيّ بن أبي طالب القيسي (-٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م).

هـ- «التيسير» و «جامع البيان» للداني، (-٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م).

و- «التلخيص في القراءات الثمانِ» لأبي مَعْشَر الطبري (-٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م).

ز- «الإقناع» لابن الباذِش (-٥٤٠هـ/ ١١٤٥م).

ح- «حِرْز الأماني ووجه التهاني» منظومة للشاطبي (-٥٩٠هـ/ ١١٩٣م)، وأهم شروحها:

١- «فتح الوصيد» للسَّخاوي (-٦٤٣هـ / ١٢٤٥م).

٢- «كنز المعاني» لشُعْلة (-٦٥٦هـ / ١٢٥٨م).

٣- «إبراز المعاني» لأبي شامة (-٦٦٥هـ / ١٢٦٦م).

٤- «كنز المعاني» للجَعْبَري (-٧٣٢هـ / ١٣٣١م).

٥- «سراج القارئ» لابن القاصِح (-٨٠١هـ / ١٣٩٨م).

ط- «النشر في القراءات العشر»، و«تقريب النشر»، و«طيّبة النشر»،

و«الدرة المضيّة في القراءات الثلاث المرضية» المتممة للعشر، و «تحبير التيسير» لابن الجَزَري (-٨٣٣ هـ / ١٤٢٩م).

ومن المصنفات التي تعتني بتعليل القراءات والاحتجاج لوجوهها:

١- «الحُجَّة في علل القراءات السبع» لابن خالويه (-٣٧٠هـ/٩٨٠م).

٢- «الحُجَّة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (-٣٧٧هـ/٩٨٧م).

٣- «حُجَّة القراءات» لابن زَنْجَلة (-القرن ٥هـ / ١١م).

٤- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» لمكّيّ بن أبي طالب القيسي (-٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م).

٥- «الموضَح في وجوه القراءات وعللها» لابن أبي مريم (-بعد ٥٦٥هـ/ ١١٦٩م).

٥- أثر القراءات القرآنية في العربية:

اعتمد النحاة واللغويون اعتماداً كبيراً على القراءات القرآنية، ولا سيما أن القراء الكبار كانوا منهم، فاكتسبت القاعدة النحوية المدعمة بدليل قرآني صفة القطعية والثبوت التي لا جدل فيها، واتخذت المذاهب النحوية القراءات القرآنية مصدراً للاستشهاد، بدا ذلك في آراء الخليل وسيبويه والأخفش من البصريين، والكسائي والفراء[١] من الكوفيين، وابن جني

(١) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد الدَّيْلَمي، إمام العربية، لقب بالفرّاء لأنه كان يفري الكلام، له من المصنفات: «معاني القرآن»، «المقصور والممدود»، «البهاء فيما تلحن فيه العامة»، (١٤٠ — ٢٠٧هـ/ ٧٥٧ — ٨٢٢م)، «إنباه الرواة» ٤/ ٧ — ٢٣، «بُغية الوعاة» ٢/ ٣٣٣.

وأبي علي الفارسي من البغداديين، وابن عصفور[١] وابن مالك[٢] من الأندلسيين، وابن النحاس وابن بابَشَاذ[٣] وابن هشام[٤] من المصريين[٥].

وتظهر علاقة القراءات بالنحو في شرط قبول القراءة وصحتها وهو: موافقة العربية ولو بوجه. وقد اتخذ بعض النحاة البصريين[٦] من بعض القراءات موقفاً رافضاً لاعتقادهم أن القراءة المروية عن الأئمة هي محض رأي لهم، فحاولوا أن يخضعوا هذه القراءات لقواعدهم وأقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ، فدفعهم ذلك إلى تقديم القاعدة على النص القرآني الموثق المنقول بالسند الصحيح، على عكس ما يفترض بالدرس النحوي واللغوي الذي يجب أن تسير قواعده خلف النصوص الفصيحة وعلى هدى استعمالاتها المختلفة[٧].

---

(١) هو أبو الحسن، علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، النحوي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من مصنفاته: «الممتع في التصريف»، «المقرب»، (٥٩٧ – ٦٦٩هـ/ ١٢٠٠- ١٢٧٠م)، «بغية الوعاة» ٢/ ٢١٠ ، «إشارة التعيين» ص ٢٣٦.

(٢) هو جمال الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، الطائي الجَيّاني الشافعي النحوي، صاحب الألفية، العلامة، إمام النحاة وحافظ اللغة (٦٠٠- ٦٧٢هـ/ ١٢٠٣ – ١٢٧٣م)، «بُغية الوعاة» ١/ ١٣٠-١٣٧، «إشارة التعيين» ص ٣٢٠.

(٣) هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد المصري النحوي ، أحد الأئمة الأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان، من مصنفاته: «شرح جمل الزَّجَّاجي»، «تعليق في النحو»، (-٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م)، «إنباه الرواة» ٢/ ٩٥ – ٩٧، «بُغية الوعاة» ٢/ ١٧ .

(٤) هو جمال الدين أبو محمد، عبد الله بن يوسف الأنصاري الحنبلي، النحوي الفاضل العلامة المشهور، صاحب «مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«شذور الذهب»، و«قَطْر الندى»، (٧٠٨ – ٧٦١هـ/ ١٣٠٨- ١٣٥٩م)، «بُغية الوعاة» ٢/ ٦٨ - «شذرات الذهب» ٦/ ١٩١.

(٥) «أثر القرآن والقراءات في النحو العربي»/ ص ٧٦ ومابعدها.

(٦) كالمبرّد والزجّاج والمازني وغيرهم.

(٧) «الدراسات اللغوية عند العرب» ص ٣٤٩.

وقد اشتمل الأثر الذي خلفته القراءات في القاعدة النحوية وبنائها المظاهر الآتية:

أ- قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة أو شاركت في بناء هذه القواعد، مثل:

- قاعدة نصب الفعل المضارع أو رفعه إذا وقع بعد أن المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان: أخذت من قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ [المائدة: ٧١]، فقد قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) في حين قرأها غيرهم بالنصب[١].

- قاعدة جواز الوقف على الاسم المنقوص غير المعرف بإثبات الياء: أخذت من قراءة ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]. قرأها: هادي[٢].

ب- قراءات أُيدت بها قاعدة نحوية، مثل:

- الاسم المفرد المقترن بأل والمعطوف على منادى، وذلك مثل: يا محمد والغلام. مثل هذا المعطوف يجوز فيه الرفع عطفاً على لفظ محمد، ويجوز فيه النصب مراعاة لمحله، وقد أُيد وجه النصب بقراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ [سبأ١٠]، كما أُيد الرفع بقراءة اختارها الخليل وسيبويه[٣].

---

(١) «شرح الأشموني» ٣/٢٨٣، «السبعة»٢٤٧.

(٢) «السبعة»٣٦٠، «البحر المحيط» ٥/ ٣٦٨ .

(٣) وهي قراءة السُّلَميّ، والأعرج، وعبد الوارث، ومحبوب عن أبي عمرو بن العلاء؛ ونصر، وأبي بكر عن عاصم؛ وابن أبي إسحاق، ومَسْلَمة بن عبد الملك، وأبي يحيى، وأبي نوفل، ورَوْح، وزيد عن يعقوب، وغيرهم. «كتاب سيبويه» ١/٣٠٥، «البحر المحيط» ٧/٢٦٣، «أوضح المسالك» ٣/٨٧، «معجم القراءات» ٧/٣٤٠.

– صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب[1]: أُيدت هذه القاعدة بقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، صُرف لمناسبة اقترانه بكلمة (أغلالاً) وهي مصروفة، كما أيدت بقراءة الأعمش ابن مِهْران لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرًا﴾ [نوح: ٢٣] بصرف (يغوث) و(يعوق)، وهما يحتويان على سبب المنع من حيث عَلَميتهما ووزن الفعل فيهما وذلك لمناسبة (نسراً)، وهي كلمة منونة[2].

ج– قراءات رُدّت بها قاعدة نحوية، مثل:

– قاعدة إضافة الزمن المبهم إلى فعل معرب أو جملة اسمية ووجوب إعرابه لدى البصريين: نُقِض هذا الوجوب بقراءة نافع لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [الانفطار: ١٩] بفتح (يوم)، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ﴾ بالفتح كذلك[3].

د– قراءة ترتّبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة، مثل:

– قراءة قوله تعالى: ﴿۞لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب (البر)، وهي قراءة السبعة، وقد قرئت بالرفع كذلك[4]، فعلى القراءة الأولى يكون لفظ (البرَّ) خبراً لليس، وعلى الثانية يكون اسمها، وهو أقوى حسب المعنى[5].

---

(١) وهو رأي الأخفش كما في: «ارتشاف الضَّرَب» ٢/٨٩١، و «البحر المحيط» ٨/٣٩٤.

(٢) «شرح الأَشموني» ٣/٢٧٥، و «البحر المحيط» ٨/٣٤٢.

(٣) «مُغني اللبيب» ٢/٥١٨، و «السبعة» ٦٦٣.

(٤) قرأها بالرفع من السبعة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكِسائي، ومن غيرهم: شعبة راوي عاصم، وابن مسعود، وأبيّ، والحسن، والأعرج. «التبصِرة» ٤٣٦، «النشر» ١/٢٨١، «معجم القراءات» ١/٢٣٩.

(٥) «تفسير أبي السعود» ١/١٤٩.

يتضح مما سبق أن القراءات القرآنية قد أغنت الدرس النحوي غنى يكاد يفوق حد التصور[١]، وأنها حفزت اللغويين والنحاة إلى التنقيب في تراثهم الأدبي والشعر خاصة، «فلا يعرف في تاريخ العلوم اللسانية قاطبة شواهد تبلغ عدتها أو تقاربها أو تكون منها بنسبة متكافئة، فإن مبلغ ما أحصوه من شواهد القرآن فيما ذكروا ثلاث مئة ألف بيت من الشعر»[٢].

وفتحت القراءات ميداناً واسعاً من ميادين البحث هو ميدان التأليف في القراءات وطبقات القراء جال فيه المؤلفون جولات واسعة في تتبع الوجوه وتوثيق أصحابها، وما حفلت به مؤلفاتهم من إثارة القضايا اللغوية والنحوية والغوص على دقائقها وجزئياتها، وهو ما ألف منهلاً ثراً من مناهل العربية، وسياجاً يحميها من هجمات المعتدين[٣].

وكان للقراءات القرآنية أثر واضح في تهذيب لهجات الكثير من القبائل وقت نزول القرآن، إضافة إلى الحفاظ على الكثير من اللهجات العربية القديمة التي كادت تضيع لاختلاط العرب بغيرهم[٤] بعدئذٍ.

** ** **

---

(١) «أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي» ص١٩٣.

(٢) «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية» ص ١٣٠.

(٣) «أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي» ص ١٩٣ ومابعدها.

(٤) «القراءات وأثرها في علوم العربية» ٨١/١.



الباب الثاني

(التحقيق)

الفصل الأول

(تمهيد)

١ـ توثيق الكتاب ونسبته إلى المصنف:

سبق القول: إن لابن جُبارة شرحين للشاطبية:

الأول: هو «الفتوحات المكية والقدسية في شرح الشاطبية»، وهو الذي انْتُقِدَ بسببه، وهذا الشرح الكبير أُلِّفَ بعد الشرح الصغير

والثاني: هو كتابنا «المفيد في شرح القصيد»، والكتاب ـ كما سلف ـ سميّ كتاب سبقه لعلم الدين اللَّوْرَقي المتوفى سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، ولم يذكر كتاب ابن جُبارة في مصادر ترجمة المؤلف بهذا الاسم، إلا عند القَسْطلاني الذي ذكره صراحة فقال[١]: (وله شرح مختصر على الشاطبية سماه: «المفيد في شرح القصيد») وأشار ابن شطّيّ في «مختصر طبقات الحنابلة» إليه بقوله: (شرحاً يسيراً)، ونعتُه بالمختصر وباليسير يصرف النظر عن كتابه الآخر الذي وصفته المصادر بالكبير المطول[٢]، وهو الذي حدد ابن الوردي وقوعه في أربعة مجلدات كما سلف، وقد ذكره ـ دون تحديد الاسم ـ ابنُ كثير في «البداية والنهاية» ١٤/١٤٢، وابن مفلح في «المقصِد الأرشد» ١/١٧٧، والفاسيّ في «ذيل التقييد» ١/٣٨٩، والسيوطي في «بُغية الوعاة» ١/٣٦٤، وابن القاضي في «درة الحِجَال» ١/١٥١، والبغدادي في «هدية العارفين» ١/١٠٧، والزركلي في «الأعلام» ١/٢١٤.

---

(١) «الفتح المواهبي» ص ٩٢

(٢) لعل هذا الوصف هو الذي حدا بالأستاذ الفاضل الدكتور أيمن رشدي سويد حفظه الله أن يعدّ «المفيد» في الشروح المطولة (مقدمة تحقيق «العِقد النضيد» للسَّمين الحلبي ١/٦٨).

والذي يجزم أيضاً بعنوان الكتاب ويوثق نسبته إلى مؤلفه نسختا الكتاب الخطيتان الأولى: نسخة المكتبة البلدية بالإسكندرية، وهي النسخة الأم المعتمدة، وقد قرئت على المصنف، وأثبت المصنف ذلك بخطه في نهاية الجزء الأول من الكتاب، وسيأتي وصفها عما قريب، والأخرى: نسخة مكتبة كوبريلّي ومقدمة المؤلف وصفحة الغلاف في النسختين توضحان ذلك إضافة إلى مقدمة شرح الشاطبية الآخر لابن جُبارة الذي تقدم ذكره(١).

٢- وصف نسخ الكتاب:

أمكن الحصول – بفضل الله تعالى – على نسختين خطيتين من كتاب «المفيد» لم أجد لهما بعد البحث والتنقير فيما وقفت عليه ثالثة، وهما:

أ- نسخة المكتبة البلدية بالإسكندرية:

تهجع فيها تحت رقم (١٥٢٩-ب)، وتقع في مجلد من جزئين، الجزء الأول يضم الأصول وينتهي بنهاية الورقة (٩٧/ب)، والثاني يضم الفرش وينتهي في منتصف الوجه (ب) من الورقة (٢٠٦)، تقع النسخة في (٢٠٦) ورقات من الحجم الكبير قياس (٣٦×٢٦سم)، في الوجه الواحد منها (٣٥) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، كُتبت بخط نسخ معتاد صغير، ليس فيها صفحة عنوان، وهي صعبة القراءة، رديئة التصوير، نادرة الضبط، لها مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

جاءت في الصفحة التي تسبق بداية الكتاب العبارة الآتية:

---

(١) ص ٢٩.

(طالع في هذا الكتاب العاجز الفقير إلى الله تعالى المعترف بذنبه الراجي عفو ربه محمد بن أحمد المقرئ الشهير بالأنصاري، غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ فيه ولمن نظر إليه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد عدد ما أحاط علمه وجرى به قلمه وكتب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شهر المحرم سنة سبعٍ وسبع مئة).

وتخللت عبارات المقابلة طرر أوراق الكتاب مثل:

١- بلغ قراءة وتصحيحاً على المصنف (في الورقة ٩/آ — ١٤/آ).

٢- بلغ قراءة تصحيح (في الورقة ٢٤/آ).

٣- قرئ جميعه على المؤلف (في الورقة ٢٠٦/آ وهي الورقة الأخيرة من الكتاب).

وفي نهاية الجزء الأول في الورقة (٩٧/ب) كتب المؤلف العبارة الآتية بخطه: (قرأ عليَّ الأخ الصالح المقرئ المجود المتقن فخر الدين عثمان بن إسحاق بن إبراهيم بن غياث؟ الدمشقي هذا الجزء الأول من شرح القصيدة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني من أوله إلى آخره، وقد أذنتُ له في روايته عني على الوجه المعتبر، وقرأ عليَّ القصيدة المتقدمَ ذكرُها من أولها إلى آخرها حفظاً من صدره، وشرحتها له شرحاً كافياً بما يسره الله لدي، وقد أذنت له في إقرائها لمن أراد؛ لما تحققته من فهمه ودينه وأمانته، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وكتب المؤلف للشرح: أحمد بن محمد بن جُبارة المقدسي، ثم المَرْداوي، ثم الحنبلي بالقاهرة المحروسة بخانقاه سعيد (السعد) يوم الأربعاء التاسع من ربيع الآخر سنة سبع وثمانين وست مئة).

وهذه النسخة نفيسة قيمة؛ فهي:

- مقروءة كلها على المؤلف ومصححة عليه
- مزينة بإذن المؤلف بالرواية عنه على الوجه المعتبر لتلميذه عثمان ابن إسحاق الدمشقي سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م، أن يروي القسم الأول من الكتاب الذي يضم قسم الفرش، وتأتي هذه الإجازة الفريدة جامعة لأنواع عدة من طرق الأخذ المعروفة عند العلماء كالسماع والقراءة والإذن بعد أن:

١- سمع المؤلفُ الشاطبية كاملة من تلميذه غيباً عن ظهر قلب.

٢- أسمع المؤلفُ التلميذَ شرحاً كاملاً للشاطبية.

٣- قرأ التلميذُ على المؤلف شرحه للشاطبية من النسخة المصححة عليه.

٤- تحقّق المؤلف من فهم تلميذه للشاطبية ووثق بدينه وأمانته.

٥- أذن المؤلف للتلميذ برواية الجزء الأول من الشرح عنه، وبإقراء الشاطبية لمن أراد.

ويذكر أن هذه الإجازة تدل على صفات عالية لابن جُبارة هي تواضعه وصبره وإخلاصه في حمل العلم الغزير إلى تلميذ واحد من تلامذته حتى فرغ من شرح الشاطبية كلها له على ضخامتها، وهي تدل أيضاً على أنه أملى شرحه على تلامذته مرات عدة، مما يفسر الزيادات الكبيرة التي زادتها النسخة (ك) على النسخة (ب).

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف «ب»، واعتمدتها أماً لنفاستها.

ب- نسخة مكتبة كوبريلّي زاده باستنبول:

وهي فيها بالأرقام (٥ – ٦ – ٧ – ٨)، وهي في (٦٩٠) ورقة قياس (١٤×٢٠)، في الصفحة الواحدة نحو (٢٠) سطراً، في السطر نحو (١٠) كلمات، كُسرتْ على أربعة أجزاء:

ـ الأول في (١٦٠) ورقة، ينتهي بباب وقف حمزة وهشام.

ـ الثاني في (١٧٩) ورقة، ينتهي بباب سورة البقرة.

ـ الثالث في (١٧٩) ورقة، ينتهي بباب سورة الشورى.

ـ الرابع في (١٧٢) ورقة، ينتهي بنهاية الكتاب.

ناسخها علي بن آدم بن شعيب بن مجاهد الكناني نسباً الشافعي مذهباً، نسخها بين سنة ٧٨١هـ و ٧٨٢هـ/ ١٣٧٩ – ١٣٨٠م، أي بعد وفاة المؤلف بنيف وخمسين عاماً، خطها نسخ معتاد واضح.

وُضِع خَتْما تَمَلُّكٍ على جميع الأجزاء هذا نصهما:

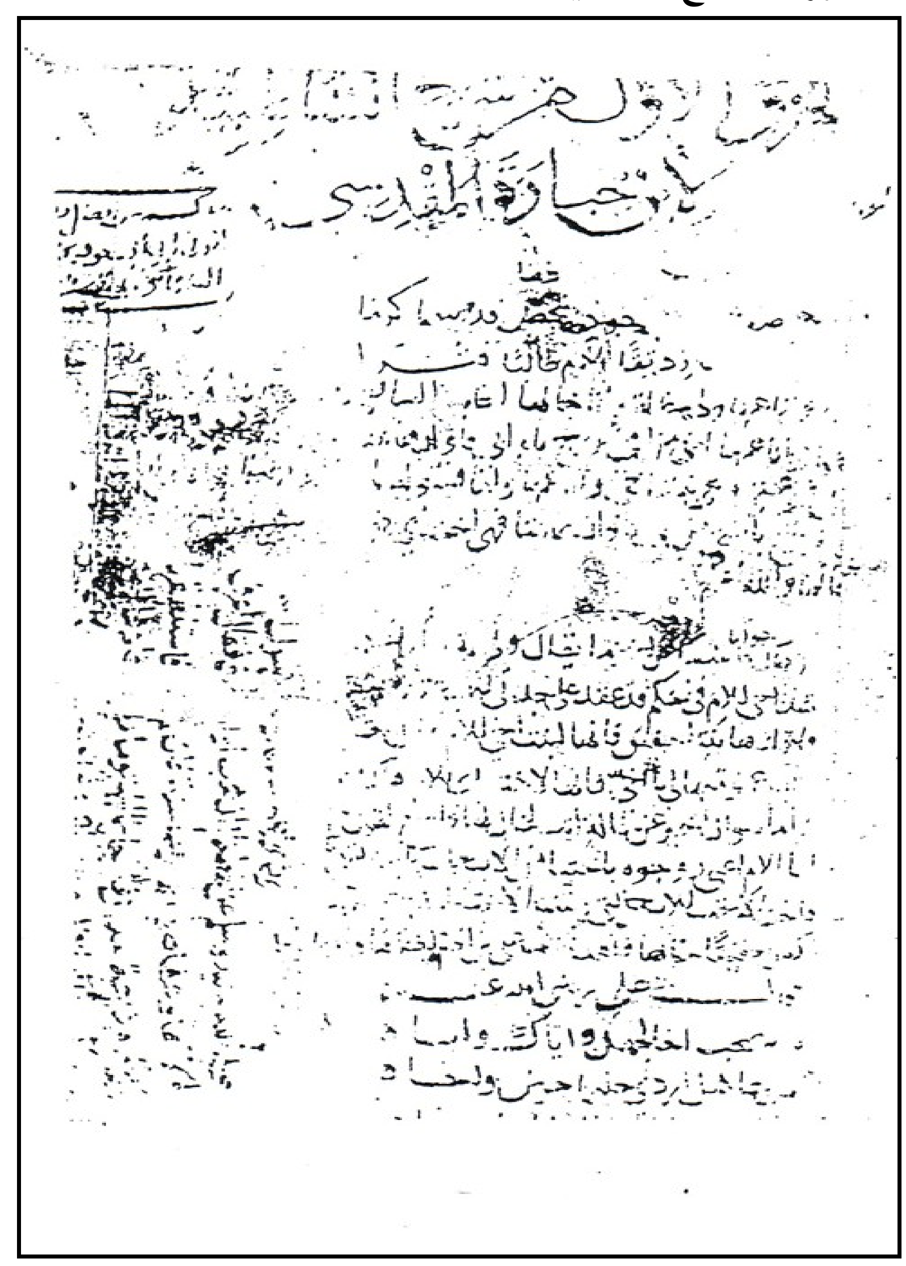
– (وقف هذه النسخة الوزير أبو الخير (أحمد) بن الوزير الأعظم الفاضل نعمان ابن الوزير الأعظم العلامة الصدر الشهيد مصطفى ابن الوزير الأعظم النِّحْرير أبي عبد الله محمد كوبريلّي أقال الله عِثاره).

– (هذا مما وقفه الوزير أبو الخير الحاج أحمد بن الوزير الأعظم نعمان).

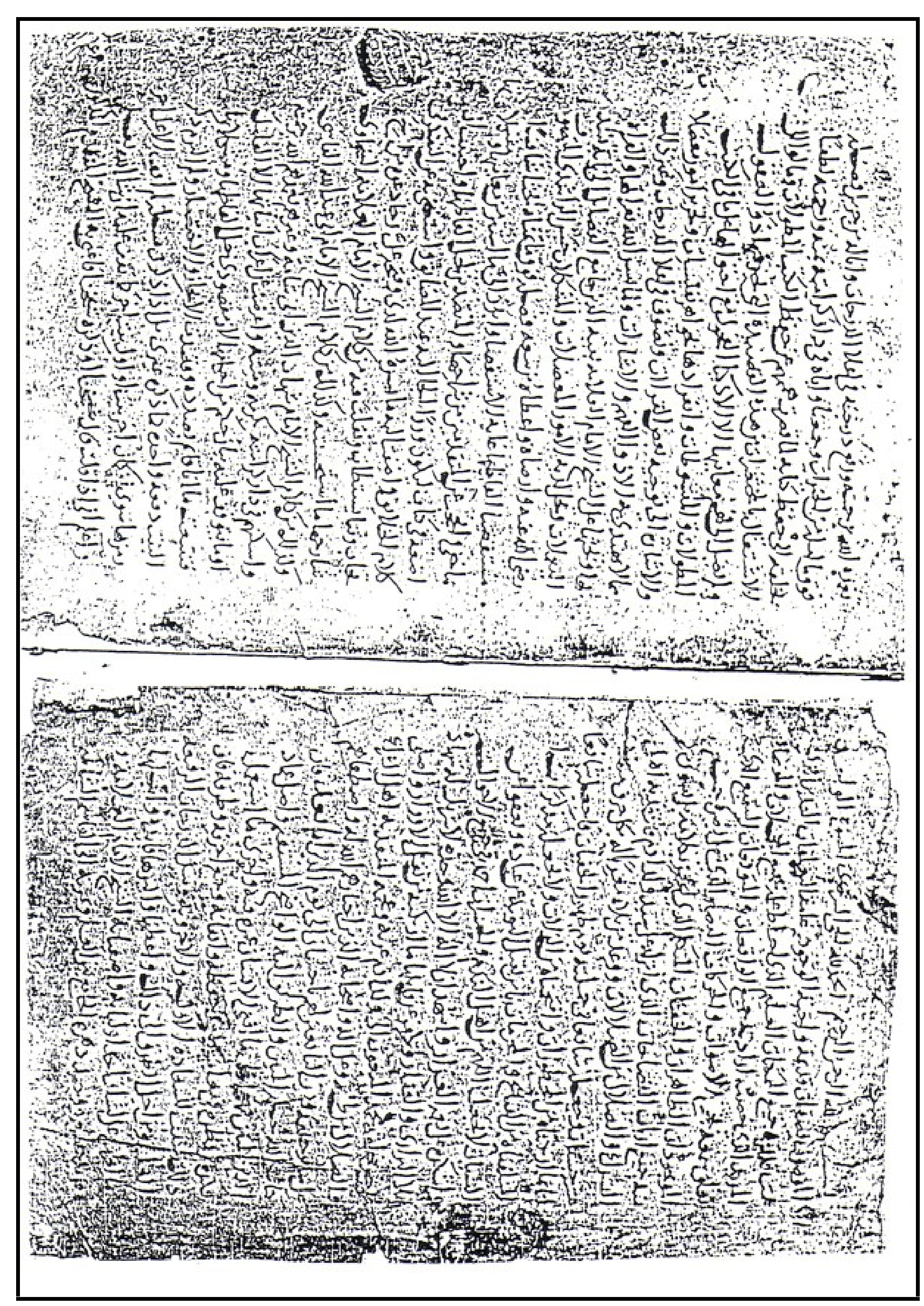
وهي نسخة كاملة، نادرة الضبط، كثر فيها التصحيف والتحريف والزيادات، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ك)، واعتمدتها نسخة مساعدة أثبتّ فروقها في الحاشية.

❋ ❋ ❋

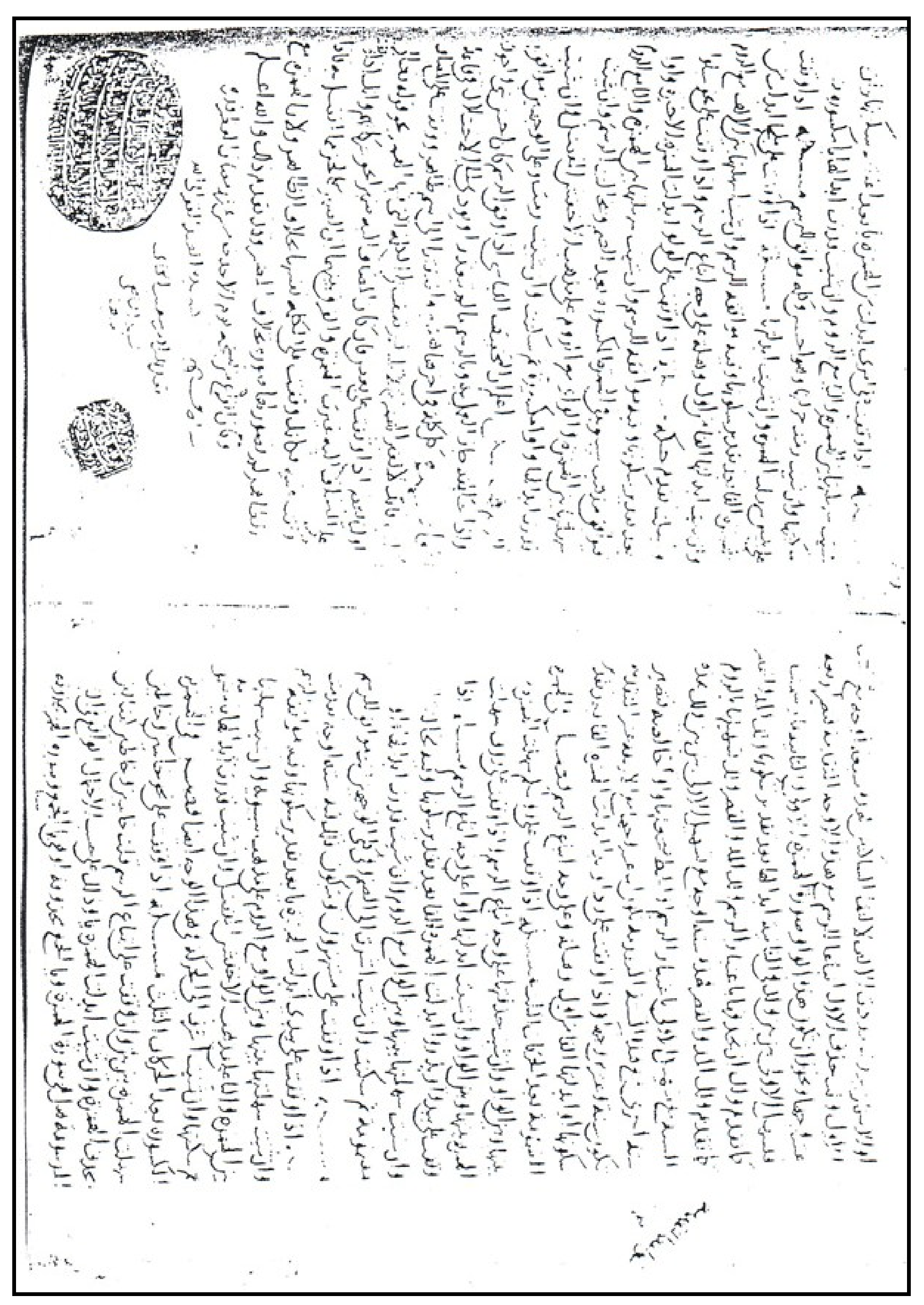
٣ـ صور النماذج الخطية:



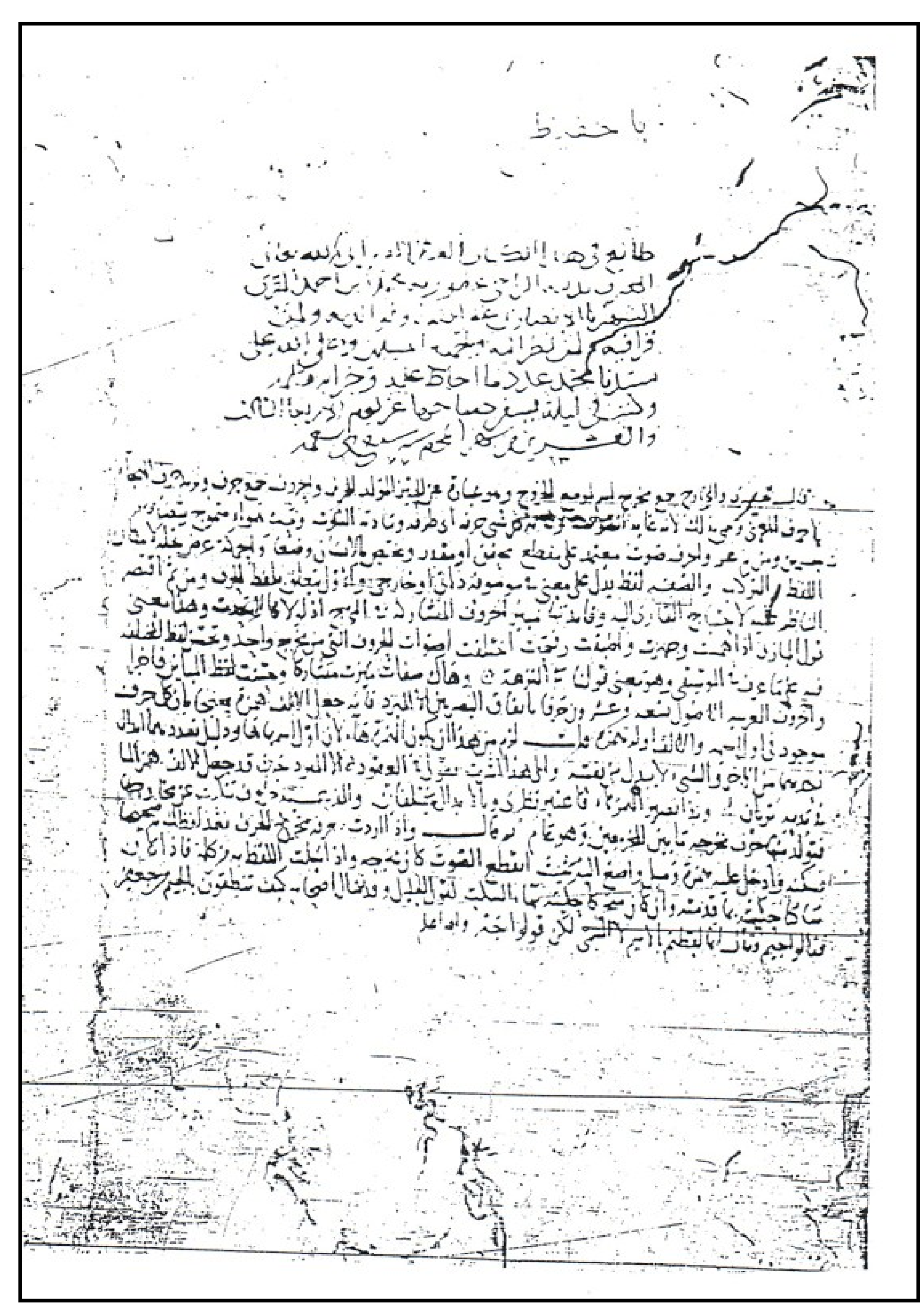
النسخة (ك) ـ صورة صفحة العنوان



النسخة (ك) ـ صورة الورقة الأولى من الجزء الأول



النسخة (ك) ـ صورة الورقة الأخيرة من الجزء الأول



النسخة (ب) ـ صورة صفحة ما قبل بداية الكتاب



النسخة (ب) ـ صورة صفحة بداية الكتاب

النسخة (ب) ـ صورة صفحة نهاية الجزء الأول

ويظهر في نهايتها خط المؤلف

٤- قائمة المصطلحات والرموز الواردة في الكتاب:

تميز علم القراءات بمصطلحات ورموز خاصة تداولها المصنفون فيه، واشتملت الشاطبية وشروحها على قسط كبير من ذلك، وهذا مسرد مفسر بإيجاز لما تضمنه الكتاب منها:

أ = نافع

ب = قالون

ج = ورش

أبج = نافع وقالون وورش

د = ابن كثير = المكي

ه = البَزِّيّ

ز = قُنبل

دهز = ابن كثير والبزي وقنبل

ح = أبو عمرو = البصري

ط = الدُّوريّ

ي = السُّوسيّ

حطي = أبو عمرو والدوري والسوسي

ك = ابن عامر = الشامي

ل = هشام

م = ابن ذكوان

كلم = ابن عامر وهشام وابن ذكوان

ن = عاصم

ص = شعبة

ع = حفص

نصع = عاصم وشعبة وحفص

ف = حمزة

ض = خلف

ق = خلاد

فضق = حمزة وخلف وخلاد

ر = الكسائيّ

س = أبو الحارث

ت = الدُّوريّ

رست=الكسائي وأبو الحارث والدوري

ث=عاصم ،وحمزة ،والكسائي=الكوفيون

خ = السبعة إلا نافعاً

ذ = الكوفيون وابن عامر

ظ = الكوفيون وابن كثير

غ= الكوفيون وأبو عمرو

ش = حمزة والكسائيّ = الأخوان

صُحبة = حمزة والكسائي وشعبة		صِحاب = حمزة والكسائي وحفص
عمّ = نافع وابن عامر		سَما = نافع وابن كثير وأبو عمرو
حَقّ = ابن كثير وأبو عمرو		نَفَر = ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
حِرْميّ = نافع وابن كثير= الحرميان		حِصْن = الكوفيون ونافع
الأبوان = أبو عمرو وأبو بكر شعبة		الابنان = ابن كثير وابن عامر
النحويان = أبو عمرو والكسائي		شيخنا = حسن الراشدي
بعضهم = أبو شامة المقدسي

الإبدال = حذف الهمزة وإقامة الألف والياء عوضاً منها.

الإدغام = خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين، فيصيران حرفاً واحداً مشدداً.

الإدغام الصغير = ما كان أول المثلين أو المتقاربين أو المتجانسين ساكناً، وكان ثانيهما متحركاً وسمي صغيراً لقلة العمل به.

الإدغام الكبير = ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين.

الإشباع = إكمال الحركة، وهو ضد الاختلاس.

الإشمام = ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت.

الإمالة = تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء.

الأخوة = الضدية = خلاف القراءة المذكورة في بيت الشاطبية.

أهل الأداء = المجودون للقرآن وفق القواعد المصطلح عليها.

الاختلاس = خطف الحركة والإسراع بها.

الاختيار = أن يختار القارئ لنفسه قراءة من مجموع ما رواه وأسنده عن الأئمة الكبار من القراءات المحصورة.

البدور = القراء السبعة.

بيت الإطلاق = البيت رقم (٦٣) من الشاطبية.

التحقيق = الإتيان بالهمز.

التسهيل = حذف الهمز أو إبداله أو جعله بين بين.

التقليل = بين الإمالة والفتح.

الحدر = إدراج القراءة والإسراع بها مع مراعاة أحكام التجويد والأداء.

الحرفان المتجانسان = المتحدان مخرجاً والمختلفان صفة.

الحرفان المتقاربان = تقاربا مخرجاً أو صفة.

الحرفان المثلان = المتحدان مخرجاً وصفة.

حروف أبي جاد = ترتيب حروف المعجم عند المغاربة.

الحروف السبعة = القراءات السبع.

الرجال = القراء.

الرسم = علم مخالفة المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي.

الرمز = الإشارة والدلالة على القراء.

الرمز الصغير = المؤلف من حرف.

الرمز الكبير = المؤلف من أكثر من حرف، وهي ثمانية رموز: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمي، حصن).

الرواية = الطريق = ماينسب إلى الآخذ عن أحد السبعة.

الرَّوم = تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها.

السكت = قطع الصوت زمناً من غير تنفس بنية استئناف القراءة.

ش = الشرح.

الشهب = رواة القراء السبعة الآخذون عنهم.

الضد = القراء الذين لم يسمّهم الشاطبي، ويقرؤون بضد ماذكر.

الفرش = ما قل دورانه من حروف القرآن الكريم المختلف في طريقة أدائها بين القراء ونُثرت في مواضعها من السور.

الفهرسة = تقسيم الأنواع.

القارئ = من أفرد رواية إلى ثلاث روايات.

القراءة = الحرف = ما ينسب إلى القراء السبعة.

القصر = إثبات حرف المد من غير زيادة عليه.

القصيد = الشاطبية.

المد = إطالة الصوت بأحد حروف المد الثلاثة: الألف الساكنة المفتوح ماقبلها والواو الساكنة المضموم ماقبلها والياء الساكنة المكسور ماقبلها.

المسكوت عنه = ما لم يذكر من القراء السبعة.

النقل = تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذف الهمزة.

وجوه القراءات = ما خير القارئ فيه بالإتيان بأي وجه من الأوجه الجائزة.

وقف حمزة = تسهيل الهمز إذا وقف عليه سواء أكان متوسطاً أم متطرفاً.

الوقف التام = الوقف على كلام تم معناه ولم يتعلق بما بعده لفظاً ولا معنى.

ياءات الإضافة = الياءات الزائدة الدالة على المتكلم.

ياءات الزوائد = الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف.

❊ ❊ ❊

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ جُبَارَةَ المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ[1]:

الحمد لله الحيّ السَّرمديِّ الحياة، الواحدِ الموصوف بصفات قديمةٍ واجبةِ الوجود عامّةِ التعلُّقات، القديرِ الذي عمّت قدرته جميع الممكنات، العليمِ الذي أحاط علمه بجميع المجمَلات والمفصَّلات، المريدِ الذي خَصَّصَتْ[2] إرادته جميعَ الواقعات (والموقوعات[1] والمتوقّعات[3]، السميعِ الذي تعلَّق سمعُه بجميع الأصوات والحركات، البصيرِ الذي شَمِلَ بصرُه جميع الموجودات الظاهرات والخفيّات، المتكلمِ الذي أعجز بكلامه بل بسورة منه جميعَ أرباب الفصاحات، الذي أنزله على سيّد ولد آدم، فأَنقذ به أهل الشِّرك والضلال من الضلالات، ووَعَد من تلاه معرِباً له بكل حرف منه عشرَ حسنات، وجعله شافعاً في حَمَلَتِه يوم ظهور الخفيّات، فاجعله شافعاً لنا بما ارتكبناه من المحظورات، واقتحمناه من الزَّلاَّت، ولا تجعله مذكِّراً بما أسلفناه من القبائح والمحرّمات، يا مَن يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، لا تجعلنا[4] من أهل الندم والحسَرات.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): خصت.

(٣) أي أحداث الماضي والحاضر والمستقبل.

(٤) زادت (ك) بعدها: [اللهم].

أحمَده في جميع الأحوال، وأشكره على نِعَمِه الغِزار، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً تملأ البراري والقفار، وتكفِّر عن قائلها ما ارتكبه من ثِقَل الأوزار.

وأصلّي على خير خلقه، محمدٍ المبعوث إلى ولَد آدم عَرَبِه وعَجَمه، المنقذِ به أهل الشرك والضلال من ظُلَمه، وعلى آله وأصحابه الذين اختارهم الله له واصطفاهم على سائر خلقه، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم لقائه[١].

أما بعد، فإن كتاب الله حبلُه المتين، والطريقُ إليه الواضح المستقيم، وأصل عماد الدين المبين، فهو أولى ما أفنى الإنسان عُمُرَه فيه، وأحرى ما استعمل فكره في[٢] نَظَره في معانيه، بعد حفظه وإتقانه وجمْعِ حروفه[٣] وطرقه؛ فإن ذلك سببُ السعادة الأولية والأخروية، ونَيْل الدرجات الرفيعة العليّة.

ومِن أجلّ الطرق إلى ذلك وأعظمها وأكثرها فائدة وأنبلها ما أظهره الله تعالى[٤] على لسان أحد أوليائه وأصفيائه، الشيخِ الإمام العلامة فريد عصره ووحيد دهره، الجامعِ بين العلم وثمرته، «أبي القاسم الشَّاطِبِيّ» تغمّده الله برحمته، ورفع درجته في أعلى الدرجات، وأناله من جزيل فضله فوق ما أمّله من الخيرات، وجَمَعنا وإياه في دار كرامته بمنّه ورحمته، لطفاً بخَلْقه إلى حفظ كتابه لمّا قَصُرَت هِمَمُهم عن حفظ الكتب المطوّلات، ومالوا إلى

(١) (ك): الدين.

(٢) (ك): و.

(٣) (ك): أحرفه.

(٤) (ك): أجراه.

الاشتغال بالمختصرات، (من هذه[1]) القصيدةُ التي تحيَّر فيها ذوو العقول، ولم يصل إلى فهم معانيها إلا الأذكياء الفحول، مع احتوائها على ما في الكتب المطولات والمبسوطات، وانفرادِها بجواهرَ نفيسات وتحريرِ أمور مُعْضِلات، والإشارة إلى توجيه بعض القراءات، وتصوُّفٍ في أعلى الدرجات، وغير ذلك مما لا يهتدي إليه[2] إلا ذوو الفهم والإشارات.

ولما يسّر الله تعالى[3] بقراءتها[4] وبحثها على الشيخ الإمام العالم[3] العلامة نبيه الدين جامعِ الفضائل، الذي[3] إلى بابه تشُدُّ اليَعْمَلات[5]، وتُحَلُّ لديه الأمور المُعْضِلات والمشكلات، «حَسَنِ الرَّاشِدِيّ» المتصوف رضي الله عنه وأرضاه، وأعطاه من سَعَة فضله فوق ما تمناه، بحثاً شافياً مستقصياً ألفاظَها غاية الاستقصاء، وأبرز إليَّ مااستتر من معانيها ومشكلاتها مما خَفِيَ واستتر[6] عن المتقدمين من شرّاحها والمتصدِّين لحل ألفاظها، فأحببت[7] أن أضعه في كتاب، ليكون وَزَرَاً[8] ألجأ به[3] إليه عند المضائق، وأستغني به عن النظر[9] في كلام الخلائق، وأضفت إليه ما يسّره الله لديّ وفتحه عليّ، رجاء دعوة من أخ تُجاب وثناءٍ يستطاب، ونقلت فيه من كلام الشيخ الإمام

---

(١) ليست في (ب).

(٢) (ك): به.

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [والقراءة بها].

(٥) جمع يَعْمَلة، وهي الناقة النجيبة السريعة سهلة الانقياد («القاموس المحيط» / العمل).

(٦) (ك): انحجب.

(٧) (ك): وأحببت.

(٨) الوَزَر: الملجَأ والمعتصَم («القاموس المحيط» / الوزر).

(٩) (ك): التفكر.

العلامة «السَّخَاوِيّ»(١) شارحِها ما استحسنتُه، وكذلك من كلام الشيخ الإمام العلامة(٢) «أبي عبد الله الفَاسِيّ»(٣)، وكذلك من كلام الشيخ الإمام العلامة(٢) «شِهاب الدِّين أبي شَامَةَ»(٤) وغيرِهم، تغمدهم الله برحمته، وأسكنهم في دار كرامته(٥)، وأعرضتُ عن إعراب أبياتها إلا القليل، أو ما يتوقّف عليه بيان حكم من أحكامها؛ لأن مقصودي حلُّ ألفاظِها ومشكلاتِها، فتَتَبَّعْتُ ما أنا(٦) بصدده، وقصدت الإيجاز والاختصار، ولم ألتزم ذِكْرَ البيت دَفْعة واحدة(٧)، بل إذا ذكرت مسألة فما(٨) أقف إلا على(٩) رمزها، سواءٌ

---

(١) هو علم الدين أبو الحسن، علي بن محمد الهَمْداني، شيخ قراء دمشق، ولد سنة ٥٥٨أو٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م، وتوفي سنة ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢ /٣١١، «معرفة القراء الكبار» ٢ /٦٣١ ، وشرحه للشاطبية هو «فتح الوصيد في شرح القصيد» أول الشروح، مطبوع في مكتبة دار البيان بالكويت سنة ١٤٢٣ھ/٢٠٠٢م، دراسة وتحقيق: د. أحمد عدنان الزعبي، وهو في جزءين.

(٢) ليست في (ك).

(٣) هو جمال الدين محمد بن حسن المغربي، شيخ قراء حلب، ولد بعد سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م، وتوفي سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م ، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٢ /٦٦٨، «الجواهر المضية» ٢ /٤٥، وشرحه للشاطبية هو «اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة»، وصفه الذهبي في «معرفة القراء الكبار» المتقدم بأنه في غاية الحسن، مطبوع في مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٦ھ/٢٠٠٥م بتحقيق عبد الرزاق موسى، في ثلاثة أجزاء.

(٤) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، شيخ قراء دمشق، ولد سنة ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م، وتوفي سنة ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٢ /٦٧٣، «بُغية الوعاة» ٢ /٧٧، وشرحه للشاطبية هو «إبراز المعاني من حِرْز الأماني»، مطبوع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، بتحقيق محمود بن عبد الخالق محمد جادو في أربعة أجزاء.

(٥) زادت (ك) بعدها: [بكرمه ومِنّته].

(٦) زادت (ك) بعدها: [قائم].

(٧) زادت (ك) بعدها: [كما ذكره غيري].

(٨) (ك): لم.

(٩) زادت (ك) بعدها: [آخر].

كان آخر البيت أو في[1] أول بيت آخر، كما تقف عليه إن شاء الله تعالى.

واعلم أني إذا قلت: قال شيخنا. و(أطلقت، فإني أعني[2] به الشيخَ[3] المذكور الذي أخذت[4] عنه، وإذا قلت[7]: قال بعضهم. (فمرادي «شهابُ الدِّين» شارحها[5]، وإذا أوردت سؤالاً مصدراً بقولي: قلتُ. (أو: إنك[6]. فهو لي غالباً، أو: فإن قيل. فهو لغيري، وإن أجبت عن سؤال بـ[7]: قلتُ. فجوابه لي غالباً، وإن أجبت عنه بـ: قيل. أو بقولي: جوابه[8]. فهو لغيري، وإن أوردته ولم أذكر له[1] جواباً، فما تركته إلا لأنه[9] لم يحضرني له جواب، أو حضرني جواب له غير مَرْضيّ، وإذا قلت: الأخوان. فمرادي «حمزةُ»[10] و«الكِسَائِيّ»[11]، و: الأبوان. «أبو

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): أو ذكره شيخنا فأعني.

(٣) زادت (ك) بعدها: [المتقدم].

(٤) (ك): أخذتها.

(٥) (ك): أو نحوه فمرادي الشيخ شهاب الدين أبو شامة.

(٦) (ك): فجوابه: فإن قلت، أو لقائل أن يقول.

(٧) (ك): بقولي.

(٨) زادت (ك) بعدها: [كذا].

(٩) (ك): أنه.

(١٠) هو أبو عُمارة، ابن حبيب الزّيّات الكوفي التَّيْمي مولى آل عِكْرِمة بن رِبْعي، ولد سنة٨٠هـ/ ٦٩٩م، وتوفي سنة ١٥٦هـ/ ٧٧٢م، أحد القراء السبعة وحفاظ الحديث، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /١١١، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ٧ /٣١٤.

(١١) هو أبو الحسن، علي بن حمزة الأسدي مولاهم الكوفي، ولد سنة ١٢٠هـ/ ٧٣٧م، وتوفي سنة ١٨٩هـ/ ٨٠٤م، أحد القراء السبعة، إمام النحو، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /١٢٠، «بُغية الوعاة» ٢ /١٦٢ — ١٦٤.

عمرو»[١] و «أبو بكر شُعْبَة»[٢] راوي «عاصم»[٣]، و: الابنان. «ابن كثير»[٤]، و«ابن عامر»[٥]، و: الحَرَمِيّان. «نافع»[٦] و«ابن كثير»، و: النحويان. «أبو عمرو» و«الكِسَائِيّ»، كما فعل صاحب «العُنْوان»[٧]، وهو اصطلاح حسن، ومعناه ظاهر، و: نص القصيد. بين (قال) وما تصرف منه، و: الشين،

---

(١) هو زَبّان بن العلاء التميمي المازني البصري، ولد سنة ٦٨هـ/ ٦٨٧م، وتوفي سنة ١٥٤هـ/ ٧٧٠م، أحد القراء السبعة، إمام العربية، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٤ /١٢٥ — ١٣٣، «معرفة القراء الكبار» ١ /١٠٠.

(٢) هو ابن عَيّاش الأسدي الكوفي مولى واصل الأحدب، ولد سنة ٩٥هـ/ ٧١٣م، وتوفي سنة ١٩٣هـ/ ٨٠٨م ، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /١٣٤، «تهذيب الكمال» ٣٣ /١٢٩.

(٣) هو أبو بكر، ابن أبي النَّجود بَهْدَلة الأسدي، مولاهم الكوفي التابعي، توفي سنة ١٢٧هـ/ ٧٤٤م ، أحد القراء السبعة، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /٨٨، «تهذيب الكمال» ١٣ /٤٧٣.

(٤) هو أبو مَعْبَد، عبد الله بن كثير المكي الداري العطار، مولى عمرو بن علقمة الكِناني، من أبناء فارس، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٤٥هـ/ ٦٦٥م، وتوفي سنة ١٢٠هـ/ ٧٣٧م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /٨٦، «تهذيب الكمال» ١٥ /٤٦٨.

(٥) هو أبو عمران، عبد الله بن عامر، اليحصَبي الشامي، ولد سنة ٨هـ/ ٦٢٩م، وتوفي سنة ١١٨هـ/ ٧٣٦م، أحد القراء السبعة، إمام المسجد الأموي، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /٨٢، «تهذيب الكمال» ١٥ /١٤٣.

(٦) هو أبو رُوَيم، ابن عبد الرحمن المدني الليثي، مولى جَعْوَنة بن شَعوب، أصله من أصبهان، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩هـ/ ٧٨٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١ /١٠٧، «تهذيب الكمال» ٢٩ /٢٨١.

(٧) هو كتاب: «العنوان في القراءات السبع»، وذكر مؤلفه ابن خَلَف ذلك في ص ٤٠ منه، وهو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي المصري، توفي سنة ٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م، كان رأساً في القراءة والعربية، ترجمته ومصادره في: «وَفَيات الأعيان» ١ / ٢٣٣، «معرفة القراء الكبار» ١ /٤٢٣.

و:الشرح. خارج [١/ب] عنهما، وسميته: «المُفِيْد في شَرْحِ القَصِيْد»، وعليه أتوكل، ومنه أستمد، وبه أستعين، وأرجوه العِصْمةَ من الزلل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه حسبي ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

(فأقول: قولُهم[١] في أول المصنفات: قال الشيخ الإمام فلان بن فلان. هل هو من كلام المؤلف أو من كلام غيره؟ فيه وجهان؛ فيكون هنا في: (قال الشيخ الإمام العلامة الحافظ المقرئ أبو القاسم بن فِيْرُّهْ بن أبي القاسم الرُّعَيْنيّ ثم الشَّاطِبِيّ) وجهان: أحدهما أنه[٢] من كلام غير الناظم، وهو الظاهر، والآخر أنه من كلامه، فإن قلت: كيف يقول الإنسان عن نفسه ذلك؟ قلت: لأن العالِمَ يَجب[٣] أن يعظِّم نفسه؛ لأنه في الحقيقة إنما هو معظِّم للعلم، وأراد بالماضي المستقبل، إن كان التصنيف ما وقع بعد، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] تفاؤلاً، أو على بابه إن كان وقع، والشيخ اسم لا صفة، وقيل: صفة، وأبو القاسم كنيته.

فإن قلت: قد نُهي عن التكني بأبي القاسم؛ فرُوي عن الإمام «أحمد[٤]» الكراهة[٥]، فكيف كنى نفسه بذلك؟ قلت: الجواب عنه من

(١) (ك): أقول.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): له. على الإباحة، والوجوب أصح للسياق لوجوب تعظيم العلم.

(٤) هو أبو عبد الله، ابن محمد بن حنبل الذُّهْلي الشيباني المروزي البغدادي، الإمام صاحب المذهب، ولد سنة ١٦٤هـ/ ٧٨٠م، وتوفي سنة ٢٤١هـ/ ٨٥٥م، ترجمته ومصادره في: «طبقات الحنابلة» ١/ ٤-٤٤، «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٧٧، «تهذيب الكمال» ١/ ٤٣٧. زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٥) «تحفة المودود بأحكام المولود» ص ١١٧.

وجهين: أحدهما أنا لانُسَلِّم أنه كنى نفسه بـذلك، وهو الظاهر من حال الإنسان أنه لا يكني نفسه، سلمنا ذلك، لكن يجوز أنه لا يرى الكراهة، وقال شيخنا الإمام العلامة[1] «تقي الدين»[2]: (المنع من ذلك مختص بزمانه ﷺ، لأنه كان إذا سمع أحداً ينادي: يا أبا القاسم. يلتفت ﷺ ظناً منه أن النداء له، ويكون لغيره، فيشُقّ ذلك عليه، فمُنع الناس من ذلك).

فإن قلت[3]: الممنوع إنما هو الجمع بين التكنّي بكنيته والتسمّي باسمه؛ للحديث[4] الوارد في ذلك. قلت: اسم (الناظم رحمه الله[5] «محمد»؛ فالمنع[6] باق. فإن قلت: لعل (الناظم رحمه الله[7] لا يرى ذلك، ولأن التسمية تنسب إليه، لأن الكراهة والتحريم إنما هي[8] في حق الفاعل.

فِيْرُّهْ: هو[1] اسم أبيه[9]، وهو بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة (آخر

---

(١) ليست في (ك).

(٢) لعله أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم ابن تَيْمِيَة الحرّاني الحنبلي، ولد سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، وتوفي سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م، ترجمته ومصادره في: «ذيل طبقات الحنابلة» ٢/ ٣٨٧، «شذرات الذهب» ٨ /١٤٢، ولم أجد القول في ما وقفت عليه من مؤلفاته.

(٣) (ك): قيل.

(٤) ونص الحديث: «تَسَمَّوا بِاسْمِي، وَلا تَكَنَّوا بِكُنْيَتِيْ» أخرجه الحُمَيدي في «مسنده» برقم (١١٤٤)، وابن أبي شَيبة في «المصنف» ٨ /٦٧١، والبخاري في «صحيحه» برقم (٣٥٣٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢١٣٤)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٩٦٥).

(٥) (ك): المؤلف على ما قيل.

(٦) (ك): والمنع.

(٧) (ك): المؤلف.

(٨) (ك): هو.

(٩) (ب): جده. قال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٧ /١٤٠: (قال ابن الجُمَّيزي في «مشيخته»: أخبرنا أبو القاسم بن حديد. يريد به الشاطبي، فنسبه إلى أبيه مفسراً بالعربية)، =

الحروف، ثم راء مهملة مشددة[١] مضمومة، ثم هاء ساكنة[٢].

الرُّعَيْنِيّ[٣]: نسبة إلى قبيلته.

ثم[٤] الشـَّاطِبِيّ: نسبة إلى بلده[٥]، وهي «شَـاطِبَةُ»[٦] بكسر الطاء، من أعمال[٧] «الأندلس».

قال:

[١]- **بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاَ ... تَبَارَكَ رَحْمانَاً رَحِيْمَاً وَمَوْئِلاَ**

ش: [١](بَدَأْتُ) أي قدّمت، وهو اللائق هنا[٨]، وإن كان يستعمل

= وقال ابن خِلِّكان في «وَفَيات الأعيان» ٤ /٧٢: (هو بلغة اللَّطيني من أعاجم الأندلس، ومعناه بالعربي الحديد)، وقال الزركلي في «الأعلام» ٥ /١٨٠: (قلت: الحديد في اللاتينية Ferrum فيرّوم وبالفرنسية Fer فير، وبالإسبانية Hierro هييرّو، فاسم أبي القاسم مركب من اللفظين اللاتيني والإسباني).

(١) (ك): ثم راء مشددة مهملة.

(٢) (ك): مضمومة. وهو سبق قلم من الناسخ بتكرار الكلمة، فالأول هو الصواب الذي أجمعت عليه المصادر، قال القسطلاني في «الفتح المواهبي» ص ٣٨: (هاء ممدودة للساكنين).

(٣) زادت (ك) بعدها: [بالعين المهملة]. وهي نسبة إلى «ذي رُعَين» أحد أقيال اليمن («الأنساب» ٦ /١٣٩).

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): بلد.

(٦) هو الاسم العربي لـ Jativa، وكان اسمها عند الرومان Saetabis، وهي مدينة في شرق إسبانيا من أعمال ولاية «بَلَنْسِية» على مسيرة (٣٥) ميلاً إلى الجنوب الغربي، واشتهرت في القرون الوسطى بصنع الورق، «الحُلَل السندسية» ٣ /٢٥٣-٢٥٤، «دائرة المعارف الإسلامية» ١٣ /٦٥-٦٦.

(٧) (ك): بلاد.

(٨) جاءت العبارة في (ك) هكذا: [السر في أن الناظم رحمه الله نظم البسملة لِتُنْسَبَ إليه قطعاً، ولا يُتَوَهّم نسبتها إلى غيره؛ لأنه رحمه الله كان مكفوف البصر دون البصيرة. فإن قلت: فهلاّ نظمها في «عَقِيلَة أَتْرابِ القَصَائِدِ في أَسْنى المَقَاصِد»؟ قلت: نَظْمُها في هذه يكفي؛ لأن تلك فرع عن هذه، وهذا هو السر في ترك العكس للأمر. =

بمعنى آخر[١]، يقال: بدأت الشيء وأبدأته[٢]. أي: أنشأته وأحدثته. ومنه: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ﴾ [يونس: ٣٤ - الروم: ١١].

فالباء الأولى من قوله: (بِبِسْمِ اللهِ) للتعدية، والثانية مع مجرورها هو المقدّم، أُتي به مَحْكِيّاً، وهو الذي سَوَّغ دخول الباء على مثلها؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا على نحو ذلك أو زائداً، فلما لزمتِ الباءُ[٣] اسمَ الله تنزَّلتْ منزلة[٤] حروفه، فساغ دخولُ الباء عليها[٥] تنبيهاً على شدة ملازمتها له، فهي والاسمُ بعدها مجروران بالباء الأولى، ونُقل عن بعض العرب: بدأت ببسم الله. وليس هو كقوله[٦]:

«فَلا وَاللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلاَ لِلِمَابِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ»

= يقال: بَدَأْتُ وبَدَيْت بالهمز وتركه، لكن الرواية هنا بالهمز، واللائق هنا أن يراد به: قَدَّمْتُ].

و«العقيلة» منظومة رائية نظم فيها الإمام الشاطبي مسائل كتاب «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» للداني، وزاد عليها، («معجم علوم القرآن» ص ١٩٣)، طبعت في القاهرة سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، ضمن «مجموع فيه سبعة متون»، ثم سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م في مطبعة مصطفى البابي الحلبي ضمن كتاب: «إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد» بجمع وترتيب وتصحيح علي محمد الضّبّاع، ثم حققها أخيراً د. أيمن رشدي سُويد ضمن سلسلة (متون التجويد والقراءات ٤) وطبعت في جدة بدار نور المكتبات سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠١م.

(١) زادت (ك) بعدها: [أو بمعنى شَرَعْتُ هنا و].

(٢) (ك): ابتدأته.

(٣) زادت (ك) بعدها: [الثانية].

(٤) زادت (ك) بعدها: [بعض].

(٥) (ك): على مثلها.

(٦) البيت لمسْلِم بن مَعْبَد الوالِبي من الوافر وهو في: «معاني القرآن» للفراء ١ /٦٨، و«الخصائص» لابن جني ٢ /٢٨٢ و «معجم شواهد العربية» لهارون ١ /٢١.

لأن اللام الثانية مؤكدة للأولى.

فإن قلت: القاعدة أن الفعل إذا كان يتعدى بنفسه لا يُعَدّى بحرف الجر؛ لأن تعديته بنفسه تدل على قوته، وبغيره تدل على ضعفه. قلت: (بَدَأْتُ) هنا يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، فيكون (بِبِسْمِ اللهِ) هو الذي تعدى إليه بحرف الجر، والثاني محذوفاً(١) تقديره: بدأت كلامي(٢) ـ أو نحوه ـ ببسم الله.

قال الشيخ «أبو عبد الله»: (وما يُقَدَّر من الحذف مع: بسم(٣) الله. على اختلاف «البصريين» و «الكوفيين» (في ذلك مقدَّر بين الباءين هنا(٤))(٥).

وقال «شيخنا» رضي الله عنه(٦): (الذي(٧) يظهر لي أنه لا يحتاج إلى تقديره هنا)(٨).

---

(١) (ك): محذوف.

(٢) زادت (ك) بعدها: [أو قولي].

(٣) (ك): اسم.

(٤) في «اللآلئ الفريدة» ١/٧٢.

(٥) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [والمعنى أنهم اختلفوا في ذلك، فقال «الكِسَائِيّ»: (لا موضع للباء)[١]، وقال بعض[٢] «البصريين»: (هي في موضع نصب؛ لأن معنى الكلام: أبدأ)[٣]، وقيل: في موضع رفع، تقدير: أول ابتدائي].

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): والذي.

(٨) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [قلت: يَجْنَح إلى قول «الكِسَائيّ». أي يميل إليه].

---

[١] في «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» ص٩، «مغني اللبيب» ٢٧٤.

[٢] في «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» لابن خالويه ص ٩.

[٣] في «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» لابن خالويه ص ٩، و«إعراب القرآن» لابن النحاس ١ /١٦٦.

قلت له: إذا قصد الحكاية فلا بد (منه، لكن[١]) الناظم رحمه الله لم يَحْكِ لفظ البسملة (على حاله[٢]).

فإن قلت: الحكاية إنما تتعلق باللفظ[٣]، والمقدَّر غير ملفوظ به. قلت: المقدَّر في حكم الملفوظ به.

فإن قلت: (ما يتعلق به (بسم الله) هل[٤]) يجوز ظهوره[٥] أم لا[٦]؟

(١) (ك): من تقديره على مذهب «البصريين»، لا يقال.

(٢) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك):[قلت: لأن الحذف إنما يتعلق بالحرف الأول منها، وقد حكاه].

(٣) (ك): بالملفوظ به.

(٤) (ك): فهل.

(٥) (ك): إظهاره.

(٦) زادت (ك) بعدها: [قلت: نصَّ «الأُذْفَوِيُّ»[١] أنه لا يجوز إظهاره، وقال «أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ الزَّجَّاج»[٢] في كتاب «الإبانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم»[٣]: (وقد أظهره الشاعر في قوله[٤]:

«بِاسْمِ الإلهِ وَبِهِ بَدِيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيْنَا»

قال «محمد بن يزيد»[٥]: بَدِيْنَا لغة، والأجود بدأنا)[٦]، انتهى.

قلت: ولقائل أن يقول: لا يلزم من جواز إظهاره مع (بِسْمِ الإلهِ) أن يجوزَ إظهاره مع (بسم الله)؛ لكثرة دَوْر الثاني دون الأول، والكثرة تستدعي التخفيف.

فإن قيل: لِمَ أُدخلت الباء على اسم الله في قوله: (بسم الله)؟ وهلاّ قيل: اسم الله الرحمن الرحيم؟ قلت: إنما دخلت على اسم الله تنبيهاً على إرادة المصاحبة لكل[٧] فعل يفعله الفاعل، فلذلك خُصَّت دون غيرها من حروف الجر، فالباء الأولى للتعدية، والثانية للإلصاق أو المصاحبة.

قال: (واعلم أن من العرب من يقطع همزة الوصل في لفظ الله، فيقول: أَلله). قلت: ويقوي هذا مذهب[٨] «الخليل»[٩]، وإنما قُطع معه تعظيماً له].

[١] هو أبو بكر، محمد بن علي المصري، توفي سنة ٣٨٨هـ/ ٩٩٨م، له كتاب «الاستغناء في =

وإضافة اسم إلى الله إضافة مَحْضَة مقدرة باللام.

فإن قيل: كيف أضيف(١) الاسم إلى الله والله هو الاسم؟ قيل: المراد بالاسم التسمية، وهي غير الاسم؛ لأن الاسم هو اللازم للمسمى، والتسمية هي التلفظ بالاسم، أو على حذف مضاف، أي: باسم(٢) مسمى الله. أو على زيادة الاسم(٣).

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): بسم الله.

(٣) زادت (ك) بعدها: [أو على جعل الأول من قبيل إضافة الاسم إلى المسمى. ويرد على =

= علوم القرآن»، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٣ /١٨٦ — ١٨٨، «معرفة القراء الكبار» ١ /٣٥٣.

[٢] هو إبراهيم بن محمد البغدادي، إمام النحو، صاحب «معاني القرآن»، توفي سنة ٣١١هـ/ ٩٢٣م، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين واللغويين» ص ١١١، «سير أعلام النبلاء» ١٤/٣٦٠.

[٣] منه نسختان خطيتان إحداهما في (مكتبة غوتا) والأخرى في (مكتبة جاريت ـ يهودا) كما جاء في الفهرس الشامل الصادر عن المجمع الملكي في الأردن، وهو منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية مج ٣٩ /ج١، ص ٤٩-١٠٦ عن نسخة في دار الكتب المصرية بتحقيق د. عبد الفتاح السيد سليم.

[٤] البيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي في الديوان ص ١٠٧، وهو من الرجز.

[٥] هو أبو العباس المبرّد الأزدي، إمام النحو، صاحب الكامل، توفي سنة ٢٨٦هـ/ ٨٩٩م، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين واللغويين» ص ١٠١، «سير أعلام النبلاء» ١٣/٥٧٦.

[٦] مجلة معهد المخطوطات العربية مج ٣٩ /ج١ /ص٦١.

[٧] (ك): لكن.

[٨] في «العين» ٤ /٩٠.

[٩] هو أبو عبد الرحمن، ابن أحمد الفراهيدي البصري، صاحب العربية ومنشئ علم العروض، ولد سنة ١٠٠هـ/ ٧١٨م، وتوفي بعد ١٦٠هـ/ ٧٧٦م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ١ /٣٤١-٣٤٧، «سير أعلام النبلاء» ٧ /٤٢٩. =

و(فِي النَّظْمِ) ظرف (لبدأت وهو ظرف مكان[١]) على السعة، لأن الظرف والمظروف إما أن[٢] يكونا جسمين أو معنيين، أو الظرفُ جسماً والمظروف معنى، وعكسه، فالأول حقيقة، وما عداه مجاز، مثال الأول: زيد في الدار[٣]. مثال الثاني[٤]: الغنى في القناعة. مثال الثالث: البركة في الثريد. مثال الرابع: زيد في العلم يغوص.

(قوله: (النَّظْمِ)[٥] بمعنى المنظوم، (كقولهم: درهم[٦]) ضرب الأمير. (والألف[٢]) واللام (في النظم[٧]) للعهد الذهني، و (أَوَّلاَ) ظرف زمان لبدأت، فتكون الألف فيه[٨] من التنوين، قال «شيخنا» رضي الله عنه [٢/آ]: (وفيه نوعُ مَدْح، كأنه (قال: لم أُسبَق إلى هذا النظم[٩]). ولا يليق بحاله ذلك؛ لأنه شديدُ التواضع، بعيدٌ[١٠] عن الدعوى، ولو ادّعى (ذلك لكان[١١]) صحيحاً؛

= الأول أن التسمية مصدر، وعلى الثاني أن الأصل عدم الإضمار، وعلى الثالث أن الأصل التأسيس[١].

(١) (ك): مكان لبدأت.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [أو أمامك].

(٤) زادت (ك) بعدها: [المعنى].

(٥) (ك): والنظم.

(٦) (ك): كدرهم.

(٧) (ك): فيه.

(٨) زادت (ك) بعدها: [بدلاً].

(٩) (ك): لما سبق إلى نظم هذه القصيدة.

(١٠) (ك): بعيداً. والأول أقرب، لأنه يتابع وصف الناظم.

(١١) (ك): كان.

---

[١] التأسيس: أي الأصل في تأسيس البسملة بناؤها على وجود كلمة (اسم) قبل كلمة (الله)، فلا يمكن أن تكون كلمة اسم زائدة وقد أنزلت البسملة هكذا من عند الله.

لأنه لم يسبقه أحد إلى[1] ذلك، لأنها قصيدة على قافية واحدة[2]، مع غاية الإيجاز والتحرير وسهولة اللفظ وعذوبته، وخُلُوِّها عن الحشو وكلمةٍ عامية، مع احتوائها على عدة من العلوم، فهي كالمعجزة؛ لأنه لم يُسْبَقْ إلى مثلها، ولا لَحِقَه أحد إلى شكلها)، ويحتمل أن يكون (أَوَّلاَ) أفعلَ تفضيل، فتكون الألف فيه للإطلاق، لعدم صرفه[3]، ونصبِه على الحال.

فإن قلت: قوله (بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ) يُؤْذِن أن البداية[4] وقعت ببسم الله، وليس كذلك؛ لأنها لم تقع إلا بلفظ بدأت. قلت: هذا البيت بجملته مبدوء به؛ لأنه لم يتقدمْه غيره.

قوله[5]: (تَبَارَكَ)[6]. هو لفظ يجمع جميع[7] أنواع الخير، ولذلك لم يتصرف كنعم وبئس لتضمُّنه ما ليس له في الأصل، فمُنع[8] ما له في الأصل[9].

وقوله: (رَحْمَانَاً رَحِيْمَاً) خَصَّ تمييزه بهما لقصده تكميل لفظ البسملة، ويجوز نصبهما على الحال أو على المدح.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [مثل].

(٢) زادت (ك) بعدها: [من بحر واحد].

(٣) زادت (ك) بعدها: [لوزن الفعل والوصف].

(٤) (ك): البداءة.

(٥) (ك): وقوله.

(٦) زادت (ك) بعدها: [تَفَاعَلَ من البركة و..].

(٧) ليست في (ك).

(٨) (ك): لمنع.

(٩) زادت (ك) بعدها: [وقيل: معناه ثَبُتَ ودام].

فإن قلت[1]: لم يك[2] لفظ البسملة على حاله[3]؛ لفصله لفظ اسم الله عنهما وتنكيرهما[4]، قال «شيخنا» رضي الله عنه: ((إقامة الوزن[5] ألجأته إلى ذلك[6])).

(قلت له[7]: كان يمكنه أن يأتيَ بهما معرَّفين مع عدم الفصل. قال[8]: (يَشُقُّ عليه ذلك، مع أن إضمار[9] الشيء وتفسيره يُعَدّ فيه نوعُ إبهامٍ وتعظيم يقابَل بلفظ[10] التعريف)، (قلت له: لكن لفظ الحكاية يهون[11].

---

(١) (ك): قيل.

(٢) (ك): يحمل.

(٣) (ك): ما هي عليه.

(٤) زادت (ك) بعدها: [مع أن تنكير الرحمن لا يجوز؛ لأنه عَلَمٌ بالغلبة، وما كان كذلك لا يجوز تجرُّدُه من الألف واللام إلا في النداء، مثل قولهم: يا رحمن الدنيا والآخرة. أو في إضافة، قلت: وقد جاء حذفهما في غير ذلك].

(٥) (ك): ضرورة الشعر.

(٦) زادت (ك) بعدها: [وهي من المواضع التي يجوز حذفهما فيها].

(٧) (ك): فإن قيل.

(٨) زادت (ك) بعدها: [ربما].

(٩) (ك): إضماره.

(١٠) (ك): ما فات من.

(١١) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [فإن قلت: ما السر في كونه رحمه الله حكى أولاً البسملة فقط؟ قلت: الإعلام بأن أكثر المواطن اللاتي طلبتَ فيها لفظ البسملة يكفي فيها نصفها الأول دون بقيتها، وأن هذا الموطن منها، وأن باقيها تابع لها لمجرد الثناء والتعظيم، وهذا الموطن مما يُكتفى فيه بأولها.

قال: (واعلم أنه لا يجوز جمع الرحمن ولا تثنيته بخلاف الرحيم، وجمع الرحيم رحماء، وفي مفرده لغتان: كسر الراء وفتحها)].

واعلم أن في[1] لفظ الرحمن والرحيم فصولاً:

الفصل[1] الأول: أن رحمان فعلان من الرحمة، وهذا البناء[2] مختص به سبحانه[3]، وفَعْلان إنما يأتي في الامتلاء والكثرة، فإذا قلت: ملآن. فمعناه كثير[4] الامتلاء، وكذلك عطشان أي الممتلئ عطشاً، وما أشبه ذلك، فالرحمن[5] معناه الذي في أعلى درجات الرحمة، وهذا لا يكون إلا مختصاً به، وهو صفة[6] (أو صفة تعليم[1]).

الفصل الثاني: في أيّهما أبلغ؟ ذهب قوم[7] إلى أن الرحيم أبلغ لأنه للمبالغة والكثرة، بمنزلة قدير، ولذلك جاء بعد الرحمن، ولو كان الرحمن أبلغ لكان الإتيان به بعد الرحيم أحسن، ومنهم[8] من ذهب إلى أن الرحمن أبلغ، وإليه ذهب «الزمخشري[9]» مستنِداً بأن[10] كثرة الحروف تؤذن بكثرة المعنى، ولذلك فُسِّر بالذي وسعتْ رحمته كل شيء، ولم يُبح لأحد التسمي

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): الثناء.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وتعالى].

(٤) (ك): كثرة.

(٥) (ك): والرحمن.

(٦) زادت (ك) بعدها: [له].

(٧) ذكر ذلك أبو حيان في «البحر المحيط» ١ /٣١.

(٨) في «الكشاف» ١ /١٠٨- ١٠٩، وهو أيضاً في «البحر المحيط» لأبي حيان ١ /٣١.

(٩) هو أبو القاسم جارُ الله، محمود بن عمر الخوارزمي النحوي، صاحب «الكشّاف» و «المفصّل»، ولد سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م، وتوفي سنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٣ /٢٦٥-٢٧٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٠ /١٥١، «طبقات المعتزلة» ص٢٠.

(١٠) (ك): أن.

به لما فيه من الدلالة على عموم الرحمة، وما استدل به ليس بلازم؛ لأن حَذِراً أبلغ من حاذر مع قلة حروفه، وضَرُوباً أبلغ من ضارب[1]، إلا أن الأكثر ما قاله، ومنهم[2] من ذهب إلى أنهما سواء، كل واحد منهما يدل على الكثرة، فجمع بينهما لمجرد[3] التوكيد[4]، وقيل: للدلالة على أنه لم يَتَسَمَّ بهما غير الله؛ لأن الرحمن تَسَمّى به «مُسَيْلِمَة»[5] مضافاً. وقدم الرحمن على الرحيم لأن رحيماً مبالغة في راحم، كقدير مبالغة في قادر، فهو صفة، والرحمن يجري مجرى الأسماء، فكان تقديم الرحمن والإتيان بالرحيم تابعاً له أولى من العكس.

الفصل الثالث: في كتابته، قال «ابن قتيبة»[6]: (كتبوا الرحمن بغير ألف حين أثبتوا فيه الألف واللام، فإذا حذفوهما فأَحَبُّ إليَّ أن يعيدوها)[7].

واعلم أن المصاحف اتفقت على حذفها.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [مع تساويهما].

(٢) «معاني القرآن» للنحاس ١ /٥٤، وهو قول قُطْرُب.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): للتوكيد. وما جاء في (ب) أصح للسياق.

(٥) هو أبو ثُمامة، ابن ثمامة الحنفي الوائلي الكذاب، قتل سنة ١٢هـ/ ٦٣٣م، ترجمته ومصادره في: «نشوة الطرب» ٢ /٦٣٠-٦٣١، «الأعلام» ٧ /٢٢٦.

(٦) هو أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدِّيْنَوَري المروزي، صاحب التصانيف، توفي سنة ٢٧٦ﻫ/ ٨٨٩م، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين واللغويين» ص ١١٦، «سير أعلام النبلاء» ١٣ /٢٩٦.

(٧) في «أدب الكاتب» ص ٢٣٠.
وهنا زادت (ك): [واختُلف في علة الحذف، فقيل: للاختصاص؛ لأنه لا يتجاوز به موضع واحد. وقيل: كثرة الاستعمال. وقيل: لأن ما قبلها يغني عنها. وقيل: لأنه لا يُشْكَل بحذفها].

قوله: (وَمَوْئِلا) الموئل مَفْعِل، مِنْ وَأَلَ إليه، أي: رَجَع ولجأ. أو مِنْ وَأَلَ منه، أي: خَلَص ونجا. والله سبحانه ملجأ للعباد[1] ومنجى لهم، وفي الحديث: «لا مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَى مِنْكَ إِلاّ إِلَيْكَ»[2]. فإن قيل[3]: كيف أطلق الموئل على الله تعالى[4] وأسماؤه توقيفية[5]، ولم يسمع هذا اللفظ مطلقاً عليه؟

قال «بعضهم»: (قد أطلق معناه على الله سبحانه في قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأنعام: ٦٠ ـ يونس: ٤])[6].

قلت: إطلاق[7] معناه عليه بلفظ آخر لا يجوّز أن يطلق عليه هذا اللفظ[8]، بل لو أُطلق عليه أحد اللفظين المترادفين لم يَجُزْ أن يطلق عليه

---

(١) (ك): العباد.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٤ /٢٩٠، ٢٩٢، والبخاري في «صحيحه» برقم (٦٣١١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧١٠)، وابن خُزيمة في «صحيحه» برقم (٢١٦).

(٣) (ك): قلت.

(٤) (ك): سبحانه.

(٥) أي: نصَّ الشارعُ عليها، فيتوقف إطلاقها على الإذن فيه، فلا تُثْبِتْ له اسماً ولا صفة إلا إذا ورد بذلك نص من الكتاب والسنة، وذلك للاحتياط احترازاً عما يوهم باطلاً؛ لِعِظَم الخطر في ذلك، («الموسوعة الفقهية» ١٤ /١٨٠).

(٦) في «إبراز المعاني» ١ /١١٠، وفيه: وهو وإن لم يكن لفظه ثابت الإطلاق على الله تعالى من حيث النقل، فمعناه ثابت نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وهنا زادت (ك): [انتهى. والمراد بالمرجع في الآية المصدر؛ أي: إليه رجوعكم].

(٧) (ك): إطلاقه.

(٨) زادت (ك) بعدها: [ولا يُسلّم أنه أطلق عليه معناه؛ لأن الآية ليس فيها دليل على ذلك، ولو سُلّم إطلاق معناه عليه بلفظ آخر فلا يجوز أن يطلق عليه هذا اللفظ إلا بتوقيف].

الآخر عند القائل بالتوقيف[١] إلا بتوقيف[٢].

واعلم أن قولنا: أسماء الله توقيفية. أو: ليست توقيفية. يحتاج إلى معرفة قاعدة وهي أن أسماء الله تعالى تنقسم أربعة[٣] أقسام:

قسم ورد السمع به، وليس فيه إيهام، فيجوز إطلاقه عليه في المكان الذي ورد فيه وفي غيره، كأسمائه[٤] الحسنى.

القسم الثاني: ما ورد السمع به، وفيه إيهام، فيجوز إطلاقه[٥] في الموطن[٦] الذي ورد فيه، كمستهزئ وماكر[٣]، ولا يجوز في غيره.

القسم الثالث: ما لم يرِدِ السمع به، وفيه إيهام، فلا يجوز إطلاقه عليه بالإجماع.

القسم الرابع: ما لم يرِدِ السمع به، وليس فيه إيهام[٧]، (فهذا القسم هو[٨] موضع الخلاف، فأهل السُّنَّة[٩] تمنع من إطلاقه[١٠] لعدم ورود السمع به،

---

(١) (ك): بالتوقف. أي التثبّت، ويأتي التوقف والتوقيف بمعنى واحد في الشرع، وهو كونهما كالنص («القاموس المحيط» / وقف، «الكليات» ٢ /٨٨).

(٢) زادت (ك) بعدها: [والذي يظهر لي من حال الناظم رحمه الله أن يكون اطّلع على إطلاق ذلك عليه، فأطلقه كذلك لكثرة اطلاعه].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): كأسماء الله.

(٥) زادت (ك) بعدها: [عليه].

(٦) (ك): المواطن.

(٧) زادت (ك) بعدها: [كلفظ (السبيل) على الخلاف في ورود السمع به، فإن قلنا: ورد السمع به. فلا كلام، وإن قلنا: لم يرد السمع به. فيكون].

(٨) (ك): هذا.

(٩) هو مثلاً في: «المواقف» للإيجي ص ٣٣٣، و «شرح جوهرة التوحيد» للبَيْجُوري ص٩٠.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [عليه].

والقاضي «أبو بكر البَاقِلاَّنِيّ»(١) وأصحابُه يُجَوِّزون(٢) ذلك، فقول العلماء: أسماء الله توقيفية. أو: ليست بتوقيفية. مرادهم(٣) هذا القسم.

قال: (هذه(٤) القصيدة كلها من بحر واحد، وهو الذي يسمى عند العروضيين الطويل، وهو مبني على: فعولن مفاعيلن ثمانية أجزاء).

قال:

[٢]- وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّيْ عَلَى الرِّضَا ....

ش: لما أثنى(٥) على الله سبحانه وتعالى، صلى على النبي ﷺ؛ لأن الله تعالى قرن اسمَه باسمه في مواضع كثيرة، [٢/ب] قيل في قوله(٦): ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ [الشرح: ٤]: إن رسول الله ﷺ سأل «جِبْرِيْل»(٧) عن هذه الآية فقال: «قال الله عزَّ وَجَلَّ: إذا ذُكِرْتُ ذُكِرْتَ مَعِي»(٨)، رواه «أبو سعيد الخُدْرِيّ»(٩).

---

(١) هو محمد بن الطَّيِّب البصري البغدادي، أوحد المتكلمين، صاحب التصانيف، توفي سنة ٤٠٣هـ/ ١٠١٢م، ترجمته ومصادره في: «ترتيب المدارك» ٤ /٥٨٥، «سير أعلام النبلاء» ١٧ /١٩٠.

(٢) في «تمهيد الأوائل» للباقِلاَّني ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٣) (ك): فمرادهم.

(٤) (ب): في هذا.

(٥) زادت (ك) بعدها: [الناظم رحمه الله].

(٦) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٧) زادت (ك) بعدها: [عليه السلام].

(٨) أخرجه السيوطي في «الدر المنثور» ٦ /٣٦٤.

(٩) هو سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي الصحابي، توفي سنة ٧٤هـ/ ٦٩٣م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ٢ /٦٠٢، «سير أعلام النبلاء» ٣ /١٦٨.

وهنا زادت (ك) بعدها: [وفي الحديث أيضاً: «يا مُحَمَّدُ، ما يُرْضِيْكَ أَن لا يُصَلِّيْ عَلَيْكَ =

والصلاة في اللغة الدعاء، ثم نُقلت إلى الأفعال المخصوصة، وقيل: لمْ تُنقل، بل هي مستعملة في موضوعها الأصلي، ثم زاد الشارع فيها أشياء أُخر، وهي مسألة مشهورة في أصول الفقه(١)، واشتقاقها من الصَّلَوَيْن(٢)، وهما عِرْقان في جانبي الذَّنَب، والصلاة من الله الإحسان، وتفسيرها من الله بالرحمة ليس بحسن؛ لأنه تفسير مستحيل، يستحيل لأن حقيقة الرحمة من الله مستحيلة(٣)؛ لأنها رِقَّة الطبع، كما أن الدعاء عليه مستحيل، فَتَعَيَّن صرفُها لمجازها وهو الإحسان(٤)، وهي من الملائكة الدعاء، وقيل: هي(٥) لفظ يجمع جميع أنواع الخير(٦). و (صَلَّى اللهُ(٥)) دعاء بصيغة الخبر(٧).

= أَحَدٌ من أُمَّتِكَ إلاَّ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْراً، وَلا يُسَلِّمُ عَلَيْكَ أَحَدٌ إلاّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ عَشْرَاً؟»[١]].

(١) «الموسوعة الفقهية» ٢٧ /٥١.

(٢) الصلا: وسط الظهر منا ومن كل ذي أربع، أو ما انحدر من الوَرِكَين، أو الفرجة بين الجاعرة والذنَب، أو ما عن يمين الذنَب وشماله، ج صلوات وأصلاء، وهما صلوان («القاموس المحيط» / الصلا)، وفي «لسان العرب» / صلا: الأصل في الصلاة اللزوم، يقال صلي واصطلى إذا لزم.

(٣) (ك): إطلاق حقيقة لفظ الرحمة في حق الله تعالى مستحيل.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وكذلك كل لفظ كان إطلاقه بطريق الحقيقة يؤدي إلى النقص في جانب الربوبية لا يجوز إطلاقه بطريق الحقيقة على الحق سبحانه وتعالى].

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [والدعاء الصالح].

(٧) زادت (ك) بعدها: [واختلف[٢] في الصلاة على النبي ﷺ، فقيل: تجب في العمر مرة =

[١] أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنف» ٢ /٥١٦.

[٢] ذكر ذلك ابن القيِّم في «جَلاء الأفهام» ص ٥٤٠، والسَّخَاوي في «القول البديع» ص ٢٠-٣٦، وهو في «الموسوعة الفقهية» ٢٧ /٢٣٥-٢٣٦.

وقوله: (الرِّضَا)(١) على حذف مضاف(٢)، أو جَعَلَه نَفْس الرضا مبالغة، أو المَرْضِيّ، أو الراضي من وقوع المصدر موقع الصفة(٣).

قال:

.... مُحَمَّـدٍ الْمُهْـدَى إِلـى النَّـاسِ مُرْسَـلاَ

ش: (مُحَمَّدٍ) صلى الله (على مسمّاه(٤) وسلّم(٥) عربي، مُفَعَّل من الحمد،

= واحدة. وهو مذهب «مالك»[١]، وقال الإمام «أحمد بن حنبل»، و «الشافعي»[٢] رضي الله عنهما: تجب في كل صلاة. وقيل[٣]: تجب إذا ذُكِرَ. (وأجمع من يُعْتَدُّ بإجماعهم على جوازها واستحبابها على سائر الأنبياء والملائكة استقلالاً)[٤]].

(١) زادت (ك) بعدها: [بمعنى الرضوان أو].

(٢) زادت (ك) بعدها: [أي: ذي الرضا].

(٣) زادت (ك) بعدها: [و (ثنَّـيْتُ) يتعدى بالباء بتقدير: ثنيت بالصلاة، فقلت: صلى الله. فحذَف المفعول؛ لأن حذفه مع القول شائع، ولا يقال: التقدير: وثنيت بصلى الله. ثم حذف الباء؛ لأن ذلك موقوف على السماع].

(٤) (ك): عليه.

(٥) زادت (ك) بعدها: [اسم].

---

[١] هو أبو عبد الله، ابن أنس الأَصْبَحي المدني، صاحب المذهب، ولد سنة ٩٣هـ/ ٧١١م، وتوفي سنة ١٧٩هـ/ ٧٩٥م، ترجمته ومصادره في: «ترتيب المدارك» ١ /١٠٢، «سير أعلام النبلاء» ٨ /٤٨.

[٢] هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس، القرشي المُطَّلِبي، صاحب المذهب، ولد سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م، وتوفي سنة٢٠٤ هـ/ ٨١٩م ، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ١٠ /٥، «تهذيب الكمال» ٢٤ /٣٥٥.

[٣] قال بذلك الطَّحاوي كما جاء في «جَلاء الأفهام» ص ٥٤٠، و«فتح الباري» ١١ /١٥٧ ، و«القول البديع» ص ٣٠.

[٤] أورد العبارة النووي في «الأذكار» ص ١٧٦. وجاءت الكلمة الأخيرة في (ك): استقبالاً.

وهو منقول من الصفة على سبيل التفاؤل بأنه سيكثر حمده، وكذلك كان ﷺ[(١)]؛ وهو عطف بيان[(٢)]، و(الْمُهْدَى) صفة له، وهو اسم مفعول من أهديتُ الشيء[(٣)] فأنا مُهْديه، والشيء مُهْدَى، وأشار بذلك إلى قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ»[(٤)]. و(مُرْسَلاً) حال[(٥)].

فإن قلت: (النبي كان[٦]) ﷺ مرسلاً إلى الإنس والجن، فكان ينبغي للناظم رحمه الله أن يأتي بلفظ يشمَل النوعين[(٧)]. قلت: وقد أتى (بلفظ يشمَلهما[٨]).

---

(١) زادت (ك) بعدها: [قيل لـ «عبد المطلب»[١]: لم سمَّيت ابنَك محمّداً؟ قال: أردتُ أن يُحْمَدَ في السَّمواتِ وَالأَرْضِ[٢]].

(٢) زادت (ك) بعدها: [للمضاف المحذوف أو بدل من الأول].

(٣) زادت (ك) بعدها: [أهديه إهداء].

(٤) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنف» برقم (١١٨٣١)، والبَغَوي في «شرح السنّة» ١٣ /٢١٣، والحاكم في «المستدرك» ١ /٣٥ وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». والرواية في (ك) بزيادة: [للناس].

(٥) زادت (ك) بعدها: [من ضمير المهدى].

(٦) (ك): كان رسول الله.

(٧) زادت (ك) بعدها: [لأنه أبلغ في تعظيمه، لأنه في مقام التعظيم].

(٨) (ك): بذلك.

---

[١] هو أبو الحارث، ابن هاشم، جد النبي ﷺ، ولد نحو سنة ١٢٧ ق.هـ/ ٤٩٥م، وتوفي سنة ٤٥ق.هـ/ ٥٧٧م، ترجمته ومصادره في: «الأعلام» ٤ /١٥٤.

[٢] أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ١ /١١٣، وابن كثير في «السيرة النبوية» ١ /٢١٠.

قال «المَهْدَوِيّ»(١) رحمه الله: (الجن يُطلق عليهم(٢) الناس، كما أنه(٣) أُطلق عليهم رجال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ٦] (٤)).

قال:

[٣]- وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ تَلاَهُمْ عَلَى الإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وُبَّلاَ

ش(٥): (عِتْرَتِهِ)(٦) ﷺ أهله الأدنَوْن وعشيرته الأقربون.

---

(١) هو أبو العباس، أحمد بن عمار، توفي بعد سنة ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ١ /٩١، «معرفة القراء الكبار» ١ /٣٩٩.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لفظ].

(٣) ليست في (ك).

(٤) في تفسيره الموسوم بـ «التحصيل لما في التفصيل» منه نسخة خطية في مكتبة الأسد بدمشق برقم (٥٠٤-٥٠٥) هي قطعة من أول الكتاب ووسطه، وقد أورد معنى التفسير القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ١٠ /٢٣٦، والسَّمين الحلبي في «الدرّ المَصُون» ١١ /١٦٣.

(٥) زادت (ك) بعدها: [لما صلى على النبي ﷺ أتبعه بالصلاة على عترته؛ لأن مذهب (الجمهور على أنه لا يصلى على غير الأنبياء والملائكة ابتداء بل تَبَعَاً، فلا يقال: «أبو بكر» - رضي الله عنه - صلى الله عليه. واختلف في المنع من ذلك، فقال بعض أصحاب «الشافعي» رضي الله عنه: هو حرام. وقال بعضهم: مكروه كراهية تنزيه. وذهب كثير منهم إلى أنه خلاف الأولى)[١]، وقال بعض المتأخرين - يعني «النَّوَاوِيّ»[٢]: (والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البِدَع، وقد نهينا عن شعارهم؛ لأن الصلاة صارت في لسان السلف للأنبياء)[٣]، وقال بعض الأئمة ممن يعتمد على قوله: (والذي يقال: إنه لا تمتنع الصلاة على غيره، لكن على غير[٤] ما يقصد بها في جانبه؛ لأنها له تعظيم وترفيع ولغيره رحمة، فإذا كان على هذا القصد لم تمتنع)، انتهى].

(٦) (ك): وعترته.

---

[١] أورد العبارة النووي في «الأذكار» ص ١٧٦. =

و(الصَّحَابَة) عند المحدِّثين: كل مسلم رأى رسول الله ﷺ. وعن بعض الأصوليين: من طالت مجالسته للنبي ﷺ(١) على طريق التّبَع. وعن «سعيد بن المسيِّب»(٢): لا يُعَدّ صحابياً إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين. وهو ضعيف. ويعرف كونه صحابياً بالتواتر، أو الاستفاضة، أو قول صحابي، أو قوله إذا كان عدلاً(٣).

وتالوهم (عَلَى الإِحْسَانِ) أي تابعوهم على طريقة الإحسان، وقدم الناظم رحمه الله العِتْرة على الصحابة، لأنهم أخصّ منهم، مع إتيانه (بِثُمّ الدالة(٤)) على الترتيب، كما أخر التابعين عن الصحابة، لأنهم في المرتبة(٥) الثالثة، فيكون قد أثنى على العترة مرتين؛ المرة الأولى بالتنصيص عليهم، والثانية لدخولهم في(٦) الصحابة، وجَرّد العترة من الألف واللام، وأضافها إليه لتخصيص العترة به، ولأن الإضافة تدل على الشرف، وأتى بهما مع الصحابة ليعُمَّ كل صحابي.

---

(١) [وسلم]: ليست في (ك).

(٢) هو أبو محمد القُرَشي المخزومي، سيد التابعين، توفي سنة ٩٤هـ/ ٧١٢م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤ /٢١٧ ، «تهذيب الكمال» ١١ /٦٦.

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٩٣-٢٩٤، و«فتح الباري» - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، الباب الأول.

(٤) (ك): بتمام الدلالة.

(٥) (ك): الرتبة.

(٦) (ك): مع.

= [٢] هو محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف ، ولد سنة ٦٣١هـ/ ١٢٣٣م، وتوفي سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م، ترجمته ومصادره في:«طبقات الشافعية الكبرى»٨ /٣٩٥ ، «شذرات الذهب» ٧ /٦١٨.

[٣] «الأذكار» ص ١٧٦.

[٤] في الأصل: غيره.

و(وُبَّلاَ) جمع وابل، وهو المطر الغزير، وأصله الصفة، فلذلك جُمع على فُعَّل كشاهد وشُهَّد[1]، والمعنى: (مَنْ تَلاَهُمْ عَلَى الإِحْسَانِ) في حال كونهم مشبهين الوُبَّلَ[2] في كثرة خيرهم، فهو حال من ضمير المفعول في (تَلاَهُمْ)[3]، ويجوز أن يكون من الفاعل[4] وإن كان مفرداً، لأنه في المعنى جمع، وإنما أُفرد (بالنظر إلى[5]) لفظ (مَنْ)[6].

قال:

[٤]- وَثَلَّثْـتُ أَنَّ الْحَمْـدَ للهِ دَائِمَـاً ....

ش: أخبر أنه ثلّث، أي ذكر الحمد ثالثاً، يعني لم يذكرْ بعد اسم الله والصلاة على رسول الله ﷺ[7] والصحابة والتابعين سوى الحمد، فليس مراده ذكره في ثالث الأبيات[8]، بل مراده أنه لم يثلث بسواه، وإن كان في بيت رابع، ويجوز فتح إن في البيت وكسرها، وكلاهما مَرْوِيّ، فالكسر على تقدير: فقلت: إن الحمد[9].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [ولذلك تعلق به (بِالخَيْرِ) باعتبار أصله].

(٢) (ك): بالوبل.

(٣) زادت (ك) بعدها: [العائد على الصحابة].

(٤) (ب): للفاعل.

(٥) (ك): لعوده على.

(٦) زادت (ك) بعدها: [ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول، كقولك: لقيته مُتَصَعِّداً منحدراً].

(٧) (ك): والعترة.

(٨) (ك): بيت.

(٩) زادت (ك) بعدها: لله.

وقد يجوز أن (تكون بمعنى نعم[١]). فيجوز حينئذ رفع[٢] الحمد بعدها ونصبه، فالرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، قيل: والرفع أجود لدلالته على العموم. ولقائل أن يقول: (العموم مستفاد[٣]) من الألف واللام، فلا فرق بين (نصبه ورفعه[٤])، بل الرفع يدل على الثبوت والاستقرار. قلت: مسلَّم أن العموم مستفاد من الألف واللام، لكن معنا[٥] عمومان: عموم الحمد وعموم الحامدين، فالرفع يشمل العمومين، والنصب يشمل جميع أنواع الحمد فقط دون الحامدين، فكان الرفع أجود، فأحد العمومين حاصل على التقديرين، لكن حصولهما إنما هو بالرفع.

والحمد الثناء على المحمود بما فيه، والشكر الثناء عليه بما منّه، تقول: حمدته على شجاعته، وشكرته على إحسانه إليّ.

وهل يجوز استعمال أحدهما موضع الآخر؟ منهم من أجازه، ومنهم من منعه، ومنهم من أجاز استعمال (الشكر موضع الحمد[٦]) دون العكس؛ لأنه متى وجد معنى الشكر وجد معنى الحمد دون العكس[٧].

---

(١) (ب): يكون المعنى يعم.

(٢) (ك): الرفع في.

(٣) (ك): العم يستفاد.

(٤) (ك): رفعه ونصبه.

(٥) (ك): هنا.

(٦) (ك): الحمد موضع الشكر.

(٧) زادت (ك) بعدها: [فكل موضع صلُح فيه شكرتُ جاز فيه حمدتُ، وليس كل موضع حسُن فيه حمدتُ يحسن فيه شكرتُ؛ لأن حمدتُ يكون ابتداء، لأنه ثناء عليه بما فيه، وشكرتُ لا يكون إلا مكافأة، إلا أنك تقول: شكرتُ له صنيعَه. ولا تقول: شكرت له صيامه وقيامه. ولكن تقول: حمدته. =

= واختُلف في أيهما أعم؟ فذهب بعض العلماء إلى أن الحمد والشكر واحد محتجاً بما روى «الضّحّاكُ»[١] عن «ابن عباس»[٢] رضي الله عنهما قال: قال «جبريلُ» عليه السلاّم: قل[٣] يا محمد: الحمد لله. قال «ابن عباس»: الحمد هو الشكر والاستخذاء[٤] لله، والإقرار بنعمته وهدايته وابتدائه، وغير ذلك[٥]. وبما روي عن «الحَكَم بن عُمَيْر»[٦] وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُلْتَ: الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ. فقد شَكَرْتَ اللهَ فَزَادَكَ»[٧]. وقيل: الحمد أعم من الشكر؛ لأن الشكر إنما يكون مكافأة — كما تقدم — بخلاف الحمد. ويقال: الشكر لله والشكر لفلان. وهل يقال: الحمد لفلان؟ فيه مذهبان، ولا يكون الحمد إلا باللسان، وكذلك الشكر لغير الله وشكر الله أيضاً، أويكون بغيره كغيره، فيكون شكره بالقلب وحمده باللسان فرقاً بين حمده وشكره].

[١] هو أبو محمد، ابن مُزاحم الهلالي، توفي سنة ١٠٢هـ / ٧٢٠م ، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٩٨ ، «تهذيب الكمال» ٢٩١/١٣.

[٢] هو أبو العباس، عبد الله بن عباس، ابن عم الرسول ﷺ، توفي سنة ٦٨هـ / ٦٨٧م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٤٥/١ ، «الاستيعاب» ٩٣٣/٣.

[٣] ليست في (ك)، واستدركت من المصادر.

[٤] (ك): الاستجلاء.

[٥] أخرجه الطَّبَري في «جامع البيان» ١٣٥/١، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ٤٢/١، والسيوطي في «الدر المنثور» ١١/١.

[٦] هو الثُّمالي من الأزد، وكان يسكن حمص من أصحاب النبي ﷺ. ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٢٩١/٧، و «الاستيعاب» ٣٥٨/١، و «الإصابة» ١٠٨/٢.

[٧] أخرجه الطَّبَري في «جامع البيان» ١٣٦/١، وابن كثير في «تفسيره» ٤٢/١، والسيوطي في «الدر المنثور» ١١/١، وللعلامة أحمد شاكر كلام حسن في الحديث ورواته لدى تحقيقه في «جامع البيان» المذكور.

وكلام الناظم رحمه الله يجوز[١] أن يكون استعمل الحمد في مسماه، ويجوز أن يكون استعمله بإزاء الشكر، وفَتَح أنّ على تقدير حرف الجر، أي: بأن الحمد لله. وحرف الجر يُحذف مع أنّ وأنْ كثيراً، فإن قلت: [٣/آ] لِمَ كان حرف الجر يقتضي فتح أنّ؟ ولم كان يحذف مع أنّ وأنْ كثيراً؟ قلت: ليعطى حرف الجر ما يستحقه[٢] من دخوله على الاسم، لأن أنّ وأنْ تقدّران بالمصدرية[٣] بخلاف المكسورة، وأما حذفه معهما فللطول.

قال:

.... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوْءاً بِهِ أَجْذَمُ الْعَلاَ

ش: هذا جواب عن سؤال مقدَّر، كأن سائلاً سأله[٤]: لِم بدأت ببسم الله؟ فقال ذلك مشيراً به إلى حديث رواه «أبو داود»[٥] في «سننه»[٦] عن «أبي هريرة»[٧] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ كَلاَمٍ لايُبْدَأُ فِيْهِ

---

(١) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٢) (ك): يستحق.

(٣) (ك): بالمصدر.

(٤) (ك): سأل.

(٥) هو سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، صاحب السنن، ولد سنة ٢٠٢هـ / ٨١٧م وتوفي سنة ٢٧٥هـ / ٨٨٨م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ١٣/٢٠٣، «المنهج الأحمد» ١/٢٧٦.

(٦) برقم (٤٨٤٠)، قال: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزُّهري، عن النبي ﷺ مرسلاً. وأخرجه أحمد في «المسند» ٢/٣٥٩ بلفظ: بذكر الله. وابن حِبّان في «صحيحه» برقم (١، ٢) بلفظ: أقطع. والبَغَوي في «شرح السنّة» ٩/٥١.

(٧) هو عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسي اليَمَاني، توفي سنة ٥٧هـ / ٦٧٦م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٤٣، «الاستيعاب» ٤/١٧٦٨.

بِالْحَمْد للهِ[1] فَهُوَ أَجْذَمُ». قال «الخَطَّابِيّ»[2]: (معناه المنقطع الأبتر[5] الذي لا نظام له)[3]، (وروي الحديث مرسلاً، وروي «أقطع» موضع «أجذم»[4])، وروي «بذكر الله».

فإن قلت: لم يبدأ[5] ببسم الله[6]، وإنما بدأ بلفظ (بَدَأْتُ) كما تقدم، فلِمَ يخرجُ عن عُهدة الحديث؟ قلت: مقصوده أن يذكر اسم الله قبل الشروع في شيء من الأحكام التي ضمنها هذا النظم، وإلى الآن ما شرع في شيء منها.

و(الْعَلاَ) أصله الهمز، لكن لما وقف عليه سكنت الهمزة وقبلها فتحة، فأَبدل منها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما يفعل «حمزة» في الوقف[7]، فالألف[8] ليست حاجزاً حصيناً؛ فلذلك لم يُعتدّ بها[9]، وكذلك كل ما يأتي من نحو هذا نحو: (فَتَنْجُو مِنَ الْبَلاَ) [٨١]، و (فَتَى الْعَلاَ) [٥٣]. فإن قيل: فهلاّ قال: العُلا. بضم العين، وخَلَص من ذلك؟ قيل: لأن كثرة الحروف تدل

---

(١) ليست في (ك).

(٢) هو أبو سليمان، حَمْد بن محمد البُسْتي، صاحب التصانيف، ولد بعد سنة ٣١٠هـ / ٩٢٢م، وتوفي سنة ٣٨٨هـ / ٩٩٨م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ١/١٦٠، «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٣.

(٣) «معالم السُّنن» ٥/١١١.

(٤) ليست في (ك). والحديث المرسل: الذي رواه التابعي عن النبي ﷺ، ولم يذكر الواسطة بينه وبينه («معجم المصطلحات الحديثية» ص ٩٣).

(٥) زادت (ك) بعدها: [الناظم رحمه الله].

(٦) زادت (ك) بعدها: [ولا بحمد الله].

(٧) زادت (ك) بعدها: [على مثله].

(٨) (ك): لأن الألف.

(٩) زادت (ك) بعدها: [أو نزلت منزلة الفتحة].

على كثرة المعنى؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ به(١).

ويجوز(٢) أن يكون في موضع رفع على أن يكون فاعل (أَجْذَمُ)، أو بدلاً من الضمير الذي فيه. فإن قيل: إذا جعلته بدلاً افتقر إلى رابط، لأنه ليس بدل كُلٍّ(٣). قلت: الألف واللام(٤) أغنت عنه كما في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج٥]، أو نَصْبٍ على التشبيه (بالمفعول، أو تمييزاً(٥)). فإن قيل(٦): شرط التمييز (كونه نكرة(٧)). قيل: يعتقد زيادة الألف واللام والجر على الإضافة(٨).

قال(٩):

[٥]- وَبَعْـدُ فَحَبْـلُ اللهِ فِيْنَـا كِتَابُـهُ ....

(١) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: (الْعَلاَ) ليس مذكوراً في الحديث، فما فائدة ذكره؟ قيل: قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ»[1] مُشعِرٌ به].

(٢) (ك): يحمد.

(٣) زادت (ك) بعدها: [مِنْ كل].

(٤) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٥) (ك): من المفعول أو تمييز.

(٦) (ك): قلت.

(٧) (ك): التنكير.

(٨) زادت (ك) بعدها: [وما موصولة صلتها مع معموليها، وهي مبتدأ وخبره أجذم، والضمير في به عائد على الحمد أو على اسم الله، والعائد من خبر ليس على اسمها محذوف تقديره: مبدوءاً به فيه. و (بِهِ) في موضع رفع بمبدوء].

(٩) زادت (ك) بعدها: المؤلف.

[١] أخرجه الطَّبراني في «المعجم الكبير» برقم (١٤١) = ٧٢/١٩، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» برقم (١٨٩٤).

ش: أي بعد البداية[(١)] بذكر الله والصلاة على رسول الله ﷺ[(٢)] والصحابة والتابعين، (فيها تقدير للمضاف[٣]) إليه (بَعْدُ)، فلما قطعها عنه وأراده بناها، وأدخل الفاء على حبل لئلا يُتَوَهَّم إضافتها إليه، وهي رابطة للكلام بما قبله.

ثم شرع في بيان فضل القرآن؛ فأطلق الحبل على القرآن، كما جاء في الحديث في كتاب «التِّرْمِذِيّ»[(٤)] في وصف القرآن، قال: «هُوَ حَبْلُ اللهِ المَتِيْنُ»[(٥)]. وعن «ابن مسعود»[(٦)] في تفسير[(٧)] قوله: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: إنه القرآن[(٨)]. وعن «أبي سعيد الخُدْرِيّ»[(٩)] أن النبي ﷺ قال: «كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُوْدٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلى الأَرْضِ»[(١٠)]. وفي الحديث أيضاً:

---

(١) (ك): البداءة.

(٢) زادت (ك) بعدها: (وعترته).

(٣) (ك): فهذا تقدير المضاف.

(٤) هو أبو عيسى، محمد بن عيسى السُّلَمي الضرير، مصنف «الجامع الصحيح» المعروف بالسنن، ولد سنة ٢١٠هـ / ٨٢٥م، وتوفي سنة ٢٧٩هـ /٨٩٢م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٢٧٠/١٣، «تهذيب الكمال» ٢٥٠/٢٦.

(٥) أخرجه التِّرْمِذي في «السنن» برقم (٢٩٠٦) وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال. والبَغَوي في «شرح السنة» برقم (١١٨١).

(٦) هو أبو عبد الرحمن الهُذَلي المكي، من السابقين الأولين، توفي سنة ٣٢هـ / ٦٥٢م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٣٢/١ ، «الاستيعاب» ٩٨٧/٣.

(٧) ليست في (ك).

(٨) أخرجه الطَّبَري في «جامع البيان» ٧٢/٧. وزادت (ك) هنا: [وقيل[١]: معناه بعهد الله].

(٩) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(١٠) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنّة» برقم (١٥٥٨).

---

[١] أخرجه الطَّبَري في «جامع البيان» ٧١/٧-٧٢ عن قتادة ومجاهد وعطاء.

«إِنَّ هذا القُرآنَ سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ»(١).

قال:

.... فَجَاهِـدْ بِـهِ حِبْـلَ الْعِـدَا مُتَحَـبِّلاَ

ش: الضمير في (بِهِ) للقرآن(٢)، والحِبل بكسر الحاء الداهية(٣)، والرواية بالكسر، و (الْعِدَا) اسم جمعٍ المشهور فيه الكسر، وحكي فيه الضم(٤)، و (مُتَحَبِّلاَ) اسم فاعل من: تَحَبَّلَ الصّيدَ. إذا أخذه بالحِبَالة وهي الشبكة، ويقال: احتبله. أيضاً(٥)، أي: (جَاهِدْ) بحُجج القرآن وأدلته أعداءَ الدين في حال نصْبِك(٦) لهم حُججَ القرآن(٧)؛ لتهلكهم بما توردُه(٨) عليهم

---

(١) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنف» برقم (١٠٠٥٥)، وابن أبي حاتم الرازي في «علل الحديث» برقم (١٦٥٣)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ٥٦/١.

وهنا زادت (ك): [والحبل في اللغة السبب، وتستعيره[١] العرب في المودة والوصلة ونحو ذلك، وتستعير انقطاعه في عكس ذلك، وحبل مبتدأ، و (كِتَابُهُ) خبره، و (فِيْنَا) تبيين، قاله «أبو عبد الله»[٢]، قلت: ويصح أن يكون (كِتَابُهُ) مبتدأ ثانياً، و (فِيْنَا) خبره، والجملة خبر (حَبْل)، والعائد منها محذوف، أو تقول: الجملة هنا هي نفس المبتدأ، فلا يحتاج إذاً إلى رابط، ويصح أن يكون (كِتَابُهُ) و (فِيْنَا) خبران لـ: (حَبْلُ اللهِ)].

(٢) (ك): للكتاب. وزادت (ك) هنا: [لقول الله تعالى: ﴿وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان٥٢].

(٣) زادت (ك) بعدها: [ويجمع على حُبول].

(٤) زادت (ك) بعدها: [فإذا قيل: عُداة. فالضم لا غير]، («لسان العرب» / عدا).

(٥) زادت (ك) بعدها: [وهو حال من فاعل جاهدْ].

(٦) (ك): قصدك.

(٧) زادت (ك) بعدها: [كالحبائل].

(٨) (ك): تورد.

---

[١] في الأصل: تستعير.

[٢] «اللآلئ الفريدة» ٧٧/١.

من ذلك، لتصيدهم[١] إلى الحق[٢]. قال:

[٦]- [٣]وَأَخْلِقْ بِهِ إذْ لَيْسَ يَخْلُـقُ جِدَّةً[٣] ....

ش: (وَأَخْلِقْ بِهِ) أي ما أحقّه وأحراه بالمجاهدة، فلفظُه لفظُ أمر، ومعناه تعجُّب، ثم ذكر علة ذلك فقال[٤]:

... إِذْ لَـــيْسَ يَخْلُـــقُ جِـــدَّةً ....

ش[٥]: أي ليس تبلى جِدَّتُه، كما جاء في الحديث: «وَلا يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ»[٦]، ومعنى ذلك أنه لا يحصل[٧] البِلى عن كثرة ترداده[٨]، وتكراره، ومَرِّ الدهور عليه[٩].

---

(١) (ك): أو لتصيدهم.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لأن المجاهدة تؤدي إلى أحد هذين الأمرين غالباً].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): قال.

(٥) ليست في (ب).

(٦) جزء من الحديث الآتي بعد حاشيتين في زيادات (ك)، وتخريجه ثمة.

(٧) زادت (ك) بعدها: [له].

(٨) زادت (ك) بعدها: [وترداده].

(٩) زادت (ك) بعدها: [وعن «عبد الله بن مسعود» عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هذا القُرْآنَ مَأْدَبَةُ اللهِ تَعَالى، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْدَبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إنَ هذا الْقُرآنَ حَبْلُ اللهِ، وَهُوَ النُّورُ المُبِيْنُ، والشِّفَاءُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لا يَعْوَجُّ فَيُقَوَّمُ، ولا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ[١]، وَلا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلا يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، فَاتْلُوهُ، فَإِنَّ اللهَ يَأْجُرُ على تِلاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لا أَقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حَرْفٌ. وَلكِنْ أَقُولُ: الأَلِفُ عَشْرٌ، وَلامٌ عَشْرٌ، وميمٌ عَشْرٌ»[٢]. انتهى، قلت: قوله: «مَأْدَبَةُ اللهِ». أي: مدعاة الله، يقال: مَأْدَبَةٌ وَمَأْدُبَةٌ، والمَأْدَبَةُ الدعاء إلى الطعام وغيره].

---

[١] يطلب عتابه ولومه. =

ويروى[1] (يُخْلِقُ) بضم الياء وكسر اللام، مضارع أَخْلَق، وبفتح الياء وضم اللام، مضارع[2] خَلَقَ، وهما لغتان بمعنى واحد، يقال: أَخْلَق الثوب وخَلَق. إذا بلي، و (جِدَّةً) بكسر الجيم، تمييز، وهي[3] ضد البلى، استعار له ذلك كما تقدم في الحديث.

قال:

.... جَدِيـدَاً مُوَالِيْـهِ عَلَـى الْجِـدِّ مُقْـبِلاَ

ش: (جَدِيدَاً) فعيل من الجَدّ بفتح الجيم، وهو العَظَمة والشَّرَف والعزّة[4]، و(مُوَالِيهِ) أي مصافيه وملازمه العامل بما فيه، (عَلَى الْجِدِّ) أي حصل على الجِدِّ واستقر ـ الذي هو ضد الهَزْل، فهو بكسر الجيم ـ في حال إقباله عليه واحتفاله به عملاً وعلماً، يشير بذلك إلى ما كان عليه الأولون من

---

(١) زادت (ك) بعدها: [في النظم].

(٢) (ب): ماضي.

(٣) (ك): هو.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وهو حال من فاعل يَخْلَق].

= [٢] أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» برقم (٦٠١٧)، وابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٤٩-٥٠، وابن منصور في «سننه» برقم(٧)، وابن أبي شَيبة في «المصنف» برقم (١٠٠٥٧)، والدارمِي في «سننه» برقم (٣٣١٨)، والنَّسائي في «عمل اليوم والليلة» برقم (٩٦٣)، والطَّبَراني في «المعجم الكبير» برقم (٨٦٤٦)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» برقم (١٩٨٥)، وقال الحاكم في «المستدرك» ١/٥٥٥: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بصالح بن عمر. وقال الذهبي في «التلخيص»: تفرد به صالح بن عمر عنه، وهو صحيح، قلت: صالح ثقة، خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف. وقال ابن الجَوزي في «العلل المتناهية» ١/١٠٩: لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون كلام ابن مسعود، قال ابن مَعِين: إبراهيم الهَجَري ليس حديثه بشيء.

الاهتمام به(١)، و (جِدَّةً) منصوب على التمييز، و (جَدِيْداً) و (مُقْبِلاً) حالان.

قال:

[٧]- وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ   كَالأُتْرُجِّ حَالَيْهِ مُرِيْحَاً وَمُوْكِلاَ

ش: أشار بهذا البيت إلى ما ثبت في الصحيح: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِيْ يَقْرَأُ الْقُرآنَ مَثَلُ الأُتْرُجَّةِ، رِيْحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ»(٢).

وقوله: (قَرَّ) أي استقر. و(مِثَالُهُ) أي صفته، ويقال: الأُتْرُجّ بتشديد الجيم، والأُتْرُنْج بالنون(٣). و(مُرِيْحاً وَمُوْكِلاَ) حالان(٤)، يقال: أراح الطّيبُ إذا أعطى الرائحة، وآكَلَ الزّرعُ وغيره إذا أطعم. و(مُوْكِلا) بكسر الكاف، (وذكر الناظم رحمه الله الحالة العليا التي في الحديث، يشير بذلك إلى ما

(١) زادت (ك) بعدها: [بالتدبر والعمل، و (مُقْبِلاً) حال، والعامل فيه الجار والمجرور، وصاحب الحال الضمير المرفوع به].

(٢) جزء من الحديث التالي في زيادات النسخة (ك) وهي: [والحديث فيه عن «أبي موسى الأَشْعَرِيّ»[١] رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الأُتْرُجَّةِ، رِيْحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ، لا رِيْحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ المُنَافِقِ الَّذي يَقْرأُ الْقُرآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيْحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ المُنَافِقِ الَّذي لا يَقْرَأُ القُرْآنَ مَثَلُ الحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيْحٌ وَطَعْمُها مُرٌّ»[٢]، رواه «مُسْلِمٌ»[٣] و «البُخَارِيّ»[٤]. وذكر الناظم رحمه الله[٥] الحالة العليا التي في الحديث، يشير بذلك إلى ما ينبغي أن يكون عليه قارئ القرآن، فإذا كان[٦] بهذه الصفة فهو المرضي].

(٣) زادت (ك) بعدها: [و(حَالَيْهِ) بدل من الأترج]، وقال «السَّمين» في «العِقد النضيد» ٣٩/١: بدل اشتمال.

(٤) زادت (ك) بعدها: [منه].

[١] هو عبد الله بن قيس اليَمَاني، من نجباء الصحابة، توفي سنة ٤٤هـ / ٦٦٤م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٣٩/١، «الإصابة» ٣٩٠/٧. =

ينبغي أن يكون عليه قارئ القرآن، فإذا كان بهذه الصفة فهو المَرْضِيّ[١].

قال [٣/ب]:

[٨]- هُوَ الْمُرْتَضَى أَمّاً إِذَا كانَ أُمَّةً وَيَمَّمَــهُ ظِــلُّ الرَّزَانَــةِ قَــنْقَلاَ

ش: هو ضمير القارئ[٢] المتقدم، شرع يبين (في هذا البيت[٣] القارئَ الذي (ينبغي أن[٣] يؤخذَ عنه القرآن، ويُقصدَ[٤] لذلك، فقال: (الْمُرْتَضَى أَمّاً)[٥] أي قصداً لذلك، (إِذَا كانَ أُمَّةً)[٦]، يريد بمنـزلة الأُمّة في كونه اجتمع فيه ما تفرق فيهم من علوم القرآن المتعلقة به، من أسباب نزوله، وناسخه

---

(١) ليست في (ك) هنا، بل في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة.

(٢) زادت (ك) بعدها: [المذكور].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): يقتصد.

(٥) (ك): يرتضى أمن إذا.

(٦) زادت (ك) بعدها: [والأَمّ مصدر أمّ إذا قصد، يقال: أَمَّه يؤُمُّه أَمّاً إذا قصده، فهو آمّ وإمام، وهما آمَّيْن، وهم آمُّون، وفي النصب والجر آمِّين. قوله: (أُمَّةً)]، («تاج العروس»/ أمم).

= [٢] أخرجه أحمد في «المسند» ٣٩٧/٤، ٤٠٤، والبخاري في «صحيحه» برقم (٥٤٢٧)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٧٩٧)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٨٦٥) وقال: حسن صحيح.

[٣] هو أبو الحسين، ابن الحجّاج القُشَيري النيسابوري، صاحب «المسند الجامع» المعروف بالصحيح، ولد سنة ٢٠٤هـ / ٨١٩م، وتوفي سنة ٢٦١هـ / ٨٧٤م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٤٩٩/٢٧، «سير أعلام النبلاء» ٥٥٧/١٢.

[٤] هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، صاحب «الجامع الصحيح» المعروف بالصحيح، ولد سنة ١٩٤هـ / ٨٠٩م، وتوفي سنة ٢٥٦هـ / ٨٦٩م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٩١/١٢ ، «تهذيب الكمال» ٤٣٠/٢٤.

[٥] زادت (ك) بعدها: [و].

[٦] ليست في (ك)، وسترد في (ب) بعد قليل.

ومنسوخه، ومُحْكَمِه ومتشابِهه، وعامّه وخاصّه، ومَدَنِيِّه ومَكِّيِّه، ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن لا يقتصر على مجرد تلاوة(١) ألفاظه(٢).

وقوله: (وَيَمَّمَهُ ظِلُّ الرَّزَانَةِ) أي في حال قَصَدَه (ظلُّ الرَّزانة)، والرزانة الوقار، واستعار لها ظلاً، وأنه يقصده، إشارة(٣) إلى شمول الوقار له، ومبالغةً في مدحه، في حال كونه مشبهاً (قَنْقَلاَ)، وهو الكَثِيْب من الرمل، وقيل: المِكْيال الضخم. وكان تاج «كِسْرى» يسمى القَنْقَل، يشير بذلك(٤) إلى عِظَم الرزانة إنْ قَصَد غير التاج، وإن قصده قدّرت الحال مُتَوَّجاً، ومقصوده بذلك أن القارئ ينبغي أن يجتمع فيه الأمران: ما يتعلق بالقرآن من العلوم، والوقارُ.

قال:

[٩]- هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيَاً لَـهُ بِتَحَرِّيْـهِ إِلَـى أَنْ تَنَـبَّلاَ

ش: (هُوَ) ضمير القارئ، و (الْحُرُّ) الخالص من الرِّقّ، أي لم تسترقَّه دنياه، ولم يستعبدْه هواه، فهو حرٌّ إن كان حقيقاً بهذه الأوصاف المتقدمة، ناصراً للقرآن، مصاحباً للتحري لأحكامه ومعانيه وتلاوة ألفاظه والعمل بما

---

(١) (ك): تلاوته في.

(٢) زادت (ك) بعدها: [ويجوز أن يريد بالأُمّة هنا الإمام؛ لأن الأمة لفظ مشترك، ويطلق على الجماعة لقوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ويكون أيضاً المِلَّة والسَّنَنَ[١] والقائد[٢]، وأصله كله من القَصْد].

(٣) (ك): يشير به.

(٤) (ك): به.

---

[١] الطريقة والمثال والوجه («لسان العرب»/ سنن).

[٢] (ك): الغايب.

فيه، (إِلى أَنْ تَنَبَّلاَ) أي مات[1]، أو أخذ الأنبل فالأنبل، أي انتقى ذلك من المعاني التي يحتملها لفظ القرآن، أو[2] (الْحَرِيُّ) بمعنى الحقيق، والحواريّ الناصر، والتـّحرّي القصد، فالهاء في (لَهُ)[3] للقرآن، وفي (بِتَحَرِّيْهِ) للقارئ أو للقرآن[4].

قال:

[١٠]- وَإِنَّ كِتَابَ اللهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ ... وَأَغْنَى غَنَاءٍ وَاهِبَاً مُتَفَضِّلاَ[5]

ش: لما فرغ من صفة[6] القارئ وما ينبغي أن يكون عليه، شرع في بيان بعض صفات القرآن، فأخبر أنه (أَوْثَقُ شَافِعٍ)، ويشير بذلك إلى ماروي في الحديث الصحيح عن «أبي أُمامة»[7] قال: قال رسول الله ﷺ: (اِقْرَؤُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَجِيْءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعَاً لأَصْحَابِهِ، اِقْرَؤُوا «الْبَقَرَةَ» وَ«آلَ

---

(١) زادت (ك) بعدها: [مستعار من تَنَبَّلَ البعير إذا مات].

(٢) (ك): و.

(٣) زادت (ك) بعدها: [لكتابه أو].

(٤) (ك): القرآن. وهنا زادت (ك) بعدها: [أو لكتابه، فعلى الأول هي فاعلة في المعنى، والمفعول محذوف تقديره: بتحري القارئ القرآنَ. وعلى الثاني بالعكس تقديره: بتحري القرآن القارئَ. لكن حَذَف الفاعل لأن الفاعل من المصدر يجوز حذفه، والرواية (الحَرِيَّ) بالنصب على أنه خبر (كانَ)، واسمها مضمر فيها، و (حَوَارِيَاً) حال من ضمير (الحَرِيّ)، و (لَهُ) يتعلق بحوارياً، و (بِتَحَرِّيْهِ) يتعلق بالحري، أي إن كان (الحَرِيّ) يقصده في حال إخلاص نصره والذَّبِّ عنه بأن يُؤَهَّل لذلك ويُوَفَّق له، و (إِلَى أَنْ تَنَبَّلاَ) متعلق بـ (الحري) وبـ (حوارياً)، و(إِنْ) يجوز أن تكون شرطية والجزاء محذوف لدلالة ما قبله عليه، وقيل: بمعنى إذ].

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): صفات.

(٧) هو الباهلي صاحب النبي ﷺ، توفي سنة ٨٦هـ / ٧٠٥م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣/٣٥٩، «الاستيعاب» ٤/١٦٠٢.

عِمْرَانَ» ؛ فَإِنَّهُمَا الزَّهْرَاوَانِ ، يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ[١] يُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا)[٢].

فإن قلت[٣]: ما في الحديث سوى ذكر الشفاعة ، و[٤] ما يلزم من كونه شفيعاً[٥] أن يكون (أَوْثَق) ؛ لأن الدالّ على العام غير دالّ على الخاص ، فالدال على أن في الدار حيواناً لا يدل على كونه إنساناً[٦].

فإن قلت: قوله: (كِتَابَ اللهِ) يشمَل القرآن وغيره من كتب الله[٧]؟ قلت: مراده القرآن ؛ لأن الكلام فيه.

فإن قلت: (كتاب الله[٨]) يشمَل جميع القرآن ، وما يلزم من كون الجميع شافعاً أن يكون بعضه شافعاً ، وقد جاء أن بعضه يشفع كما تقدم ، فكان

---

(١) زادت (ك) بعدها: [أو غَيَابَتَانِ].

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٥/٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ومسلم في «صحيحه» برقم (٨٠٤) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ٢/٢١٤.

وهنا زادت (ك): [انتهى ، والغيابة مثل الغمامة].

(٣) (ك): قيل.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): شافعاً.

(٦) زادت (ك) بعدها: [فمن أين للناظم رحمه الله هذه اللفظة؟ قلت: الذي يظهر من حاله رضي الله عنه أنه لايقول ذلك إلا بتوقيف[1]].

(٧) زادت (ك) بعدها: [لأنه اسم جنس أضيف].

(٨) (ك): وهو أيضاً.

---

[١] (ك): بتوقف. ولعل الناظم استند هنا في تعدد أنواع الشفاعة إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٣) ، ونصه: «يقولُ الله عَزَّ وجَلَّ: شَفَعتِ الملائكةُ ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ ، وَشَفَعَ المؤمنونَ ، ولمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِيْنَ».

ينبغي أن يأتي بعبارة (تدل على أن البعض كذلك[١]. قلت: إنما ذكر الناظم رحمه الله ذلك لأنه قد جاء في الحديث: «القُرْآنُ[٢] يَشْفَعُ[٣]»، وجاء في البعض[٤] أيضاً[٥]، لكن اختار الناظم رحمه الله ذكر الجميع حثّاً على حفظ جميعه.

و[٦]قوله: (أَوْثَقُ) قال «بعضهم»: (لأن شفاعتَه مانعةٌ له من الوقوع في العذاب، وشفاعة غيره مُخرجة له منه[٧] بعد وقوعه فيه)[٨]، فإن قلت: (أَوْثَقُ) أفعل تفضيل، وهو يقتضي المشاركة والزيادة، فيكون غيره أيضاً مانعاً[٩]. لكنّ منْع القرآن أوثق، وهو معنى كلام[١٠] الناظم رحمه الله.

قال:

.... وَأَغْنَـــى غَنَـــاءٍ وَاهِبَـــاً مُتَفَـــضِّلاَ

---

(١) (ك): تشمل الأمرين.

(٢) (ك): إن القرآن كله.

(٣) أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنف» برقم (١٠٠٩٧، ١٠٠٩٨)، والدَّارِمِي في «سننه» برقم (٣٣٥٥، ٣٣٥٦)، وابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» برقم (١٠٢).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (١٤٠٠)، والطَّبَراني في «المعجم الأوسط» برقم (٣٦٦٧)، و«المعجم الصغير» برقم (٤٩٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٢٧/٧: رجاله رجال الصحيح. ونصه: «سُورَةٌ مِنَ القُرْآنِ ثَلاثُونَ آيَةً تَشْفَعُ لِصَاحِبِهَا حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾».

(٥) (ك): كذلك.

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): من.

(٨) «إبراز المعاني» ١٢٥/١.

(٩) (ك): كذلك.

(١٠) (ك): قول.

ش: ثم أخبر عنه أيضاً بأنه (أَغْنَى غَنَاءٍ)، والغَناء - (بالفتح والمد[١])- الكفاية، أي كفاية القرآن أتم (من كفاية[٢]) غيره، وقد جاء في الحديث: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»[٣] أي لم يَسْتَغْنِ[٤]، و(وَاهِبَاً مُتَفَضِّلا) حالان من الضمير في (أَغْنَى) العائد على كتاب الله (تعالى، وقيل[٥]): تمييز.

فإن قلت: فكيف نُسِبَ[٦] التفضيل إلى القرآن والله سبحانه هو

---

(١) (ك): بالمد والفتح.

(٢) (ك): كفاية من.

(٣) أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٢١٠، وأحمد في «المسند» ١/١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٦٩، ١٤٧١).

(٤) زادت (ك) بعدها: [وقيل: معناه لم يحسّن صوته. وفي الحديث عن «المُهَاجِر بن حبيب»[١] قال: قال رسول الله ﷺ: ((يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ لا تَوسَّدُوا الْقُرْآنَ، وَاتْلُوْهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ، وتَغَنَّوْهُ، وتَقَنَّوْهُ، واذْكُرُوا مَافِيْهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))[٢]. قال «أبو عبيد»[٣]: (قوله: «تَغَنَّوْه» أي: اجعلوه غِناكم، ولا تَعُدُّوا الإقلال معه فقراً. قوله: «وتَقَنَّوْه». يقول: اقتنوه كما تقتنون الأموال، اجعلوه مالَكم)[٤]، وأما قوله: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»: (التَّغَنِّي: الاستغناء والتعفف عن مسألة الناس واستِئْكالِهِم بالقرآن، وأن يكون في نفسه بحمله القرآنَ غنيّاً، وإن كان من المال مُعْدِماً)[٥]].

(٥) (ك): أي.

(٦) (ب): نسبت.

---

[١] هو الزُّبيدي الشامي، أخو ضمرة بن حبيب، لا بأس به، ذكر في «تاريخ البخاري» ٨/٦٦، وهو في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٨/٤٣٩: مهاصر. وفي «الثقات» لابن حبان ٥/٤٢٧.

[٢] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٧١، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢/٢٥٢: فيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. وذكره المتّقي الهندي في «كنز العمال» برقم (٢٨٠٣)، وتوسُّد القرآن: النوم عن قراءته ليلاً في التهجّد («النهاية» لابن الأثير ٥/١٨٣).

[٣] هو القاسم بن سلاّم الأنصاري، مولاهم البغدادي، ذو التصانيف الكثيرة، توفي سنة=

المتفضِّل؟ قلت: لما ترتّب عليه نُسِب إليه[(١)] مجازاً، والله هو[(٢)] الواهب المتفَضِّل في الحقيقة[(٣)].

قال:

[١١]- وَخَيْـرُ جَلِـيْسٍ لاَ يُمَـلُّ حَدِيْثُـهُ ....

ش: ثم أخبر عن القرآن[(٤)] أيضاً بأنه[(٥)] خير جليس، وأنه لا يُمَلُّ حديثه، وكيف لا يكون خير جليس وهو أحسن الحديث؟ قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾[(٦)] [الزُّمَر: ٢٣]، مع ترتّب عشر حسنات على كل حرف منه، وإذا كان خير جليس فينبغي أن يجالَس بما يليق به من الأدب،

---

(١) ليست في (ب).

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [و (أَغْنَى) المضاف يجوز أن يكون من أغنى بمعنى أكفى كما تقدم، كأنه: وأكفى كفاية. لكن يلزم منه بناءُ أفعلَ التفضيل من الرباعي وهو قليل، ويجوز أن يكون من غَنِيَ بالمكان إذا قام به كأنه قال: وأكفى كفاية. ويجوز أن يكون من غَنِيَ إذا كثر ماله كأنه قال: وأثرى كفاية. على سبيل المجاز، ويجوز أن يكون بناؤه قياساً؛ لأنه من الثلاثي دون الأول، ولك أن تقدِّر حذف مضاف وهو (ذو) قبل (غَنَاء)، فيَؤُول المعنى إلى مُغْنٍ، كأنه قال: وأكفى مُغْنٍ. أو: وأبقى مُغْنٍ. أو: وأثرى مُغْنٍ. لأن الكافي إذا بقي ودام دامت كفايته، واستمرت من غير انقطاع، وإذا أثرى أشبع جودُه وعطاؤه].

(٤) (ك): كتاب الله.

(٥) (ك): أنه.

(٥) زادت (ك): ﴿كِتَٰبٗا﴾.

= ٢٢٤هـ / ٨٣٨م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١٧٠، «تهذيب الكمال» ٢٣/٣٥٤.

[٣] «فضائل القرآن» لابن سلاّم ص ٧١.

[٤] المصدر السابق ص ٢١٠.

والتفهّم، والتدبر لمعانيه(١).

قال:

. . . . وَتَــرْدَادُهُ يَــزْدَادُ فِيْــهِ تَجَمُّــلاَ

ش: أخبر أن ترداد(٢) القرآن (يَزْدَادُ فِيْهِ) - أي القرآن(٣) - (تَجَمُّلاَ)، فإن قلت: كيف يوصف القرآن بالتَّجَمُّل؟ قلت: وصفه بذلك لِما يظهر من نوره وحلاوته وإتقانه وحفظه وفصاحته. وقيل: الضمير في (تَرْدَادُهُ) و(٤)(يَزْدَادُ) للقارئ لما يحصل له من الثواب وغيره. والتَّرداد بفتح التاء مصدر ردَّده(٥) تَرْديداً وتَرْداداً(٦).

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وعن «قتادة»[١] قال[٢]: ماجالس أحد القرآن إلا فارقه بزيادة أو نقصان. ثم قرأ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. وفي الحديث: «مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ مَثَلُ جِرَابٍ مَمْلُوءٍ مِسْكاً، يَفُوْحُ بِهِ كُلُّ مَكَانٍ»[٣]، والجليس بمعنى المجالس، كالخليط بمعنى المخالط].

(٢) أي: تكرار. وزادت (ك) بعدها: [كتاب الله أي].

(٣) زادت (ك) بعدها: [لأنه المراد بكتابه].

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): رده.

(٦) زادت (ك) بعدها: [قال «أبو عبد الله»: (وتجمُّلا مفعول به، وهو في الأصل مصدر تَجَمَّل مطاوع جمَّل)[٤]].

---

[١] هو أبو الخطّاب، ابن دِعامة، السَّدوسي البصري، ولد سنة ٦٠هـ / ٦٧٩م، وتوفي سنة ١١٨هـ / ٧٣٦م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٥/٢٦٩ ، «تهذيب الكمال» ٢٣/٤٩٨.

[٢] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٥٦-٥٧، والدَّارِمي في «سننه» برقم (٣٣٨٧).

[٣] أخرجه العُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» برقم (٢٠٢٩)، والخطيب البغدادي في «موضِح أوهام الجمع والتفريق» ١/٣٤٣، كلاهما دون كلمة: صاحب.

[٤] «اللآلئ الفريدة» ١/٨١.

قال:

[١٢]- وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِيْ ظُلُمَاتِهِ   مِـنَ الْقَبْـرِ يَلْقَـاهُ سَـنًا مُـتَهَلِّلا

ش: المراد بالفتى القارئ المتقدم ذكره(١)، وقوله(٢): (يَرْتَاعُ) أي(٢) يفزع، وأضاف الظلمات إلى الفتى لأنها ظلمات أعماله، وقوله: (مِنَ الْقَبْرِ) أي ابتداء الظلمات من القبر. (يَلْقَاهُ) القرآن (سَناً مُتَهَلِّلاَ)، (فهما حالان من القرآن، قال٣): (سَنًا) بالقصر الضوء(٤)، وبالمد الرِّفعة والشَّرَف، والمتهلِّل الباشُّ المسرور(٥)، وقد جاء في الحديث: «إِنَّ هذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوْءَةٌ [٤/آ] عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللهَ لَيُنَوِّرُهَا عَلَيْهِمْ بِصَلاتِيْ عَلَيْهِمْ»(٦).

---

(١) زادت (ك) بعدها: [و(الْفَتَى) مأخوذ من الفُتُوَّة، قيل في تعريفها: أن لا تشهد لك فضلاً، ولا ترى لك حقاً].

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): و.

(٤) زادت (ك) بعدها: [ويكتب بالواو، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [النور٤٣]].

(٥) زادت (ك) بعدها: [للقبر، (ظُلُمَات): لا يُنَوِّرُها إلا الأعمال الصالحة].

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٤/٤٧، وابن عبد البَرِّ في «التمهيد» ٦/٢٦٦، والبَغَوي في «شرح السنة» ٥/٣٦٢. وهنا زادت (ك): [يقال: تهلّل وجهه. إذا استنار وظهر فيه أثر السرور والبشاشة، و (حَيْثُ) ظرف مكان، قال «الأخفش»[١]: (تكون زماناً)[٢]. وعاملها في البيت (يَلْقَاهُ)، ولا يضاف إلا إلى جملة في الغالب، و (الْفَتَى) مبتدأ ما بعده خبره، والجملة في موضع جر بإضافة (حَيْثُ)إليها، وفي ظلمات ظرف لـ (يَرْتَاعُ)، و (مِنَ الْقَبْرِ) في موضع الحال، و (سَنًا) نُصب على الحال من فاعل (يَلْقَاهُ)، فهو حال موطِّئة إن لم تُؤَوَّل بمستثنى، وغير موطِّئة إن أُوِّلت به، و (مُتَهَلِّلاَ) صفة على الأول، أي مستنيراً، وعلى الثاني حال ثانية، أي باشّاً].

---

[١] هو الأوسط أبو الحسن، سعيد بن مَسْعَدة البَلْخي البصري مولى بني مجاشع، إمام النحو، له كتب كثيرة في النحو والعَروض ومعاني القرآن، توفي سنة نيف ٢١٠هـ / ٨٢٥م ، =

قال:

[١٣]- هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيْلاً وَرَوْضَةً ....

ش: يجوز أن يكون أشار بهُنالك إلى مكان لُقيِّ القرآن - وهو القبر- أو زمانه، لأن هنالك يشار به[١] إلى المكان والزمان، فإن قيل[٢]: (هُنَالِكَ) للبعيد والميت قريب. قيل: العرب تُنْزل الميت منزلة البعيد لِبُعد الملتقى، قال الشاعر:

«مَن[٣] كَانَ بَيْنَكَ (فِي التُّرَابِ[٤]) وَبَيْنَهُ   شِبْرَانِ فَهْوَ بِغَايَةِ الْبُعْدِ[٥]»

وقوله: (يَهْنِيْهِ) أي يطيب ويَلَذُّ له القبر (مَقِيْلاً وَرَوْضَةً)، فهما تمييز[٦]، والمقيل مكان القيلولة، وهي الاستراحة وسط النهار، وأراد بها الناظم[٧] مطلق الراحة، وكذلك الروضة، وقد جاء في الحديث: «الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ

---

(١) (ك): بها.

(٢) (ك): قلت.

(٣) (ك): ما.

(٤) ليست في (ك).

(٥) البيت للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو في: «أنوار العقول من أشعار وصيّ الرسول» للبيهقي ص١٧٥، و «سراج الملوك» للطُّرْطُوشي ٦٧/١، وذكره شُعْلة في «كنز المعاني» ص١٣، وأبو شامة في «إبراز المعاني» ١٢٩/١، والجَعْبري في «كنز المعاني» ٥٦/١ دون عزو، وهو من الكامل.

(٦) (ك): تمييزان. وزادت بعدها: [ميَّز بهما الضمير المرفوع في (يهنيه) العائد على القبر].

(٧) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

= ترجمته ومصادره في: «مراتب النحويين» ١٠٩، «سير أعلام النبلاء» ٢٠٦/١٠.

[٢] «ارتشاف الضَّرَب» ١٤٥٠/٣، «مُغْني اللبيب» ص ١٧٦.

أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ»(١)، جعله الله لنا روضة من رياضها(٢).

قال:

.... وَمِـنْ أَجْلِـهِ فِـيْ ذِرْوَةِ الْعِـزِّ يُجْـتَلاَ

ش: أي(٣) ومن أجل(٤) القرآن (يُجْتَلَى) القارئ، أي يُنْظَر إليه في أعلى العِزّ(٥)؛ لأن(٦) (ذِرْوَة) كل شيء أعلاه، وتُضَم (ذالها وتُكسر وتفتح(٧).

قال:

[١٤]- يُنَاشِـدُ فِـيْ إِرْضَـائِهِ لِحَبِيْبِـهِ ....

---

(١) أخرجه التِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٤٦٠) وقال: غريب. والطَّبَراني في «المعجم الأوسط» برقم (٨٦٠٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٤٦/٣ عن سند الطبراني: فيه محمد بن أيوب بن سويد وهو ضعيف.

(٢) زادت (ك) بعدها: [وأصل (يهنيه) الهمزة، أُبدلت ياء ساكنة على غير قياس].

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [كتاب الله أي].

(٥) زادت (ك) بعدها: [وفي الحديث عن «عبد الله بن عمر»[١] رضي الله عنه[٢] قال: قال رسول الله ﷺ: «يُقَالُ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ: اِقْرَأْ، وَارْقَ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ فِي آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا»[٣]. و(يجتلى) بالألف المقصورة، جاءت هنا بالإطلاق.

(٦) (ك): و.

(٧) (ك): ذاله وتفتح وتكسر. وهنا زادت (ك): [وجمعها ذُرَو، و (مِنْ أَجْلِهِ) يتعلق بـ(يُجْتَلا)، وكذلك (في ذِرْوَةِ[٤] العِزِّ)].

---

[١] هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، توفي سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٢٠٣/٣، «الاستيعاب» ٩٥٠/٣.

[٢] ليست في (ك).

[٣] أخرجه أحمد في «المسند» ١٩٢/٢، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٦٤)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٩١٤)، وقال: حسن صحيح. والبيهقي في «السنن الكبرى» ٥٣/٢، جميعاً بلفظ: لصاحب القرآن.

[٤] ك: روضة.

ش: أي يسأل القرآنُ اللهَ تعالى أن يرضيَ حبيبه، أي قارئَه العاملَ به، يشير به إلى ما جاء في الحديث أن القرآن يقول: «يَارَبِّ رَضِّنِي لِحَبِيْبِي»(١). أي: اجعلني له مرضياً، اجعل صحبتي له مرضية، أي: أعطه من النعيم المقيم لأجلهاما لا يزال كلما تَقَلَّبَ مسروراً بصحبتي راضياً لها، فهذه حال من أُكرم لأجل صحبة صاحبه(٢).

---

(١) ذكره الفاسي في «اللآلئ الفريدة» ١/٨٣.

(٢) زادت (ك) بعدها: [وعن «أبي هريرة» رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نِعْمَ الشَّفِيْعُ الْقُرْآنُ». قال: قال «شُعبة»[١]: وأحسبه قال: «يقولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَارَبِّ حَلِّهِ. فَيَلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَارَبِّ زِدْهُ. فَيُكْسَى حُلَّةَ الْكَرَامَةِ، فَيَقُولُ: يَارَبِّ ارْضَ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ رِضَاكَ عَنْهُ شَيْءٌ. فَيَرْضى عَنْهُ»[٢].

وعن «كعب الأحبار»[٣] وذكر قارئ القرآن فقال: «إذا بُعث تكلم القرآن فقال: يا رب، إن عبدك هذا كان حريصاً على أن يتّبعني، ويعمل بي؛ فَأْجُرْه. قال: فيُكسى بِحُلّة الكرامة، ويُتَوَّج بتاج الوقار، فيقول الله: هل رضيت لعبدي هذا ما أعطيتُه؟ فيقول القرآن: يا رب ما رضيتُ ما أعطيتَه. فيعطى النعمة [في يمينه[٤] والخُلْد في شماله، فيقول الله: هل رضيتَ ما أعطيتُه لعبدي؟ فيقول: نعم»[٥].

والإرضاء واقع موقع مصدر رضي، وهاؤه عائدة على كتاب الله، قال«أبو عبد الله»: (ولولا مراعاة لفظ المذكور لساغ أن يعود على الله؛ لأن (يُنَاشِدُ) دالٌّ على المناشدة، فالمراد به الله، أي يسأل الله مُلِحًّا في أن يرضي قارئه [بما يعطيه[٦]، لكن مراعاة لفظ الحديث أولى، لأنه المقصود للناظم رحمه الله)[٧]. انتهى، قلت: ويجوز أن يكون مصدر أرضى على بابه، وتكون الهاء عائدة على الله، و(لِحَبِيْبِهِ) مفعول المصدر، ويجوز أن يُقْرَن باللام مع تقدُّم العامل، لأن غير الفعل يجوز اقتران مفعوله بحرف الجر لانحطاطه درجة عن الفعل].

---

[١] هو أبو بِسْطام، ابن الحجّاج الأزدي العَتَكي، مولاهم الواسطي، ولد سنة ٨٠هـ/ ٦٩٩م، وتوفي سنة ١٦٠ هـ/ ٧٧٦م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٢/٤٧٩، «سير أعلام النبلاء» ٧/٢٠٢.

[٢] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٨٣، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٩١٦) وقال: حسن صحيح. وابن الضُّرَيس في «فضائل القرآن» ص ١٠١، ١٠٩.

[٣] هو كعب بن ماتِع الحِمْيَري اليَمَاني، توفي في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٢هـ =

قال:

. . . . وَأَجْـدِرْ بِـهِ سُـؤْلاً إِلَيْـهِ مُوَصَّـلاَ

ش: (أَجْدِرْ) لفظه لفظ أمر، ومعناه تعجب، أي: ما أجدره بذلك وأحقه. والسؤل المسؤول، وهو المطلوب، ويجوز أن يراد بالسؤل المسألة، أي: ما أجدر مسألته. لأنه يعطَى إذا سأل(١)، والهاء في (بِهِ) للإرضاء(٢)، وفي (إِلَيْهِ) للقرآن أو للقارئ(٣)، وَنَصَب (سُؤْلاً) على التمييز، و (مُوَصَّلاَ) نعته(٤).

قال:

[١٥]- فَيَا أَيُّها الْقَارِيْ بِهِ مُتَمَسِّكاً مُجِلاًّ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجِّلاَ

ش: نادى القارئَ(٥) المتمسك بالقرآن العاملَ به المعظِّم له؛ لأن إجلال القرآن تعظيمُه، وتبجيله توقيرُه(٦).

---

(١) (ب): سئل.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لتميُّزها بسؤل].

(٣) (ك): القارئ.

(٤) زادت (ك) بعدها: [و (إِلَيْهِ) متعلق بـ(مُوَصَّلا)، والمعنى: وأجدر بالإرضاء سؤلاً موصَّلاً إلى القرآن بالكون والوقوع، أو إلى القارئ].

(٥) (ك): قارئ القرآن.

(٦) زادت (ك) بعدها: [ويجوز أن يتعلق (بِهِ) بالقاري، فتكون الباء زائدة مقوّية للعامل، ويجوز أن يُقدَّر قبلها ما تتعلق به فتكون زائدة، أي: مغتبِطاً به. أو عليك به].

= / ٦٥٢م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٨٩/٢٤، «سير أعلام النبلاء» ٤٨٩/٣.

[٤] (ك): بيمينه. والتصحيح من ابن سلاّم.

[٥] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٨٤.

[٦] ليست في (ك)، واستُدركتْ من«اللآلئ الفريدة».

[٧] «اللآلئ الفريدة» ٨٤/١.

(فقال له[١]):

[١٦]- هَنِيْئَاً مَرِيْئَاً ....

ش: أي ثَبَتَ لك ذلك بسبب تمسّكك بالقرآن وإجلالك له وتوقيرك إياه، فيكونان حالين[٢]، ويجوز نصبهما بأنهما نعتا مصدرٍ محذوف، أي عِشْ عيشاً هنيئاً مريئاً[٣]. فالهَنِيْءُ الطّيّب المستلَذّ، الخالي من المنغّصات، الحاصل من غير كُلْفة، الذي لا آفةَ فيه، والمَرِيْءُ المأمون الغائلة، المحمود العاقبة، المستساغ[٤] في الحلْق، فهما من أوصاف الطعام والشراب في الأصل، ثم تُجُوِّز بهما في التهنئة بكل أمر سارّ.

قال:

.... وَالِدَاْكَ عَلَيْهِمَا مَلاَبِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلاَ

ش: لما فرغ من ذكر القرآن والقارئ شرع في بيان ما أعطي والدا القارئ (المتمسك به[٥]) المتقدم ذكره، ويشير بذلك إلى حديث أخرجه «أبو داود» أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيْهِ أُلْبِسَ وَالِدَاهُ تَاجَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيْكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ

(١) (ك): قال.

(٢) زادت (ك) بعدها: [من فاعل الفعل المحذوف، ويجوز كونهما حالين من مفعول الفعل الناصب لهما قائمين مقامه، كأنه قال: هَنَأَك الله ومَرَأَك. وفعلهما ثلاثي: هَنَأَ ومَرَأَ، ومَرَأَ لا يأتي[١] إلا تابعاً لِهَنَأَ، فإن أفرد قيل: أَمْرَأ] «الأمالي» ٢/٢٠٩.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وهو اللائق هنا].

(٤) (ك): المساغ.

(٥) ليست في (ك).

[١] ليست في (ك)، يتطلبها السياق.

بِالَّذِي عَمِلَ بِهِ؟»(١). وقوله: «بِمَا فِيْهِ» نظم معناه في البيت المتقدم، وهو قوله: (بِهِ مُتَمَسِّكَاً * مُجِلاًّ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجِّلاَ)(٢). والملابس جمع ملبس(٣).

---

(١) زادت (ك) هنا: [انتهى]. والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (١٤٥٣)، وقال الحاكم في «المستدرك» ١/٥٦٧: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح، قلت: زبان ليس بالقوي.

(٢) (ك): البيت.

(٣) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ما في الحديث إلا ذكر التاج فقط، وقد أضاف إليه الناظم رحمه الله الحُلَى. قيل: قد روي في «مسند بَقِيِّ بنِ مَخْلَد»[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «وَيُكْسَى وَالِدُهُ حُلَّةً لاتَقُوْمُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيْهَا».

وفي الحديث عن «عبد الله بن بُرَيْدَة»[٢] عن «أبيه» قال: كنت عند رسول الله ﷺ فسمعته يقول: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كالرَّجُلِ الشَّاحِبِ[٣]، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِيْ؟ فَيَقُولُ لَهُ مَا أَعْرِفُكَ. فَيَقُولُ لَهُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ[٤] وَأَسْهَرْتُكَ لَيْلَكَ، إِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنِّي الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ. قال: فَيُعْطَى الْمُلْكَ بِيَمِيْنِهِ وَالْخُلْدَ فِي شِمَالِهِ، وَيُوْضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لاَ تَقُوْمُ لَهُمَا الدُّنْيَا، فَيَقُولاَنِ: بِمَ كُسِيْنَا هذَا؟ فَيُقَالُ لَهُمَا: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: اِقْرَأْ، وَاصْعَدْ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغُرَفِهَا. فَهُوَ فِي صُعُودٍ مَادَامَ يَقْرَأُ حَدْرَاً[٥] كانَ أَوْ تَرْتِيْلاً»[٦]].

---

[١] هو أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي، صاحب التفسير، ولد نحو سنة ٢٠٠هـ / ٨١٥م، وتوفي سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٩م، ترجمته ومصادره في: «طبقات الحنابلة» ١/ ٣٢٠، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٨٥، «طبقات المفسرين» ١/١١٦.

[٢] هو أبو سهل الأسلمي المَرْوَزي، أخو سليمان بن بُرَيدة، إمام حافظ، ولد سنة ١٥هـ / ٦٣٦م، وتوفي سنة ١١٥هـ / ٧٣٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٥/٥٠، «تهذيب الكمال» ١٤/٣٢٨.

[٣] (ك): الصاحب.

[٤] الهواجر: جمع هاجرة وهي شدة الحر؛ لأن الناس يستكنّون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا («القاموس المحيط» / هجر).

[٥] (ك): هدراً. والحَدْر: إدراج القراءة والإسراع بها مع مراعاة أحكام التجويد والأداء («معجم علوم القرآن» ص ١٢٢).

[٦] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٨٥، وابن أبي شَيبة في «المصنف» برقم (١٠٠٩٤)، وأحمد في «المسند» ٥/٣٤٨، وذكره السَّخاوي في «جَمال القرّاء» ١/٢٩١، =

ثم نظم(١) بقية الحديث، فقال(٢):

[١٧]- **فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ** ....

ش: أي ظُنُّوا أيها السامعون ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذي أُكرم والداه هذه(٣) الكرامة من(٤) أجله. (فإن قيل: ما في الحديث إلا ذكر التاج فقط، وقد أضاف إليه الناظم الحُلَى. قيل: قد روي في «مسند بَقِيِّ بنِ مَخْلَد» عن «أبي هريرة» رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «وَيُكْسَى وَالِداهُ حُلَّةً لاَ تَقُوْمُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيْهَا»٥). والنَّجْل: الولد(٦).

قال:

.... **أُولئِكَ أَهْلُ اللهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلاَ**

ش: يشير بأولئك إلى قرّاء القرآن (المجِلِّين له٧) المبجِّلين له، المذكورين في قوله: (فَيَا أَيُّهَا الْقَارِئْ)(٨)، فإن قلت: (الْقَارِئْ) مفرد،

---

(١) زادت (ك) بعدها: [معنى].

(٢) (ك): قال.

(٣) (ك): بهذه.

(٤) (ك): فما.

(٥) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [فهو بمعنى الأمر، لأن (مَا) استفهامية في موضع مبتدأ خبره[١] (ظَنُّكُمْ)، أو (ظنكم) مبتدأ (ما) خبره].

(٦) زادت (ك) بعدها: [مأخوذ من نَجَلْت الشيء إذا أخرجته، و(ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ) كقولك: ظننت به. فهو مصدر مضاف إلى الفاعل حُذف مفعولاه، فبالنجل كالظرف لأنه أحد مفعوليه، و (عِنْدَ جَزَائِهِ) في موضع الحال].

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: البيت.

=وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٥٩/٧: رجال أحمد رجال الصحيح.

[١] زادت (ك) بعدها: فما.

و(أُولَئِكَ) إنما يشار به إلى الجمع. قلت: الألف واللام فيه للعموم[1]، فيشمَلُ كل قارئ، ففي[2] حديث أخرجه «ابن ماجَهْ»[3] و «أبو (عُبيد)[4]» و«البَزَّار»[5]، عن «أنس بن مالك»[6]، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ للهِ أَهْلِيْنَ مِنَ النَّاسِ»، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «أَهْلُ القُرْآنِ، هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ»[7]، وأشار بالصّفوة إلى الخاصة، وفي صادها الحركات الثلاث[8]، وهي[9] الخالص من كل شيء، و(الْمَلاَ) بفتح الميم الأشراف

---

(١) (ك): للاستغراق. وهو الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شيء، أما العموم فهو إحاطة الأفراد دفعة. «التعريفات» ص ٣٦، ٢٠٣ فالمؤدى في النص واحد، مع فرق دقيق بينهما.

(٢) (ك): جاء في.

(٣) هو أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، الحافظ الكبير، صاحب «السنن»، ولد سنة ٢٠٩هـ / ٨٢٤م، توفي سنة ٢٧٣هـ / ٨٨٦م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٨/٢٧، «سير أعلام النبلاء» ٢٧٧/١٣.

(٤) (ك): عبد الله.

(٥) هو أبو بكر، أحمد بن عمرو البصري الحافظ الكبير، صاحب «المسند»، ولد سنة ٢١٠هـ / ٨٢٥م ونيف، وتوفي سنة ٢٩٢هـ / ٩٠٤م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٥٥٤/١٣، «شذرات الذهب» ٣٨٧/٣.

(٦) هو أبو حمزة الأنصاري الصحابي، راوية الإسلاّم، ولد سنة ١٠ قبل الهجرة ٦١٢م، وتوفي سنة ٩٣هـ / ٧١١م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ١٠٩/١، «سير أعلام النبلاء» ٣٩٥/٣.

(٧) أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ٨٨، وأحمد في «المسند» ١٢٧/٣، ١٢٨، ٢٤٢ والدَّارِمِي في «سننه» برقم (٣٣٦٩)، وابن ماجَهْ في «سننه» برقم (٢١٥)، والنَّسائي في «سننه» برقم (٨٠٣١)، والحاكم في «المستدرك» ٥٥٦/١.

وهنا زادت (ك): [والمراد بالأهلية — والله أعلم — قربُ منزلهم من الله].

(٨) «القاموس المحيط» / الصفو.

(٩) (ك): هو.

والرؤساء[(١)]، (يشير به[(٢)] إلى ماروي من حديث «ابن عباس» عن النبي ﷺ[(٣)] قال: «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ»[(٤)]، وفي رواية: «قُرَّاءُ الْقُرْآنِ وَقُوَّامُ اللَّيْلِ». أخرجه الحافظ «أبو العَلاَء الهَمْدَانيّ»[(٥)].

قال:

[١٨]- أُولُو الْبِرِّ وَالإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتُّقَى ....

ش: ثم أخبر عن القراء الموصوفين بما تقدم من الصفات بأنهم (أُولُو الْبِرِّ) أي أصحاب البر، والبِرُّ العطف والإحسان. قال بعض[(٦)] أهل اللغة: لا

---

(١) زادت (ك) بعدها: [ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ﴾ [البقرة٢٤٦]؛ سُمُّوا بذلك لأنهم مِلاء[١] بما يحتاج إليه منهم، أو لأنهم مليئون بكفايات الأمور أي مطيعون لها، فهو قريب من الأول، أو لأنهم يتمالؤون أي يتظاهرون ويتساندون، أو لأنهم يملؤون القلوب هيبة، وقد يأتي الملأ بمعنى الجماعة، وأصله في البيت مهموز مرفوع، لكنه قَدَّر الوقف عليه بالسكون فأبدل الهمزة ألفاً].

(٢) (ك): ويشير بذلك.

(٣) [وسلم]: ليست في (ك).

(٤) أخرجه الطَّبَراني في «المعجم الكبير» برقم (١٢٦٦٢)، والإسماعيلي في «معجمه» ١/٣٢٠، والسَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» ص ٢١٨، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» برقم (٣٧٠٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧/١٦١: فيه سعد بن سعيد الجرجاني، وهو ضعيف.

(٥) هو الحسن بن أحمد العطار الأستاذ الحافظ المقرئ، صاحب التصانيف، ولد سنة ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م، وتوفي سنة ٥٦٩هـ / ١١٧٣م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٢/٥٤٤، «سير أعلام النبلاء» ٢١/٤٠.

(٦) القول لِشِمْر بن حمدويه، وهو في «تهذيب اللغة» ١٥/١٨٥، و «المُغْرِب» ١/٦٩، وقال قبله: البر.. الخير. وشِمْر هو أبو عمرو الهَرَوي اللغوي تلميذ الأصمعي المتوفى سنة ٢٥٥هـ / ٨٦٨م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢/ ٧٧ — ٧٨، «إشارة التعيين» ص ١٤١.

---

[١] ليست في (ك)، يتطلبها السياق، والعبارة بجُمعها في: «لسان العرب» / ملأ.

أعلم تفسيراً للبر أجمع منه. قلت: وقد جاء تفسيره في القرآن، قال الله تعالى: ﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ (وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ)[١] هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، (وَالإِحْسَان) قد جاء مفسَّراً في الحديث الصحيح، وهو قوله ﷺ لما سئل عنه قال[٢] ﷺ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»[٣]. رواه «مسلم»، [٤/ب] وقيل: إتيان ما يحسُن من الأفعال. (وَالصَّبْرِ) حبس النفس على الطاعة وعن المعصية، وأصله في اللغة المنع، (وَالتُّقَى) اجتناب جميع ما نهى الله عنه[٤].

قال:

.... **حُلاَهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصِّلاَ**

ش: أي صفاتهم جاء بها القرآن مبيِّناً أو معرِّفاً[٥]. وصفهم الله في موضع بالصبر فقال: ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال٤٦]، وفي موضع بالإحسان فقال: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة١٩٥]،

---

(١) (ك): إلى قوله.

(٢) (ك): فقال.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» ١/٥١، ٥٣، والبخاري في «صحيحه» برقم (٥٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٨، ٩)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٦١٠)، وابن خُزيمة في «صحيحه» برقم (٢٢٤٤)، وابن حِبَّان في «صحيحه» برقم (١٥٩، ١٦٨).

(٤) زادت (ك) بعدها: [وفيه أقاويل كثيرة، فكأن صاحب هذا الوصف جعل بينه وبين عذاب الله وقاية].

(٥) (ك): مقرباً.

وبالتقوى فقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ (وَٱعْلَمُوٓاْ[١]) أَنَّ ٱللَّهَ[٢]) مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة١٩٤]، [وبالبِرِّ فقال][٣]: ﴿... (وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ[٤])﴾ [آل عمران١٩٨].

قال:

[١٩]- **عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيْهَا مُنَافِساً** ....

ش: لما ذكر صفاتهم أمر بالاتِّصاف بها فقال[٥]: (عَلَيْكَ بِهَا) ما دمت

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ك).

(٣) ليست في (ب) و (ك)، ويتطلبها السياق.

(٤) ليست في (ك). وهنا زادت (ك): [فإن قيل: ليس هذا مختصاً بقراء القرآن. قلت: هم مندرجون في العموم بطريق الأولى.

وعن[١] «المُسَيَّب بن رافع»[٢] قال: قال «عبد الله بن مسعود»: «ينبغي لقارئ القرآن أن يُعرف بليله إذِ الناس نائمون، وبنهاره إذِ الناس مُفْطِرون، وببكائه إذِ الناس يضحكون، وبخشوعه إذِ الناس يختالون- قال: وأحسبه قال: - وبحزنه إذِ الناس يفرحون»[٣]. وعن «عبد الله بن عمرو»[٤] قال: «من قرأ القرآن فقد اضطربت النُّبُوَّة بين جنبيه؛ فلا ينبغي له أن يلعب مع من يلعب، ولا يَرْفُث مع من يرفث، ولا يَتَبَطَّل مع من يتبطّل، ولا يجهل مع من يجهل»[٥]. وفي اتصافهم بهذه تنبيهٌ على اتصافهم بما شاكلها من الزهد والتوكل والصبر والرضا والتسليم؛ لأن بعضها مرتبط ببعض]..

(٥) (ك): قال.

---

[١] زاد الأصل بعدها: ابن.

[٢] هو أبو العلاء الأسدي الكاهلي الكوفي، تابعي فقيه كبير، توفي سنة ١٠٥هـ / ٧٢٣م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٥٨٦/٢٧، «سير أعلام النبلاء» ١٠٢/٥.

[٣] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ١١٣، وأحمد في «الزهد» ص ١٦٢، وأبو نُعَيم في «حِلْية الأولياء» ١٢٩/١، وذكره السَّخاوي في «جمال القراء» ٣٤٠/١ – ٣٤١، وأبو شامة في «المرشِد الوجيز» ص ٢٠٦.

[٤] هو أبو محمد، ابن عمرو بن العاص القرشي السَّهْمي الصحابي الإمام الحبر، توفي سنة ٦٣هـ / ٦٨٢م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ٩٥٦/٣، «سير أعلام النبلاء» ٧٩/٣.

[٥] أخرجه ابن سلاّم في «فضائل القرآن» ص ١١٤، وذكره السَّخاوي في «جمال القراء» ٣٤١/١.

في الدنيا (مُنَافِسَاً) فيها غيرك. والمنافسة الرغبة في الشيء[1].

ثم قال:

.... وَبِعْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلاَ

ش: أي ابذُلْ نفسك الدَّنِيَّة في أنفاس هذه الصفات ـ أي (في الاتِّصاف[2]) بها ـ التي هي سعادة في الدنيا والأخرى[3]، والأنفاس[4] جمع[5] نَفَس بفتح الفاء، أي بأرواح طِيْبِها التي هي عَلاء في المبدأ والمآل، والهاء[6] في أنفاسها تعود إلى (حُلاهم)، و(العُلاَ) بضم العين الرواية، وهو[7] صفة للأنفاس، ويجوز أن يكون مفرداً بمعنى العَلاء بالفتح والمد، أو جمع عُلْيا تأنيث أعلى.

قال:

[٢٠]- جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبَاً وَسَلْسَلاَ

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وقيل: من: نافسْت في الشيء. إذا بذلْتَ فيه ما نَفُس وغلا. و (مَا) مصدرية، وذلك المصدر مقدَّر بظرف زمان، أي: مدةَ عيشك. والعامل فيه (عَلَيْكَ)، و (فِيْهَا) متعلق بـ (مُنَافِساً) أو بـ)عِشت)، و (عَلَيْكَ) إغراء، والإغراء الحَثُّ والإلصاق، وتارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف جر، فإذا قلت: عليك الأمرَ. فكأنك قلت: اِلْزَمِ الأمر. وإذا قلت: عليك به. قلت: اِلْصَقْ به. و (بِهَا) متعلق بـ (عَلَيْكَ)].

(٢) (ك): بالاتصاف.

(٣) زادت (ك) بعدها: [فتكون الباء بمعنى في، وبَذْلُ النفس يستعار في بلوغ الجهد والطاقة، تقول: لأَبْذُلَنَّ نفسي في هذا الأمر. أي طاقتي وجهدي، ويجوز أن يكون (بِعْ) من البيع الذي هو ضد الشراء، ويكون في الكلام حذف مضاف، أي: بِعْ صفات نفسك الدنية بأنفاس تلك الصفات الشريفة. والبيع يستعار في الإبدال توسّعاً؛ لما بينهما من المناسبة، لأن البائع يُبدل ما عنده في ما عِنْدَ المشتري، ويستعار الشِّرَى في ذلك أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦، ١٥٧]، أي استبدلوا الكفر بالإيمان، واختاروه عليه].

(٤) زادت (ك) بعدها: [الأرواح].

(٥) (ك): جميع.

(٦) (ك): فالهاء.

(٧) (ك): هي.

ش: شرع في الدعاء للناقلين (القرآن إلينا[1]) عملاً بالحديث، وهو قوله[2]: «مَنْ أَدْلَى[3] إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرُوا فَادْعُوا لَهُ»[4]، وأيُّ معروفٍ أعظمُ من هذا؟! وهو نقلهم القرآن إلينا كما أُنزل غير مغيّر ولا مبدّل، لا زيادة فيه ولا نقصان منه، سليماً من الرَّأْي، وعبّر الناظم رحمه الله (عن هذا[5]) بقوله: (عَذْباً وَسَلْسَلاً)، والعذب في اللغة الحلو، والسلسل السهل حالة الابتلاع[6]، و(جَزَى) لفظه[7] لفظ الخبر، و[8]معناه الدعاء، فإذا قال الإنسان: (اللهم اجْزِ عَنّي فلاناً[9]) خيراً. فكأنه يقول: أنا عاجز عن مكافأته، وأنت القادر على ذلك. وحقيقة الجزاء المقابلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، المعنى: لا تقابِلُ نفسٌ ذنوبَ نفس بشيء يدفع به[5] عنها. فقول الناظم رحمه الله: (جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ) أي: قابل الله بالخيرات (عَنَّا أَئِمَّةً). قال[10] «بعضهم»: (و[5]جزى بمعنى قضى[11]، ويتعدّى إلى مفعولين، نحو[12]: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] الآية، وأدخل الناظم رحمه الله على المفعول الثاني وهو (بِالخَيْرَاتِ)

---

(١) (ك): إلينا القرآن.

(٢) زادت (ك) بعدها: [عليه السلاّم].

(٣) (ك): أولى. وفي المصادر: أتى. والمعنى: دفع.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» برقم (١٣٦٥)= ٢/٦٨، ٩٩، ١٢٧، والبخاري في «الأدب المفرد» برقم (٢١٦)، وأبو داود في «سننه» برقم (١٦٧٢، ٥١٠٩)، والنَّسائي في «سننه» ١/٣٥٨، وقال الحاكم في «المستدرك» ١/٤١٢: صحيح على شرط الشيخين. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [فهما مستعاران هنا].

(٧) (ك): لفظ جزى.

(٨) (ك): أو.

(٩) (ك): جزى الله فلاناً عني.

(١٠) (ك): وقال.

(١١) (ك): فصل.

(١٢) زادت (ك) بعدها: [قوله].

باء الجر زائدةً، والمعنى: جزى الله أئمة القرآن خيراً. والخيرات جمع خَيْرَة، وهي الفاضلة من كل شيء، قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ[(١)] لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ[(٢)]﴾ [التوبة: ٨٨]).

قال:

[٢١]- فَمِنْهُمْ بُدُوْرٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلاَ وَالْعَدْلِ زُهْرَاً وَكُمَّلاَ

ش: أي فمِنَ الأئمة الناقلين القرآن إلينا هؤلاء السبعة، وفي ذلك إشارة إلى كثرة الناقلين[(٣)]، وسماهم بدوراً[(٤)]، واستعار لهم سماء، وجعلهم قد تَوَسَّطوها في حال زُهْرَتِهم وكمالهم، ومراده الثناء على هؤلاء السبعة، وأنه لم يكن في وقتهم مثلهم[(٥)]، و(زُهْرَاً) جمع أزهر أو زاهر، يقال: زَهُر. إذا أضاء، فهو أزهر وزاهر، ومراده بالكمال كمال ما يَشِيْنُه من خسوف وغيره. فإن قيل[(٦)]: (ما العلة التي من أجلها اشْتَهَرَ هؤلاء السبعة دون غيرهم ممن هو أعظم منهم أو مساوٍ لهم، فنُسبت القراءة إليهم دون غيرهم؟ قيل: إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً[(٧)] في العدد، وكثيراً[(٥)] في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا

---

(١) (ك): ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾.

(٢) زادت (ك) بعدها: [و(عَذْبَاً) نعتٌ لمصدر محذوف)[١] على جعْل القرآن اسماً لا مصدراً، أو حالٌ مؤكِّدة، وإن جُعل مصدراً تعيَّن[٢]. انتهى، قلت: وفيه نظر، ويجوز أن يكون حالاً غير مؤكِّدة].

(٣) زادت (ك) بعدها: [فمِنْ مُبَعِّضَة].

(٤) زادت (ك) بعدها: [لانتشار قراءتهم في العالم كانتشار ضوء البدر].

(٥) زادت (ك) بعدها: [فلأجل ذلك أضافهم إلى (الْعُلاَ وَالْعَدْلِ) إشارة إلى أنهم فاقوا على من كان في زمانهم بالعلم والعدالة].

(٦) (ك): قلت.

(٧) (ك): كثيرين.

---

[١] «إبراز المعاني» ١/١٣٩-١٤٠، وما زاد عن القوسين ليس في المطبوع.

[٢] زادت (ك) بعدها: [الأول].

من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهُلُ حفظه، وتنضبط القراءة به(١)، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة، والأمانة في النقل، وحُسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتَهَرَ أمره، وأجمع أهل مِصْره على عدالته فيما نقل، وثقتِه فيما قرأ وروى، وعلمِه بما يقرئ(٢) به، ولم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مِصْر رجلاً وجّه إليه «عثمان» رضي الله عنه مصحفاً إماماً هذه صفة(٣) قراءته على(٤) مصحف ذلك المصر، وكان هؤلاء السبعة قد اشتَهَرَت إمامتهم وارتحال الناس إليهم)(٥)، فإن قيل: (لِمَ جُعِلوا سبعة، وهلاَّ كانوا أكثر أو أقل؟ قيل: الجواب عنه من وجهين: أحدهما أن «عثمان» رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف؛ فجُعلوا على عدد المصاحف. الثاني: جُعل عددهم على عدد الحروف التي أُنزل عليها القرآن)(٦).

---

(١) ليست في (ك).
(٢) «الإبانة»: يقرأ.
(٣) «الإبانة»: صفته.
(٤) زادت (ك) بعدها: [مصحفه أي].
(٥) «الإبانة عن معاني القراءات» ص ٦٣ - ٦٤.
(٦) «الإبانة» ص٦٦. وهنا زادت (ك): [قال «مَكِّيٌّ»[١] رحمه الله: (لو جُعل عددهم أقل أو أكثر لم يمتنع ذلك؛ لأن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى، وقد ألف «ابن جُبَيْر»[٢] المقرئ - وكان قبل «ابن مجاهد»[٣] - كتاباً في القراءات وسماه كتاب «الثمانية»، وصنف أولاً كتاباً وسماه كتاب «الخمسة»[٤]، ولم يذكر فيه إلا خمسة من القراء لا غير، وصنف غيره كتاباً، وسماه كتاب «الثمانية»[٥]، وزاد على هؤلاء السبعة «يعقوب الحَضْرَمِيّ»[٦]، وهذا باب واسع، وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صَحَّ سنده، واستقام وجهُه في العربية، ووافق لفظُه خطَّ المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مفترقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي يُبنى عليه في قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرِفْه وَابْنِ عليه)[٧]].

---

[١] هو أبو محمد ابن حموش، أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي، علامة مقرئ صاحب تواليف مشهورة، ولد سنة ٣٥٥ هـ / ٩٦٥م، توفي سنة ٤٣٧هـ / ١٠٤٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٣٩٤، «شذرات الذهب» ٥/١٧٥. =

قلت: واعلم أن العلماء اختلفوا في قوله عليه السلام: «إِنَّ[1] الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف»[2] ـ وهو حديث صحيح متفق عليه ـ على خمسة وثلاثين قولاً[3]، والصحيح أن المراد بالسبعة سبعُ لغاتٍ للعرب. واعلم أن هذه السبعة التي نتداولها اليوم[4] ليست تلك السبعة التي أنزل عليها القرآن، بل هذه السبعة حرف من السبعة[5] التي أنزل عليها القرآن؛ لأن «عثمان»

---

(١) زادت (ك) بعدها: [هذا].

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٤/٢٠٤، ٢٠٥، وأبو داود في «سننه» برقم (١٤٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢/١٤٥.

(٣) تفصيل الأقوال في كتاب «الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها» / د. حسن ضياء الدين عتر، ص ١٢١ وما بعدها.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وصنف الأئمة فيها كتباً].

(٥) (ك): سبعة الأحرف.

= [٢] هو أبو جعفر، أحمد بن جُبَير الكوفي الأنطاكي، توفي سنة ٢٥٨هـ / ٨٧١م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٠٧، «غاية النهاية» ٢/٤٢.

[٣] هو أبو بكر، أحمد بن موسى البغدادي العَطَشي، شيخ العصر في القراءة، ولد سنة ٢٤٥هـ / ٨٥٩م، وتوفي سنة ٣٢٤هـ / ٩٣٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٦٩، «شذرات الذهب» ٤/١٢٨.

[٤] ذكره ابن الجَزَري في «النشر» ١/٣٤، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/١٤٤٩.

[٥] ألف في القراءات الثمانية جماعة منهم: إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي المتوفى سنة ٣٣٨هـ / ٩٤٩م، ومحمد بن الحسن الأنطاكي المتوفى سنة ٣٨٠هـ / ٩٩٠م، وذكر كتابيهما الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ١/٣٤٥، ٢٨٧، وأبو علي الأهوازي المتوفى سنة ٣٦٢هـ /٩٧٢م، وكتابه «الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية المشهورين» حققه دريد الصالح في جامعة بغداد سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، وطاهر بن غَلْبون المتوفى سنة ٣٩٩هـ / ١٠٠٨م، وكتابه «التذكِرة في القراءات الثمانِ» مطبوع في جدة عام ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، بتحقيق أيمن رشدي سُويد، وأبو مَعْشَر الطَّبَري المتوفى سنة ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م، وكتابه «التلخيص في القراءات الثمانِ» مطبوع في جدة عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، بتحقيق محمد حسن عقيل موسى.

[٦] هو أبو محمد ابن إسحاق، قارئ أهل البصرة في عصره، توفي سنة ٢٠٥هـ / ٨٢٠م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٢/٣١٤، «معرفة القراء الكبار» ١/١٥٧. =

رضي الله عنه (أمر أن تجمع تلك الأحرف التي أنزل عليها القرآن، وعثمان رضي الله عنه) جرّده من تلك الأحرف، وأمر أن يكتب على حرف واحد، وهو لغة «قريش»، والقصة مشهورة في ذلك، «فأبو بكر» رضي الله عنه أمر أن تُجمع تلك الأحرف التي أنزل عليها القرآن، و «عثمان» رضي الله عنه لمّا جرى بين جند «الشام» و «العراق» ما جرى(٢) أمر أن يكتب على حرف واحد(٣).

---

(١) ليست في (ك).

(٢) إشارة إلى ما أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٤٧٠٢): أن حذيفة بن اليمان قَدِم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: (يا أمير المؤمنين، أدركْ هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى..).

(٣) زادت (ك) بعدها: [قال «مَكِّيٌّ» رحمه الله في كتاب «الإبانة»[١]: (ولا شك أن ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه ليس مما أراد «عثمان» رضي الله عنه، فالزيادة لابد أن تكون من الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن، فإن لم تكن كذلك فقد صح أن «عثمان» رضي الله عنه لم يُرِدْها كلها إذ كتب المصحف، إنما أراد حرفاً واحداً، فهي إذاً خارجة عن مراد «عثمان» وعن السبعة الأحرف، والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم؛ فمن قرأ القرآن[٢] بما ليس من الأحرف السبعة وبما لم يُرِده «عثمان» منها ولا من تبعه[٣] إذ كتب المصحف، فقد غيّر كتاب الله وبدّله، ومن قصد إلى ذلك فقد غَلِط.

وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات التي لا تخالف المصحف، ولو تركنا القراءة بما زاد على وجه واحد في الحروف لكان لقائل أن يقول: لعل الذي تركت هو[٤] الذي أراد «عثمان»، فلابد أن يكون ذلك من الأحرف السبعة التي بها نزل القرآن على ما قلنا.

قلت[٥]: فأما من ظن أن قراءة[٦] كل واحد من هؤلاء السبعة «كنافع» و«عاصم» و«أبي عمرو» أحد[٧] الأحرف السبعة التي نص النبي ﷺ عليها فذلك منه خطأ[٨] عظيم؛ لأن فيه إبطال أن يكون تَرَكَ العملَ بشيء من السبعة الأحرف، وأن يكون «عثمان» رضي الله عنه ما أفاد فائدة بما صنع من حَمْل الناس على مصحف واحد وحرف واحد، ويجب أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكاً إذ قد استولوا على الأحرف السبعة عنده، فما خرج عن =

---

[٧] «الإبانة» ص ٦٦ — ٦٧ .

= قراءتهم فليس من السبعة عنده، ويجب من هذا القول أن نترك القراءة بما روي عن أئمة هؤلاء السبعة من التابعين والصحابة مما يوافق خط المصحف مما لم يقرأ به هؤلاء السبعة، ويجب منه أن لا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند معتَقِد هذا القول قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة، وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأعلى[٩] قدراً من هؤلاء، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر هؤلاء السبعة واطّرحهم، وقد ترك «أبو حاتم»[١٠] وغيره ذكر «حمزة» و«الكسائي» و «ابن عامر»، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو قرين[١١] هؤلاء السبعة، وكذلك زاد «الطَّبَري »[١٢] في كتاب «القراءات»[١٣] له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل «أبو عبيد»[١٤] و«إسماعيل القاضي»[١٥]، فكيف يجوز أن يظن ظانٌّ أن هؤلاء السبعة المتأخرين[١٦] قراءة كل واحد منهم أحد[١٧] الحروف السبعة التي نص النبي ﷺ عليها؟ هذا تخلّف[١٨] عظيم إذا كان ذلك بنص من النبي ﷺ، أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذاك و «الكسائي» إنما أُلحق بالسبعة بالأمس في أيام «المأمون»[١٩]؟ وغيره كان السابع «يعقوب الحضرمي»، فأثبت «ابن مجاهد» سنة ثلاث ومئة أو نحوها «الكسائي» في موضع «يعقوب»، وكيف يكون ذلك و «الكسائي» إنما قرأ على «حمزة» وغيره؟ وإذا كانت قراءة «حمزة» أحد الحروف السبعة فكيف يخرج من أحد الحروف السبعة آخر؟ ويجب أن تكون قراءة من قرأ على «الكسائي» وغيره أحد الحروف السبعة[٢٠] وكذلك إلى وقتنا هذا[٢١].

وكذلك يلزم أن تكون قراءة كل واحد من أئمة «حمزة» أَحَد الحروف السبعة، فتبلغ الحروف السبعة على هذا أكثر من سبعة آلاف، وكذلك «أبو عمرو»، إنما قرأ على «ابن كثير» وغيره، وقراءة ابن كثير[٢٢] عند هذا الظّانّ أحدُ الحروف السبعة، وقراءة «أبي عمرو» كذلك، فيجب أن تكون قراءة من قرأ على «أبي عمرو» وغيره أحد الحروف السبعة، وكذلك من قرأ عليه «ابن كثير» قراءته أحد الحروف السبعة؛ لأنهم كلهم يختلفون في قراءاتهم ورواياتهم، وهذا تناقض عظيم[٢٣] ظاهر، وأيضاً فإن هؤلاء السبعة قد روى كل واحد منهم عن جماعة لم يختصّ واحد بعينه، وروى عنه جماعة، فيجب أن تكون قراءة كل من روى[٢٤] عنه باختلاف وروي عنهم باختلاف[٢٥] أحد الحروف السبعة، فيبلغ عدد الحروف السبعة إلى ما لا يحصى.

فأما قول الناس: قراءة فلان بالأحرف السبعة. فمعناه أن قراءة كل إمام تسمى حرفاً، كما يقال: قرأ فلان بحرف «نافع» وبحرف «أبي عمرو»[٢٦] وبحرف «ابن مسعود». وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفاً، فهي أكثر من سبع مئة حرف لو عددنا الأئمة الذين نقلت =

= عنهم القراءات من الصحابة[٢٧] فمن بعدهم، فليس المراد بقولك: قرأ فلان بالأحرف السبعة. هي التي نص النبي ﷺ عليها، هذا شيء لم يتأوّله أحد قط، ولا يتعاطاه أحد، ولا يقدر على ذلك. فحصل من جميع ما ذكرنا وبيّنّا أن الذي في أيدينا من القرآن هو ما في مصحف «عثمان» رضي الله عنه الذي أجمع المسلمون عليه، فأخذناه بإجماع يقطع على صحته وصدقه، والذي في أيدينا من القراءات هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات التي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضاً، ويسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد ولا بصواب؛ لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس، وهذا الباب يتسع الكلام فيه، وفيما أشرنا إليه كفاية لمن فهمه) [٢٨]، انتهى. قلت: وفي كلامه نظر].

[١] كتاب «الإبانة عن معاني القراءات» لمكّيّ بن أبي طالب القَيْسي، حققه وقدم له د. محيي الدين رمضان وطبع في دمشق بدار المأمون للتراث سنة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

[٢] (ك): القراءات.

[٣] استدركت من «الإبانة»، وليست في (ب) و (ك).

[٤] (ك): غير.

[٥] ليست في «الإبانة».

[٦] سقطت من (ب).

[٧] (ك): واحد.

[٨] «الإبانة»: غلط.

[٩] «الإبانة»: أجل.

[١٠] هو سهل بن محمد السجستاني، إمام القراءة والنحو في البصرة، صاحب التصانيف، منها: «القراءات»، توفي سنة ٢٥٠هـ / ٨٦٤م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢/ ٥٨ — ٥٩ «معرفة القراء الكبار» ٢١٩/١.

[١١] «الإبانة»: فوق.

[١٢] هو أبو جعفر، محمد بن جرير، صاحب «التفسير» و«التاريخ»، ولد سنة ٢٢٤هـ / ٨٣٨م، وتوفي سنة ٣١٠هـ / ٩٢٢م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٢٦٤/١، «طبقات المفسرين» ٢/ ١٠٦ — ١١٤. =

قال:

[٢٢]- لَهَا شُهُبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَانْجَلاَ

ش [٥/آ]: لما كنى عن المشايخ بالبدور كنى عن أصحابهم بالشهب؛ لأنهم دونهم في المنزلة، أي للبدور شهب (اسْتَنَارَتْ) أي أخذت عنها العلم، (فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى) بعد موت المشايخ، شبّه الجهل بالظُّلَم والعلم

=[١٣] ذكره الذهبي في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٦٥.

[١٤] في كتابه: «القراءات» الذي ذكره الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ١/١٧٢.

[١٥] هو أبو إسحاق ابن إسحاق الأَزْدي البصري المالكي قاضي بغداد، له كتاب في «القراءات»، ولد سنة ١٩٩هـ / ٨١٤م، وتوفي سنة ٢٨٢هـ / ٨٩٥م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ١٣/٣٣٩، «غاية النهاية» ١/١٦٢.

[١٦] استدركت من «الإبانة»، وليست في (ب) و (ك).

[١٧] (ك): واحد.

[١٨] «الإبانة»: خطأ.

[١٩] هو الخليفة أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد، ولد سنة ١٧٠هـ / ٧٨٦م، وتوفي سنة ٢١٨ هـ / ٨٣٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء»١٠/٢٧٢، «تاريخ الخلفاء» ص ٣٢٦.

[٢٠] ليست في «الإبانة».

[٢١] ليست في (ك).

[٢٢] استدركت من «الإبانة» وليست في (ب) و (ك).

[٢٣] ليست في «الإبانة».

[٢٤] (ك): رووا.

[٢٥] ليست في «الإبانة».

[٢٦] ليست في «الإبانة».

[٢٧] استدركت من «الإبانة»، وليست في (ب) و (ك).

[٢٨] «الإبانة» ص ٢٤ – ٣١.

بالضياء، والدجى الظُّلَم، جمع دُجْيَة(١).

قال:

[٢٣]- وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدَاً بَعْدَ وَاحِد مَـعَ اثْنَـيْنِ مِـنْ أَصْـحَابِهِ مُتَمَـثِّلاَ

ش: وعد أنه يريك البدور (وَاحِدَاً بَعْدَ وَاحِدٍ(٢)، مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصحَابِهِ)، فإن قلت: لم خص كل بدر باثنين لا أنقص ولا أزيد مع أن كل واحد(٣) قد نَقَل عنه خلق كثير؟ قلت: الجواب(٤) عنه من وجهين: الأول(٥) اشتهارهم دون غيرهم. الثاني: أن أقل البيّنة اثنان(٦).

فإن قلت: قوله: (أَصْحَابِهِ) يقتضي أن كل واحد من الشهب صَحِبَ البدر(٧) وليس كذلك. قلت: مراده بأصحابه الناقلين عنه(٨) قراءته لا من صَحِبَه فقط. وقوله: (مُتَمَثِّلاَ) أي متشخصاً في النظم.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [كمُدى ومُدْيَة، ونار الشيء واستنار: أضاء ونوّر غيره إضاءة. واللام للاختصاص، وعن للمجاوزة، يعني: إن استنارت هذه الشهب تجاوزتُ لها عن[١] البدور. والله أعلم].

(٢) زادت (ك) بعدها: [كل بدر].

(٣) زادت (ك) بعدها: [منهم].

(٤) زادت (ك) بعدها: [عنه].

(٥) (ك): أحدهما.

(٦) زادت (ك) بعدها: [وأول مراتب الكثرة اثنان].

(٧) (ك): بدره.

(٨) ليست في (ك).

---

[١] (ك): من.

فإن قلت[1]: قوله (مَعَ اثْنَيْنِ) يقتضي أنه لا يذكر من أصحاب كل بدر سوى اثنين، وقد ذُكر مع «أبي عمرو» و«حمزة» ثلاثة. قلت: ذلك[2] مسلَّم، لكن قوله: (مُتَمَثِّلاَ) يدفع ذلك؛ لأن معناه أن[2] الذي (يتشخّص بالرمز[3] إنما هو اثنان مع كل بدر، و«اليَزِيْديّ»[4] و«سُلَيْم»[5] لم يرمز لهما[6].

قال:

[٢٤]- تَخَيَّرَهُمْ نُقَّادُهُمْ كُلَّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَأَكِّلاَ

ش[7]: أي تخيَّر البدورَ والشهبَ (نُقَّادُهُمْ)، والنقاد جمع ناقد، والبارع الذي فاق أمثاله في صفات الخير[8]، و(كُلَّ بَارِعٍ) بَدَل من مفعول

---

(١) (ك): قيل.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): ينسخ في الرمز.

(٤) هو أبو محمد، يحيى بن المبارك البصري، إمام النحو والقراءة، نسبته إلى يزيد بن منصور الحِمْيَري خال المهدي، وكان يؤدب ولده، كما سيأتي في شرح البيت (٣٠). توفي سنة ٢٠٢هـ / ٨١٧م، ترجمته ومصادره في: «مراتب النحويين» ص ٩٨، «معرفة القراء الكبار» ١٥١/١.

(٥) هو أبو عيسى، ابن عيسى الحنفي الكوفي، ولد سنة ١٣٠هـ / ٧٤٧م، وتوفي سنة ١٨٨هـ / ٨٠٣م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١٣٨/١، «شذرات الذهب» ٤٠٦/٢.
وهنا زادت (ك) [لم يُرِدْهما، و].

(٦) زادت (ك) بعدها: [فإن قيل: لم لا رَمْزَ لهما؟ قلت: الناظم رحمه الله إنما يأخذ الشهابين في درجة واحدة، إما أن يكونا مباشرين للشيخ أو غير مباشرين. فإن قيل: هلاّ أخذ «اليزيديّ» و«سُليماً»، وأخذ معهما مَن في درجتهما؟ قلت: يجوز أن يكون لم يوجد من يقاربهما في درجتهما].

(٧) زادت (ك) بعدها: [يشير بهذا البيت إلى أن هؤلاء السبعة غير السبعة الواردة في الحديث في قوله عليه السلام: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، فهؤلاء يتخيّرون غيرهم، بخلاف السبعة في الحديث ليس للإنسان فيها تَخَيُّر، ولا مدخل للتخيير فيها].

(٨) (ك): الحسن.

تخيَّر، أو نُصِب على المدح، والمراد الثناء على البدور والشهب بالبراعة، ثم أثنى عليهم بالزهد بقوله: (وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَأَكِّلاَ)، (أي لم يجعل قرآنه سبباً لأكل الدنيا به(١).

قال:

[٢٥]. فَأَمَّا الْكَرِيْمُ السِّرِّ فِي الطِّيْبِ نَافِعٌ فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِيْنَةَ مَنْـزِلاَ

ش: شرع في بيان ما وعد به، وقَدَّم البدور على الشهب(٢)، وقدم «نافعاً» (وجعله أولاً(٣) إما تَبَعَاً لغيره، أو لأن المدينة (أفضل عنده(٤)؛ لأنه مالكيّ، فقدّمه لذلك(٥).

---

(١) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [فمتأكّلاً يجوز أن يكون من قولهم: تأكّل البرقُ والسيف. إذا هاج لمعانُهما، أي لم ينتصب ظاهرَ الشعاع كالبرق والسيف لأهل الدنيا بالقرآن، فيجعله وُصْلَةً إلى دنياهم. أو من قولهم: تأكّلت النار. إذا هاجت، وأَكّل بعضهم بعضاً، أي لم يُكْثِرِ الحرص والهَيَجَان على الدنيا بالقرآن، أو مِن: تأكّل بكذا. إذا جعله سبباً للأكل، فعلى الوجهين الأولين يكون المعنى بالباء، وعلى الآخر كذلك، أو على بابها، فإن قلت: متأكّلاً أخص من آكلاً، ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام بخلاف العكس. قال «أبو عبد الله»: (وليس على قرآنه مُتَأَكِّلا: في موضع الصفة لموصوفٍ (بَارِعٍ)؛ لأن التقدير: كُلَّ رجلٍ بارع)[1]. قلت: وفيما قاله نظر].

(٢) زادت (ك) بعدها: [لتقدُّمهم عليهم بالزمان].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): عنده أفضل.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وقدّم «مكيٌّ» «ابنَ كثير»]. وقد ذكر «مكّيّ» ذلك في «التبصرة» ص ١٧٥.

---

[١] «اللآلئ الفريدة» ٩٣/١.

وهو «نافِعُ بن[١] أبي نُعَيْم»[٢]، قرأ على سبعين من التابعين، وكنيته «أبو عبد الله»، وقيل: «أبو رُوَيم». وقيل: «أبو الحسين[٣]». وأصله من «أصبهان»، أقام «بالمدينة» ومات بها سنة سبع وستين ومئة، (وقيل: سنة تسع وستين ومئة[٤]). وقيل: سنة سبعين ومئة في خلافة «الهادي»[٥]. وأشار بالسر إلى ما روي عنه أنه كان إذا (تكلم ـ وقيل: قرأ[٦]) ـ توجد من فِيْهِ رائحة المسك، فقيل له: أتَتَطَيَّبُ كلما قَعَدْتَ[٧] تقرئ الناس؟ فقال: ما أَمَسُّ طِيْباً؛ ولكني رأيت رسول الله ﷺ في المنام يقرأ في فِيَّ. فمن ذلك الوقت توجد فيه هذه الرائحة[٨].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [عبد الرحمن بن].

(٢) زادت (ك) بعدها: [مولى جَعْوَنَة بن شَعُوب اللَّيْثيّ المدنيّ]. وجعونة هو الشِّجعي حليف حمزة بن عبد المطلب، ذكر في «وفَيات الأعيان» ٥/٣٦٩، و «سير أعلام النبلاء» ٣٣٦/٧.

(٣) (ك): الحسن. وزادت (ك) بعدها: [وقيل: أبو عبد الرحمن. وقيل: أبو نعيم. وقيل: أبو محمد].

(٤) ليست في (ك).

(٥) هو الخليفة أبو محمد موسى بن المهدي العباسي الهاشمي، مات سنة ١٧٠هـ / ٧٨٦م، وعمره ٢٣ سنة، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤٤١/٧، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٩٨.

(٦) (ك): قرأ وقيل: إذا تكلم.

(٧) (ك): قصدت.

(٨) «تاريخ الإسلام» حوادث ووفيات ١٦٩هـ – ص ٤٨٥، و «غاية النهاية» ٣٣٢/٢، وفيها: توجد من فيّ. وهنا زادت (ك): [ويجوز أن يكون هذا هو السر في تقديمه؛ لأنه صار بهذا كأنه صحابي وغيره تابعي، والصحابي مقدّم، و (مَنْـزِلاً) تمييز، والرواية بإضافة الكريم إلى (السّرّ)[١]، و (نَافِعٌ) بدل من الكريم، وهو من الطبقة الثالثة، قرأ على «أبي جعفر[٢] يزيد[٣] ابن القَعْقَاع» مولى «عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المَخْزُومِيّ»[٤]، و«شَيْبَةَ بن =

ثم شرع في بيان شهابيه (بعده، فقال[١]):

[٢٦]. وَقَالُوْنُ عِيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ   بِصُحْبَتِـهِ الْمَجْدَ الرَّفِيْعَ تَأَثَّلاَ

ش: اعلم أن هذه الشهب على طبقتين، منهم من صَحِب بدره، ومنهم من لم يصحبه، فالذين صحبوا بدورهم رواة «نافع» و«عاصم» و«الكِسائي»، والذين لم يصحبوا بدورهم الباقون، ثم هؤلاء (ينقسمون قسمين[٢]): منهم من بينه وبين بدره واحد فقط، و[٣]هم[٤] رواة «أبي عمرو» (و«حمزة»[٥])، لأن الواسطة بين «أبي عمرو» و[٦]شهابيه «اليزيديُّ» فقط، وبين «حمزة» وشهابيه

= نَصَاحٍ»[٥]، و«عبد الرحمن بن هُرْمُزَ الأعرج»[٦] مولى «محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب»[٧]، و «مُسْلِم بن جُنْدَب الهُذَلِيّ»[٨]، و «يزيد بن رُوْمَان المَدَنِيّ»[٩] وغيرهم، وعلى سبعين من التابعين، وقرأ «أبو جعفر» على «عبد الله بن العباس بن عبد المطلب»، وعلى مولاه «عبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة المخزومي»، وعلى «أبي هريرة»، عن قراءتهم عن «أُبَيّ بن كعب»[١٠]، عن قراءته على سيدنا رسول الله ﷺ].

(١) (ك): قال.

(٢) (ك): على طبقتين.

(٣) زادت (ك) بعدها: [منهم من بينه وبين بدره أكثر من واحد، فالطبقة الأولى].

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ب): حمزة.

(٦) زادت (ك) بعدها: [بين].

[١] إضافة معرفة إلى معرفة تفيد الحصر.

[٢] زادت (ك) بعدها: [بن].

[٣] هو أحد القراء العشرة، ولد سنة ٣٧هـ / ٦٥٧م تقريباً وتوفي سنة ١٢٧هـ / ٧٤٤م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٣/٢٠٠، «معرفة القراء الكبار» ١/٧٢.

[٤] هو أبو الحارث بن عمرو الصحابي، توفي بعد سنة ٧٠هـ / ٦٨٩م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٥٧، «الإصابة» ٤/١٧٥. =

«سُلَيْم» فقط، وأما[1] رواة «ابن كثير» و«ابن عامر» (فالواسطة بينهم وبين البدر أكثر من واحد[2]).

وقدّم «قَالُوْنَ»[3] على «وَرْشٍ»[4] لجودة قراءته؛ ولذلك لقّبه «نافع» بذلك[5]، لأن قالون (الجيد في لسان[6]) الروم، و[7] لكونه ربيب «نافع»[8]،

(١) ليست في (ك)، وزادت (ك) بعدها: [الطبقة الثانية].

(٢) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [ويأتي بيان ذلك إن شاء الله].

(٣) هو الزرقي مولى بني زهرة، قارئ المدينة ونحويها في زمانه، توفي سنة ٢٢٠هـ / ٨٣٥م، عن ٨٠ سنة ونيف، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١٥٥، «غاية النهاية» ١/٦١٥.

(٤) ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١٥٢، «غاية النهاية» ١/٥٠٢.

(٥) (ك): بقالون.

(٦) (ك): جيد بلسان.

(٧) (ك): أو.

(٨) زادت (ك) بعدها: [أوْ لهما، أو لغيرهما].

= [٥] هو مولى أم سلمة قاضي المدينة ومقرئها، توفي سنة ١٣٠ هـ / ٧٤٧م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٢/٦٠٨، «معرفة القراء الكبار» ١/٧٩.

[٦] هو أبو داود المدني، توفي سنة ١١٧هـ / ٧٣٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٧/٤٦٧، «معرفة القراء الكبار» ١/٧٧،.

[٧] هو أبو حمزة الهاشمي التابعي، أخو عبد المطلب بن ربيعة، ولد زمن النبي ﷺ، ترجمته ومصادره في: «معرفة الصحابة» ٢/١٣٤، «الإصابة» ٦/١٩٦.

[٨] هو أبو عبد الله القاص المدني التابعي، من فصحاء زمانه، توفي سنة ١١٠هـ / ٧٢٨م تقريباً، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٧/٤٩٥، «معرفة القراء الكبار» ١/٨٠.

[٩] هو أبو روح مولى آل الزبير بن العوام، كان فقيهاً محدثاً، توفي سنة ١٢٠هـ / ٧٣٧م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٢/١٢٢، «معرفة القراء الكبار» ١/٧٦.

[١٠] هو أبو المنذر الأنصاري الصحابي، أقرأ الأمة للقرآن، توفي سنة ٢٠هـ / ٦٤٠م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ١/٦٥، «معرفة القراء الكبار» ١/٢٨.

واسمه «عيسى بن مِيْنَا المدني»، وكنيته «أبو موسى»، قال: (قرأت على «نافع» ما لا أحصيه، وجالسته بعد الفراغ عشرين سنة)[١]. ولد سنة عشرين ومئة، وقرأ على «نافع» سنة خمسين (ومئة[٢])، ومات في أيام «المنصور»[٣] بالمدينة سنة خمس ومئتين وله يومئذ خمس وثمانون سنة[٤].

الشهاب الثاني: «عثمان»[٥]، ولقّبه بِوَرْش بدرُه لبياضه[٦]، وقيل: لفصاحته. مأخوذ من «الوَرَشَان»، وهو طائر فصيح، وكنيته «أبو سعيد»، وقيل: «أبو عمرو». وقيل: «أبو القاسم[٧]». ولد «بمصر» سنة عشر ومئة، وقرأ على بدره سنة خمس وخمسين ومئة، وتوفي «بمصر» سنة سبع وتسعين ومئة وله يومئذ سبع وثمانون سنة.

---

(١) «غاية النهاية» ١/٦١٥.

(٢) ليست في (ك).

(٣) هو أبو جعفر عبد الله بن محمد الهاشمي الخليفة العباسي، ولد سنة ٩٥ هـ / ٧١٣م، وتوفي سنة ١٥٨هـ / ٧٧٤م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٧/٨٣، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٧٧.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وهي رواية «أحمد بن يزيد الحلواني»[١]، ورواية «أبي نشيط محمد ابن هارون»[٢]، ورواية «إسماعيل القاضي»، كلهم عن «قالُون»، وقدّم الناظم رحمه الله اللقب على الاسم، والقاعدة العكس في اجتماعهما].

(٥) (ك): وَرْش وهو عثمان بن سعيد.

(٦) (ك): لشدة بياضه.

(٧) في هامش الأصل: بلغ قراءة على المسند.

---

[١] هو أبو الحسن المقرئ، من كبار الحذّاق والمجودين، توفي سنة ٢٥٠هـ / ٨٦٤م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٢٢، «غاية النهاية» ١/١٤٩.

[٢] هو الرَّبَعي المروزي البغدادي، من حفاظ الحديث، توفي سنة ٢٥٨هـ /٨٧١م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٦/٥٦٠، «معرفة القراء الكبار» ١/٢٢٢.

وقوله: (بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيْعَ تَأَثَّلا) أي: جمعا المجد الرفيع بصحبة هذا البدر، من قولهم: تأثَّل المالَ. إذا جمعه واتخذه لنفسه أَثْلَة أي أصلاً[١]، فالألف في (تَأَثَّلاَ) ضمير[٢] «قالون» و«ورش»، و «عيسى» بدل من «قالون»، و(وَرْشُهُمْ) عطف بيان، والضمير المضاف إليه (وَرْشُهُمْ) للقراء، وكذا ما جاء مثله نحو: (وَصَالِحُهُمْ) [٣١]، (أبو عمرِهِم) [٤١]، (وكُوفِيِّهم) [٣٦٦]، و(حِرْمِيُّهم) [٣٩٧]، و(شَامِيُّهم[٣]) [٦٧٠].

قال:

[٢٧]. وَمَكَّةُ عَبْدُ اللهِ فِيْهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيْرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلاَ

ش: هذا البدر الثاني، وقدّمه على «أبي عمرو» لأنه شيخه[٤]، كنيته «أبو مَعْبَد»، واسمه «عبد الله بن عمر بن عبد الله بن زَاذَانَ»، مولى «عمرو[٥] بن علقمة الكِنَانيّ»[٦]، كنيته «أبو مَعْبَد»، وقيل: «أبو عبّاد».

(١) زادت (ك) بعدها: [ويقال: مجد مُؤَثَّل وأَثِيل].

(٢) زادت (ك) بعدها: [عائد على].

(٣) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: فهلا قال: بصحبتهما. لأنهما اثنان؟ قلت: صحبة مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف، وهو ضمير قالون وورش، تقديره: بصحبته هما. ونحوه].

(٤) زادت (ك) بعدها: [ولفضل مَحَلِّه].

(٥) (ب) و (ك): علقمة بن عمرو. وهو في «نشوة الطرب» ٣٨٣/١.

(٦) زادت (ك) بعدها: [من أبناء «فارس» من التابعين، و«كِنَانة»[١] قبيلة من «مضر»[٢]، وهو «كِنَانَة بن خُزَيْمة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مضر»].

[١] «نشوة الطرب» ٣٢٢/١.

[٢] «نشوة الطرب» ٣٢١/١.

وقيل: «أبو بكر». (من أبناء فارس[١]، و[٢]يعرف بالدَّارِيِّ، و«الدار»[٣] بطن من «لَخْم»[٤]، و«اللَّخم» حي من «اليمن»، وقيل: منسوب إلى «تميم الدَّارِيّ[٥]»، وقيل: منسوب إلى داره التي لا يزول[٦] فيها، نسب إليها لما كان مقيماً فيها[٧]. وهو من الطبقة الثانية من التابعين، وقيل: من الثالثة.

وقوله: (مُقَامُهُ) أي: إقامته[٨].

وقوله: (كَاثِرُ الْقَوْمِ) من قولك[٩]: كاثَرَني فَكَثَرْته[١٠]. أي غلبته[١١]،

---

(١) ليست في هذا الموضع من (ك)، بل سبق موضعها، وقد زادت (ك) هنا: [وقيل: «أبو محمد». وقيل: «أبو المطلب». وقيل: «أبو سعيد». وهو أشهرها].

(٢) ليست في (ك).

(٣) «نشوة الطرب» ٢٦٩/١.

(٤) هو أبو رُقَيَّة، ابن أوس اللَّخْمي الفلسطيني الصحابي، توفي سنة ٤٠هـ / ٦٦٠م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٢٦/٤، «سير أعلام النبلاء» ٤٤٢/٢.

(٥) زادت (ك) بعدها: [قال «مكي»: (كان عطاراً بمكة، والعرب تسمي العَطّار الدّاريّ)[١]، وقيل: إلى «دارِيْن»[٢] موضع بالبحرين].

(٦) (ك): يزال.

(٧) (ك): بها.

(٨) زادت (ك) بعدها: [فالمُقام اسم للمصدر أو المكان أو الزمان؛ لأن كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فاسم المصدر والزمان والمكان على صيغة اسم المفعول]. «تقريب المقرب» لأبي حيان ص ١١٧ - ١١٨.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) (ك): فكاثرته.

(١١) زادت (ك) بعدها: [فهو اسم فاعل بمعنى الماضي].

---

[١] «التبصرة» ص ١٧٥.

[٢] فُرْضَة [ميناء] بالبحرين يُجلب إليها المسك من الهند («معجم البلدان» ٤٣٢/٢).

والمراد بالقوم القراء السبعة، والاعتلاء [٥/ب] العلوّ؛ يقال: اعتلى فلان فلاناً اعتلاء ومعتلى إذا علاه، وهو مصدر مؤكِّد من غير لفظه(١)، وقيل: تمييز. ووجه اعتلائه(٢) قراءته على «عبد الله(٣) بن السَّائب المَخْزُوميّ»(٤) الذي بعث معه «عثمان» رضي الله عنه مصحفاً إلى «مكة» لما كتب المصاحف، ولزومه «مكة»، وهي أفضل(٥) عند الجمهور(٦)، فلم يحصل هذا(٧) لأحد من السبعة(٨)، ومات

---

(١) زادت (ك) بعدها: [كقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] مصدر مؤكد لنبلوكم، أو اسم لمصدر اعتلى].

(٢) زادت (ك) بعدها: [لزومه مكة، وهي أفضل البقاع عند الجمهور، و].

(٣) هو أبو السائب قارئ أهل مكة، توفي سنة ٧٠هـ / ٦٨٩م تقريباً، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٥٥٣/١٤، «معرفة القراء الكبار» ٤٧/١.

(٤) زادت (ك) بعدها: [صاحب النبي ﷺ].

(٥) زادت (ك) بعدها: [البقاع]. ولذلك قدّم ذكرها في أول البيت.

(٦) زادت (ك) بعدها: [وقرأ «عبد الله» على «أُبيّ»، وقرأ أيضاً على «دِرْبَاس»[١] مولى «ابن عباس»، وقرأ «دِرْباس» على «ابن عباس»، وقرأ «ابن عباس» على «أُبيّ بن كعب» و «زيد ابن ثابت»[٢]، وقرأا على النبي ﷺ، ونقل قراءته الأئمة «أبو عمرو بن العلاء» و«الخليل ابن أحمد» و«الشافعي» وغيرهم، ويجوز أن يكون اعتلى بكثرة أجره؛ لأن قراءته أكثر حروفاً لوصله ميمَ الجمع وهاء الكناية].

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [ما حصل له، وقراءته - قراءة أهل «الحجاز» - مستقيمةُ السَّنَد صحيحة الطريقة، ولد بمكة سنة خمس وأربعين في أيام «معاوية بن أبي سفيان»[٣]].

---

[١] هو المكّيّ، ترجمته في: «غاية النهاية» ٢٨٠/١.

[٢] هو أبو سعيد الأنصاري النَّجَّاري الفَرَضي، كاتب النبي ﷺ وأمينه على الوحي، توفي سنة ٤٥هـ / ٦٦٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٤/١٠، «معرفة القراء الكبار» ٣٦/١.

[٣] هو أبو عبد الرحمن الصحابي الخليفة الأموي، توفي سنة ٦٠هـ/٦٧٩م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ١٤١٦/٣، «تهذيب الكمال» ١٧٦/٢٨، «سير أعلام النبلاء» ١١٩/٣.

بها[1] سنة عشرين ومئة[2].

ثم شرع في شهابيه فقال[3]:

[٢٨]- رَوَى أَحْمَدُ الْبَزِّي لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهْوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبُلاَ

ش: قدّم «البَزِّيّ»[4] لأنه قد روي أن «قنبلاً»[5] قرأ عليه، أو لأن سنده أقرب من (سند «قُنْبُل»[6])، وهو «أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّةَ»، مولى بني «مخزوم»، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة وإمامه[7]، (قيل له[8]): «البَزِّيّ» (لأنه منسوب[9]) إلى جده أبي بَزَّةَ، فارسي من أهل «هَمَذان»[10]، ولد في سنة خمس وسبعين ومئة[11]، وتوفي

---

(١) (ك): بمكة.

(٢) زادت (ك) بعدها: [في أيام «هشام بن عبد الملك»[1]، و (مَكَّةُ) مبتدأ أول، و(عَبْدُ اللهِ) ثان، و(مُقَامُهُ) ثالث، و(فِيْهَا) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وفي (فِيْهَا) ضمير موضوع يعود على المقام، وضمير المقام يعود على (عَبْدُ الله)، والضمير المجرور بفي يعود على (مَكَّة)، ويجوز رفع مقامه بفيها لاعتماده].

(٣) (ك): قال.

(٤) ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١٧٣، «شذرات الذهب» ٣/٢٢٩.

(٥) ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٣٠، «غاية النهاية» ٢/١٦٥.

(٦) (ك): سنده.

(٧) زادت (ك) بعدها: [ومقرئه].

(٨) (ك): و.

(٩) (ك): نسبة. وخفّف الناظم الياء المشددة في (البَزِّيّ) للضرورة.

(١٠) أكبر مدينة جبلية باردة الشتاء في الإقليم الرابع من فارس («معجم البلدان» ٥/٤١٠).

(١١) ليست في (ك).

---

[١] هو أبو الوليد القرشي الخليفة الأموي، ولد بعد ٧٠هـ/٦٨٩م، وتوفي سنة ١٠٥هـ/٧٢٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٥/٣٥١، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٦٠.

سنة خمس وخمسين ومئتين ـ وقيل غير ذلك ـ وله يومئذ ثمانون سنة، وكنيته «أبو الحسن»، وقرأ على جماعة منهم «عكرمة بن سليمان»[(١)]، وقرأ «عكرمة» على «شِبْل»[(٢)] و«القِسْط»[(٣)]، وقرأ على «ابن كثير».

الشهاب الثاني: «قُنْبُل»، واسمه «محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد[(٤)] بن جُرْجَة المخزومي»، وكنيته «أبو عمر»[(٥)]، ولُقّب بقُنْبُل، يقال: رجل قنبلٌ. أي غليظ شديد، ولد في[(٦)] سنة خمس وتسعين ومئة، وتوفي في سنة إحدى وتسعين ومئتين وله يومئذ سبع وتسعون سنة، وقرأ على «أبي الحسن أحمد بن محمد بن عَوْن القوّاس»[(٧)]، وقرأ «القواس» على «أبي الإخْريط وَهْب بن واضح»[(٨)]، وقرأ «أبو الإخْريط» على «القِسْط»، وأخبره

---

(١) هو أبو القاسم المكي مولى آل شَيبة الحَجَبي، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١٤٦/١، «غاية النهاية» ٥١٥/١.

(٢) هو ابن عباد المكي، صاحب ابن كثير ومقرئ مكة، وهو مولى عبد الله بن عامر الأموي، توفي بعد سنة ٥٠ھ / ٦٧٠م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٥٦/١٢، «معرفة القراء الكبار» ١٣٠/١.

(٣) هو أبو إسحاق، إسماعيل بن عبد الله المخزومي المكي، قارئ أهل مكة في زمانه، توفي سنة ١٩٠ھ / ٨٠٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١٤١/١، «غاية النهاية» ١٦٥/١.

(٤) (ك): شعبة.

(٥) (ك): عمرو.

(٦) ليست في (ك).

(٧) هو أبو الحسن المكي النبّال، توفي سنة ٢٠٤ھ / ٨١٩م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٤٨٢/١، «معرفة القراء الكبار» ١٧٨/١.

(٨) هو أبو القاسم المكي، مولى عبد العزيز بن أبي روَّاد، رئيس القراء بمكة، توفي سنة ١٩٠ھ / ٨٠٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١٤٦/١، «غاية النهاية» ٣٦١/٢.

أنه قرأ على «الشِّبْل بن عباد» و«معروف بن مُشكان»[1]، وقرأ هذان على «ابن كثير».

واللام في قوله[2]: (لَهُ) قال «بعضهم»: (بمعنى عن)[3]. قلت: والصحيح أنها على بابها؛ لأن معناها الاختصاص، أي اختص برواية «ابن كثير»، فيجوز أن يكون ما روى سوى حرف بدره، وقوله: (عَلى سَنَدٍ). إشارة إلى (أنهما لم يرويا[4]) عن الشيخ نفسه بل بواسطة، و(عَلَى) بمعنى الباء أي بسند، و(قُنْبُلاَ) نُصِب بإسقاط الخافض.

ثم شرع في البدر الثالث فقال[5]:

[٢٩]- وَأَمَّا الإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيْحُهُمْ   أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِي فَوَالِدُهُ الْعَلاَ

ش: قدّمه على «ابن عامر» لأنه جعله تابعاً لشيخه، لأنه روي أنه قرأ على «ابن كثير»، أو لانتشار قراءته، وهو «أبو عمرو بن العلاء بن عمار - و«عمار» كان من أصحاب «علي بن أبي طالب» رضي الله عنه[6] - ابن العُريان بن عبد الله بن[7] الحارث بن جَلْهَم بن حُجر بن خزاعي[8] بن مالك ابن عمرو بن تميم بن مازن»، قيل: اسمه كنيته. وقيل: اسمه «زَبّان»[9].

---

(١) هو أبو الوليد المكي، توفي سنة ١٦٥هـ / ٧٨١م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٧١/٢٨، «معرفة القراء الكبار» ١٣٠/١.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «إبراز المعاني» ١٤٨/١.

(٤) (ك): أنه لم يرو.

(٥) (ك): قال.

(٦) ذكر ذلك في «إبراز المعاني» ١٥١/١.

(٧) زادت (ك) بعدها: [الحصين بن].

(٨) زادت (ك) بعدها: [بن مازن].

(٩) زادت (ك) بعدها: [بالزاي والباء الموحدة. وقيل: «العريان» بالراء والياء آخر الحروف].

وقيل: «يحيى». (وقيل: «العريان»[١]). وقيل: «محبوب». وقيل: «عيينة». ولد بمكة سنة ثمان وستين، وقيل: سنة تسع وستين. (ونشأ بالبصرة[٢])، ومات بالكوفة[٣] سنة أربع وخمسين ومئة، وقيل: سنة خمس وخمسين ومئة[٤].

---

(١) ليست في هذا الموضع من (ك)، بل سبق موضعها.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [حكاه «محمد بن سليمان الهاشمي»[١]، وقيل: مات بطريق «الشام»].

(٤) زادت (ك) بعدها: [في أيام «المنصور» وهو ابن أربع وثمانين. وقال «أبو عمرو»: (وكنت رأساً في زمن «الحسن»[٢])[٣]. قال «أبو زيد»[٤]»: (قلت لأبي عمرو: أَكُلَّ ما أخذته وقرأت به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه لم أقرأ به؛ لأن القراءة سُنّة)[٥]. قال: (ما قرأت من القرآن حرفاً بغير أثر)[٦].

فقراءته مختارة مقدمة عند كثير من أهل الأمصار؛ لتقدمه في العلم مع ديانته وورعه، وروي عنه أنه قال: (لم أزل أطلب أن أقرأ كما قرأ النبي ﷺ وكما أُنزل)[٧]. وكان قد فرّ من «الحَجّاج»[٨] إلى «مكة»، فلقي بها التابعين وغيرهم فقرأ عليهم. قال «مكي»: (وهو من الطبقة الرابعة)[٩]. وقيل: من الثالثة؛ لأنه قرأ على «ابن كثير»، و«ابن كثير» كان من التابعين إلا أنه كان صغيراً]. وخفف الناظم الياء المشددة في (البصريّ) للضرورة.

---

[١] هو أمير البصرة، ذكره العُقَيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/٧٣، والذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣/٥٧٢.

[٢] هو الحسن بن أبي الحسن البصري، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، توفي سنة ١١٠هـ / ٧٢٨م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٦/٩٥، «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٦٣.

[٣] «التبصرة» ص ٢٣٥، «تهذيب الكمال» ٣٤/١٢٤، «سير أعلام النبلاء» ٦/٤٠٩.

[٤] هو سعيد بن أوس الأنصاري البصري، إمام النحو وحجة العرب، صاحب التصانيف، ولد سنة ١٢٠هـ / ٧٣٧م ونيف وتوفي سنة ٢١٥هـ / ٨٣٠م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢/٣٠، «سير أعلام النبلاء» ٩/٤٩٤.

[٥] «نُكَت الانتصار لنقل القرآن» ص ٤١٧، «السبعة» ص ١٠٠، «التبصرة» ص ٢٣٥.

[٦] الخبر مروي عن حمزة الزيّات كما في: «معرفة القراء الكبار» ١/١١٤، و «غاية النهاية» ١/٢٦٣.

[٧] «التبصرة» ص ٢٣٦.

[٨] هو أبو محمد ابن يوسف الثقفي أمير العراق، ولد سنة ٤٠هـ / ٦٦٠م وتوفي سنة ٩٥هـ /٧١٣م، ترجمته ومصادره في: «تاريخ الإسلام» حوادث ووفيات ٨١ ـ ١٠٠هـ ، ص ٣١٤.

[٩] «التبصرة» ص ١٩٥.

وقيل: أصله من «كازَرُون»(١)، وهو من أئمة القراء والنحو والشعر والغريب والثقة والعدالة والدين والورع، ولذلك قال الناظم نفسه(٢) فيه: (الإِمَامُ)، (قال رحمه الله: (ما قرأت من القرآن حرفاً بغير أثر)(٣)، وكان الناس في زمانه لا يَعُدّون من لم يقرأ عليه قارئاً(٤).

قرأ على «مجاهد(٥) (بن جبر(٢)»، وقرأ «مجاهد» على «ابن عباس(٦)».

---

(١) كازرون: مدينة بفارس بين البحر [أي الخليج العربي] وشيراز («معجم البلدان» ٤/٤٢٩)، وزادت (ك) بعدها: [وأمه حنيفية].

(٢) ليست في (ك).

(٣) ليس في هذا الموضع من (ك)، بل سبق في زيادات (ك) قبل قليل، وهنا زادت (ك): [فمن جِلّة أصحابه وتلاميذه «يونس بن حبيب»[١] أحد مشايخ «سيبويه»[٢]].

(٤) (ك): بمقرئ.

(٥) هو أبو الحجّاج مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، الإمام المفسر، توفي سنة ١٠٣هـ / ٧٢١م وقد نيف على الثمانين، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٧/٢٢٨، «معرفة القراء الكبار» ١/٦٦.

(٦) زادت (ك) بعدها: [وقرأ أيضاً على «ابن كثير» على سنده المتقدم ذكره، وقرأ أيضاً على «نصر بن عاصم»[٣]، وقرأ «نصر» على «أبي موسى الأشعري»، وقرأ «أبو موسى» على «أُبيّ» وعلى «زيد بن ثابت»، وقرأ «زيد» على النبي ﷺ. وقرأ «أبو عمرو» على «سعيد ابن جبير»[٤]، وقرأ «سعيد» على «ابن عباس»، وقرأ «ابن عباس» على «أُبيّ» و «زيد» وقرأ «أُبيّ» و «زيد» على النبي ﷺ. وقرأ «أبو عمرو» أيضاً على «عكرمة» وعلى «عطاء ابن أبي رباح»[٥] وعلى «الأعرج»[٦]، وقرأ أيضاً على «ابن محيصن»[٧] وعلى «يزيد بن رومان» =

---

[١] هو أبو عبد الرحمن الضَّبِّي مولاهم البصري، إمام النحو، توفي سنة ١٨٣ هـ /٧٩٩م عن ٨٣ سنة، ترجمته ومصادره في: «مراتب النحويين» ص ٢١، «سير أعلام النبلاء» ٨/١٩١.

[٢] هو أبو بشر، عمرو بن عثمان الفارسي البصري، إمام النحو وحجة العرب، توفي سنة ١٨٠هـ/ ٧٩٦م، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين» ص ٦٦، «سير أعلام النبلاء» ٨/٣٥١. =

قوله[١]: (صَرِيْحُهُمْ) أي صريح السبعة، وعرفه الناظم رحمه الله بوالده (في قوله: (فَوَالِدُهُ الْعَلاَ)؛ لأن والده[٢]) كان مشهوراً له قدر وشرف، وكان على طراز «الحجّاج بن يوسف».

ثم شرع في بيان الواسطة بين (هذا البدر[٣]) وشهابيه، ولم يذكرها في «ابن

= وعلى «شيبة بن نصاح» مولى «أم سلمة»[٨] زوج النبي ﷺ، و«يزيد بن القعقاع» مولى «عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي»، وقرأ أيضاً على «الحسن بن أبي الحسن» وعلى «يحيى بن يَعْمَر»[٩] وعلى غيرهما، واختار من جميع ما قرأ به عليهم قراءته المروية عنه].

(١) (ك): وقوله.

(٢) (ك): لأنه.

(٣) (ك): البدرين.

=[٣] هو اللَّيْثي البصري النحوي، توفي قبل سنة ١٠٠هـ / ٧١٨م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٣/٣٤٣، «معرفة القراء الكبار» ١/٧١.

[٤] هو أبو عبد الله الأسدي الوالِبي مولاهم الكوفي، من سادة التابعين، توفي سنة ٩٥هـ /٧١٣م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٠/٣٥٨، «معرفة القراء الكبار» ١/٦٨.

[٥] هو أبو محمد القرشي، مفتي الحرم شيخ الإسلام، توفي سنة ١١٤ هـ / ٧٣٢م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٥/٧٨، «غاية النهاية» ١/٥١٣.

[٦] هو أبو صفوان، حميد بن قيس المكي الفَرَضي، توفي سنة ١٣٠هـ / ٧٤٧م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٧/٣٨٤، «معرفة القراء الكبار» ١/٩٧.

[٧] هو محمد أو عمر بن عبد الرحمن السَّهمي مولاهم المكي، توفي سنة ١٢٣هـ / ٧٤٠م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢١/٤٢٩، «معرفة القراء الكبار» ١/٩٨.

[٨] هي هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية، توفيت سنة ٦١هـ / ٦٨٠م، ترجمتها ومصادرها في: «تهذيب الكمال» ٣٥/٣١٧، «سير أعلام النبلاء» ٢/٢٠١،.

[٩] هو أبو سليمان البصري العَدْواني، أول من نقط المصحف، توفي قبل سنة ٩٠هـ/ ٧٠٨م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٢/٥٣، «معرفة القراء الكبار» ١/٦٧.

كثير»[1] لأن الواسطة هنا شخص واحد بخلافها في «ابن كثير»[2]، فقال[3]:

[٣٠] أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيْدِيِّ سَيْبَهُ   فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلاَ

ش: لما مات «أبو عمرو» خَلَفَه في القيام بالقراءة[4] «أبو محمد يحيى ابن المغيرة العدوي[5]» المعروف باليزيدي، و «أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البَلْخي»[6]، غير أن العامة أبت إلا رواية «اليزيدي» لكمال أصولها وفروعها مع جلالة «اليزيدي»، لأنه كان عالماً بالقراءات كما جاء في الروايات، عارفاً باللغات، نظّاراً في علم العربية التي هي قطب الرواية ورأس النهاية، معروفاً بالثقة في نقله، مشهوراً في وقته وعصره، وله اختيار في القراءات، ولد سنة ثمان وعشرين ومئة، وتوفي[7] سنة اثنتين ومئتين وله يومئذ أربع وسبعون سنة، وعرف باليزيدي لأنه كان منقطعاً إلى «يزيد بن منصور»[8] خال «المَهْديّ»[9] يؤدّب ولده، فنُسب إليه، ثم اتصل «بالرشيد»[10]، فجعل

---

(١) زادت (ك) بعدها: [ولا في «ابن عامر»].

(٢) زادت (ك) بعدها: [وابن عامر].

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): في القراءة.

(٥) (ب): العذري، وهو تصحيف وتحريف.

(٦) هو المقرئ الزاهد المتوفى سنة ١٩٠هـ / ٨٠٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٨١/١٢، «معرفة القراء الكبار» ١٦٢/١.

(٧) زادت (ك) بعدها: [بخراسان].

(٨) هو أبو خالد الحميري الوالي، توفي سنة ١٦٥هـ / ٧٨١م، ترجمته ومصادره في: «الأعلام» ١٨٩/٨.

(٩) هو أبو عبد الله، محمد بن المنصور الخليفة العباسي الهاشمي، ولد سنة ١٢٧هـ /٧٤٤م، وتوفي سنة ١٦٩هـ / ٧٨٥م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤٠٠/٧، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٩٠. وهو في (ك): المهدوي.

(١٠) هو أبو جعفر، هارون بن المهدي الخليفة العباسي الهاشمي، ولد سنة ١٤٨هـ /٧٦٥م، وتوفي سنة ١٩٣هـ / ٨٠٨م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٢٨٦/٩، «تاريخ الخلفاء» ص ٣٠٢.

«المأمونَ» في حِجْره يؤدّبه(١).

وقوله(٢): (أَفَاضَ) أي أفرغ، والسَّيْب العطاء، عبّر به عن العلم، وأي عطاء أجلّ منه(٢)؟ والعذْب الماء الطيب، و(الْفُرَات) العذب أيضاً، فجمع بينهما تأكيداً، وقيل: الفرات الصادق الحلاوة. والمُعَلَّل الذي سقي مرة بعد أخرى، يشير بذلك إلى أن «اليزيدي» تكررت قراءته على بدره، وأنه أصبح ريّاناً من العلم.

ثم شرع في ذكر شهابي البدر فقال(٣):

[٣١]- أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلاَ

ش: أخذ عن «اليزيدي» [٦/آ] جماعة كثيرة قراءة «أبي عمرو» من جملتهم شهابان(٤)، وقدم «الدوري»(٥) لظهور قراءته وكثرة الأخذ بها، واسمه «حفص»، وقد ذكره مع «الكِسائي» باسمه ومع «أبي عمرو» بنسبته(٦)؛ لأنه

---

(١) زادت (ك) بعدها: [قال «السيرافي»[١]: (وليس هو في النحو من طبقة «الخليل» و«سيبويه» و «الأخفش»)[٢]].

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): شاذان.

(٥) هو مقرئ الإسلام وشيخ العراق في وقته، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٤/٧، «معرفة القراء الكبار» ١٩١/١.

(٦) زادت (ك) بعدها: [وكنيته].

---

[١] هو الحسن بن عبد الله، أبو سعيد، إمام النحو صاحب التصانيف، له: «أخبار النحاة»، توفي سنة ٣٦٨هوعاش ٨٤سنة، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين واللغويين» ص ١٢٩، «سير أعلام النبلاء» ٢٧٤/١٦.

[٢] «أخبار النحاة» ص ٣٢.

روى حرف «أبي عمرو» و «الكسائي»، وهو «حَفْص بن عمر الأَزْديّ» من «أصبهان»، المقرئ الضرير، (الدُّوْرِي) نسبة إلى موضع ببغداد بالجانب الشرقي، مات سنة ست وأربعين ومئتين وله يومئذ أربع وتسعون سنة(١).

الشهاب الثاني: (السُّوْسِيُّ)، وكنيته (أَبُو شُعَيْبٍ)، واسمه «صالح»(٢)، و«السُّوس»(٣) موضع بالأهواز، مات بالرَّقة، وتوفي في حدود خمسين ومئتين(٤).

وقوله: (عَنْهُ) أي: عن «اليزيدي» أخذا قراءة «أبي عمرو».

ثم شرع في البدر الرابع فقال:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [روى عنه «أبو أيوب الخياط»[١]، و «أبو حمدون النقاش»[٢]، و «أبو خلاد سليمان بن خلاد»[٣]، وهي رواية أهل «العراق»]. وخفف الناظم ياء (الدّوريّ) للضرورة.

(٢) زادت (ك) بعدها: [بن زياد].

(٣) بلدة بخوزستان فيها قبر النبي دانيال عليه السلام («معجم البلدان» ٣/ ٢٨٠) وخبر النبي دانيال في «نشوة الطرب» ١/ ١٠٦، و «البداية والنهاية» ٢/ ٣٢.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وهي رواية الرَّقِّيِّين كلهم عن «اليزيدي»].

---

[١] هو أبو أيوب سليمان بن أيوب البغدادي، الملقب بصاحب البصري، من جِلّة المقرئين، توفي سنة ٢٣٥هـ /٨٤٩م ، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٥٣، «غاية النهاية» ١/ ٣١٢.

[٢] (ك): أحمدون، وهو تحريف. وهو الطيب بن إسماعيل الذُّهْلي اللؤلؤي نقّاش الخواتم، توفي سنة ٢٤٠هـ /٨٥٤م تقريباً، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢١١، «غاية النهاية» ١/ ٣٤٣.

[٣] هو السامري المؤدب، توفي سنة ٢٦١هـ / ٨٧٤م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٩٤، «غاية النهاية» ١/ ٣١٣.

[٣٢]- وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلاَ

ش: قدّمه على[(١)] من بعده لقرب سنده وفضل مَحَلِّه، ولِيُقَرِّبَ[(٢)] بينه وبين أبي عمرو لاجتماعهما في النسبة العربية[(٣)]، وأضاف «دمشق» إلى «الشام» وإن كان ماثَمَّ بلدٌ يشاركُها[(٤)] في الاسم لِبيانِ مَحَلِّها، وأخبر أن نزولها طاب من أجل هذا الإمام، وهو[(٥)] «عبد الله بن عامر اليحصَبي»، و«يحصِب»[(٦)] فخذ من «حِمْيَر»، وكنيته «أبو نعيم»، وقيل: «أبو عليم». وقيل: «أبو عمران». وقيل: «أبو عثمان». (وقيل: «أبو موسى». وقيل: «أبو عبيد». وقيل: «أبو عبد الله». و «أبو عمران»[(١)] المشهور، وعليه الأكثر[(٧)]، ولد في سنة إحدى وعشرين من الهجرة في أولها، وتوفي يوم عاشوراء من المحرم سنة ثماني عشرة ومئة، ودفن في يومه وله تسع وتسعون سنة، وروي عن «خالد بن يزيد»[(٨)] أنه قال: (سمعت «عبد الله بن عامر اليحصبي» يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة في «بلقاء[(٩)]»، في[(١)] ضيعة

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): ليقربن.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وهو من الطبقة الثانية من التابعين].

(٤) (ك): يشار إليها.

(٥) زادت (ب) بعدها: أبو.

(٦) «نهاية الأرب» للقَلْقَشَنْدي ص ٤٤٩.

(٧) (ك): الأكثرون. وسيأتي كلام المؤلف على ضبط الصاد في يحصب ويحصبي فيما يأتي ص١٨٨.

(٨) هو أبو هاشم المرّي الدمشقي، قاضي البلقاء، توفي سنة ١٦٦هـ / ٧٨٢م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٨/١٩٣، «غاية النهاية» ١/٢٦٩.

(٩) لعلها في (ك): الجابية. والبلقاء: كورة [مدينة] من أعمال دمشق بين الشام ووادي القرى («معجم البلدان» ١/٤٨٩).

يقال لها «رُحاب»[(١)]، وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان، وذلك قبل فتح[(٢)] دمشق، وانتقلت إلى دمشق بعد فتحها ولي تسع سنين)، وقال«خالد بن يزيد»: (وأقام «عبد الله بن عامر اليحصبي[(٢)]» بدمشق إلى أن مات[(٣)] وله يومئذ ثماني عشرة ومئة في أيام «هشام بن عبد الملك»[(٤)]). انتهى، وكان إمام «دمشق» وقاضيها[(٥)]، تابعي، لقي «واثلة بن الأسقع»[(٦)] و«النعمان[(٧)] ابن بشير»[(٨)]، وقيل: إنه قرأ على «عثمان» رضي الله عنه. وقيل[(٩)]: على «أبي الدرداء»[(١٠)] (رضي الله عنه[٢])، وعلى «المغيرة المخزومي»[(١١)]، وقرأ

---

(١) رُحاب: قرية من أعمال حوران (معجم البلدان ٣/٣٠).

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [بها].

(٤) «غاية النهاية» ٤٢٥/١ حتى قوله: تسع سنين.

(٥) زادت (ك) بعدها: [في خلافة «الوليد»]، وهو أبو العباس، الوليد بن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي الذي أنشأ جامع بني أمية، ولد سنة ٤٥هـ/ ٦٦٥م، وتوفي سنة ٩٦هـ /٧١٤م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٤٧/٤، «تاريخ الخلفاء» ص ٢٣٢.

(٦) هو الليثي الصحابي من أهل الصفة، توفي سنة ٨٣هـ / ٧٠٢م عن ١٠٥سنوات، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٨٣/٣، «الإصابة» ٤٦٢/٦.

(٧) هو أبو محمد الأنصاري الخزرجي الصحابي الأمير العالم، ولد عام الهجرة ٦٢٢م، وتوفي سنة ٦٤هـ / ٦٨٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤١١/٣، «الإصابة» ٣٤٦/٦.

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقرأ عليه].

(٩) زادت (ك) بعدها: [قرأ].

(١٠) هو عويمر بن زيد الأنصاري الخزرجي الصحابي حكيم الأمة، توفي سنة ٣٢هـ /٦٥٢م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ١٢٢٧/٣، ١٦٤٦/٤، «معرفة القراء الكبار» ٤٠/١.

(١١) توفي سنة ٩١هـ /٧٠٩م، ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» ٤٨/١، «غاية النهاية» ٣٠٥/٢ وزادت (ك) بعدها: [بن شهاب].

«المغيرة» على «عثمان»، وقرأ «عثمان» على رسول الله ﷺ(١).

ثم شرع في ذكر شهابيه فقال(٢):

[٣٣]- هِشَامٌ وَعَبْدُ اللهِ وَهْوَ انْتِسَابُهُ لِـذَكْوَانَ بِالإِسْـنَادِ عَنْـهُ تَـنَقَّلاَ

ش: قدم هشاماً(٣) لشهرته بروايته(٤) الحديث، وهو «هشام بن عمار ابن نُصَير ابن أَبان بن مَيْسَرة السُّلَمي» القاضي الدمشقي، وكنيته «أبو الوليد»، ولد في سنة ثلاث وخمسين ومئة، وتوفي بدمشق سنة خمس وأربعين ومئتين وله يومئذ اثنتان وتسعون سنة، وقيل: توفي سنة ست وأربعين ومئتين(٥). وأخذ قراءة بدره عَرْضاً عن «عِرَاك بن خالد المرِّيّ»(٦)

---

(١) زادت (ك) بعدها: [قال «مكيّ» رحمه الله: (وكلا الطريقين تُكُلِّم فيه، لذلك أخّرناه – قلت: ذَكَره آخرَ القراء. انتهى، قال: – لم أر أحداً من الشيوخ يتركُ قراءته ولا [يحملُها إلا محمل[١] الصحة والسلامة، وعلى ذلك نحن[٢]. وروى «البخاري»[٣] أن[٤] «ابن عامر» سمع من «معاوية» وروى عنه)[٥]].

(٢) (ك): قال.

(٣) هو شيخ أهل دمشق ومفتيهم وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٠/٢٤٢، «معرفة القراء الكبار» ١/١٩٥.

(٤) (ك): برواية.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وهي رواية «أحمد بن يزيد الحلواني» عن «هشام»].

(٦) هو أبو الضحاك مقرئ أهل دمشق في عصره، توفي قبل سنة ٢٠٠هـ /٨١٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٩/٥٤٤، «معرفة القراء الكبار» ١/١٥٠.

---

[١] (ك): يجملها إلا بجملة.

[٢] (ك): يحسن.

[٣] «التاريخ الكبير» ٥/١٥٦.

[٤] ليست في (ك).

[٥] «التبصرة» ٢٤١ – ٢٤٣.

عن «يحيى بن الحارث الذِّماري»(١) عن «ابن عامر».

الشهاب الثاني: «ابن ذكوان»(٢)، واسمه «عبد الله بن أحمد بن بشير ابن ذكوان القرشي الدمشقي»، وكنيته «أبو عمرو»، وهو الأشهر، وقيل: «أبو الحسن»(٣). ولد في المحرم يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي بدمشق في شوال سنة اثنتين وأربعين ومئتين وله تسع وستون سنة، وأخذ قراءة بدره عن «أيوب بن تميم التميمي»(٤) عن «يحيى بن الحارث الذِّماري» عن «ابن عامر»، وقال هنا: (تَنَقَّلا) وفي البيت قبله: (تَقَبَّلا)؛ لأن «الدوري» و «السوسي» ليس بينهما وبين «اليزيدي» واسطة بخلاف هذين، فإن بينهما وبين «ابن عامر» اثنين.

قال:

[٣٤]- وَبِالْكُوْفَةِ الْغَـرَّاءِ مِـنْهُمْ ثَلاثَـةٌ أَذَاعُوا فَقَدْ ضَـاعَتْ شَـذاً وَقَـرَنْفُلاَ

---

(١) هو أبو عمرو الغساني الدمشقي إمام الجامع ومقرئ البلد، توفي سنة ١٤٥هـ / ٧٦٢م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣١/٢٥٦، «معرفة القراء الكبار» ١/١٠٥.

(٢) هو مقرئ دمشق وإمام الجامع، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٤/٢٨٠، «معرفة القراء الكبار» ١/١٩٨.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وهي رواية «قالون» عن «ابن[١] موسى الأخفش» عن «ابن ذكوان»]. وهو أبو عبد الله، هارون بن موسى الأخفش التغلبي، شيخ قراء دمشق في زمانه، ولد سنة ٢٠٠هـ /٨١٥م، وتوفي سنة ٢٩٢هـ /٩٠٤م، ترجمته ومصادره في: «طبقات النحويين» ص ٢٦٣، «معرفة القراء الكبار» ١/٢٤٧.

(٤) هو أبو سليمان الدمشقي، توفي سنة ١٩٨هـ / ٨١٣م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١٤٨، «غاية النهاية» ١/١٧٢.

---

[١] ليست في (ك).

ش: أخبر أن (بِالْكُوْفَةِ)[(١)] من القراء السبعة[(٢)] ثلاثة بدور[(٣)]، وقوله[(٤)]: (الْغَرَّاءِ) أي المشهورة البيضاء المنيرة لكثرة العلماء بها، وقوله: (أَذَاعُوا) أي أفشَوا القراءة والعلم بها، (فَقَدْ ضَاعَتْ) أي الكوفة[(٥)]، أي فاحت رائحة العلم[(٥)] بها، شبّه ظهور العلم[(٥)] بظهور رائحة العُود (والقرنفل؛ لأن الشذا ليس للعود[٦])، والقرنفل معروف[(٧)].

فإن قلت: لم عَدَل عن المسك الذي هو أغلى الطيب إلى غيره؟ فكان ينبغي أن (يقول: مسكاً[٨]). قلت: إنما عدل عن ذلك لأن العود يحتاج في ظهور رائحته إلى معالجة كما أن العلم (كذلك، و[٤]) كذلك القرنفل يحتاج في[(٤)] معظم الانتفاع به إلى معالجة، مع أن القرنفل له رائحة حسنة ومنظر حسن، وينتفع به ظاهراً وباطناً كالعلم، بخلاف المسك[(٩)]؛ لأنه لا منظرَ له، وهو وَسَخٌ[(١٠)].

---

(١) (ك): في الكوفة.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لأن الباء في (بِالْكُوفَةِ) بمعنى في].

(٣) زادت (ك) بعدها: [الضمير في (مِنْهُمْ) للسبعة].

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [أو القراءة].

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [ويطلق على حدة زكاء الرائحة وعلى المسك].

(٧) زادت (ك) بعدها: [يقال: ذاع الخبر يَذِيع ذَيْعاً وذُيُوعاً وذُيُوعَة[1] وذَيَعَاناً. أي انتشر، وأذاعه غيرُه إذا أفشاه].

(٨) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [يأتي بأغلى أنواع الطِّيب].

(٩) زادت (ك) بعدها: [الذي هو أغلى أنواع الطيب].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [أو دمٌ مستحيل].

---

[١] في «القاموس المحيط»/ ذاع: ذيعوعة.

وهما[1] منصوبان على التمييز ؛ لأن ضاع يستعمل في الرائحة الطيبة والكريهة فاحتاج إلى تمييز ، وقيل: على المصدر ، كضَرْبَ[2] زيد.

ثم شرع في تفصيل ما أجمله فقال[3]:

[٣٥]- فَأَمَّـا أَبُــو بَكْـرٍ وَعَاصِـمٌ اسْـمُهُ ....

ش[4]: وقدمه على «حمزة» لتقدم وقته في الإمامة ، ولأن «حمزة» إنما[5] اشتهر بالإمامة بعد (موت «عاصم»[6]) ، وكل واحد من السبعة (أفرد له[7]) بيتاً إلا عاصماً ؛ فإنه ذكره في نصف بيت وكمّل باقي البيت [٦/ب] براويه «شعبة» ، وهو «عاصم بن أبي النَّجُود» - بفتح النون وضم الجيم - بَهْدَلَة[8] ، وقيل: بهدلة أمه[9]. مولى بني «جذيمة بن مالك بن النضر بن قُعين بن أسد بن خزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر»[10] ، قرأ على «أبي عبد الرحمن عبد الله ابن حبيب السلمي»[11] ، وقرأ «أبو عبد الرحمن» على «عثمان»[12] ومنه تعلم القرآن ، وعلى «علي بن أبي طالب» ، و«أُبيّ ابن كعب» ، و«عبد الله بن

---

(١) (ك): (شَذَاً وَقَرَنْفُلاَ].

(٢) (ك): كضربت ضرب.

(٣) (ك): قال.

(٤) زادت (ك) بعدها: [«عاصم» ابن الطبقة الثالثة].

(٥) (ك): أيضاً.

(٦) (ك): موته.

(٧) ليست في (ك).

(٨) (ك): بن بهدلة.

(٩) زادت (ك) بعدها: [واسم عبيد الله] ، أي: اسم أبيه. والصواب أن تكتب: واسمه عبيد الله.

(١٠) «نهاية الأرب» ص ٢٠٧.

(١١) هو مقرئ الكوفة ، ولد في حياة النبي ﷺ وتوفي سنة ٧٤هـ / ٦٩٣م ، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٤٠٨/١٤ ، «معرفة القراء الكبار» ٥٢/١.

(١٢) زادت (ك) بعدها: رضي الله عنه.

كعب»، و«عبد الله بن مسعود»، و «زيد بن ثابت» رضي الله عنهم(١).

قال: «أبو إسحاق السَّبيعي»(٢): (ما رأيت أحداً أقرأ من «عاصم بن أبي النَّجود»، ولا أستثني أحداً) (٣).

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وقرأ «عليٌّ» على «زيد»، وقرأ «زيد» على النبي ﷺ، وروي أن علياً قرأ على النبي ﷺ، وجلس «عاصم» للإقراء موضع «أبي عبد الرحمن السُّلَمي» بعد موته، وروى عنه «عطاء بن أبي رباح المكي»، وهو من جِلّة[١] التابعين].

(٢) هو عمرو بن عبد الله الهَمْداني الكوفي الحافظ، شيخ الكوفة وعالمها، توفي سنة ١٢٧هـ / ٧٤٤م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٢/ ١٠٢، «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٣٩٢..

(٣) «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٠، «غاية النهاية» ١/ ٣٤٧، دون عبارة: ولا أستثني أحداً. وزادت (ك) هنا: [قال «مكي»: (قراءته مختارة عند من رأيت من الشيوخ مقدّمة على[٢] غيرها، لفصاحة «عاصم»، ولصحة سندها وثقة ناقلها، وكان من أصحاب الحديث، وروى حديثاً عن «أبي رَمْثة التَيْمي»[٣] صاحب رسول الله ﷺ، وروى عنه الحديث«عطاء بن أبي رباح»، و«أبو صالح السّمّان»[٤]، وقرأ عليه «الأعمش سليمان»[٥]، وقرأ عليه «سليمان التَّيْمي»[٦]، وروى عنه «شعبة»، و«الثَّوري»[٧]، و«الحمادان»[٨]، و «أبو عمرو بن العلاء»، و«أبو حنيفة»[٩]، و «عطاء بن السائب»[١٠]، وغيرهم من جِلّة[١١] أهل العلم، فله بذلك فضل عظيم ودرجة رفيعة[١٢])].

---

[١] (ك): جملة.

[٢] زادت (ك) بعدها: من.

[٣] هو رِفاعة بن يَثْرِبي، له صحبة، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٣/ ٣١٦، «الإصابة» ٧/ ١١٨.

[٤] هو ذَكوان بن عبد الله، مولى أم المؤمنين جويرية، من كبار العلماء بالمدينة، توفي سنة ١٠١هـ / ٧١٩م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٨/ ٥١٣، «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٣٦. =

مات سنة ثمان وعشرين ومئة بالكوفة، وقيل: بالسَّماوَة[1]. موضع بالبادية، وقيل: سنة تسع وعشرين. وقيل: سنة سبع وعشرين. وقيل: سنة ثلاثين.

(١) بين الكوفة والشام فيها عين ماء، وهي بين «حَرَّة» و«المطَالي» («معجم ما استعجم» ٧٥٤/٣، «معجم البلدان» ٢٤٥/٣).

= [٥] هو أبو محمد بن مِهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، ولد سنة ٦١هـ / ٦٨٠م، وتوفي سنة ١٤٨هـ / ٧٦٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٧٦/١٢، «معرفة القراء الكبار» ٩٤/١.

[٦] هو أبو المعتمر ابن طرخان البصري، شيخ الإسلام، توفي سنة ١٤٣ هـ / ٧٦٠م، عن ٩٧سنة، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٥/١٢، «سير أعلام النبلاء» ١٩٥/٦.

[٧] هو سفيان بن سعيد، أبو عبد الله الكوفي المجتهد، سيد العلماء العاملين في زمانه، ولد سنة ٩٧هـ /٧١٥م، وتوفي سنة ١٢٦هـ / ٧٤٣م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٥٤/١١، «سير أعلام النبلاء» ٢٢٩/٧.

[٨] هما أبو سلمة، حماد بن سلمة البصري النحوي، شيخ الإسلام، المتوفى سنة ١٦٧هـ / ٧٨٣م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٣٢٩/١ — ٣٣٠، «سير أعلام النبلاء» ٤٤٤/٧. وأبو إسماعيل، حماد بن زيد، الأزدي، محدث الوقت، ولد سنة ٩٨هـ / ٧١٦م، وتوفي سنة ١٧٩هـ /٧٩٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٣٩/٧، «سير أعلام النبلاء» ٤٥٦/٧.

[٩] هو النعمان بن ثابت الكوفي مولى بني تيم الله، فقيه الملة، ولد سنة ٨٠هـ / ٦٩٩م، وتوفي سنة ١٥٠هـ /٧٦٧م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٩٠/٦، «الجواهر المضية» ٤٩/١ – ٦٣.

[١٠] هو أبو السائب الكوفي الإمام الحافظ، توفي سنة ١٣٦هـ /٧٥٣م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٨٦/٢٠ ، «سير أعلام النبلاء» ١١٣/٦.

[١١] (ك): جملة.

[١٢] «التبصِرة» ص ٢١٩ — ٢٢٣.

ثم شرع في ذكر شهابيه، وبدأ بشعبة فقال[١]:

فَشُعْبَةُ رَاوِيْـهِ الْمُبَـرِّزُ أَفْـضَلاَ ....

[٣٦]ـ وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُـو بَكْـرٍ الرِّضَـا[٢] ....

ش: أخذ عن عاصم القراءة جماعة كثيرة منهم هذان الشخصان، لكن الذين اشتهرت قراءة عاصم عنهم هذان، أحدهما «أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأسدي»[٣]، واسمه «شعبة»، وقيل: «محمد». وقيل: «أحمد». وقيل: «مطرف». وقيل: «عنيزة». وقيل: اسمه كنيته. وقيل: «رؤبة». وقيل: «عتيق». وقيل: «حسين». وقيل: «حماد». وقيل: «سالم». وقيل: «قاسم». وقيل: «عبد الله». فهذه ثلاثة عشر (قولاً في اسمه[٤]).

ولد سنة أربع وتسعين، وتوفي بالكوفة في جمادى الأول سنة ثلاث وتسعين ومئة[٥] وله تسع وتسعون سنة[٦]، وقيل: سنة خمس وتسعين. وقيل: سنة أربع وتسعين.

و[٦]تعلم القرآن من «عاصم» خمساً خمساً كما يتعلم الصبي، وكان عالماً عاملاً.

---

(١) (ك): قال.

(٢) زادت (ك) بعدها: [(وحفصٌ وبالإتقانِ كان مُفَضَّلا)].

(٣) زادت (ك) بعدها: [الكوفي مولى لهم].

(٤) (ك): لقباً في اسمه، وفيها ثلاثة عشر قولاً.

(٥) زادت (ك) بعدها: [في الشهر الذي توفي فيه «الرشيد»].

(٦) ليست في (ك).

قال «وكيع[1]» و«يحيى[2] بن آدم»: (هو العالم[3] الإمام الذي أحيى الله به قُرَبَه)[4]. وقيل: (إنه لم يُفرش له فراش منذ خمسين سنة)[5]، ولأجل ذلك قدّمه على «حفص»، (وقال في حقه[6]: (الْمُبَرِّزُ)، أي السابق في حال كونه (أَفْضَلاَ)، أي على من كان في زمانه[7].

ولما لم يتضح باسمه أتبعه باسم[8] أبيه وكنيته فقال: (وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرِّضَا)؛ لأن اسمه مختلَف فيه على ما تقدَّم، مع أن «شعبة» مشترك فيه بينه وبين غيره؛ لأن المشهور به «أبو بِسْطام شعبة بن الحجّاج البصري»[9].

---

(١) هو أبو سفيان ابن الجرّاح الرُّؤاسي الكوفي، الإمام الحافظ محدث العراق، تلميذ شعبة، ولد سنة ١٢٩هـ / ٧٤٦م، وتوفي سنة ١٩٧هـ/ ٨١٢م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٤٦٢/٣٠، «سير أعلام النبلاء» ١٤٠/٩.

(٢) هو أبو زكريا القرشي الكوفي الأحول الحافظ، مولى آل أبي مُعَيط، تلميذ شعبة، توفي سنة ٢٠٣هـ / ٨١٨م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ١٨٨/٣١، «معرفة القراء الكبار» ١٦٦/١

(٣) ليست في (ك).

(٤) «كنز المعاني» للجَعْبَري ٨٧/١.

(٥) القائل يحيى بن معين في: «سير أعلام النبلاء» ٤٩٩/٨، «معرفة القراء الكبار» ١٣٦/١، «غاية النهاية» ٣٢٦/١. وزادت (ك) هنا: [و (ختم في زاوية بيته ثمانية عشر ألف ختمة)[١]].

(٦) (ك): قوله.

(٧) زادت (ك) بعدها: [يقال: برّز الرجل إذا فاق أضرابه].

(٨) (ك): اسم.

(٩) زادت (ك) بعدها: [قال الشيخ «أبو الفرج ابن الجوزي»[٢]: («أبو بكر بن عيّاش» ثلاثة، أحدها: هذا وهو القارئ، وروى عن «أبي إسحاق السَّبِيعي»، الثاني: «الحِمصيّ» حدث عنه «جعفر بن عبد الواحد الهاشمي»[٣]، الثالث: «السُّلَمِيّ»[٤]، روى عن «جعفر بن بُرقان»[٥])[٦]].

---

[١] القائل هو المترجَم نفسه في: «معرفة القراء الكبار» ١٣٨/١، «غاية النهاية» ٣٢٧/١. =

وقوله: (الرضا) أي المرضي أو الراضي(١)، أو جَعَله نفس الرضى مبالغة(٢).

ثم شرع في ذكر شهابه الثاني فقال(٣):

وَحَفْـصٍ وَبِالإِتْقَـانِ كَـانَ مُفَـضَّلاَ ....

ش: هو «حَفْص بن سليمان بن المغيرة البزّاز»(٤) بزاءين(٥)، ويكنى بأبي داود، وقيل: بأبي(٦) عمر. مات سنة ثمانين ومئة(٧)، قال «أبو بكر

---

(١) زادت (ك): بعدها: [أو على حذف مضاف].

(٢) زادت (ك) بعدها: [والفاء وما بعدها في قوله: (فَشُعْبَةُ) خبر المبتدأ الذي هو (أَبُـو بَكْـرٍ)، وما بينهما جملة معترضة].

(٣) (ك): قال.

(٤) ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٧/١٠، «معرفة القراء الكبار» ١/١٤٠.

(٥) الزاي والزاء لغتان «لسان العرب» / الزاي.

(٦) (ك): أبي.

(٧) زادت (ك) بعدها: [وقيل: سنة تسعين ومئة. و].

= [٢] هو عبد الرحمن بن علي جمال الدين شيخ الإسلام، العلامة الحافظ، ولد سنة ٥٠٩ هـ / ١١١٥م أو ٥١٠ هـ، وتوفي سنة ٥٩٧هـ /١٢٠٠م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٢١/٣٦٥، «غاية النهاية» ١/٣٧٥.

[٣] هو أبو عبد الله قاضي القضاة في بغداد، توفي سنة ٢٥٨هـ/ ٨٧١م، ترجمته ومصادره في: «الوافي بالوفَيات» ١١/١١١، «ميزان الاعتدال» ١/ت١٥١٣، «تاريخ الإسلام» وفيات ٢٥١ – ٢٦٠هـ، ص ٩٦.

[٤] هو أبو بكر، الحسين بن عيّاش السُّلَمي مولاهم، الجَزَري الباجُدّائي الرَّقي، توفي سنة ٢٠٤هـ / ٨١٩م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٦/٤٥٩، «ميزان الاعتدال» ١/ت ٢٠٤١.

[٥] هو أبو عبد الله الكلابي مولاهم، الجَزَري الرَّقِّي، توفي سنة ١٥٤هـ ٧٧٠م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٥/١١، ، «تاريخ الإسلام» ٦/١٦٠، «الوافي بالوفَيات» ١١/٩٩.

[٦] «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير» ص ٦٣٠.

الخطيب»[١]: (كان المتقدمون يعُدُّونه في الحفظ فوق «أبي بكر بن عياش»، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على[٢] «عاصم»)[٣]. وقال «يحيى بن معين»[٤]: (زعم «أيوب بن المتوكل»[٥] قال: «أبو عمر البَزَّاز» أصح قراءة من «أبي بكر بن عيّاش»، و «أبو بكر» أوثق من «أبي عمر»)[٦]؛ فلهذا قال الناظم رحمه الله: (وَبِالإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلاَ) يعني بإتقان حرف «عاصم» كان مفضلاً على «أبي بكر».

واعلم أن هذين الشهابين اختلفا في حروف[٧] كثيرة عن «عاصم» لم يقع بين بقية الشهب فيما روَوْه عن بدورهم، حتى صار كل ما رواه شخص حرفاً على حِدَته، قيل: سببه أن عاصماً أقرأ كل واحد منهما حرفاً على حِدَته على حسب ماروان عن أئمته[٨].

---

(١) هو أحمد بن علي البغدادي العلامة خاتمة الحفاظ، ولد سنة ٣٩٢هـ / ١٠٠١م، وتوفي سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٧٠، «طبقات السبكي» ٤/٢٩.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «تاريخ بغداد» ٨/١٨٦.

(٤) هو أبو زكريا الغَطَفاني، مولاهم البغدادي الجهبذ، شيخ المحدثين، ولد سنة ١٥٨هـ / ٧٧٤م، وتوفي سنة ٢٣٣هـ / ٨٤٧م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣١/٥٤٣، «سير أعلام النبلاء» ١١/٧١.

(٥) هو البصري الصيدلاني المقرئ الضابط، توفي سنة ٢٠٠هـ /٨١٥م، ترجمته ومصادره في: «تاريخ الإسلام» وفَيات ١٩١-٢٠٠هـ، ص ١١٥، «معرفة القراء الكبار» ١/١٤٨.

(٦) «تاريخ بغداد» ٨/١٨٦، «تهذيب الكمال» ٧/١٣.

(٧) (ك): أحرف.

(٨) زادت (ك) بعدها: [وروى[1] عنه «أبو بكر بن عياش» أنه كان لا يرد على الرجل إذا قرأ عليه ما أصاب وجهاً — يعني روايته — فلذلك كثر الاختلاف عنه، وإذا قال له الرجل: أريد قراءتك. أخذ عليه حينئذ].

---

[١] «التّبصِرة» ص ٢٢٣.

ثم شرع في البدر السادس فقال[(١)]:

[٣٧]- وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامَاً صَبُورَاً لِلْقُرَانِ مُرَتِّلاَ

ش: قدّمه على «الكسائي» لأنه شيخه، وهو «حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل الزّيّات[(٢)] التَّيْمِيّ» مولى بني «عجل»[(٣)]، (وقيل[(٤)]): مولى «عكرمة بن رِبعي التَّيْمي». وكنيته «أبو عُمارة»، شيخ القراءة[(٥)] بالكوفة بعد «عاصم»، وقيل: (هو من ذرّيّة[(٦)]) «أكثم[(٧)] بن صَيْفي» حكيم العرب في الجاهلية. قال الحافظ«أبو عمرو[(٨)]»: (وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة[(٩)]، وله سن تحتمل أن يكون لَقِي من تأخر موتُه من الصحابة، لأنه روي أن «حمزة» أمّ الناس[(١٠)] سنة مئة، فقد أدرك في بلده

---

(١) (ك): قال.

(٢) بعدها في (ب) كلمة غير واضحة.

(٣) بطن من بكر بن وائل من العدنانية، «نهاية الأرَب» للقَلْقَشَنْدي ص ٣٥٠.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): القراء.

(٦) (ك): يزدريه.

(٧) هو الأُسَيْدي التَّميمي المعمَّر، من أعلام العرب الحكماء، خرج قاصداً النبي ﷺ ليسلم، فمات في الطريق سنة ٩هـ / ٦٣٠م، ترجمته ومصادره في: «المعمَّرون والوصايا» ص ١٩-٢٤، «نشوة الطرب» ١/٤٢٤، «الإصابة» ١/٣٥٠

(٨) هو عثمان بن سعيد الأموي الداني، ابن الصيرفي، الإمام العالم صاحب المصنفات، ولد سنة ٣٧١هـ / ٩٨١م، وتوفي سنة ٤٤٤هـ /١٠٥٢م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٤٠٦، «الديباج المذهب» ٢/٨٤.

(٩) زادت (ك) بعدها: [المُسَيَّبِيّ[١] من الطبقة الرابعة].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [بالكوفة].

---

[١] هو أبو محمد، إسحاق بن محمد المخزومي المدني، توفي سنة ٢٠٦هـ / ٨٢١م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢/٤٧٣، «معرفة القراء الكبار» ١/١٤٧.

«عبد[١] الله بن أبي أوفى»)[٢]، انتهى[٣].

مات بحُلوان سنة ست وخمسين ومئة، وقيل: سنة أربع أو ثمان وخمسين ومئة وله يومئذ ست وسبعون سنة[٤]، ودفن بموضع يعرف ببَاغ[٥]، وكان كما وصفه الناظم (إِمَامَاً صَبُورَاً) على طاعة وترتيل كتابه، روي[٦] أنه لم يلقَه أحد قط إلا وهو يقرأ القرآن، وكان لا ينام الليل، وكان يختم في كل شهر خمساً وعشرين ختمة، و[٧] كان متحرّزاً عن أخذ الأجرة على القرآن؛ لأنه روى الحديث[٨] المتضمّن للتغليظ، فتمذهب به[٩].

---

(١) هو أبو معاوية الأسلمي الكوفي الصحابي الفقيه المعمَّر، توفي سنة ٨٦هـ / ٧٠٥م، وقد قارب ١٠٠سنة، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ٨٧٠/٣، «سير أعلام النبلاء» ٤٢٨/٣.

(٢) لعل الخبر في كتابه المفقود: «طبقات القراء» الذي ذكره ابن خَيْر في «فهرسته» ص ٧٢، والتَّجِيبي في «برنامجه» ص ٤٤، والذهبي في «معرفة القراء الكبار» ٤٠٨/١، و«سير أعلام النبلاء» ٨١/١٨، وابن الجَزَري في «غاية النهاية» ٥٠٥/١ وغيرهم.

(٣) زادت (ك) بعدها: [(وإمامة «حمزة» [ظاهرة، وثقته[١] مشهورة، وسنده مستقيم)[٢]].

(٤) زادت (ك) بعدها: [(وكان قد قرأ عليه[٣] «سفيان الثوري» القرآن أربع مرات)[٤]].

(٥) قرية بينها وبين مَرْو فرسخان («معجم البلدان» ٣٢٥/١).

(٦) «معرفة القراء الكبار» ١١٣/١، ١١٥.

(٧) ليست في (ك).

(٨) نص الحديث: «اِقْرَؤُوا القُرْآنَ، وَلا تَغْلُوا فِيْه، وَلاَ تَجْفُوا عَنْه، وَلاَ تَأْكُلُوا بِهِ، وَلاَ تَسْتَكْبِرُوا بِـهِ»، أخرجه ابن أبي شَيبة في «المصنف» ٤٠٠/٢، وأحمد في «المسند» ٤٢٨/٣، ٤٤٤.

(٩) (القُران) بنقل الفتح من الهمز إلى الراء وتسهيل الهمز.

---

[١] (ك): طاهرة نقية.

[٢] القول لمكّيّ في «التّبصِرة» ص ٢٤٠.

[٣] (ك): على.

[٤] القول لمكي في «التّبصِرة» ص ٢٤٠.

أخذ القراءة عن «الأعمش»[1]، و«حُمْران بن أَعْين»[2]، و«ابن أبي ليلى»[3]، وأخذ شيخه[4] «الأعمش» عن «يحيى بن وثّاب»[5]، عن «علقمة»، عن «عبد الله بن مسعود»، عن النبي ﷺ. وقرأ «ابن أَعْين» على «عُبيد بن نُضَيْلَة الخُزاعي»[6]، وقرأ على «أبي شِبْل علقمة بن قيس بن زيد النَّخْعِي»، وقرأ «علقمة» على [4]«عبد الله بن مسعود».

قال «مكّيّ»: (وقرأ «حُمْران بن أَعْين» على «أبي الأسود»[7]، وقرأ «أبو الأسود» على «عثمان» و «علي» رضي الله عنهما، وقرأ «ابن أبي ليلى» على «المِنهال[8] بن عمرو»، وقرأ[9] «المِنهال» على «سعيد بن جبير»، وقرأ «سعيد» على «ابن عباس» وعلى[4] «أُبَيّ»، وقرأ أيضاً «حمزة» على «جعفر بن محمد

---

(١) زادت (ك) بعدها: [سليمان بن مِهْران].

(٢) هو الكوفي مولى بني شيبان، توفي سنة ١٣٠ هـ/ ٧٤٧م تقريباً، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣٠٦/٧، «معرفة القراء الكبار» ٧٠/١.

(٣) هو عيسى بن عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٦٢٩/٢٢، «معرفة القراء الكبار» ٦٦/١.

(٤) ليست في (ك).

(٥) هو الكوفي الأسدي مولاهم العابد أحد الأعلام، توفي سنة ١٠٣هـ/ ٧٢١م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٦/٣٢، «معرفة القراء الكبار» ٦٢/١.

(٦) هو أبو معاوية الكوفي التابعي، مقرئ أهل الكوفة في زمانه، توفي سنة ٧٤ هـ/ ٦٩٣م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٣٩/١٩، «غاية النهاية» ٤٩٧/١.

(٧) زادت (ك) بعدها: [الدِّيلي]. وهو ظالم بن عمرو الدؤلي، قاضي البصرة، أول من وضع مسائل في النحو، توفي سنة ٦٩هـ/٦٨٨م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢١٣/١، «معرفة القراء الكبار» ٥٩/١.

(٨) هو أبو عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، توفي سنة ١١٥ هـ/٧٣٣م تقريباً، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٥٦٨/٢٨، «سير أعلام النبلاء» ١٨٤/٥.

(٩) (ك): قال.

ابن علي بن الحسين»[1] ،وقرأ «جعفر» على آبائه رضي الله عنهم أجمعين[2])[3] .

ثم شرع في ذكر شهابيه[4] الناقلين قراءته عن سُلَيم فقال[5]:

[٣٨]- رَوَى خَلَفٌ عَنْهُ وَخَلاَّدٌ الَّذِي رَوَاهُ [٧/آ] سُلَيْمٌ مُتْقَناً وَمُحَصَّلاَ

ش: خَلَفَ «سُلَيمٌ» «حمزةَ» في القراءة، وكان من أضبط أصحابه لقراءته، وكان «حمزة» إذا جاء «سليم» يقول لأصحابه: (تحفّظوا وتثبّتوا فقد جاء «سُلَيْم»)[6]. قال: (قرأت القرآن على حمزة عشر مرات)[7]. فلم[8] يخالف «حمزة» في شيء من قراءته، وهو «سُلَيْم بن عيسى[9] بن عامر بن غالب الحنفي الكوفي»، ولد في النصف من رجب سنة ثلاثين ومئة، وتوفي في سنة مئتين وله يومئذ سبعون سنة وأشهر، وقيل: ولد في سنة عشر ومئة، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومئة وله سبع وستون سنة. وقيل: توفي سنة تسع وثمانين.

---

(١) هو أبو عبد الله القرشي الهاشمي التابعي، الإمام الصادق، ولد سنة ٨٠ هـ/٦٩٩م، وتوفي سنة ١٤٨ هـ/ ٧٦٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٧٤/٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٥٥/٦.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «التّبصِرة» ص ٢٣٦ — ٢٣٩.

(٤) (ك): شهاب.

(٥) (ك): قال.

(٦) «معرفة القراء الكبار» ١٣٩/١.

(٧) «معرفة القراء الكبار» ١٤٠/١.

(٨) (ك): ولم.

(٩) زادت (ك) بعدها: [أبو عيسى].

أخذ قراءة «حمزة» عنه هذان الشهابان: «خَلَف»[1] و«خَلاّد»[2]، وقدّم خلفاً على خلاد لاشتهاره باختياره، وهو «أبو محمد خَلَف بن هشام ابن طالب البزّار» آخره راء مهملة، مات[3] ببغداد سنة إحدى أو ثمان أو تسع وعشرين ومئتين.

الشهاب الثاني: «خَلاّد بن خالد الأحول الصَّيْرفي الكوفي»، ويقال له: «خَلاّد ابن خُلَيد». ويقال: ابن عيسى. وكنيته «أبو عيسى»، وقيل: «أبو عبد الله». توفي في[4] سنة عشرين[5].

قال بعضهم: (اعتمد في هذا[6] الإطلاق على معرفة ذلك واشتهاره بين أهله، وهو أن سُلَيماً قرأ على «حمزة»، وأن (خلفاً وخلاداً[7] أخذا قراءة «حمزة» عن «سليم» عنه. ـ قال[6]: ـ وظاهر نظمه لا يفهم منه هذا، لأنه لا يلزم من كونهما رَوَيا[8] أن يكون[7] أخذُهُما عن «سليم»؛ لاحتمال أن يكون «سليم» رفيقاً لهما)[9]، انتهى.

---

(١) ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٩٩/٨، «معرفة القراء الكبار» ٢٠٨/١.

(٢) ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٢١٠/١، «غاية النهاية» ٢٧٤/١.

(٣) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣٢٧/٨: «أخبرنا ... قال: مات خلف بن هشام البزار سنة ثمان وعشرين ومئتين. قلت: هذا وهم، والصواب... تسع وعشرين ومئتين».

(٤) (ك): بالكوفة.

(٥) زادت (ك) بعدها: [أو ثلاثين ومئتين].

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليست واضحة في (ب).

(٨) زادت (ك) بعدها: [الذي رواه سليم].

(٩) «إبراز المعاني» ١٥٨/١.

قال «شيخنا» رضي الله عنه: (ما قاله (يندفع بالإعراب؛ فإن (الَّذِيْ)[١] وصِلَته مفعول (رَوَى)، و (سُلَيْمٌ) داخل في خبر الصلة، والفاعل غير المفعول)[٢]. قلت: هذا ما يدفع ما قاله (بعضهم، بل في[١] كلام الناظم رحمه الله ما يدفع ذلك[٣]، لأنه لمّا لم يجعل لسليم رمزاً دالاً عليه (دلّ على[٤] أنه إنما ذكره لبيان الواسطة (فقط، و (مُتْقَنَاً وَمُحَصَّلاَ) حالان[١] من (الَّذِيْ)، أو من العائد عليه.

ثم شرع في البدر السابع فقال[٥]:

[٣٩]- وَأَمّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا (كَانَ فِي الإِحْرَامِ فِيْهِ تَسَرْبَلاَ[١]

ش: هو «علي بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَنَ - بميم ونون آخره - النحوي المعروف بالكسائي»، من (أولاد الفرس، من سواد[١] العراق، مات[٦] سنة تسع وثمانين ومئة، (وقيل: خمس وثمانين. وقيل: سنة إحدى وثمانين[٧]. وقيل: سنة (ثلاث وثمانين[٨]. وهو آخر من مات من القراء،

---

(١) ليست واضحة في (ب).

(٢) زادت (ك) بعدها: [انتهى].

(٣) زادت (ك) بعدها: [غير ما ذكره].

(٤) (ك): عُلِم.

(٥) (ك): قال.

(٦) زادت (ك) قبلها: [و].

(٧) ليست في (ك).

(٨) ليست واضحة في (ب)، وزادت (ك) بعدها: [ولد بالكوفة ومات بالرَّيّ[١] إذ خرج مع «الرشيد» إلى خراسان]. واختار الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ١/١٢٨ وفاة الكسائي سنة ١٨٩هـ فقال: (كذا ورّخه غير واحد، وهو الصحيح، وقد قيل في وفاته أقوال واهية: سنة إحدى ...).

---

[١] محط الحاج على طريق السابلة وقصبة بلاد الجبال، بينها وبين نيسابور مئة وستون فرسخاً، وإلى قزوين سبعة وعشرون فرسخاً («معجم البلدان» ٣/١١٦).

اعتمد في قراءته على «حمزة»، قرأ عليه القرآن كله أربع مرات، وأخذ أيضاً عن «(محمد بن أبي ليلى»[1]، و «عيسى[2] بن عمر[3]»[4]، وكانت العربية علمه وصناعته[5].

وقوله: (الْكِسَائِيُّ[6] نَعْتُهُ) أي الذي يعرف به، ثم ذكر (سبب تسميته بذلك[7] فقال: (لِمَا كَانَ فِي الإِحْرَامِ فِيْهِ تَسَرْبَلاَ). أي لكونه[8] أحرم في كساء[9]. وقيل: إنما سمّي الكِسَائِيّ لأنه (كان يبيع الأكسية في[10] حداثته. وقيل: كان من قرية من قرى السواد يقال لها: باكُسايا[11]. وقيل: كان يتّشح

---

(١) هو أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أخو عيسى، الأنصاري الكوفي، مفتي الكوفة، ولد سنة ٧٠ هـ/٦٨٩م تقريباً وتوفي سنة ١٤٨ هـ/٧٦٥م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٢٥/٦٢٢، «سير أعلام النبلاء» ٦/٣١٠.

(٢) ليست واضحة في (ك).

(٣) (ك): عمرو.

(٤) هو أبو عمر الكوفي يعرف بالهَمْداني وإنما هو مولى بني أسد، مقرئ الكوفة، توفي سنة ١٥٦ هـ/ ٧٧٢م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/١١٩، «تهذيب الكمال» ٢٣/١١.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وكان مؤدب أخي «المأمون» «محمد الأمين»[1]، وهو من الطبقة الرابعة لأنه أدرك أشياخ «حمزة» «محمد بن أبي ليلى» وغيرهم].

(٦) (ك): فالكسائي.

(٧) لم يظهرها التصوير في (ب).

(٨) (ك): لأنه.

(٩) (ك): بحجه بكساء.

(١٠) ليست واضحة في (ب).

(١١) بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي في أقصى النهروان («معجم البلدان» ١/٣٢٧).

---

[١] هو أبو عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي البغدادي، توفي سنة ١٩٨ هـ/٨١٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٩/٣٣٤، «تاريخ الخلفاء» ص ٣١٧.

بكساء ويجلس (في مجلس «حمزة»، فكان «حمزة»[1] يقول: (اِعرِضوا على صاحب الكساء)[2]. قال «الأهوازي[3]»: (وهذا القول أشبه عندي بالصواب)[4]. (يقال: سربلتُه[1] فتَسَربل. أي ألبسته السربال وهو القميص فلبسه[5]. فنزل الكساء منزلة القميص[6]، والضمير (في (فِيْهِ) للكسائي الدال[1] عليه لفظ الكسائي، ومفعول تسربل محذوف، أي تسربله، و (فِيْهِ) يتعلق بالإحرام، أي لكونه أحرم (فيه؛ لأن ما مصدرية، وقيل[1]: (تَسَرْبَلَ) أي لكونه وقت الإحرام تسربل، فتكون (فِيْ) زائدة، أو عدّاه بفي لكونه (ضمّنه معنى حلّ، أو تكون في[1] بمعنى الباء.

ثم شرع في ذكر شهابيه فقال[7]:

[٤٠]- **رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضَا** ....

ش[8]: الشهاب (الأول وهو «أبو الحارث»، وقدّمه[1] لانفراده بالرواية

---

(١) ليست واضحة في (ب).

(٢) «غاية النهاية» ١/٥٣٩.

(٣) هو أبو علي الحسن بن علي، شيخ القراء في عصره، الأستاذ المحدث، من مصنفاته: «الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية المشهورين» و«الإيضاح»، ولد سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م، وتوفي سنة ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٤٠٢، «غاية النهاية» ١/٢٢٠.

(٤) «إبراز المعاني» ١/١٥٩، «العِقد النضيد» ١/١٣٩.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وقيل: كل ما يلبس يسمى سربالاً]. و (تسربلا) بألف الإطلاق.

(٦) زادت (ك) بعدها: [على الأول].

(٧) (ك): قال.

(٨) زادت (ك) بعدها: [هذا].

عنه، وهو «أبو الحارث الليث بن خالد المَرْوَزي الحاجب المقرئ»[١]، توفي سنة (أربعين ومئتين.

ثم شرع في ذكر[٢] الشهاب الثاني فقال[٣]:

.... **وَحَفْصٌ هُوَ الدُّوْرِي وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلاَ**

ش: هذا (حَفْصٌ (هُوَ) أبو عمر (الدُّوْرِي)، أخذ الروايتين[٢]، رواية «أبي عمرو» عن «اليزيديّ» و(رواية «الكِسائيّ[٤]»)، (فلأجل ذلك[٥] قال الناظم[٦]: (وَحَفْصٌ هُوَ الدُّوْرِي وَفِي الذِّكْرِ (قَدْ خَلاَ). أي سبق ذكره مع أبي[٤] عمرو، وقرأ سائر الحروف السبعة وغيرها[٧]، وعمي في آخر عمره.

لما كمل الناظم[٨] السبعة ورواتهم (شرع بذكر نسبهم[٤]، قال:

[٤١]- **أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيْحٌ وَبَاقِيْهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلاَ**

ش: الصريح الخالص (النسب، أخبر أن «أبا عمرو» و«ابن[٤] عامر» خالصا النسب من ولادة العجم، فهما من صميم العرب، وهذا قول الأكثرين؛

---

(١) هو البغدادي، نقل الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ٢١١/١ قول الداني: وقد غلط أحمد ابن نصر في نسبته فقال: الليث بن خالد المروزي. وذاك رجل آخر من أصحاب الحديث، سمع من مالك بن أنس وجماعة، يكنى أبا بكر.

وله ترجمة أيضاً في: «تاريخ بغداد» ١٦/١٣، «غاية النهاية» ٣٤/٢.

(٢) ليست واضحة في (ب).

(٣) (ك): قال.

(٤) لا تظهر في (ب).

(٥) (ك): فلذلك.

(٦) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٧) (ك): عمرو. و (الدّوريّ) مخففة الياء للضرورة كما ورد في شرح البيت (٣١).

(٨) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

لأن «ابن (مجاهد» روى[1] أن «أبا عمرو» مولى[2])، (ومنهم من زعم[3] أن «ابن عامر» ليس بخالص النسب، ومنهم من زعم[4] أن «ابن كثير» و«حمزة» من العرب (أيضاً، ولم يختلف في «نافع» و«عاصم[2]» و«الكسائي» أنهم ليسوا من العرب، وغلب على ذرية العجم لفظ الموالي، يقال: فلان من العرب [٧/ب] وفلان من الموالي)[5].

قال بعضهم: (فهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه[6] ما أشار[7] إليه بقوله: (أَحَاطَ بِهِ الْوَلاَ) يعني ولادة العجم، ولا يستقيم بأن يراد به ولاء العِتاقة[8]؛ فإن ذلك لم يتحقق فيهم أنفسهم ولا في أصول جميعهم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء الحِلْف[9]؛ فإن العربية لا تنافي ذلك، قد كان جماعة من العرب يحالفون غيرهم، فقد[10] قيل[11] في نسب «أبي عمرو»:

---

(١) «السبعة» ص ٨٤.

(٢) ليست واضحة في (ب).

(٣) نقل الذهبي ذلك في «معرفة القراء الكبار» ١/٨٤ — ٨٥.

(٤) نقل الذهبي في «معرفة القراء الكبار» ١/٨٦ قول البخاري في ابن كثير: إنه قرشي من بني عبد الدار.

(٥) «إبراز المعاني» ١/١٦٠.

(٦) زادت (ك) بعدها: [قول الناظم].

(٧) زادت (ك) بعدها: [به].

(٨) هو قرابة حكمية سببها العتق، يرث بها المعتِق من عبده الذي أعتقه إذا مات العبد المعتَق، ولم يترك وارثاً يرثه غير الذي أعتقه («الموسوعة الفقهية الميسرة» ٢/١٩٧٧).

(٩) هو المتابعة والنصرة مع الإخلاص لشخص أو جماعة («الموسوعة الفقهية الميسرة» ٢/١٩٧٧).

(١٠) (ك): وقد.

(١١) «معرفة القراء الكبار» ١/١٠٥.

إنه كان حليفاً[1] في «بني حنيفة»[2]. وقيل[3]: كان ولاؤه للعنبر[4])[5].
انتهى، قوله: لفظ الموالي، غلب على ذرية العجم. قلت: (الناظم رحمه الله لم يتعرض للفظ الموالي، وإنما ذكر لفظ الولاء؛ و[6]) لايلزم من غلبة لفظ الموالي ـ (على ما ذكر[6]) ـ غلبة لفظ الولاء (لمباينة أحدهما عن الآخر[7]).

وأضاف أبا عمرو إلى ضمير القراء كما سبق في: (وَرْشُهُم) [٢٦]، و(صَالِحُهُمْ) [٣١]، و(لَيْثُهُمْ) [٤٠]، وإن كان مركّباً نظر إلى مدلوله، و(الْيَحْصَبِيُّ) نسبة[8] إلى يحصِب حيٌّ من اليمن، وفي صاده الحركات الثلاث قبل النسب وبعده، و (صَرِيْحٌ) خبر المبتدأ، وما عطف عليه، ولم يقل صريحان (لأنه فعيل[9]) كالصديق والرفيق، يقع على الواحد والاثنين والجماعة، أو يكون[10] (صَرِيْحٌ) خبر الأول أو الثاني، وحذف خبر الآخر للدلالة عليه، وقوله: (أَحَاطَ بِهِ الْوَلاَ) أي أحدق وشمل، (وقوله: (بِهِ)[6]).

---

(١) زادت (ك) بعدها: [نسب].

(٢) زادت (ك) بعدها: [وقيل: وجد على قبره مكتوب: مولى بني حنيفة]، وليست في «إبراز المعاني». وحنيفة: حي من بكر بن وائل من العدنانية، ذكره ابن سعيد في «نشوة الطرب» ٦٢٩/٢، والقلقشندي في «نهاية الأَرب» ص ٢٣٨.

(٣) «معرفة القراء الكبار» ١٠٥/١.

(٤) «نهاية الأَرَب» للقَلْقَشَنْدي ص ٦٨، و «معرفة القراء الكبار» ١٠٥/١.

(٥) «إبراز المعاني» ١٦٠/١- ١٦١، و (للعنبر) تصحفت في المطبوع إلى: للغير.

(٦) ليست في (ك).

(٧) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [لأن الناظم رحمه الله إنما ذكر الولاء وباين أحدهما من الآخر لأنهما متباينان. انتهى].

(٨) (ك): نسب.

(٩) (ك): إما لأن فعيلاً.

(١٠) (ك): لأن.

ولم يقل: بهم[1]. (لأنه أعاد[2]) الضمير على لفظ باقي.

فإن قلت: (هذا خبر[3]) عن البدور (فقط أو عنهم وعن الشهب[4])؟ قلت: ظاهر كلامه[5] أنه خبر[6] عن البدور فقط، و(لذلك قال[7]) شيخنا رضي الله عنه: (ويجوز أن يكون خبراً[8] عن الجميع، فيكون الضمير في (بَاقِيْهِمْ) على الأول يعود على البدور، وعلى الثاني يعود[9] على البدور والشهب)، فإن قلت: فإذا (جعلناه خبراً[10]) عن البدور وعن[9] الشهب فقد تدخل الوسائط[11]. قلت: في كلامه نظر، ويحتاج إلى الكشف عن أنسابهم.

قال:

[٤٢]- لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلاَ طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلاَ

ش: يروى (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر الدال، ويروى بضم الياء وفتح الدال، يريد أن لهؤلاء الأئمة[12] مذاهبَ منسوبةً إليهم ـ يعني من وجوه القراءات (المنسوبة إليهم[9]) على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ـ (يهتدي بها

(١) زادت (ك) بعدها: [وإن كانوا جماعة].
(٢) (ك): لعود.
(٣) (ك): فهذا إخبار.
(٤) (ك): والشهب أو عن البدور.
(٥) (ك): كلام الناظم.
(٦) (ك): إخبار.
(٧) (ك): كذلك قاله.
(٨) (ك): إخباراً.
(٩) ليست في (ك).
(١٠) (ك): كان إخباراً.
(١١) (ك): الواسطة في ذلك.
(١٢) (ك): السبعة.

في نفسه على الرواية الثانية، أو[1] يرشد المستهدين بتلك الطرق (كُلُّ طَارِقٍ)، أي كل عالم يعرفها يهدي من طلب معرفتها على الرواية الأولى[2]، (فهذا الطارق[3] الأول هو[4] المتعلم، (والطارق[5] الثاني في قوله: (وَلا طَارِقٌ) (المراد به[6] المدلّس، أي: ولا[7] مُدَلِّسٌ يُخشى بها - أي: فيها - (مُتَمَحِّلاَ) أي ماكراً، لأنها اشتهرت فلا يمكن الزيادة[8] ولا النقص فيها[9]، ولا نسبةُ روايةٍ إلى غير (من رواها[10])، يقال: تمحَّل إذا احتال ومكر، فهو مُتَمَحِّل.

قال:

[٤٣]- وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُوَاتِيْ نَصَبْتُهَا مَنَاصِبَ[11] ....

ش: (قوله: (وَهُنَّ)[12]. ضمير الطُّرُق، يريد: وتلك (المذاهب والطرق[13]) المنسوبة إلى القراء التي[14] نظمتها في هذه القصيدة (لِلْمُوَاتِيْ)،

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [أو عليها وعلى الثانية، أو تهتدي نفسه].

(٣) (ك): فالطارق.

(٤) زادت (ك) بعدها: [العالم أو].

(٥) (ك): بخلاف.

(٦) (ك): يُخشى بها، فإن.

(٧) زادت (ك) بعدها: [يقال].

(٨) زادت (ك) بعدها: [فيها].

(٩) (ك): منها.

(١٠) (ك): راويها.

(١١) زادت (ك) بعدها: [فَانْصَبْ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلاَ].

(١٢) (ك): هو.

(١٣) (ك): الطرق والمذاهب.

(١٤) (ك): اللاتي.

أي لمن[1] وافقني على هذا الاصطلاح ؛ لأن من لم يوافقه لا ينتفع بما فعله، لأنه رحمه الله علم أن بعض الناس لا يوافقه على (هذا الاصطلاح[2])، وقوله[3]: (نَصَبْتُهَا مَنَاصِبَ) أي أظهرتها وأبرزتها ورفَعتها وأصّلتها مناصب، أي أصولاً، جمع مَنْصِب وهو الأصل، لغزير علمها وشرفه، و(اللَّوَاتِي) جمع اللاتي أو التي، واللاتي جمع التي، و (مَنَاصِبَ) مفعول ثان لنصبت على تضمين نصبت معنى جعلت، (وقيل[4]): حال. (وقيل[4]): تمييز.

(ثم قال[3]):

.... **فَانْصَبْ فِي نِصَابِكَ (مُفْضِلاَ**

ش[3]): أي اِتعبْ وتجرَّد وشمِّر لتحصيلها، أو اِتعبْ في تحصيل العلم مطلقاً، ولا تنظر إلى قائله الذي يصير أصلاً لك تُنْسَب إليه إذا انتسبتِ الناس إلى آبائهم وقبائلهم، وقيل: المراد النِّيّة، أي: اتعبْ في تخليص نيّتِك[5] مما يفسدها في قراءة هذا العلم، لأنها أصل العمل. و[3] (مُفْضِلاَ) بإخلاص النية[3]، فهو حال من ضمير (فَانْصَبْ)، يقال: أفضل الرجل إذا أتى أفضل الأعمال.

فقال[6]:

[٤٤]- وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوْفَهُمْ يَطُوْعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِيْ مُسَهَّلاَ

---

(١) (ك): من.
(٢) (ك): ما فعله.
(٣) ليست في (ك).
(٤) (ك): أو.
(٥) (ك): النية.
(٦) (ك): قال.

ش(١): أخبر أنه يجتهد ويحرص، (لَعَلَّ حُرُوْفَهُمْ) أي قراءاتهم المختلفة؛ لأن كل كلمة تقرأ على وجوه من القراءات تسمى حرفاً، ويجوز أن يكون المراد بالحروف الرموز لأنها حروفهم الدالة عليهم، ويدل عليه قوله بعد ذلك: (جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ) [٤٥]. كأن قائلاً قال له: وما تلك الحروف التي(٢) ترجو طوع القوافي بها؟ فقال ذلك، ويجوز أن يكون المراد(٣) المجموع، و (يَطُوْعُ) معناه(٤) ينقاد، وضمّنه معنى يسمح فعدّاه بالباء، و(قوله: (نَظْمُ(٥) الْقَوَافي) جمع قافية(٦)، والمراد به هنا البيت

---

(١) زادت (ك) بعدها: [اعلم أن من العرب من يقدم اسم الإشارة إذا اجتمع مع الضمير، ويدخل (ها) التنبيه عليه، ويستغني بدخولها عليه على دخولها على الضمير، فيقول: هاذا أنا، وهذا هو. ومنهم من يقول: ها أنا ذا. فيقدم الضمير على اسم الإشارة، (فها) داخلة عند «سيبويه» على الضمير الذي هو (أنا) لشبهه بالمبهم، وعند «الخليل» أنه داخل على المبهم تقديراً، والتقدير: ها[1] أنا. فأوقعوا (أنا) بين التنبيه والمبهم، هذا إنما يقوله المتكلم إذا قدر أن المخاطب يعتقده غائباً، فيقول: (ها أنا ذا) أي حاضر غير غائب، وكذلك (ها هو ذا)، «فسيبويه» يرى[2] أن دخولها على المضمر كدخولها على المبهم، و «الخليل» يعتقد[3] دخولها على المبهم، وإنما قدموا التنبيه، والتقدير: هاذا هو، ها أنت ذا، وها هي ذه. ومن العرب من ينبه فيهما جميعاً: ها أنت هذا. فـ (أنا) في البيت مبتدأ، و (أَسْعَى) الخبر، و (ذَا) إما بدل من (أَنَا) أو منصوب بفعل مضمر]. وألف (أنا) تسقط لفظاً لدى إنشاد البيت.

(٢) (ك): اللواتي.

(٣) (ك): أراد.

(٤) (ك): أي.

(٥) ليست في (ك).

(٦) بعدها في (ك): بمعنى مقفوة.. فهو حال منه، والمراد بالقافية ها هنا البيت كله أو القصيدة، لأن كلاً منها .. أي تتبع. «القوافي» لابن المحسِّن ص ٥٩ ومابعدها.

---

[١] ليست في الأصل.

[٢] «كتاب سيبويه» ٣٥٢/٢ — ٣٥٣، «ارتشاف الضرب» ٩٧٧/٢ وما بعدها.

[٣] «كتاب سيبويه» ٣٥٤/٢ — ٣٥٥.

كله أو القصيدة؛ لأن كلاً منهما يسمى قافية، وإنما سميت قافية لأنها تقفو أخواتها أي تتبع، وقافية بمعنى مقفوة، أي لعل حروفهم يطوع بها نظم الأبيات في حال كونه (مُسَهَّلاَ) أي النظم، فهو حال منه.

قال:

[٤٥]- جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ   دَلِيْلاً على الْمَنْظُوْمِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

ش: أخبر أنه جعل حروف أبي جاد (دَلِيْلاً) (عَلَى كُلِّ قَارِئٍ) من السبعة ورواتهم الأربعة عشر، فإن قلت: (هذا يقتضي[١]) أن مجموع الحروف دالة على كل قارئ وليس كذلك . قلت: مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الأفراد بالأفراد، كقولك: لبس القوم ثيابهم وركبوا دوابّهم.

فإن قلت: هذا العموم يشمل الوسائط، فيدخل «اليزيديّ» و «سُلَيم»، فيقتضي أنه جعل لهما من الحروف مايدل عليهما[٢]. قلت: هذا العموم (يخصصه استعماله، أو يخصصه[٣]) ما تقدم [٨/آ] في قوله: (مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ) [٢٣].

فإن قلت: لم يبيّن كيف يستعمل حروف[٤] أبي جاد، ولم يبيّن أيضاً[٥] جملتها. قلت: أما الأول فقد بيّن كيف يستعملها في قوله: (أَوَّلَ أَوَّلاَ)[٦]، أي استعمل الحرف الأول من الكلمة الأولى لأول القراء وهو

(١) (ك): فيقتضي.

(٢) زادت (ك) بعدها: [ولم يجعل ذلك].

(٣) (ك): خصصه الاستعمال أو خصصه.

(٤) (ك): الحروف.

(٥) ليست في (ك).

(٦) الألف في (أولا) للإطلاق.

«نافع»، والثاني منها لراويه الأول وهو «قالون»، والثالث لراويه الثاني وهو «وَرْش»، وكذلك في باقي السبعة على هذا الترتيب، وأما الثاني فإن[1] حروف أبي جاد مشهورة، ومقصوده بحروف أبي جاد جملة حروف المعجم وهي[2]: أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش.

واعلم أن حروف المعجم كلها استعملها ماعدا الألف، فإنه لم يستعملها لأنها[3] لا يمكن النطق بها أول الكلمة، لأنه لا يرمز بأحرف[4] إلا أول الكلمة، فأسقطها لذلك، وعوّض عنها همزة الوصل؛ لأنها تشاكلها في الصورة، لأنها تصوّر بصورتها[5] لكنها ضدها؛ لأن الألف لا يمكن النطق بها إلا بتقدم حرف، وهمزة الوصل[6] لا ثبات لها (في هذه المسألة[7])، فلا يمكن ثبوت الألف موضع الهمزة ولا الهمزة موضع الألف، فيرمز لنافع رحمه الله بهمزة القطع والوصل، مثال رمزه لهم[7] بهمزة القطع نحو قوله: (وَرَا بَرِقَ افْتَحْ آمِناً)[8] [١٠٩٢]، مثال رمزه له[7] بهمزة الوصل نحو قوله: (مَعِي نَفَرُ العُلاَ) [٣٩٨]، وقوله: (لَهُ الرَّحْبُ) [١٦٥]،

---

(١) (ك): فلأن.

(٢) حسب ترتيب المغاربة، ولها تراتيب عدة ذكرها د. عدنان الخطيب في «المعجم العربي» ص١٩.

(٣) (ك): لأنه.

(٤) (ك): بالحرف.

(٥) زادت (ك) بعدها: [كثيراً].

(٦) زادت (ك) بعدها: [في هذا الموضع].

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [وَفَتْحُكَ سِيْنَ السِّلْمِ أَصْلُ)، أما]، وهو من البيت رقم (٥٠٦).

وقوله[1]: (الحُلاَ) [٤١٥]، وقوله: (وَإِنّ افْتَحُوا الجَلاَ)[2] [١٠٤٧].

قال «بعضهم»: «ولو كان[3] تجنَّبه[4] لكان[5] أحسن؛ فإن ألف الوصل ساقطة وصلاً[6]، وكلما كان الرمز[7] بلفظ بيِّن كان أولى منه بلفظ خفيّ ـ قال: ـ ولزم منه إلباس في سورة الكهف في قوله: (وَاقْبَلا ❊ عَلَى حَقِّ السُّدَّيْنِ) [٨٥٠ – ٨٥١] أن تكون الألف من (وَاقْبَلاَ) (رمز نافع[8]، فيكون مع (عَلَى حَقٍّ) مَن فَتَحَ ضَمَّ (السُّدَّين)[9]، كما فعل ذلك في (وَعَلَى) (وَكَمْ) (وَدُوْنَ عِنَادٍ) (وَحُكْمُ)»[10].

فهمزة الوصل ليست من حروف المعجم، (فيرمز لنافع بهمزة القطع والوصل[11]، فإن قلت: قوله (أَبَا جَادٍ) يقتضي أنه لا يستعمل غيرها، (وهمزة

---

(١) زادت (ك) بعدها: لَهُ.

(٢) زادت (ك) بعدها: [وقوله: (وَمَنْ تَحْتَهـا اكْسِرْ واخْفِضِ الدَّهْرَ)]، وهو من البيت رقم (٨٦٣).

(٣) ليست في «إبراز المعاني».

(٤) (ك): تجنب الرمز له بهمزة الوصل. وليست في «إبراز المعاني».

(٥) (ك): كان.

(٦) «إبراز المعاني»: لفظاً.

(٧) زادت (ك) بعدها: [للرمز].

(٨) (ك): رمزاً لنافع.

(٩) (ك): الضم. وفي «إبراز المعاني»: السدين.

(١٠) «إبراز المعاني» ١٦٥/١. وزادت (ك) بعدها: [انتهى.
قلت: مراده بقوله: (وَعَلَى) قوله في سورة «الأعراف»: (وَعَلى الْحِرْمِيُّ) [٦٩٢]، وبقوله: (وَكَمْ) قوله في سورة «يونس»: (وَكَمْ صُحْبَةٍ يَاكَافَ) [٧٣٩]، وبقوله: (وَدُونَ عِنَادٍ) [٧٩١] قوله في سورة «الرعد»: (وَدُونَ عِنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنْكَبُوتِ مُخْبِراً)، (وَحُكْمُ) قوله في سورة «الزخرف»: (وَحُكْمُ صِحَابٍ) [١٠٢٤])].

(١١) ليست في (ك).

الوصل ليست منها[1]. قلت: لما جعلها عوضاً عن الألف أُعطيتْ حكمَها، والواو استعملها فاصلة كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فإذا علمت أن هذه حروف أبي جاد فاعلم أنه استثنى منها الواو وستة أحرف تجمعها كلمتان وهما: ثخذ ظغش. فإن حروف[2] هاتين الكلمتين لحالة اجتماع بعض[3] القراء مع بعض، فإذا خرجت هذه الأحرف الستة والواو والألف بقي من الحروف واحد[4] وعشرون حرفاً تجمعها الست الكلمات الباقية[5]، والمشايخ[6] سبعة ورواتهم أربعة عشر، فيأخذ الحرف الأول[7] للأول من المشايخ وهو (الذي لنافع، ثم[8] الحرف الثاني - وهو الباء - لراويه (الأول وهو[3] «قالُون»، ثم[9] الثالث لراويه[10] الثاني وهو «وَرْش»، فينتظم لنافع وراوييه[11] صورة: أبج.

ثم يليه «ابن كثير» فيأخذ له الحرف الباقي من أبجد وهو الدال، ثم يأخذ (لراوييه الهاء والزاي من هوز، لأن الواو سقطت، فتكون الهاء للبَزّي والزاي لقُنْبُل، فينتظم من هذه الثلاثة الأحرف كلمة لابن كثير وراوييه

---

(١) (ك): فلا تستعمل همزة الوصل.

(٢) (ك): أحرف.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): أحد.

(٥) (ك): الباقيات.

(٦) زادت (ك) بعدها: كما علمت.

(٧) زادت (ك) بعدها: [من أبي جاد وهو الهمزة].

(٨) (ك): نافع و.

(٩) زادت (ك) بعدها: [الحرف].

(١٠) (ك): لرواية.

(١١) زادت (ك) بعدها: [من الأحرف الثلاثة على الترتيب].

وهي[١]): دهز.

ثم يليه[٢] «أبو عمرو» فيأخذ له[٣] الحاء من حطي (لأنها الواقعة بعد الزاء[٣])، ولراويه الأول ـ وهو «الدُّوري» ـ الطاء، ثم (يأخذ لراويه الآخر[٤]) ـ وهو «السُّوسي» ـ الياء، (فتكون حطي له ولراوييه[٥]).

ثم يليه «ابن عامر» فيأخذ له الكاف من كلمن، لأنها الواقعة بعد الياء من حطي، ثم لراويه الأول ـ وهو «هشام» ـ اللام، ثم (لراويه الثاني[٦]) ـ وهو «ابن ذَكوان» ـ الميم، فينتظم له ولراوييه[٧] كلم.

ثم يليه «عاصم» فيكون[٨] الحرف الباقي من كلمن له[٣] وهو النون، ثم يأخذ لراويه «أبي[٩] بكر» الحرف الذي بعد النون أول الكلمة التي بعدها[١٠] وهو الصاد[١١]، ثم الحرف الذي بعد الصاد وهو العين من صعفض لحفص، فينتظم لعاصم ولراوييه (كلمة وهي[١٢]): نصع.

---

(١) (ك): لراويه الأول وهو البَزِّي الهاء من هوز، والثاني وهو قنبل الزاي؛ لأن الواو سقطت، فينتظم لابن كثير وراوييه من هذه الأحرف الثلاثة صورة.

(٢) (ك): بعده.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): للراوي الثاني.

(٥) (ك): فينتظم لأبي عمرو وراوييه صورة حطي.

(٦) (ك): للثاني.

(٧) زادت (ك) بعدها: [صورة].

(٨) زادت (ك) بعدها: [له].

(٩) (ك): الأول وهو أبو.

(١٠) (ك): بعد كلمن.

(١١) زادت (ك) بعدها: [المهملة].

(١٢) (ك): صورة.

ثم يليه «حمزة» فيأخذ[1] الحرف الذي بعد العين من صعفض وهو الفاء، ثم لراويه الأول وهو «خَلَف»[2] الذي يليه[3] وهو الضاد[4]، ثم لراويه الآخر[5] الحرف الأول من الكلمة التي بعد صعفض وهو القاف من قرست، فينتظم له[6] ولراوييه من أحرفهم (كلمة وهي[7]: فضق.

ثم يليه «الكِسائي» فيأخذ له الراء من قرست لأنها تلي القاف، ثم يأخذ لراويه الأول وهو «أبو الحارث» الحرف الذي يلي الراء وهو السين، ثم لراويه الآخر وهو «الدُّوري»[8] الحرف الباقي منها وهو التاء، فينتظم له ولراوييه (كلمة وهي[7]: رست.

فسبك الناظم رحمه الله من الكلمات الست سبع كلمات وهن: أبج، دهز، حطي، كلم، نصع، فضق، رست. لكل بدر مع شهابيه كلمة كما تقدم.

واعلم أن (أصل أبجد أبو جاد، وهوز هواز، وقرست قريسات، لكن حذف منها ما حذف استغناء بنظيره، وذكر بعض النحويين أن قولهم: أبو جاد، وهواز، وحطي عربية، وهي تجري مجرى زيد وعمرو في الانصراف، وأن كلمن، وصعفض، وقريسات أعجمية لا تنصرف، إلا أن قريسات كأَذْرُعات ـ قال الشيخ «أبو عبد الله»: ـ يعني أن ما ذكره حكمُ هذه الأسماء

---

(١) زادت (ك) بعدها: [له].
(٢) زادت (ك) بعدها: [الحرف].
(٣) (ك): يلي الفاء.
(٤) زادت (ك) بعدها: [المعجمة].
(٥) (ك): الثاني وهو خلاد.
(٦) (ك): لحمزة.
(٧) (ك): صورة.
(٨) زادت (ك) بعدها: [وهو].

في الأصل، وأما[1] إذا ذُكرتْ لتقيِّد جمع[2] الحروف المجتمعة في الكلم المذكورة فحكمها البناء على السكون.

قيل: إن هذه الكلمات أسماء ملوك «مَدْيَن»، وإن رئيسهم «كلمن» هلك يوم الظُلَّة مع قوم «شُعَيب» عليه السلام. وروي أن «ابن عباس» رضي الله عنه قال: إن لكل شيء تفسيراً علمه من علمه وجهله من جهله ـ ثم فسر هذه الكلمات فقال: ـ أبو جاد: أبى آدم الطاعة، وجدّ في أكل الشجرة، وهواز: زلّ، فهوى من السماء إلى الأرض، حطي: حُطَّت عنه خطاياه، كلمن: أكل من الشجرة [٨/ب]، ومنّ عليه بالتوبة، صعفض: عصى، فأخرج من النعيم إلى النكد، قريسات: أقر بالذنب فأمن العقوبة)[3].

ويتعلق باستعماله لهذه الحروف فوائدُ لم يتعرض لها، قال «بعضهم»: (وإنما فهمتها من تصرفه في نظمه ـ قال[4]ـ:

الفائدة الأولى: أن هذه الحروف لا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات قد ضمن تلك الكلمات معاني صحيحة مفيدة فيما هو بصدده من ثناء على قراءة، أو على[4] قارئ، أو تعليل، أو نحو ذلك على ما سيأتي، كقوله: (وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ) [١٠٠] البيت، و (مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ)[5] [١٠٨]، (سَلاسِلَ نَوِّنْ إِذْ رَوَوا صَرْفَهُ لَنَا) [١٠٩٣])[6].

---

(١) (ك): أنها.

(٢) زادت (ك) بعدها: [هذه].

(٣) «اللآلئ الفريدة» ١/١٠٩ـ ١١٠.

(٤) ليست في (ك)، و «إبراز المعاني».

(٥) زادت (ك) بعدها: [و].

(٦) «إبراز المعاني» ١/١٦٤.

قلت: قوله: (أَوَّلَ أَوَّلاَ) (يدل على[1]) أنه لا يرمز بها إلا في أول الكلمة[2].

قال: (وقد يأتي بها بعد الواو الفاصلة كقوله: (وَعَلَى الْحِرْمِيُّ إِنَّ لَنَا[3] [٦٩٢]، (وَكَمْ صُحْبَةٍ يَاكَافَ) [٧٣٩]، (وَدُوْنَ عِنَادٍ عَمَّ) [٧٩١]، (وَحُكْمَ صِحَابٍ (قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا)[4]) [١٠٢٤]، فالعين من[5]: (وَعَلَى) رمز «حفص»، (والكاف من[6]): (وَكَمْ صُحْبَةٍ) رمز «ابن عامر»، والدال من[4]: (وَدُوْنَ عِنَادٍ) رمز «ابن كثير»، والحاء من: (وَحُكْمُ) رمز «أبي عمرو» ـ قال ـ: ولا يفعل[7] ذلك إلا حيث تكون الواو زائدة على الكلمة، فالعين من قوله[4]: (وَعَى نَفَرٌ) [١٦٦]، ليست رمزاً (لإضافة الواو[8])، وكذا قوله في سورة «النحل»: (مَعاً يَتَوَفَّاهُمْ لِحَمْزَةَ وُصِّلاَ) [٨٠٩]، (سَمَا كَامِلاً يَهْدِي) [٨١٠]، فالواو في (وُصِّلاَ) فصل وهي أصلية، فالصاد ليست برمز[9].

الفائدة الثانية: أنه متى اجتمع راوِيَا شيخ على قراءة فالرمز للشيخ دونهما في الغالب لأنه أخصر، وقد جاء لهما الرمز مفرَّقاً لاحتياجه إلى ذلك في إقامة[4] وزن البيت وتتمته، نحو: (سَناً تَلاَ)[10] [٣١٢]، (زاكِيْهِ هَلَّلاَ)[10] [٤٩٢]، (فَمُدَّ لَهُ مُلاَ) [٨٣٩].

---

(١) (ك): فيه إشارة إلى.
(٢) زادت (ك) بعدها: [انتهى].
(٣) زادت (ك) بعدها: [(هُنَا)].
(٤) ليست في (ك).
(٥) (ك): رمز.
(٦) (ك): الكاف.
(٧) «إبراز المعاني»: يأتي.
(٨) ليست في «إبراز المعاني».
(٩) (ك): رمزاً.
(١٠) زادت (ك) بعدها: [و].

الفائدة الثالثة: إذا اتصل بشيء من هذه الحروف ضميرُ قراء تقدم ذكرهم لم يكن ذلك رمزاً، وكان الضمير كالصريح به من أسمائهم، ومن حكمه أن المصَّرح به لا رمز معه، وذلك نحو قوله: (وَصِيَّةً ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضًى) [٥١٤] ـ ثم قال ـ: (وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ)، أي أن[١] من تقدّم ذكرُهم يقرؤون في (يَبْصُطُ) بالصاد، ولا نقول: إن العين (في (عَنْهُمْ)[٢] رمز لحفص. ومثله: (وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ وَلاَغِيَةٌ لَهُمْ) [١١٠٩]، يعني: ضم «نافع» و «ابن كثير» و«أبو عمرو» التاء من ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا﴾ [الغاشية: ١١]، ورفع ﴿لَٰغِيَةً﴾ لهم أيضاً، ولأَن[٣] نقول: إن اللام في (لَهُم) رمز هشام، وهذا بخلاف ما[٢] إذا كان الضمير غير راجع إلى أحد من القراء سبق ذكره، فإن الحرف حينئذٍ يكون رمزاً مثل: (لَهُ الرَّحْبُ)[٤] [١٦٥]، (لَهُ الحُلاَ) [٤١٥]، وكذلك: (وَكَسْرُ لِمَا فِيْهِ) [٥٦٥].

الفائدة الرابعة: إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد فتارة يسميه لكل قراءة منهما كقوله: (وَفِيْهِ لَمْ * يُنَوَّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْضِ عَوَّلاَ) [٧١٧]، وتارة يسميه بعد الثانية فتكون التسمية لهما كقوله: (وَأَنِّثَ انْ * يَكُونَ مَعَ الأَسْرَى الأُسَارَى حُلاً حَلاَ) [٧٢٣]، وتارة يرمزه بعد ثلاث كقوله: (سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ[٥]) [٥٨١] البيت، فقد رمز بعد ثلاث قراءات[٦] لحمزة

---

(١) (ك): عن.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): لا.

(٤) زادت (ك) بعدها: [و].

(٥) زادت (ك) بعدها: [(مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ)].

(٦) (ك): قراءاته.

بقوله[1]: (فَيَكْمُلاَ) [٥٨١]، وتارة يسمي مع الأول ويعطف الثانية عليها كقوله: (ويُغْشَى سَمَا خِفًّا) [٧١٥] البيت، فقوله[2]: (والنُّعَاسَ ارْفَعُوا وِلاَ) [٧١٥] يعني لِحَقٍّ المقدَّم[3] ذكره؛ لأنه قد أتى بالواو الفاصلة في قوله: (وِلاَ)، فلو كان رفع (النُّعَاس) لغير[4] من تقدم ذكره لسمّاه[5] قبل الواو، فيعلم بمجيء الواو أن لا رمز لها سوى ماتقدم)[6].

قال:

[٤٦]- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِيْ رِجَالَهُ   مَتَى تَنْقَضِيْ آتِيْكَ بِالْواوِ فَيْصَلاَ

ش: تقرأ[7] (ذِكْرِي الْحَرْفَ) بإضافة (ذكري)[8] إلى الياء[9] ونصب (الْحَرْفَ) على أنه مفعول (ذِكْرِي)[10]، وتقرأ بخفض (الْحَرْف) على إضافة (ذِكْر) إليه عوض الياء.

شرع[11] في بيان استعماله (لحروف (أبا[12] جاد)، فاعلم أنه رحمه الله تارة يصرِّح باسم القارئ وتارة برمزه، ثم الرمز على قسمين صغير وكبير،

---

(١) (ك): كقوله.

(٢) (ك): وقوله.

(٣) (ك): الأول المتقدم.

(٤) زادت (ك) بعدها: [حق و].

(٥) (ك): وهو سما.

(٦) «إبراز المعاني» ١/١٦٤ – ١٦٧.

(٧) (ك): تروى.

(٨) (ك): ذكر.

(٩) (ك): ياء المتكلم.

(١٠) (ك): ذكر. ورواية (ب) أقرب للسلامة.

(١١) زادت (ك) قبلها: [ثم].

(١٢) (ك): حروف أبي.

فالصغير ما كان (حرفاً واحداً[1])، سواء كان تحته قارئ واحد كحروف (أبا[2] جاد) كلها غير الواو والألف وحروف[3] ثخذ ظغش، أو أكثر من قارئ واحد كحروف[4] ثخذ ظغش، والكبير ما كان[5] كلمة مركبة من أكثر من حرف[6]، وهي الكلمات الثمانية اللاتي تأتي، وهي: صحاب[7]، وصحبة، وعم، وحرمي، وحق، (ونفر[8])، وحصن، وسما[9].

(وتارة[10]) ينفرد الرمز الصغير[11]، وتارة ينفرد الكبير عن الصغير، وتارة (يجتمع الصغير مع الكبير[12])، فذكر الناظم رحمه الله للرمز الصغير إذا انفرد بيتاً، وللكبير[13] إذا انفرد بيتاً، ولاجتماعهما بيتاً، وللصريح بيتاً. قال «شيخنا» رضي الله عنه: (فعُلم من ذلك أنه لا يجمع بين الرمز والتصريح في مسألة واحدة في ترجمة واحدة؛ لأنه لو كان يجمع بينهما لذكر لهما بيتاً كما ذكر[14]

---

(١) (ك): على حرف واحد.
(٢) (ك): أبي.
(٣) (ك): أحرف.
(٤) (ك): كأحرف.
(٥) زادت (ك) بعدها: [من].
(٦) زادت (ك) بعدها: [واحد].
(٧) ليست في (ب).
(٨) ليست في (ك).
(٩) زادت (ك) بعدها: [ونفر].
(١٠) (ك): فتارة.
(١١) زادت (ك) بعدها: [عن الكبير].
(١٢) (ك): يجتمعان.
(١٣) (ك): للرمز الكبير.
(١٤) (ك): فعل.

لغيرهما خلافاً[1] لمن قال: إنه لم يلتزم ذلك، وإنما استقرئ من كلامه).

فهذا البيت لبيان كيفية استعماله الرمز الصغير[2]، وفي الحقيقة نِصْفُه؛ لأن نصفه الثاني لبيان الواو الفاصلة، فقوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي[3] الْحَرْفَ) المراد بالحرف ما وقع فيه الاختلاف، سواء[4] كان اسماً عند النحويين أو فعلاً أو حرفاً، وسواء كان كلمة[5] أو أكثر؛ لأنه أطلق ذلك، فالكلمة الواحدة (نحو قوله[6]: (وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ) [١٠٨]، و(يُقْبَلُ الأُولَى أَنَّثُوا دُوْنَ حَاجِزٍ) [٤٥٣]، والكلمتان نحو قوله[7]: (وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالبُيُوتَ يُضَمُّ عَنْ * حِمَى جِلَّةٍ) [٥٠٣]، والثلاث نحو[8]:(وَقِيْلَ وَغِيْضَ ثُمَّ جِيءَ يُشِمُّها * لَدَى كَسْرِهَا ضَمَّاً رِجَالٌ لِتَكْمُلاَ) [٤٤٧]، والأربع نحو قوله: (وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ * وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيَاً حَلاَ) [١٦٠]، وقد تكون قاعدة كلية نحو قوله: (وَضَمُّكَ أُوْلَى السَّاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ * يُضَمُّ لُزُوْماً كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلاَ) [٤٩٥].

فأخبرنا[9] [٩/آ] أنه يذكر الحرف المختلف فيه[10]، ثم يأتي بالرمز

---

(١) (ك): اختلافاً.

(٢) زادت (ك) بعدها: [إذا انفرد].

(٣) (ك): ذكر.

(٤) زادت (ك) قبلها: [و].

(٥) زادت (ك) بعدها: [واحدة].

(٦) (ك): كقوله.

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٩) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله بهذا الكلام].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [أولاً].

بعده، فلا يأتي بالرمز الصغير منفرداً[1] إلا بعد حرف القرآن، والمراد برجاله أي[2] قراؤه، أي أذكرهم برموزهم التي[3] أشرت إليها لا بصريح أسمائهم. فالهاء في (رِجَالَهُ) تعود إلى حرف القرآن، واعلم أن هذا لا يلتزمه في المعطوف كقوله: (وَنَبْلُوَنَّكُمْ نَعْلَمَ اليَا صِفْ) [١٠٤٠]، (ثم قال[2]: (وَنَبْلُوَ)[4]، فأحال (وَنَبْلُوَ) على ما تقدم.

فإن قلت: ما المراد بذكر الحرف؟ إن أراد به النطق به حرفاً[5] ـ وهو الظاهر من كلامه ـ فتخرج بعض المسائل نحو قوله: (وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنَيْنِ..) [٤٩٥] البيت. وكل قاعدة كلية[6] ـ وإن أراد ما يدل على حرف القرآن ـ خرج التصريح به، وإن أراد المجموع فكذلك. قال الشيخ «أبو عبد الله»: (ولا يفعل ذلك إلا بعد أن يقيد الحرف بأبلغ وجوه التقييد، أو يلفظ به إن حصل المقصود باللفظ)[7].

قال «بعضهم[2]»: (وقد وقع رمز قليل[2] قبل تمام التقييد كقوله: (وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقِّلاَ) [٥١٦]، (كَمَا دَارَ وَاقْصُرْ (مَعْ مُضَعَّفةٍ[2]) [٥١٧]، فقوله: (كَمَا دَارَ) رمز متوسط بين كلمتي التقييد، وهما (ثُقِّلاَ) و (اقْصُرْ)، ومثله: (وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلاَ) [٥٧٠]، (وَلاَ يَاءَ مَكْسُورَاً) [٥٧١]... وقد يرمز قبل جملة التقييد كقوله: (وَإِثْمٌ كَبِيْرٌ شَاعَ بِالثَّا مُثَلَّثَاً)

---

(١) (ك): إذا انفرد.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): اللاتي.

(٤) زادت (ك) بعدها: [(وَاقْبَلا)].

(٥) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [صريحاً].

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [لم يصرح فيها بحرف القرآن].

(٧) «اللآلئ الفريدة» ١/١١٠.

[٥٠٨])[(١)]، وكذلك[(٢)]: (صَفْوَةً يَسَّمَّعُونَ شَذًا عَلاَ) [٩٩٥]، (بِثِقْلَيْهِ) [٩٩٦].

فإن قلت: ما في كلامه ما يدل على تقييد حرف القرآن إن كان يحتاج إلى تقييد قبل الرمز. قلت: بلى، وهو قوله فيما يأتي: (وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلاَ) [٤٧]، فأخبر أنه لا يترك التقييد إلا في هذه الحالة، فيلزم ذكره[(٣)] في غير هذه الحالة، ويلزم من ذلك أن ألفاظ التقييد لا تكون رمزاً مثل قوله: (وَمَعْ جَزْمِهِ يَفْعَلْ بِذلِكَ سَلَّمُوا) [٢٧٨]، فالباء من (بِذلِكَ) ليست رمزاً لقالُون، وكذلك قوله: (وَخَاطَبَ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ هُنَا شَذًا) [٧٤٥]، فالهاء من (هُنَا) ليست رمزاً للبَزّيّ، وكذلك[(٤)] قوله: (ويُقَبَلُ الأُولَى أَنَّثُوا دُوْنَ حَاجِزٍ) [٤٥٣]، وما كان نحو ذلك، فالرمز ما يأتي بعد التقييد[(٥)].

فإن قلت: قوله: (رِجَالَهُ) [(٦)]، جمع فيقتضي أن يكون بعد كل حرف ما يسمى جمعاً من القراء، وقد يكون على الحرف قارئ واحد أو اثنان[(٧)].

---

(١) «إبراز المعاني» ١٦٨/١.

(٢) (ك): كذا.

(٣) (ك): من ذكره قبل الرمز.

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: لا نسلّم أنه يلزم من ذلك ذكر التقييد قبل الرمز قبل منطوق الكلام أنه يذكر الرمز بعد حرف القرآن لقوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الحَرْفَ أُسْمِي رِجالَهُ)].

(٦) زادت (ك) بعدها: [صيغة].

(٧) زادت (ك) بعدها: [كقوله: (وَعَدْنَا جَمِيْعَاً دُوْنَ مَاأَلِفٍ حَلاَ) [٤٥٣]، (وَحَتّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللاَّمِ أُوِّلاَ) [٥٠٦]، و (مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ) [١٠٨].

قلت: قال «شيخنا»[1]: (أطلق الجمع[2] على البعض مجازاً)[3]. و(قلت[4]): ويمكن أن يجاب عنه بأن قراءة الباقين لما كانت مأخوذة[5] من ضد[6] المذكور فكأنه[7] قد ذكر[8] السبعة بعد كل حرف مختلف فيه من القرآن[9].

قال:

.... **مَتَى تَنْقَضِيْ آتِيْكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ**

ش: أي متى انقضت الرجال يأتي بواو فاصلة تؤذِنُ بانقضاء المسألة وفراغها واستئناف أخرى، وأنّث الفعل[10] لكونه مسنَداً إلى ضمير الرجال، وهم جمع تكسير.

(قال «بعضهم»[11]: (ويجوز أن يعود (الضمير في[11] (تَنْقَضِيْ) على المسألة برُمَّتها[12] من ذكر الحرف وقرائه لدلالة سياق الكلام على ذلك... وإنما خص

---

(١) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٢) (ك): رجاله.

(٣) زادت (ك) بعدها: [قلت: وقد يَستعمل اللفظ حقيقة إذا كان على حرف القرآن جمع، وقد يستعمِلُه مجازاً إذا كان عليه أقلُّ الجمع].

(٤) (ك): قد.

(٥) زادت (ك) بعدها: [ومفهومة].

(٦) (ك): غير.

(٧) (ك): صار كأنه.

(٨) زادت (ك) بعدها: [القراء].

(٩) زادت (ك) بعدها: [وهم جمع].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [وهو تنقضي].

(١١) ليست في (ك).

(١٢) (ك): بكمالها.

الواو بالفصل لأنه لم[1] يجعلها رمزاً لأحد بخلاف بقية الحروف... ولأن القراءات تراجمُ ومسائل يُعطَف بعضها على بعض، والواو للعطف، وقد يستعمل غير[2] العاطفة كقوله: (شَاعَ وِصَالُهُ) [٧٢٩]، و(دَارَ وَجْهَاً) [٥١٢]، (فِي عَمَدٍ وَعَوا) [١١١٨]، وهو قليل)[3]؛ لأنه أطلق ولم يلتزم أنه يأتي بواو عاطفة [4]أو غير عاطفة[4]، بل قال: (بِالوَاوِ) فيشمل القسمين.

قال «شيخنا» رضي الله عنه: (الواو الفاصلة في هذا النظم على نوعين[5]: صغرى وكبرى، فالكبرى هي الواقعة في هذه الترجمة، والصغرى هي التي تأتي في الفهرسة[6] الثانية، أعني ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث، ولام هل[7] بل[8]).

واعلم أن الواو تارة تكون عاطفة فقط، و[9]فاصلة فقط، و[9]عاطفة فاصلة.

والقاعدة في ذلك أنه إذا ذَكَر حكماً، ثم رمز[10] بعده، ثم أتى بالواو، ثم أتى بعدها بحرف القرآن، [11]فلا يخلو إما[11] أن يكون الخلاف في الحرف

---

(١) (ك): لا.

(٢) زادت (ك) بعدها: [الواو].

(٣) «إبراز المعاني» ١/١٦٨-١٧٠.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): قسمين.

(٦) أي في الأبيات: (٢٧٤ ـ ٢٧٥ ـ ٢٧٦) من الشاطبية، وبها يبدأ القسم الثاني من الأصول.

(٧) زادت (ك) بعدها: [و].

(٨) زادت (ك) بعدها: [يريد التي تقع فاصلة بين رمز القارئ وبين حرفه الذي أظهر عنده أو أدغم].

(٩) زادت (ك) بعدها: [تارة تكون].

(١٠) (ك): رمزاً.

(١١) (ك): فإما.

الذي بعدها كمن ذُكر قبلها فقط أوْلا ، فإن كانت عاطفة فقط مثل[1] قوله في سورة «يونس»: (وَخُفِّفَ شُلْشُلاَ) [٧٤٨]، (وَلكِنْ خَفِيْفٌ وَارْفَعِ النَّاسَ عَنْهُمَا) [٧٤٩]، وإن لم يكن على الحرف الذي بعد[2] القارئ الذي[3] قبلها فلا يخلو إما أن يستأنف حكماً آخر أوْ لا ، فإن بنى على الحكم المتقدم كانت عاطفة فاصلة ، عاطفة ليشترك[4] ما بعدها في الحكم الذي قبلها ، فاصلة لاختلاف القراء ، مثال ذلك قوله[5]: (وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الفَـوَاتِحِ ذِكْرُهُ * حِمًى غَيْرَ حَفْـصٍ) [٧٣٨]، ثم قـال: (وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ) [٧٣٩]، فلم[6] يُعِدِ الحكم ، والقراء الذين بعدها غير الذين قبلها ، فكانت في هذه الحالة عاطفةً فاصلة ، وإن استأنف حكماً آخر كانت فاصلة فقط ، نحو قوله: (وَذُو الرَّا[5] لِوَرْشٍ بَيْنَ بَيْنَ) [٧٤١]، ولو لم يفعل ذلك لاختلطتِ المسائل وظُنَّ ما ليس برمز رمزاً ، لاسيما إذا أتى بكلام[7] بين مسألتين لحاجته إليه في تتميم وزن البيت ، كقوله: (وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلاَ)[8] [٥٠٣]، (لَيْسَ إِلاَّ مُبَجَّلاَ) [٥١٢]، (حَقٌّ[5] وَذُو جِلاَ) [٥١١].

واعلم أن الواو الواقعة في أثناء التقييد ليست فاصلة[9]، لأنه (ما

(١) (ك): نحو.
(٢) (ك): بعدها.
(٣) زادت (ك) بعدها: [ذُكر].
(٤) (ك): تشرك.
(٥) ليست في (ك).
(٦) (ك): وإنه لم.
(٧) (ك): الكلام.
(٨) زادت (ك) بعدها: [و].
(٩) زادت (ك) بعدها: [كما أن الواو إذا كانت من نفس الكلمة لا تكون إلا فاصلة].

جعلها[1]) فاصلة إلا بعد انقضاء رجال الحرف، فإذا اجتمع في المسألة واوان إحداهما قبل الرجال والأخرى بعدهم فالثانية الفاصلة[2]؛ لأن الرجال ما انقضت لقوله[3]: (مَتَى تَنْقَضِيْ) وما انقضت[4] [٩/ب]، مثال ذلك قوله في «سبأ»: (مِنْ رِجْزٍ أَلِيْمٍ مَعَاً وِلاَ) [٩٧٥]، (عَلَى رَفْعِ خَفْضِ المِيْمِ دَلَّ عَلِيْمُهُ) [٩٧٦]، فالواو في (وِلاَ) ليست فاصلة؛ لأن الرجال ما انقضت، بل الواو الفاصلة في قوله: (وَنَخْسِفْ) [٩٧٦]، وكذلك قوله في «والصافات»: (وَإِلْيَاسِيْنَ بِالْكَسْرِ وُصِّلاَ) [٩٩٩]، (مَعَ القَصْرِ مَعْ إِسْكَانِ كَسْرٍ دَنَا غِنًى) [١٠٠٠]، فالواو في[5]: (وُصِّلاَ) ليست فاصلة لأن الرجال ما انقضت، بل الواو الفاصلة بعد (غِنًى)، وهي أول (وَإِنِّي) [١٠٠٠]، (فالواو الفاصلة[6]) لا تأتي إلا بعد كمال التقييد[7].

واعلم (أن الكلمة التي أولها[8]) واو الفصل قد لا يراد بها إلا الفصل نحو قوله: (وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ * بِكَسْرٍ شَفَا وَافٍ) [٦٩٩]، لم يأت بها إلا لمجرد الفصل، وإن تضمنت معنى صحيحاً فيما يرجع إلى[9] الثناء على القراءة، (وتارة يكون ما بعد الواو مقصوداً لغير الفصل، فتارة يكون من

---

(١) (ك): لم يجعلها.

(٢) (ك): فاصلة.

(٣) (ك): من قوله.

(٤) في هامش نهاية الأصل: بلغ قراءة و [عرضاً] على المصنف.

(٥) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٦) (ك): فالفاصلة.

(٧) زادت (ك) بعدها: [في الغالب].

(٨) (ك): بعدها.

(٩) (ك): في.

حروف القرآن المختلف فيها نحو قوله: (وحَمَّالَةُ المَرْفُوعُ) [١١٢٠]، (وَمُؤْصَدَةٌ)[١] [٢٢٠]، وتارة يكون اسماً لقارئ نحو قوله: (وَحَمْزَةُ أَسْرَى) [٤٦٦]، (وَوَرْشٌ لِئَلاَّ) [٢٢٤]، (وَبَصْرٍ وَأَتْبَعْنَا) [١٠٤٧]، وتارة يكون حكم حرف مختلف فيه نحو قوله: (وَخَاطِبَ حَرْفَا يَحْسَبَنَّ[٢]) [٥٧٩]، (وَبِالضَّمِّ ضُرّاً شَاعَ) [١٠٤٢]، (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ) [٦٣٢]، وقد يكون ما بعد الواو رمزاً، وهو قليل نحو[٣] قوله: (وَعَلَى الحِرْمِيُّ) [٦٩٢])[٤].

وقوله: (فَيْصَلاَ) أي فاصلاً، وهو[٥] صفة على فيعل كضيغم، وفيه معنى المبالغة، وأثبت الياء في (تَنْقَضِيْ) على لغة[٦] من يجتزئ بحذف الضمة المقدرة في حرف العلة.

قال:

[٤٧]- سِوَى أَحْرُفٍ لا رِيْبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا ....

ش: هذا استثناء من القاعدة المتقدمة، وهي قوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِيْ[٧] الْحَرْفَ أَسْمِيْ) [٤٦] البيت، فقال: هذه القاعدة مخصوصة بأحرف أذكرها، ثم أذكر الرمز لقارئها، ثم أصلها بأحرف أخرى مختلف فيها، ولم آت بواو

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [(فَخُذْ)].

(٣) (ك): وهو.

(٤) «إبراز المعاني» ١/١٧٠.

(٥) (ك): فهو.

(٦) كقول قيس بن زهير من الوافر:

«ألم يأتيك والأنباءُ تَنمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ»

(في «كتاب سيبويه» ٣/٣١٦، و«سر صناعة الإعراب» ٢/٦٣٠، ٦٣١).

(٧) (ك): ذكر.

فاصلة لعدم الريبة في اتصالها. يعني لا يشك الإنسان أن المسألة الأولى قد انقضت، والشك الريبة، فالحاصل أنه لا يترك الواو إلا إذا عدمت الريبة، مثال ذلك قوله: (ويُنبتُ نونٌ صَحَّ) [٨٠٨]، ثم قال: (يَدْعُونَ عَاصِمٌ) [٨٠٨]. فلم يأت بالواو قبل يدعون لعدم الريبة؛ لأنه قد علم انقضاء المسألة الأولى، وكذلك قوله: (وَرَا بَرَقَ افْتَحْ آمِنَاً يَذَرُونَ مَعْ * يُحِبُّونَ حَقٌّ (كَفَّ يُمْنَى عُلاً عَلاَ)[1] [١٠٩٢]، فلم يأت بالواو لعدم الريبة.

فإن قيل: فلم قلتم بانتفاء الريبة هنا؟ قيل: من حيث أن كلم القرآن وكلم التقييد لا يتضمن أولهما رمزاً فالحاصل أنه استثنى من القاعدة المتقدمة أحرفاً لا ريبة فيها، فلم يأت (فيها بالواو)[2].

فإن قلت: يقتضي[3] كلامه أن الواو يتركها في كل مكان عدمت فيه الريبة؛ لأن القاعدة أن الاستثناء من الإثبات نفي، والمتقدم إثبات؛ لأنه التزم أنه[4] يأتي بالواو مطلقاً، ثم استثنى هذه المواضع التي[5] لا ريبة فيها، وليس كذلك؛ لأنه قد يأتي بها مع عدم الريبة وهو الأكثر. قلت: بل كلامه يقتضي أنه (يترك الواو في مواضع لا ريبة فيها، لا يلزم استيفاؤها)[6]؛ لأن ما في كلامه شيء يقتضي العموم؛ لأنه قال: (سِوَى أَحْرُفٍ[7]) [٤٧]،

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): بالواو فيها.

(٣) (ك): فيقتضي.

(٤) (ك): أن.

(٥) (ك): الذي.

(٦) (ك): لا يترك الواو إلا في مكان لا ريبة فيه، أما أنه يستوعب جميع مواضع عدم الريبة بالترك فلا.

(٧) زادت (ك) بعدها: [(لاَ رِيبَةٌ في اتِّصَالِهَا)].

وأحرف ليس من صيغ العموم حتى يعُمَّ جميع مواضع عدم الريبة[(١)]، بل[(٢)] لو أسقطها في ثلاثة مواضع لا ريبة فيها صح الاستثناء وصدق الكلام، فخرج من القاعدة بعض مواضع عدم الريبة، فتبقى مواضع الريبة كلها وبعض مواضع عدم الريبة على الإتيان فيها بالواو، فلو قال: سوى الأحرف (التي لا ريبة في اتصالها[٣)]. اقتضى أن يعمّ جميع مواضع عدم الريبة عملاً بقاعدة العموم، فلما عدل إلى قوله[(٤)]: (أَحْرُفٍ) انتفى ما ذكرته، وفي قوله: (أَحْرُفٍ) إيذان أنه لا يتركها إلا في مواضع قليلة؛ لأنه جمع قلة[(٥)]، (فثبت بما[٦)] ذكرنا أنه لا يترك الواو إلا في بعض مواضع عدم الريبة، لكن الذي يناقض كلامه أن يتركها في موضع فيه ريبة[(٧)]، قال «بعضهم»: (وقد تركها سهواً في موضع واحد ملتبس وهو (في «القصص» في قوله[٨)]: (وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْذِفِ الوَاوَ دُخْلُلاَ) [٩٤٨] (نَمَا نَفَرٌ) [٩٤٩])[(٩)]. انتهى، قلت: وهذا الموضع لا ريبة فيه كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى[(١٠)].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [بالترك].

(٢) (ك): قيل.

(٣) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [أو نحو ذلك من صيغ العموم].

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [واعلم أن المواضع التي لاريبة فيها — وقد ترك فيها الواو — كثيرة، فيكون قد وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة مجازاً].

(٦) (ك): فيثبت ما.

(٧) (ك): الريبة.

(٨) (ك): قوله في القصص.

(٩) «إبراز المعاني» ١/١٧١.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [في سورته].

فإن (قلت: هل[١] هذا الاستثناء متصل أو منقطع؟ قلت: (بل هو[٢] متصل لأنه من الجنس، وهو قوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي[٣] الحَرْفَ). فإن (قلت: إذا[٤] جعلته مستثنى من الحرف (في قوله: (ذِكْرِي الحَرْفَ)[٢] والحرف مفرد، و(سِوَى أَحْرُفٍ) جمع، ولا يصح استثناء[٥] الجمع من المفرد، لا نقول: ضربت رجلاً سوى الرجال. قلت: الاستثناء إنما ورد على لفظ عام؛ لأن الألف واللام في الحرف عامة، وإذا كان صيغة عموم صح الاستثناء كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر:٢]، بخلاف قولك: ضربت رجلاً سوى الرجال. لأن رجلاً ليس صيغة عموم.

فإن قلت[٦]: ذكره الواو هنا بعد ذكر حكم الرمز الصغير يوهم أن الحكم مختص به دون غيره. قلت: قد عاد فيه عليها مع اجتماع الرمز الصغير والكبير، و[٢]أما الكبير إذا انفرد والصريح فلا لبس معهما.

واعلم أنه قد يترك الواو في موضع لا ريبة فيه ولا حرف قرآن بعدها، فيتصل بما قبلها حكم كقوله: (غَيْبُ شُهْدٍ دَنَا) [٦٠٢]، ثم قال: (إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي حُلاَ) [٦٠٢]، فقد وقع الاتصال بين حكم قراءة ورمز أخرى [١٠/آ].

قال:

.... **وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِيْ عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ**

ش: أخبر أنه قد يلفظ بالقراءة من غير تقييد لها إذا كان اللفظ بها كاشفاً

---

(١) (ك): قيل.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): ذكر.

(٤) (ك): قيل: فإذا.

(٥) (ك): يستثنى.

(٦) (ك): قيل.

عن ذلك القيد، ولهذا قال: (إِنْ جَلاَ) أي كشف التلفّظ عن المقصود وبيّنه، من جلوت الأمر إذا كشفته، ومن هنا نأخذ تقييد الحرف قبل الإتيان بالواو إن كان يحتاج إليه، ولم يستغن بالتلفظ به، و(إِنْ) في قوله: (إِنْ جَلاَ) شرطية، وكتابتها بنقطة[1] منفصلة، ويوجد في بعض النسخ[2] كلمة واحدة: (انجلا)[3]، والصواب الأول، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، يعني[4] لا يستغني باللفظ إلا إذا كان اللفظ يكفي عن ذلك القيد، وإن لم يكن[5] قَيَّد.

واعلم أنه في ذلك على أنواع:

النوع الأول: أن يلفظ بالقراءتين معاً فقط كقوله: (وَحَمْزَةُ أَسْرَى فِي أُسَارَى) [٤٦٦]، وقوله: (وَفِي طَائِراً طَيْراً) [٥٥٨]، وفي[1]: (سُكَارَى مَعَاً سَكْرَى) [٨٩٣]، (وَعَالِمِ قُلْ عَلاَّمِ شَاعَ[1]) [٩٧٥]، (وَفِي يَقْتُلُونَ الثَّانِ قالَ يُقَاتِلُونَ) [٥٤٩].

النوع الثاني: أن يلفظ بالقراءتين معاً ويقيد إحداهما بأن يكون التلفظ بهما غير كاف، مثل قوله: (تُمَارُونَهُ تَمْرُونَهُ وَافْتَحُوا شَذًا) [١٠٥٠]، لأنه لو سكت لجاز أن يُعْتـَقد أن قراءة[6]: (تَمْرُوْنَهُ) بضم التاء، فقال: (وَافْتَحُوا شَذًا) أي التاء، وكذلك قوله[1]: (وَوَطْأً وِطَاءً فَاكْسِرُوهُ كَمَا حَكَوا) [١٠٨٨]، لأنه لو سكت لَتُوُهِّمَ أن قراءة [7]«ابن عامر» و«أبي عمرو»[7] بفتح

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [مكتوب].

(٣) زادت (ك) قبلها: [و].

(٤) زادت (ك) بعدها: [أنه].

(٥) (ك): يكف فيه.

(٦) زادت (ك) بعدها: [الأخوين].

(٧) (ك): قراءة أبي عمرو وابن عامر.

الواو، وكذلك قوله: (وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ) [٨٩٨].

النوع الثالث: أن يلفظ بإحداهما ويقيد الأخرى كقوله: (وَبِالتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُوِّلاَ) [٥٦٤].

النوع الرابع: أن يلفظ بإحداهما ولا يقيد الأخرى نحو قوله: (وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ) [١٠٨] كأنه قال: بالمد. فيفهم منه أن قراءة الباقين بحذف الألف.

قاعدة[1]: كل موضع لَفَظَ فيه بحرف مختلَف فيه، ولم يستغنِ باللفظ، ثم قيّده لأجل بيان الضد، فتارة يتعيّن صَرْف القيد إلى ما لفظ به بأن يكون الوزن لا يستقيم إلا به، كقوله: (وَمَا يَخْدَعُونَ الفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ ❊ وَبَعْدُ ذَكَا) [٤٤٥]، هذا التقييد ينصرف إلى ما لفظ به، وكذلك قوله: (وَكَفَّلَهَا الكُوفِي ثَقِيْلاً) [٥٥٢]، فإن الوزن فيه[2] لا يستقيم إلا بما[3] قيّده، وكذلك قوله: (وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلاَ)[٤٥٣]، (وَحَامِيَةً بِالمَدِّ صُحْبَتُهُ كَلاَ) [٨٤٩]، (وَفِي حَاذِرُونَ المَدُّ مَاثُلَّ) [٩٢٧]، وتارة يتعين صَرْفُه إلى ضد ما لَفَظَ به (بأن يكون[4] الوزن لا يستقيم إلا به كما كان في الأول كقوله: (وَفِي تُكمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ المِيْمَ ثَقَّلاَ) [٥٠٢]، فإن الوزن لا يستقيم بالتثقيل، وكذلك قوله: (وَقَصْرُ قِيَاماً عَمَّ) [٥٨٨]، فإن الوزن لا يستقيم إلا بضد القصر وهو المد، وكذلك قوله: (مَعَ القَصْرِ شَدِّدْ يَاءَ قَاسِيَةً شَفَا) [٦١٥]، فإن الوزن لا يستقيم إلا بضد ما قيده، وما أشبه ذلك.

---

(١) (ك): قا الخامس.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [لَفَظَ به و].

(٤) (ك): فإن.

فإن كان الوزن يستقيم بالتلفظ(١) بكل واحدة من القراءتين قال «بعضهم»: (فالأَولى أن يُلفظ بما لم يقيِّده، كقوله: (عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ (وَلَدَيْهِمُ جَمِيْعَاً بِضَمِّ الَهاءِ وَقْفَاً وَمَوْصِلاَ) [١١٠]، وقوله٢): (وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ) [٦٣٢] (بضم الياء٣)، (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ) [٦٣٢] بالتاء الدالة على التأنيث)(٤). قلت: بل التلفظ به واجب إن لم يتبين حكم(١) القراءة الأخرى إلا به، (مثل قوله٥): (عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ)، فيجب أن يُنطق بهما بكسر الهاء، فتكون (قراءة غير «حمزة»٦) بكسر الهاء مأخوذة من اللفظ، وقراءته من القيد، وكذلك قوله في سورة «هود»: (وَبَادِئَ بَعْدَ الدَّالِ بِالهَمْزِ حُلِّلاَ) [٧٥٥]، فينبغي أن لا يلفظ به إلا بالياء، فتكون قراءة الباقين مأخوذة من اللفظ، فكأنه قال: اقرأْ لغير «أبي عمرو» بالياء. وتكون قراءة «أبي عمرو» مأخوذة من القيد؛ لأنا لو لفظنا بقراءة «أبي عمرو» لما فهمنا قراءة الباقين؛ لأن ضد الهمز تركه، كذلك(٧) قوله: (دُرِّيٌّ) [٩١٥] في سورة «النور»٨) يقرأ بياء مشددة، وإلا لم تتخلص القراءة فيها، وكذا قوله: (وَيُهْمَزُ التَّنَاوُشُ) [٩٨٢] تقرأ بالواو، (ولا

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): ولديهم.. البيت، وقوله. و«إبراز المعاني»: بكسر الهاء.

(٣) (ك): فتح ضم.

(٤) «إبراز المعاني» ١/١٧٢. وزادت (ك) بعدها: [انتهى].

(٥) (ك): كقوله.

(٦) (ك): غير قراءة حمزة.

(٧) (ك): وكذا.

(٨) (ك): في سورة «النور»: (وَدُرِّيٌّ).

تقرأ[1] بالهمز (حتى تتخلصَ[2] قراءة الباقين؛ لأن ضد الهمز تركه، وما أشبه ذلك فتأمّلْه.

واعلم أن الحرف[3] إذا كان[4] فيه ثلاث قراءات فإنه يقيِّد قراءتين، ويجعل القراءة الثالثة المسكوت عنها مأخوذة من ضد الثانية في الغالب، كقوله: (وَجَذْوَةٍ اضْمُمْ فُزْتَ وَالفَتْحَ نَلْ) [٩٤٧]، فيأخذ للباقين ضد الفتح وهو الكسر لا ضد الضم، كذلك[5] قوله: (وَفِي مُلْكِنَا ضَمٌّ شَفَا وَافْتَحُوا أُولِي * نُهًى) [٨٨١].

النوع الخامس[6] من التقييد باللفظ: أن يكون الحرف المختلَف فيه في مواضع من القرآن في قصة مخصوصة، (يَذكر أول ما يقع[7] في تلك القصة، ثم يُعَمِّم[8] بقية[9] المواضع، (فيكون العموم في تلك القصة فقط لا في نفس الحرف مع قطع النظر عن القصة الواقع[10] فيها، مثال ذلك قوله في «البقرة»: (وَعَدْنَا جَمِيْعَاً دُوْنَ مَا أَلِفٍ حَلاَ) [٤٥٣]، فقوله: (جَمِيْعَاً) المراد به العموم لكن في قصة «موسى» فقط؛ لأنه إنما ذكره هنا فيها، فكأنه

---

(١) (ك): لا.

(٢) (ك): لتتخلص.

(٣) (ك): حرف القرآن.

(٤) زادت (ك) بعدها: [إذا كان].

(٥) (ك): وكذا.

(٦) (ك): السادس.

(٧) (ك): ويذكره أول ما وقع.

(٨) (ك): يعم.

(٩) (ك): جميع.

(١٠) ليست في (ك).

قال: خذ (وَعَدْنا) في جميع القرآن في هذه القصة. فتأخذه هنا، وفي «الأعراف»، وفي «طه» فقط، وكذلك قوله في سورة «الأعراف»: (وَفِي الرُّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ شُلْشُلاَ) [٦٩٨]، (وَفِي «الكَهْفِ» حُسْنَاهُ) [٦٩٩]، فلما ذكره في قصة «موسى» في «الأعراف» فكأنه قال: خذه في قصة «موسى» في «الكهف». فتأخذه في «الكهف» فيها[١] فقط[٢]، (وكذلك قوله: (وَحَيْثُ نَعَمْ بِالكَسْرِ فِي العَيْنِ رُتِّلاَ)[٣] [٦٨٥]، فلما ذكره[٤] أول ما وقع جواباً وعمَّم، فتأخذه في جميع القرآن إذا كان جواباً أو تصديقاً.

النوع السادس[٥] من التقييد باللفظ: أن يكون في السورة حرفان متماثلان وقع الخلاف في أحدهما دون الآخر [١٠/ب]، فيَذكُرَ أحد ذَينِك[٦] الحرفين من غير تعيين، فينظُرَ فإن كان قد توسَّطَهما[٧] حرف مختلَف فيه أيضاً فيَأخُذَ الذي بعده، وإن لم يتوسطْهما حرف[٨] فيأخذ الأول منهما، مثال الأول قوله[٩]: (وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا) [٤٨٨]، فإنّ (يَعْمَلُونَ) هنا موضعان، أحدهما آخر قوله[١٠]: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ﴾

---

(١) (ك): فيهما.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لأن في «الكهف» مواضع من هذا اللفظ].

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [في].

(٥) (ك): السابع

(٦) (ك): ذياك.

(٧) زادت (ك) بعدها: [ذكر].

(٨) (ك): ذكر حرف مختلف فيه.

(٩) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

[يونس: ٣٨][1]، وهو لا خلاف في قراءته بالخطاب، والذي فيه الخلاف إنما هو الذي بعد قوله[2]: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ﴾[3] [البقرة: ١٤٥]، لمّا ذكر بينهما الخلاف (في (رؤف) فكأنه[4] قال: خذِ الذي بعد (رؤف). كذلك[5] قوله في «النساء»: (بالرَّفْعِ وَاحِدَةً)[6] [٥٨٨]، فكأنه قال: خذِ الذي بعد (يَصْلَوْنَ) [٥٨٨]. كذلك[5] (وَنُؤْتِيْهِ بِاليَا)[7] [٦٠٦]، فيأخذ بالترتيب في هذه المواضع كلها، مثال إذا لم يتوسطْ بينهما حرف مختلف فيه قوله في سورة «إبراهيم»: (خَالِقُ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ وارْفَعِ القَافَ شُلْشُلاَ) [٧٩٧]، فيأخذ الأول في السورة من لفظ (خالق)، وكذلك[8] في «النور».

النوع السابع[9] من التقييد باللفظ: أن يكون في السورة حرفان أو أكثر وقع الخلاف في أحدهما[10] فقط، فإذا ذكر أحدهما وأطلق فلا بد من قرينة تعيّنه[11] عن غيره من ضمير أو غيره، مثال ذلك قوله تعالى[12] في سورة

(١) وهو أول موضع لها، وقد تلته المواضع الآتية: هود ٣٥،٣٣ — المؤمنون ٧٠ — السجدة٣ — الشُّورى ٢٤ — الأحقاف ٨ — الطُّور ٣٠، ٣٣ — القمر ٤٤.

(٢) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٣) زادت (ك) بعدها: [﴿أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾].

(٤) (ك): كأنه.

(٥) (ك): وكذا.

(٦) زادت (ك) بعدها: [(جَلاَ)].

(٧) زادت (ك) بعدها: [(فِي حِمَاهُ)].

(٨) زادت (ك) بعدها: [لفظ (خالق)].

(٩) (ك): الثامن.

(١٠) (ك): أحدهم.

(١١) (ك): تغنيه.

(١٢) ليست في (ك).

«إبراهيم»: (وَأَفْئِيْدَةً بِاليَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلاَ) [٨٠٠]، ففي السورة حرفان[١] وقع الخلاف في أحدهما دون الآخر، أحدهما قوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ (تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ[٢])﴾ [إبراهيم: ٣٧]، والثاني قوله: ﴿وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، فلما قال: (وَأَفْئِيْدَةً)، فنطق[٣] بها مجردة عن[٤] الضمير فكأنه قال[٥]: المجردة عن الضمير. فتعين أن يكون الخلاف في قوله تعالى: ﴿أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وكذلك قوله: (وَفِي يَتَنَاجَوْنَ اقْصُرِ النُّونَ سَاكِنَاً) [١٠٦٥]، فكأنه قال: خذْ (يتناجون) المصاحب للواو والنون. فلا تأخذ (تناجيتم) ولا (تتناجوا).

النوع الثامن[٦] من التقييد باللفظ: أن يقيد الكلمة بما يصاحبها فيلفظ بها مصاحبة[٧] لحرف، أو (مصاحبة دوماً لحركة إعراب[٨]) مخصوصة، مثال الأول قوله: (لِمَهْلِكِهِمْ ضَمُّوا وَمَهْلَكَ أَهْلِهِ) [٨٤٣]، فكأنه قال: خذْ (مهلك) المضاف إلى (أهله). (فلا يُردّ عليه ﴿مُهۡلِكَ[٩]) ٱلۡقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٣١ ـ القصص: ٥٩]. مثال الثاني قوله: (وَضُمَّ كِفَا حِصْنٍ يَضِلُّوا (يَضِلَّ عَنْ[٢]) [٨٠٠]، فكأنه قال: (وَضُمَّ كِفَا حِصْنٍ يَضِلُّوا) المتصل به الواو،

(١) زادت (ك) بعدها: [منه].
(٢) ليست في (ك).
(٣) (ك): نطق.
(٤) (ك): من.
(٥) زادت (ك) بعدها: [قال: خذ].
(٦) (ك): التاسع.
(٧) زادت (ك) بعدها: [لكلمة غيرها أو].
(٨) (ك): لحركة.
(٩) (ك): يأخذ.

و(يَضِلَّ) الملاصق للفظ (عَنْ)[1]. مثال الثالث قوله: (وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلِفٍ ثَوَى) [٦٦١]، فنطق بكلمات مرفوعة (بلا تنوين[2])، (فصار بمنزلة تقييده بقوله: هاء مرفوعة غير مضمومة[3]). فلا تأخذها على غير هذه الصفة[4]، وكذلك قوله: (وَأَنْصَارَ نَوِّناً سَمَا) [١٠٧١]، نطق بأنصار منصوبة، فكأنه قال: خذِ المنصوب، (فلا تأخذْ غير[5]) قوله: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [الصف: ١٤]، ونحو ذلك كثير، وقد أوضحتُه في الفَرْش[6].

النوع التاسع[7] من التقييد باللفظ: أنه إذا ذكر حُكْماً فإنه يحيل عليه حتى يستأنفَ (حكماً آخر[8])، فينقطع[9] الحكم الأول، و(يُبنى على الحكم

(١) زادت (ك) بعدها: [وكذلك قوله: (وَالرِّيْحَ وَحَّدَا) [٤٩٠]، فصار بمنزلة قوله: (الرِّيْحَ) المصاحب للألف واللام. فلا يؤخذ في هذه السورة إلا على هذه الصفة].

(٢) (ك): غير منونة.

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [في المواضع المذكورة].

(٥) (ك): ولا تأخذ غيره نحو.

(٦) هو ما قل دورانه من حروف القرآن الكريم المختلف في طريقة أدائها بين القراء، فنص على مواضعها دون تعميم حكمها، وسميت فرشاً لكونها منثورة مفروشة في مواضعها من السور («معجم علوم القرآن» ص ٢٠٤).
وهنا زادت (ك): [وكذلك قوله: (هُنَا قَالَ سِلْمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ * وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعَ تَنَزُّلاَ) [٧٦٤]، فصار بمنزلة التصريح بقوله: إذا كان مرفوعاً منوناً. لنطقه به كذلك، ويجوز أن يكون التقييد هنا واقعاً بوقوع (قال) قبله إذا كان خالياً من الضمير البارز كما نطق به].

(٧) (ك): العاشر.

(٨) (ك): غيره.

(٩) زادت (ك) بعدها: [حينئذ].

الثاني الذي ذكره[١])، نحو قوله في باب ياءات الإضافة: (ذَرُونِيَ وَادْعُونِي اذْكُرُونِيَ فَتْحُهَا دَوَاءٌ) [٣٩٢]، ثم قال: (وَأَوْزِعْنِي مَعَاً جَادَ هُطَّلاَ) [٣٩٢]، (فلم يُفِد الحكمَ[٢])، فيُبْنى على الحكم المتقدم[٣]، وهذا كثير في القصيد، وكذلك قوله (في باب هاء الكناية[٢]): (وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ * وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيَاً حَلاَ) [١٦٠]، ثم قال: (وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقِهْ وَيَتَّقِهْ) [١٦١]، فأحال على الحكم المتقدّم وهو الإسكان، مثال إحالته على الحكم المتقدم، واستئنافه حكماً آخر، وبنائه على المستأنف قوله في باب حروف قرُبت مخارجها: (وَإِدْغَامُ بَاءِ الجَزْمِ في الفَاءِ قَدْ رَسَا * حَمِيدَاً) [٢٧٧]، ثم قال: (وَخَيِّرْ فِي يَتُبْ قَاصِدَاً وَلاَ) [٢٧٧]، فأحال على الحكم المتقدم الذي هو الإدغام إلى قوله تعالى[٢]: (طالَ بِالخُلْفِ يَذْبُلاَ) [٢٨٠]، ثم استأنف حكماً آخر[٢] غير المتقدم وهو الإظهار، وأحال عليه إلى آخر الباب، فقال: (وَيَاسِيْنَ أَظْهِرْ عَنْ فَتًى حَقُّهُ بَدَا) [٢٨١].

النوع العاشر من التقييد باللفظ: أن يكون في القرآن حرفان وقع الخلاف في أحدهما دون الآخر، فيطْلِق، ولم يعيِّن الذي وقع فيه الخلاف، فيأخذ الأول في التلاوة نحو قوله: (لايَخْرُجُونَ فِي رِضاً) [٦٨٣]، فإن (لا يخرجون) موضعان: أحدهما في «الشريعة»[٤] وهو الذي فيه الخلاف، والثاني في «الحشر» في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر:

---

(١) (ك): يبقى البناء على الثاني.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): الأول المتقدم ذكره.

(٤) أي في سورة «الجاثية» الآية (٣٥) في قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾.

١٢]، فيأخذ الذي في «الشريعة» فقط لأنه أولى.

النوع الحادي عشر من التقييد باللفظ: أنه(١) إذا كان في السورة حروف متشابهة وقع الخلاف في بعضها(٢)، فإنه يسلك الترتيب في التلاوة، فاسلكْ معه ذلك يَزُل عنك الإشكال، مثال ذلك قوله في «الأعراف»: (وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ * لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي) [٦٨٤]، فإن (لا يعلمون)(٣) في ثلاثة مواضع، لكن لما ذكره بعد (خالصة) علم أن المراد الثاني من الواقع بعدها(٤).

النوع الثاني عشر من التقييد باللفظ: أن يقيد الكلمة بضمير يتصل بها، ثم يقيدها به، يقع على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يقيدها بضمير غائب على حرف واحد، نحو قوله: (وَنُدْخِلْهُ نُوْنٌ مَعْ طَلاَقٍ) [٥٩٢]، فلا يأخذ (ندخله) إلا إذا اتصل به ضمير كما نطق به(٥).

القسم الثاني: أن يقيدها بضمير على حرفين مطلقاً سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب، نحو قوله: (وَفِي رُسْلُنَا مَعْ رُسْلُكُمْ ثُمَّ رُسْلُهُمْ * وَفِي سُبْلَنَا فِي الضَّمِّ [١١/آ] الاِسْكَانُ حُصِّلاَ) [٦١٦]، فلا يأخذ هذه الألفاظ في جميع القرآن إلا إذا اتصل بها ضمير على حرفين.

القسم الثالث: أن يقيدها بضمير على حرفين لكن بشرط أن يكون آخره

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [دون بعض].

(٣) زادت (ك) بعدها: [في السورة].

(٤) (ك): بعد خالصة.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وكذلك قوله: (يُضَاعِفَهُ ارْفَعْ فِي الحَدِيْدِ وَهَا هُنَا) [٥١٦]، فلا يأخذ (يضاعف) إلا إذا اتصل به ضمير على هذه الصفة التي كانت للمتكلم أو غيره].

ميماً، نحو قوله: (وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ * (وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرُهُمْ تَلاَ) (وَيَنْصُرُكُمْ)[1] [٤٥٤ - ٤٥٥]، فلا يأخذ هذه الألفاظ إلا بشرط أن يتصل بها ضمير على هذه الصفة آخره ميم كما نطق به.

النوع الثالث عشر[2]:أن (يقيد الكلمة[3] بوقوعها صفة لغيرها، كما في قوله: (وَفِي بَلَدٍ مَيْتٍ مَعَ المَيْتِ خَفَّفُوا * صَفَا نَفَراً وَالمَيْتَةُ الخِفُّ خُوِّلاَ) [٥٥٠]، فكأنه قال: خذْ (ميتاً) إذا وقع صفة لبلد. مع تجرد (بلد) عن تاء التأنيث كما نطق به، فلا يُرَدّ عليه ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩ ـ الزخرف: ١١ ـ ق: ١١] لوجود تاء التأنيث (في (بلدة)[4]، وكذلك لا تُرَدّ عليه (الميتة) في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ لأنها لم تقع صفة، فلا يؤخذ إلا الذي في «يس» [٣٣] [5] لوقوعها فيها صفة[6].

---

(١) (ك): البيت.

(٢) زادت (ك) بعدها: [من التقييد باللفظ].

(٣) (ك): يقيدها.

(٤) ليست في (ك).

(٥) في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا﴾.

(٦) زادت (ك) بعدها: [النوع الرابع عشر: أن ينطق بالكلمة بالسين أو بالصاد ويستغني بذلك عن التصريح بذلك الحرف، نحو قوله: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبُلاَ) [١٠٨]، فنطق بها بالسين، واستغنى بذلك عن التصريح بالسين، وكذلك قوله: (مُصَيْطِرٍ اشْمِمْ ضَاعَ وَالخُلْفُ قُلِّلاَ) [١١٠٩]، وقوله: (وَالمُسَيْطِرُونَ لِسَانٌ عَابَ بِالخُلْفِ زُمَّلاَ) [١٠٤٨]، فصار ذلك كالتصريح بالصاد والسين.

النوع الخامس عشر: أن ينطق بهما بألف كما في قوله: (مَعاً وَصْلُ حَاشَا) [٧٧٩].

النوع السادس عشر: أن يقيدها بكونها مضمومة الأول كما في قوله: (وَيُنْزِلُ خَفِّفْهُ وَتُنْزِلُ مِثْلُهُ * وَنُنْزِلُ حَقٌّ) [٤٦٨]، فلا يأخذ هذه الأفعال إلا إذا كانت مضمومة الأول كما نطق به].

قال «بعضهم»: (قوله: (وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي) [٤٧] البيت. ليس هذا موضع ذكره، بل لو أخّره إلى ما بعد الرمز كان أولى)[١]. قلت: وليس كما ظن[٢]، بل هذا هو الموضع اللائق[٣] ذكره فيه، وبيانه من وجهين:

الأول: أنه لما قال: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الحَرْفِ أُسْمِيْ رِجَالَهُ)، ثم قال: (وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ القَيْدِ إِنْ جَلاَ)، (فكأنه قال[٤]: إذا ذكرت حرف القرآن إما أن أقيده أو أستغني[٥] باللفظ به[٦]، أي عن التقييد، إن جلا التلفظ به عن التقييد[٧]، (وإن[٨] لم يكشف اللفظ[٩] عن التقييد لم أستغنِ به عنه، بل أعدِل إلى التقييد بما تتضح[١٠] به القراءة، وهذا دليل[١١] على[١٢] تقييد الحرف[١٣] قبل ذكره الرمز إن كان يحتاج إليه[١٤]، ولم يستغن باللفظ[١٥]

---

(١) «إبراز المعاني» ١/١٧١. وزادت (ك) بعدها: [انتهى].

(٢) زادت (ك) بعدها: [هذا القائل].

(٣) زادت (ك) بعدها: [به].

(٤) (ك): فصار في قوة قوله.

(٥) زادت (ك) بعدها: [عنه].

(٦) ليست في (ك).

(٧) زادت (ك) بعدها: أي كشف.

(٨) (ك): فإن.

(٩) (ك): التلفظ. وزادت (ك) بعدها: [به].

(١٠) (ك): تصح.

(١١) زادت (ك) بعدها: [منه].

(١٢) زادت (ك) بعدها: [أنه التزم].

(١٣) (ك): حرف القرآن.

(١٤) (ك): إلى التقييد.

(١٥) زادت (ك) بعدها: [به].

عن التقييد[١].

الوجه الثاني: أن ذِكْرَه هنا أولى؛ لأنه أول ما شرع في ذكر حرف القرآن، فاحتاج إلى تُبُوعه إلى هذين النوعين، بل لا يمكن تأخيره؛ لأن فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولأن ذكره هنا يشمل الرمز كله، والصريح بخلاف ما لو أخَّرَه[٢].

قال (رحمه الله[٣]):

[٤٨]- وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا   لِمَا عَارِضٍ وَالأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ

ش: الرواية[٤] على إسناد الفعل للفاعل، ففي (كَرَّرَ) ضمير يعود إلى الناظم[٥]، أي (رُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ) الناظم حرف الرمز قبل الواو الفاصلة، فالمراد بالحرف هنا حرف الرمز بخلاف قوله: (وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الحَرْفَ)، وقوله: (لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ) [٤٤]. فإن المراد به حرف القرآن[٦]، فيكون التفاتاً من الناظم[٥] عن[٧] التكلم إلى الغَيبة، ويجوز أن يعود الضمير (في (كرر)[٣] إلى (مكان) على سبيل المجاز، جَعَلَ المكان مكرِّراً، ويجوز أن يراد قبل

---

(١) زادت (ك) بعدها: [فإن قيل: قد يحتاج حرف القرآن إلى قيد واحد، وقد يحتاج إلى أكثر من واحد، فكان ينبغي أن يأتي بعبارة تشمل القسمين. قلت: الألف واللام في القيد للاستغراق، فيشمل القسمين].

(٢) (ك): أخر.

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [(كَرَّر)].

(٥) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٦) زادت (ك) بعدها: [والرمز معاً].

(٧) (ك): من.

موضعها وإن لم توجد الواو، نحو[1]: (عُلاً عَلاَ) (سَلاَسِلَ) [١٠٩٢-١٠٩٣]، فقد تكرر هنا[2] الرمز ولم يأت بالواو، فيكون من باب حذف المضاف وإقامة[3] المضاف إليه مقامه[4].

ويروى (كُرِّر) على بناء الفعل للمفعول، وقوله: (لِما عَارِضٌ)[5] أي لأمر عارض اقتضى ذلك من تتميم قافية أو تحسين لفظ، نحو[6]: (الأُسَارَى حُلاً حَلاَ)[7] [٧٢٣]، (يُمْنَى عُلاً عَلاَ) [١٠٩٢]، ثم سهّل الأمر على الطالب وهوّنه فقال[8]: (وَالأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ)، وهو بكسر الواو أي ليس مفزعاً؛ لأنه لا يجُرُّ لبساً ولا يؤدي إلى إشكال.

قال «بعضهم»: (ولو قال: وربَّ مكان كرَّر الرَّمْزَ قبلها. لكان أظهرَ لغَرَضِهِ وأَبْيَن)[9]. قلت: لو قال ذلك لم يعمَّ ذلك جميع

---

(١) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٢) زادت (ك) بعدها: [حرف].

(٣) (ك): أقاموا.

(٤) زادت (ك) بعدها: [بل يقوله هو المراد، فإن قيل: ما الدليل على ما ذكرته؟ قلت: استعماله لذلك دون الواو دليل على ذلك؛ لأنه لا يلزم من كون الموضع للواو أن تكون فيه، بل قد تكون فيه وقد لا تكون، فالموضع للواو كانت فيه أولا، ولأن كلامه رضي الله عنه ما فيه شيء على حصر التكرار بقبل، فلا يلزم من تكرار حرف الرمز قبل الواو أن لا يكرره مع قبلية الواو، ولأن القبلية لا تقتضي الواو بل هي أعم، فقوله: (حُلاً حَلاَ) [٧٢٣] فلا يُفهم هنا وجدت القبلية مع الواو، وقوله: (عُلاً عَلاَ) وجدت القبلية مع عدم الواو].

(٥) زادت (ك) بعدها: [ما نكرة موصوفة].

(٦) زادت (ك) بعدها: [(الأَسْرَى)].

(٧) زادت (ك) بعدها: [و].

(٨) (ك): قال.

(٩) «إبراز المعاني» ١/١٧٣، وزادت (ك) بعدها: [انتهى].

تكرار[1] الرمز؛ لأن تكرار الشيء إعادته بعينه، فلهذا عدل[2] إلى الحرف، وإن كان (لفظ الحرف[3]) مشتَرَكاً فيه لكن[4] لا لبس فيه، ولأنه لو قال كما قال هذا القائل لاقتضى أن يكون كل واحد منهما رمزاً وليس كذلك، بل الأول منهما هو الرمز إذن إذا كانا صغيرين كما يأتي بيانه[5].

واعلم أن الناظم رحمه الله تارة يعيد الحرف الذي رمز به بعينه من غير زيادة ولا نقص نحو: (اعْتَادَ أَفْضَلاَ) [٥٥٧]، (حُلاً حَلاَ)، (عُلاً عَلاَ)، وتارة يعيد بعض الرموز لهم كقوله: (سَمَا العُلاَ)[6] [٤٧٤]، (ذَا أُسْوَةٍ تَلاَ) [٥١٩]، فأعاد في الأول نافعاً لأنه داخل في (سَمَا)، وفي الثاني «الدُّوريّ» عن «الكِسائي»، وكذلك[7] قوله: (إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوِّلاَ) [٥١٠]، فأعاد نافعاً، فلو قال الناظم (رحمه الله[8]) كما زعم هذا القائل لم يشملْ إلا إعادةَ نَفْسِ الرمز من غير زيادة ولا نقص، ومراد الناظم[9] أعمّ، وقوله: (وَرُبَّ مَكَانٍ) فيه إيذانٌ لِقِلَّة[10] ذلك، وعاملُ رُبَّ محذوف تقديره، أي: وُجد أو عُثر عليه. قال «بعضهم»: (وكما يكرر الرمز لعارض فقد يكرر الواو الفاصلة أيضاً كقوله: (قَاصِداً وَلاَ) [٢٧٧]، (وَمَعْ جَزْمِهِ يَفْعَلْ)[11] [٢٧٨]، (وَلَمْ

---

(١) (ك): التكرار في.

(٢) (ب): أعدل.

(٣) (ك): الحرف لفظاً.

(٤) (ك): لكنه.

(٥) زادت (ك) بعدها: [إن شاء الله تعالى].

(٦) زادت (ك) بعدها: [و].

(٧) (ك): كذا.

(٨) ليست في (ك).

(٩) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(١٠) (ك): بقلة.

(١١) زادت (ك) بعدها: [وقوله].

يَخْشَوا هُنَاكَ مُضَلِّلاَ) [٧٢٨]، (وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذكيْرُ شَاعَ وِصَالُهُ * وَرَحْمَةٌ) [٧٢٩]، ولم ينبِّه على ذلك، وهو واضح)[١]، انتهى.

فإن قلت: فما الرمز فيهما[٢]، هل الأول أو الثاني؟ قلت: ظاهر كلام الناظم رحمه الله أن الرمز هو الأول، وهو الذي ينبغي أن يحمَّر[٣]، والذي ينبغي أن يقال: إن الحرف المكرر لا يخلو إما أن يكون رمزاً[٤] صغيراً على انفراده أو مع كبير، فإن كان صغيراً على انفراده نحو: (حُلاً حَلاَ)، و(عُلاً عَلاَ) فلا يحمَّر[٥] إلا الأول، وإن كان مع كبير فلا يحمَّر[٥] إلا الكبير الذي دخل فيه[٦] الصغير، نحو: (إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوِّلاَ)، فلا تحمَّر[٥] ألف (إذ)، وكذلك (سَمَا العُلاَ) (لا تحمّر الألف من (العلا)[٤]، وكذلك إذا أضيف[٧] إحدى[٤] الكلمات الثمانية التي هي رمز كبير إلى ضمير لا (يحمَّر سوى[٨] المضاف[٩] دون المضاف إليه، فإذا قال: (صِحَابُهُمْ) [٦١٨] لا تحمَّر[١٠] الهاء والميم، وكذلك ما كان نحوه، نحو: (حِرْمِيُّهُمْ)[١١] [٣٩٧]، و(صُحْبَتِهِ) [٢٦].

قال:

[٤٩]- وَمِـنْهُنَّ لِلْكُـوْفِيِّ ثَـاءُ مُثَلَّـثُ ....

---

(١) «إبراز المعاني» ١/١٧٤.

(٢) زادت (ك) بعدها: [إذا كرر].

(٣) (ك): يكتب بغير السواد لمن أراد ذلك.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): يكتب بغير السواد.

(٦) (ك): معه.

(٧) (ك): أضيفت.

(٨) (ك): يكتب بغير السواد إلا.

(٩) زادت (ك) بعدها: [فقط].

(١٠) (ك): تغير.

(١١) زادت (ك) بعدها: [و (صُحْبَتُهُمْ)] [١١٠١].

ش: لما اصطلح الناظم رحمه الله على رموز(١) القراء منفردين [١١/ب] اصطلح أيضاً على حروفٍ دالّة عليهم مجتمعين، فتارة يجتمع اثنان على قراءة، وتارة ثلاثة، وتارة أربعة، وتارة خمسة، (وتارة ستة٢)، ولم يذكر حرفاً دالاً على خمسة، وأيضاً لم يذكر رموزاً(٣) للرواة مجتمعين ـ أعني إذا اجتمع راويا شيخ(٤) أو أكثر على قراءة ـ لأن غرض الناظم رحمه الله تكميل حروف أبي جاد، وقد كملتْ (بأنقى شيء من حروف المعجم٢).

واعلم أن الحروف(٥) الباقية من حروف أبي جاد ستة تجمعها كلمتان(٦): ثخذ، ظغش. ولهذا قال: (وَمِنْهُنَّ لِلْكُوْفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ) [٤٩]، أي من حروف أبي جاد، وهذه الحروف الستة (هي رمز صغير٧) أيضاً، وإنما قلنا ذلك لأنها إذا انفردت عن الكبير إنما يذكُرُها بعد حرف القرآن، فلما أجرى عليها حكم الرمز الصغير عُلم أنها منه.

ثم شرع في تفصيل حروف(٨) تلك الكلمتين الحرفِ الأوّلِ فالأول، فأخبر أن الثاء جعلها دالة على الكوفيين إذا أجمعوا(٩) على قراءة، وهم «عاصم» و«حمزة» و «الكِسائي» نحو قوله: (وَفِي دَرَجَاتِ النُّونُ مَعْ يُوسُفٍ

---

(١) (ك): رمز.
(٢) ليست في (ك).
(٣) (ك): رمزاً.
(٤) (ك): شيخين.
(٥) (ك): الأحرف.
(٦) زادت (ك) بعدها: [وهما].
(٧) (ك): من الرمز الصغير.
(٨) (ك): أحرف.
(٩) (ك): اجتمعوا.

ثَوَى) [٦٥١]، وإنما قدم الثاء وكان ينبغي أن يبدأ بالأقل دلالة وهو الشين، لأنه دال على اثنين فقط، إلا أنه قصد أن يذكر حروف[١] كلمتي: ثخذ، ظغش. على الترتيب، وقوله: (مُثَلَّثٌ) احتراز مما يشاكلها في الصورة، وهن الباء والتاء[٢] والياء.

فإن قيل: قد تقدم أن الباء لقالُون، والتاء للدُّوريّ عن «الكِسائي»، والياء للسُّوسي عن «أبي عمرو»، فلا لبس حينئذ، وإذا عُدم اللبس كان ذكر ذلك تأكيداً[٣]، وكذلك ذكر[٤] سائر حروف[١]: ثخذ، ظغش. قيل: (قد يقع اللبس عند من نظر هذا ولم ينظر فيما تقدمه، فيرتفع عنه بهذا التقييد)[٥]. قلت: والصحيح أن ذكر (هذه التقييدات[٦] ليس على سبيل التوكيد؛ لأنه إنما[٧] ذكر[٨] حروف أبي جاد فقال[٩]: (جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ * دَلِيْلاً عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ) [٤٥]، ولم يعيِّنْ ما يختصُّ بكل قارئ، احتاج أن يعيّنَ هذه الحروف[١٠] الستة؛ ليتعيَّنَ أن باقي حروف أبي جاد غيرَ الواو والألف لبقية القراء منفردين، وإنما يكون ذكر هذه التقييدات تأكيداً[١١]

(١) (ك): أحرف.
(٢) زادت (ك) بعدها: [والثاء].
(٣) (ك): توكيداً.
(٤) ليست في (ك).
(٥) زادت (ك) بعدها: [انتهى].
(٦) (ك): هذا التقييد.
(٧) (ك): لما.
(٨) زادت (ك) بعدها: [أولاً].
(٩) (ك): وقال.
(١٠) (ك): الأحرف.
(١١) (ك): توكيداً.

لو[1] نصَّ على ما لكل[2] قارئ[3] قبل ذلك.

قال:

وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلاَ ....

[٥٠]- **عَنَيْتُ الأُولَى أَثْبَتُّهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ** ....

ش: أخبر أنه جعل الحرف الثاني من: ثخذ - وهو الخاء - لغير «نافع»، وهم ستة[4]، فلأجل هذا قال: (عَنَيْتُ الأُولَى أَثْبَتُّهُمْ)، أي عنيت بالستة الذين ذكرتهم أولاً غيرَ «نافع»[5]، و[6]قوله: (لَيْسَ بِأَغْفَلاَ) احتراز مما يشاكلها في الصورة، وهي الحاء المهملة فقط؛ لأن الجيم لا يشاكلها، والأغفل من الحروف الذي لم يُنْقَط[7].

ثم شرع في الحرف الثالث من: ثخذ. وهو الذال[8] فقال[9]:

وَكُوْفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلاَ ....

ش: أخبر أنه جعلها[10] للكوفيين و«ابن عامر» إذا اجتمعوا على قراءة،

---

(١) زادت (ك) بعدها: [كان].

(٢) (ك): يخص كل.

(٣) زادت (ك) بعدها: [منهما].

(٤) زادت (ك) بعدها: [بعد «نافع»].

(٥) زادت (ك) بعدها: [فالأُولى بمعنى الذين]. والواو في (الأُولى) تسقط لفظاً عند إنشاد البيت.

(٦) ليست في (ك).

(٧) زادت (ك) بعدها: [لقوله: (وَالْمَيْتَةُ الخِفُّ خُوِّلا) [٥٥٠]، وقوله: (بِالإِسْكَانِ تَعْدُوا سَكِّنُوهُ وخَفِّفُوا * خُصُوصَاً) [٦١٢]].

(٨) زادت (ك) بعدها: [المعجمة].

(٩) (ك): قال.

(١٠) (ك): جعل الذال المعجمة.

(نحو قوله[1]): (وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِن قَبْلِ سَاكِنٍ * وَبَعْدَ ذَكَا) [٤٤٥]، وقوله: (لَيْسَ بِأَغْفَلا) أي ليس مُغْفَلاً من النقط، بل هو منقوط، احتراز مما يشاكلها في الصورة وهو الدال المهملة.

ثم لما فرغت حروف[2]: ثخذ. شرع في تفصيل حروف[2]: ظغش[3].

فقال[4]:

[٥١]- وَكُوْفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمَاً ....

ش: أخبر أن (الحرف الأول منها وهو[5]) الظاء المعجمة[6]، احتراز مما يشاكلها[7] وهو الطاء، (جعلها للكوفيين و«المكّيّ»، أعني «ابن كثير»[5]).

والمعجَم من الحروف ما نُقِطَ، وضده المُهْمَل[8].

ثم شرع في الحرف الثاني (منها فقال[9]):

.... وَكُوْفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلاَ

---

(١) (ك): كقوله.

(٢) (ك): أحرف.

(٣) زادت (ك) بعدها: [الأول فالأول].

(٤) (ك): قال.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [من: ظغش. جعلها للكوفيين و «المكّيّ»، أعني «ابن كثير»، وقوله: (بِالظَّاءِ مُعْجَمَا)].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في الصورة].

(٨) زادت (ك) بعدها: [كقوله: (وَاكْسِرْ فَاءَهُ حِيْنَ ظَلَّلاَ) [٤٥٦]، وتسمية هذه الحروف التسعة والعشرين حروف المعجم إما من: أعجمتُ الشيء. إذا بَيَّنْته لأنها مبيّنة للكلام، أو من عَجَمْتُ العودَ إذا عَضَضْتُه للتخبير، فيكون معناها حروف الاختبار، أو لأن أكثرها معجمٌ أي منقوط، ويكون من باب تغليب الأكثر]. «القاموس المحيط» / عجم.

(٩) (ك): قال.

ش: أخبر أنه جعل الغين دالة على الكوفيين و «أبي عمرو»، فهو المراد بقوله: (وَبَصْرٍ)، نحو قوله: (وَقَبْلَ يَقُولَ الوَاوُ غُصْنٌ) [٦٢١]، وقوله: (لَيْسَ مُهْمَلاَ)، أي ليس هو مهملاً من النقط، بل[١] منقوط، احتراز مما يشاكلها في الصورة وهو العين المهملة.

ثم شرع في الحرف الثالث منها، وهو الشين، فأخبر أنه جعله[٢] للكسائي وحمزة فقال[٣]:

[٥٢]- وَذُو النَّقْطِ شِـيْنٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْـزَةٍ ....

ش: (وقوله[٤]): (ذُو النَّقْطِ) أي صاحب النقط، احتراز مما يشاكلها في الصورة وهو السين المهملة، فهذا آخر حروف أبي جاد، وكَمُلَت حروفُ المعجم جميعُها، ثم اصطلح رحمه الله على (كلمات لقراء[٥]) يكثرُ اجتماعهن[٦] من البدور، وأشرك معهن[٧] الشهب في بعض الكلمات، وتلك الكلمات ثمانية[٨]: صحبة، صحاب، عمّ، سما[٩]، حقّ، نَفَر، حِرْمِيّ، حِصْن[٤].

ثم شرع في بيان مدلول تلك الكلمات فقال[١٠]:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [هو].
(٢) (ك): جعلها.
(٣) (ك): قال.
(٤) ليست في (ك).
(٥) (ك): قراء.
(٦) (ك): اجتماعهم.
(٧) (ك): معهم بعضَ.
(٨) زادت (ك) بعدها: [وهنّ].
(٩) زادت (ك) بعدها: [حصن].
(١٠) (ك): قال.

.... وَقُلْ فِيْهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَـلاَ

ش: أي (قُلْ) في «الكِسائي» و«حمزة» مع «شعبة» راوي «عاصم» هذه الكلمة وهي: (صُحْبَةٌ)، (فجعل (صحبة)[1] عَلَماً دالاً على هؤلاء.

ثم شرع في بيان[2] الكلمة الثانية، وهي (صحاب) فقال[3]:

[٥٣]- صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ ... .

ش: أخبر أنه جعلها عَلَماً «الحمزة»[4] و«الكِسائي» مع «حفص»[5]، فقوله: (هُمَا)[6] يعود إلى «حمزة» و«الكِسائي»، والضمير في (حَفْصِهِمْ) يعود إلى القراء كما تقدم، فإن قلت: [١٢/آ] لم قلت: إن المراد «حفصُ» «عاصمٍ»؟ وهلاّ كان «حفصُ الدُّوريّ» عن «أبي عمرو»[7]؟ قال «شيخنا» رضي الله عنه: (لما ذكر «شعبة» في مدلول (صحبة)، (وفرق[8] بين راويي «عاصم»، صار ذلك قرينة دالة على أن المراد «بحفص»[9] راوي «عاصم»). قلت له: لا يُسلَّم ذلك، وهذا القدر لا يكفي، بل الجواب الصحيح أن يقول[10]: الضمير في قوله (حَفْصِهِمْ) يعود إلى الكوفيين لا إلى

---

(١) (ك): فجعلها. والمعنى: تبع لفظ (صحبة) — وهو العلم الدال على القراء الثلاثة — هؤلاء، فهو يأتي بعدهم.

(٢) وضعت (ب)كلمة (معاً) فوق كلمة (بيان) للتخيير بين وجودها وعدمه.

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): دالاً على حمزة.

(٥) زادت (ك) بعدها: [راوي عاصم].

(٦) (ك): (فِيْهِمَا).

(٧) زادت (ك) بعدها: [هو المراد].

(٨) (ك): ففرق.

(٩) (ك): حفص.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [إن].

القراء كلهم؛ لأنهم أقرب، فعود الضمير إليهم أولى، و«الدُّوريّ» عن «الكِسائي» لا يجوز أن يراد، لأنه دخل مع شيخه، فتعين أن يكون مراده «حفص» «عاصم».

ثم شرع في الكلمة الثالثة، وهي (عمّ)، (فجعلها عَلَماً لنافع و «ابن عامر» فقال[1]):

.... **عَمَّ نافعٌ وَشَامٍ** ....

ش: أي لفظ (عَمَّ) عمّ هذين البدرين.

ثم شرع في الكلمة الرابعة، وهي (سما)، (جعلها علماً على «نافع» و«ابن كثير» و«أبي عمرو» فقال[1]):

.... **سَمَا فِي[2] نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلاَ**

[٥٤]- **وَمَكٍّ**............. ....

ش[3]: أي هذه اللفظة، وهي (سَمَا) لهؤلاء الثلاثة.

ثم شرع في الكلمة الخامسة وهي (حقّ)، (جعلها علماً على «ابن كثير» و«أبي عمرو» فقال[1]):

وَمَكٍّ وَحَقٌّ فِيْهِ وَابْنِ الْعَلاَءِ قُلْ ....

ش: (أي لفظة (حَقٌّ) في «المكي» و«أبي عمرو»[4])، ولم يُعِدِ الجارّ مع «أبي عمرو».

ثم شرع في الكلمة السادسة وهي لفظة (نَفَر)، (جعلها علماً على «ابن

---

(١) (ك): قال.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [أخبر أنه جعلها عَلَماً دالاً على «نافع» و «ابن كثير» و «أبي عمرو»].

(٤) (ك): أخبر أنها علم دال على «ابن كثير» و«أبي عمرو».

كثير» و «أبي عمرو» و«ابن عامر» فقال[1]:

وَقُـلْ فِيْهِمَـا وَالْيَحْـصَبِي نَفَـرٌ حَـلاَ ....

ش[2]: وقوله: (**فِيْهِمَا**) أي في [(]«ابن كثير» و«أبي عمرو[3]»، و(**اليَحْصَبِي**) أي[4] ابن عامر [(]لفظ (**نَفَرٌ**)[4]).

ثم شرع في الكلمة السابعة وهي لفظة (حِرمِيّ)، [(]فأخبر أنه جعلها علماً لنافع و «ابن كثير» فقال[1]:

[٥٥]- وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيْـهِ وَنَـافِعٌ ....

ش[5]: أي اشترك[6] في هذا اللفظ «الحِرْمِيّان»، ([(]وهي[4]) نسبة إلى الحِرْم، والحَرْم بكسر الحاء والفتح واحد، فإن قيل[7]: هذه نسبة صحيحة فتكون كالعبارة الصريحة، فقوله: (حِرْمِيٌّ) كقوله: (مَكِّيُّ) و(بَصْرِيْ) [٢٩]، و(شَامِيْ) [٥٧٦]، و(كُوفِيِّ) [٤٩]؛ لأن كل واحد من «ابن كثير» و«نافع» منسوب إلى الحَرَم، هذا من حَرَم «مكة» وذا[8] من حَرَم «المدينة». قيل[7]: موضع الرمز كون اللفظ مفرداً أراد به مثنى؛ ولم يستعملْه لمفرد

---

(١) (ك): قال.

(٢) زادت (ك) بعدها: [أخبر أنه جعلها عَلَماً دالاً على «ابن كثير» و «أبي عمرو» و«ابن عامر»].

(٣) (ك): أبي عمرو وابن كثير.

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [أخبر أنه جعلها عَلَماً دالاً على «نافع» و «ابن كثير»].

(٦) (ك): اشتركا.

(٧) «إبراز المعاني»: قلت.

(٧) (ك): هذا.

لإلباسه؛ إذ لا يُعلم أي الحَرَمِيَّيْنِ أراد، والتصريح بنسبتهما[١] أن يقول: الحَرَمِيان. كما يقول صاحب «العنوان» وغيره، ولكونه جعل هذا اللفظ رمزاً لم يتصرفْ فيه بحذف ياء النسبة ولا تخفيفها، بخلاف قوله: (وَمِنْ تَحْتِها المَكِّيْ) [٧٣٣]، (سِوَى الشَّامِيْ) [٦١٨]، إشعار بأنه رمز لا نسبة)[٢].

ثم شرع في الكلمة الثامنة، وهي (حصن)، (جعلها علماً للكوفيين ونافع فقال[٣]:

.... وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوْفِي وَنَافِعِهِمْ عَلاَ

ش: (أي: لفظ (حِصْنٌ) جعلته (عَلاَ) الكوفيين و«نافع»[٤]. وما أحسن قوله: (عَلاَ) مع ذكر الحصن، أي (علا) وظهر المراد بالكلمات وانكشف.

واعلم أن هذه الكلمات الثمانية لها أحكام:

الحكم[٥] الأول: أنه جعلها أعلاماً[٦] على[٧] القراء كما تقدم.

الحكم[٥] الثاني: أن بعضها يستعمله[٨] تارة اسماً وتارة فعلاً وهما: (سما) و(عمّ)، فمثال استعماله[٩] (سما) فعلاً نحو[٥] قوله: (وَتَسْهِيْلُ

---

(١) (ك): بنسبتها.

(٢) «إبراز المعاني» ١/١٧٧.

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): أخبر أنه جعلها عَلَماً دالاً على الكوفيين ونافع.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): علماً دالاً.

(٧) زادت (ك) بعدها: [هذه].

(٨) (ك): يستعملها.

(٩) (ك): استعمال.

أُخْرى هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ سَمَا) [١٨٣]، ومثال استعمال (عمّ) فعلاً قوله: (وَعَمَّ عُلاً لا يَعْقِلُونَ) [٦٣٦]، وباقي الكلمات الثمانية لا يستعملها إلا أسماءً منصرفة[١]، إلا لفظ (صحبة) فإنه (ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث[٢])، وقد يصرفه الناظم[٣] للضرورة.

الحكم الثالث: أن هذه الكلمات الثمانية لها لفظ ومعنى كالموصولات، فتارة يراعي الناظم رحمه الله في عَوْد الضمير[٤] لفظَها فيكون مفرداً، وتارة معناها فيكون مثنى[٥] أو مجموعاً، مثال مراعاة لفظها نحو قوله: (صُحْبَةٌ تَلاَ) [٥٢]، ولم يقل: تَلَوا.

الحكم الرابع: أن هذه الألفاظ تارة يأتي بها على صورتها، وتارة يضيف بعضها إلى ضمير القراء، نحو[٦]: (صِحَابُهُمْ * حَمَوْهُ) [٦١٨]، (وَحَقُّكَ يَوْمُ لاَ) [١١٠٤]، (وَقُلْ مِرْفَقاً فتحٌ مَعَ الكَسْرِ عَمَّهُ) [٨٣٤].

الحكم الخامس: أن هذه الألفاظ تسمى رمزاً كبيراً لكثرة حروفها.

الحكم[٧] السادس: أنه يشير بها مع كونها رمزاً إلى عُلُوّ القراءة، وعمومها، وتحصُّنها[٨]، ونحو ذلك[٩].

قال:

---

(١) (ك): مصروفة.

(٢) (ك): لا ينصرف للتأنيث والعلمية.

(٣) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٤) زادت (ك) بعدها: [لفظها].

(٥) (ك): و.

(٦) (ك): أو إلى ضمير نحو قوله.

(٧) ليست في (ك).

(٨) (ك): كذلك تخصيصها.

(٩) زادت (ك) بعدها: [مما يوافق معناها].

[٥٦]- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِيْ وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

ش: قال الشرّاح للقصيد: (هذا البيت لبيان[١] كيفية اجتماع[٢] الكبير مع الصغير[٣]؛ لأن هذه الكلمات الثمانية رمز كبير[٤]، وما عداها رمز[٥] صغير، سواء كان تحته قارئ[٦] أو أكثر، (كحروف كلمتي: ثخذ، ظغش[٥]. وقد تقدم أن الرمز الصغير إذا انفرد عن الكبير إنما يذكره [١٢/ب] بعد حرف القرآن، قالوا: فأخبر[٧] بهذا البيت أن الرمز الصغير إذا اجتمع مع الكبير (يجعله يليه، أي إلى جانبه[٨] إما قبله أو بعده، لا يلتزم بينهما ترتيباً، وكذا الرمز الكبير لا يلتزم فيه ترتيباً، فتارة يذكره قبل[٩] حرف القرآن وتارة بعده[١٠]، والصغير تابع له.

ويأتي[١١] بيان حكم[١٢] الكبير إذا انفرد[١٣] في قوله: (وَقَبْلَ وَبَعْدَ الحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا * رَمَزْتُ بِهِ فِي الجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلاَ) [٦٤]، فالصغير

---

(١) (ك): المراد بهذا البيت.

(٢) زادت (ك) بعدها: [الرمز].

(٣) زادت (ك) بعدها: إذا اجتمعا].

(٤) زادت (ك) بعدها: [كما تقدم].

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [واحد].

(٧) (ك): فأخبرنا.

(٨) (ك): إنما يجعل إلى صاحبه الذي يليه.

(٩) (ك): بعد.

(١٠) (ك): قبله.

(١١) ليست في (ك).

(١٢) زادت (ك) بعدها: [الرمز].

(١٣) زادت (ك) بعدها: [بذكره].

تابع للكبير، فتارة يتقدم (الكبير على الصغير[1])، وتارة يتقدم (الصغير على[2]) الكبير، وتارة يتوسط الكبير بين صغيرين[3]، وإذا اجتمعا (تارة يكونان متقدمين على حرف القرآن وتارة يتأخران[4]).

مثال اجتماع (الصغير والكبير[5])، والكبير متقدم على الصغير، وكلاهما متقدم على حرف القرآن قوله: (وَعَمَّ فَتىً قَصْرُ السَّلامَ مُؤَخَّراً) [٦٠٥]. مثال اجتماعهما والصغير متقدم على الكبير، وكلاهما متقدم على حرف القرآن قوله: (وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا) [١٠٢٤]. مثال اجتماعهما والصغير متأخر عن الكبير، وكلاهما متأخر عن حرف القرآن قوله: (تُمِدُّونَنِي)[6] [٩٣٧]، (سَمَا * فَرِيْقاً)[7] [٤٢٦]. مثال وقوع كبير بين صغيرين نحو قوله: (وَصِيَّةً ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضًى) [٥١٤].

(وتقدير[8]) البيت[9]: (مَهْمَا أَتَتْ) (كِلْمَةٌ) من هذه الكلمات (الثمانية قبل الرمز الحرفي أو بعده، أو مهما أتت من قبل هذه الكلمات الثمانية[2]) أو بعدها كلمة من الكلمات اللاتي يدل حرف أوائلها على القارئ، سواء كان (وحده كغير

---

(١) (ك): الصغير على الكبير.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): الصغيرين.

(٤) (ك): فقد يكونان قبل حرف القرآن وقد يكونان بعده.

(٥) (ك): الكبير والصغير.

(٦) تتمة الشطر: (الإِدْغَامُ فَازَ فَثَقَّلا).

(٧) زادت (ك) بعدها: [مثال اجتماعهما والكبير متأخر عن الصغير، وكلاهما متأخر عن حرف القرآن قوله: (وَعَالِمُ خَفْضُ الرَّفْعِ عَنْ نَفَرٍ) [٩٠٨]].

(٨) (ك): فتقدير.

(٩) زادت (ك) بعدها: [على زعمهم].

حروف[١]: ثخذ، ظغش. أو مع غيره كأحد (حروفها. قوله[٢]: (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي)، أي ما شرطته أو[٣] اصطلحت عليه من موضوع كل واحد منهما، أي إن مدلول كل واحد منهما على انفراده (احتاج إلى بيان حكم اجتماعها.

فيكون معنى هذا البيت: مهما أتت من قبل أو بعد كلمة، أي فهو[٤] لا يتغير إذا اجتمع مع غيره، فهو باق على حاله[٥]. (وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلاً) عند انتهاء كل مسألة إن وجدت الواو؛ لأنه إنما التزم[٦] ذكرها عند الرِّيبة.

قلت: والذي يظهر لي وأعتقد صحته أن هذا البيت لبيان حكم الرمز الكبير فقط، والبيت الذي يأتي لبيان (اجتماع الرمز[٧] الكبير مع[٣] الصغير، وهو قوله: (وَقَبْلَ وَبَعْدَ الحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا * رَمَزْتُ بِهِ) [٦٤] البيت[٨]، وإنما قلت ذلك لأنّا[٩] إذا قلنا كما قالوه[١٠] يلزم أن يكون الناظم رحمه الله ما ذكر (حكم الرمز الكبير إلى الآن[١١]، فكيف يذكر حكمَه مع غيره، وحكمُه

---

(١) (ك): منفرداً كأحرف.

(٢) (ك): أحرفها.

(٣) (ك): و.

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [وإنما نبه على ذلك لئلا يُتَوَهَّم أن مدلول كل منهما أو أحدهما يتغير عما كان عليه؛ لأنه لا يلزم من ثبوت حكم الشيء حالة انفراده أن يثبت له ذلك الحكم حالة اجتماعه مع غيره].

(٦) زادت (ك) بعدها: [عدم].

(٧) (ك): اجتماعهما أعني.

(٨) (ك): (في الْجَمْعِ).

(٩) (ك): لوجهين، الأول أنّا.

(١٠) (ك): قالوا.

(١١) (ك): إلى الآن حكم الرمز الكبير إذا انفرد.

لنفسه لم يذكره وهو أسبق؟ (ولأنه[١]) لما ذكر الرمز الصغير[٢] ذكر حكمه بعده، فكذلك الكبير ينبغي أن يذكر حكمه بعده (تسوية بينهما[٣])، فإذا عُلم حال كل منهما (على انفراده احتاج[٤]) إلى بيان (حكم اجتماعهما[٥]).

فيكون معنى هذا البيت[٦]: (مَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ)، أي من قبل حرف القرآن أو بعده كلمة من هذه الكلمات الثمانية ـ يعني لا ألتزم لهما قبلية ولا بعدية كالرمز الصغير ـ (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِيْ) أي[٧] من استعمال كل كلمة في موضوعها. (وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ) عند انتهاء المسألة، مثال ذكره لها[٨] قبل حرف القرآن نحو[٣] قوله: (وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ فَتْحُ ضَمٍّ وَرَاؤُهُ بِكَسْرٍ) [٦٣٢]. مثال ذكره لها[٨] بعده نحو قوله: (يَسْتَبِيْنَ صُحْبَةٌ ذَكَّرُوا وِلاَ)[٩] [٦٤١].

---

(١) (ك): الثاني أنه.

(٢) زادت (ك) بعدها: [إذا انفرد].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): حالة الانفراد ينتقل.

(٥) (ك): حكمهما حالة الاجتماع.

(٦) زادت (ك) بعدها: [إذاً].

(٧) زادت (ك) بعدها: [من تقديمه على حرف القرآن وتأخيره؛ لأنه الذي شرطه بقوله: (ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة)، لأن (مهما) من أدوات الشرط].

(٨) (ك): له.

(٩) زادت (ك) بعدها: [والرواية: (كِلْمة) بكسر الكاف وإسكان اللام، والأصل كَلِمة، فنُقلتْ حركة اللام إلى الكاف بعد سَلْب حركتها، ويجوز إسكان اللام من غير نقل، ففيها إذاً وما أشبهها من: لِبْنَة، وتَقِيّة. ثلاثُ لغات، والشرط مصدر شَرَط يشرُطُ شرْطاً، وهو مضاف إلى فاعله، و(فَيْصَلاَ) تمييز، وأصل الكلام في الأصل: واقض بفصل الواو. أي: =

قال:

[٥٧]- وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِــــيٌّ.................

ش: أخبر أن ما كان من (وجوه القراءات له ضد فأنا غني بضده[١])، أي أستغني بذكر ضده عن ذكره[٢]، فيكون من سمّى يقرأ بما ذكره[٣] ومن[٤] لم يُسَمِّ يقرأ بضد ما ذكر، وقوله: (بِضِدِّهِ)، ولم يقدِّمْه[٥] لأنه رحمه الله ما يذكر إلا ضده الذي يدل عليه لا مطلق الضد كيف كان، سواء كان يدل عليه من جهة العقل أو من جهة الاصطلاح، فالناظم رحمه الله إذا أراد أن يحيل قراءة على الضد فإنه ينظر إلى الضد الذي يدل (على الضد الآخر[٦]) فيذكره.

فإن كان كل واحد من الضدين مطّرداً منعكساً فأيَّهما[٧] ذكره دل على الآخر، كالمد والقصر، فإن المد يدل على القصر، والقصر يدل على المد، وكذلك الإثبات والحذف، والإظهار والإدغام، والنقل، والتحقيق والتسهيل،

= احكم به. فحذف المضاف، فحصل إلباس عند حذفه، فجاء بالمحذوف تمييزاً رافعاً للإلباس، فإن قلت: جَعْلُ هذا البيت لكيفية استعمال الرمز الصغير والكبير إذا[١] اجتمعا أولى. لأنه من تتمة بيان حكمه، وينبغي أن يتم بيان حكم الشيء قبل الشروع في بيان حكم غيره].

(١) (ك): حرف القرآن فيه قراءات له ضد، أي فأنا بضده غني.

(٢) (ك): ذكر غيره.

(٣) (ك): ذكر.

(٤) (ك): ما.

(٥) (ك): يقل به.

(٦) (ك): عليه.

(٧) (ك): فيذكر أيهما شاء، لأن أيهما.

---

[١] ليست في (ك) يتطلبها السياق.

والغيب والخطاب، (والنون والياء[1])، والفتح والكسر، والنصب والخفض، كما يأتي بيانه في جميع الأضداد المطردة المنعكسة.

وإن كانت القراءة دائرة بين ضدين لا يدل كل واحد منهما على الآخر، وهو غير المنعكس، فإنه ينظر إلى الضد الذي يدل على الآخر فيذكره فقط، مثال ذلك إذا كانت القراءة دائرة[2] بين الرفع والنصب، فإذا[3] أراد أن يذكر [١٣/آ] الضد مطلقاً فما يذكر إلا الرفع لأنه يدل على النصب، ولا يذكر النصب إلا مقيداً؛ لأن ضد النصب الخفض فلا يذكره[4]، مثال ذلك قوله: (وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلاَ) [٤٧٦].

قال:

.... **فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلاَ**

ش: أي: زاحمْ من نظر في هذا الاصطلاح الذي ذكرتُه بذكائك وفطنتك (لِتَفْضُلاَ)، أي لتغلبه[5].

فإن قلت: هذا يقتضي أنه[6] لا يصرح بالقراءة[7] إذا كانت تفهم من

---

(١) (ك): والياء والنون.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): فإن.

(٤) زادت (ك) بعدها: [إلا مقيداً].

(٥) (ك): لتغلب. وزادت بعدها: [يقال: فاضلتُ الرجل فَفَضَلْتُه أي غلبته في الفضل. ماضيه مفتوح العين، لا يكون من باب المغالبة إلا لذلك، فيها اللغتان في فضل، فإنما هما في الفضل بين الشيئين، يقال: فَضَل يفضُل كقعد يقعد، وفَضِل يفضَل كسمع يسمع، وفضُل يفضُل].

(٦) (ك): أن.

(٧) زادت (ك) بعدها: [إلا].

الضد عملاً (بالعموم في) قوله: (وَمَا كَانَ)[2] [٥٧]، وقد يصرح بها كقوله: (وَلكِنْ خَفيفٌ وَالشَّيَاطِيْنُ رَفْعُهُ ❊ كَمَا شَرَطُوا)[3]، (والعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا العُلاَ) [٤٧٤]. قلت: لا نسلِّم أنه (صرح بها) هنا، سلَّمنا ذلك، لكن خصّص هذا العمومَ الواقعُ من استعماله.

فإن قلتَ: فقد يكون في الحرف الواحد قراءتان فصاعداً مثل قوله: (وَيَا وَنُكَفِّرْ عَنْ كِرامٍ وَجَزْمُهُ ❊ أَتَى شَافِيَاً وَالغَيْرُ بالرَّفْعِ وُكِّلاَ) [٥٣٧]. قلتُ: مثل هذا ما يُرَدّ عليه؛ لأن الكلمة ما خرجت عما ذكر لأنها دائرةٌ بين ضدين؛ لأن الحرف الأول منها[5] دائر بين (النون والياء) وهما ضدان، وآخرها بين الرفع والجزم وهما ضدان، لكن الذي يمكن[7] إيراده هنا أن يكون الحرف[8] من الكلمة الواحدة فيه ثلاث قراءات مثل: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١ ـ النساء: ٥٨] [٥٣٦]، وهاء[9] ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] [٧٤٨]، والخاء من ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] [٩٨٨]، والجيم من ﴿جَذْوَةٍ﴾ [القصص: ٢٩] [٩٤٧]، والميم في[10] ﴿بِمَلْكِنَا﴾ [طه: ٨٧]

---

(١) (ك): بعموم.

(٢) زادت (ك) بعدها: [(ذَا ضِدٍّ)].

(٣) زادت (ك) بعدها: [ثم قال].

(٤) (ك): يصرح بهما.

(٥) (ك): منهما.

(٦) (ك): الياء والنون.

(٧) (ك): يليق.

(٨) زادت (ك) بعدها: [الواحد].

(٩) (ك): الهاء.

(١٠) (ك): من.

[٨٨١]. فإذا كان الحرف كذلك (فاعلم أنه[١]) ينص على قراءتين، ويترك القراءة الثالثة مُحالة على ضد القراءة الثانية، ألا ترى أنه لما قال: (وَجَذْوَةٍ اضْمُمْ فُزْتَ والفَتْحَ نَلْ) [٩٤٧]، فيأخذ[٢] للباقين ضد الفتح وهو الكسر؟ وكذلك: (وَ[٣] فِي مُلْكِنَا ضَمٌّ شَفَا وَافْتَحُوا أُولِي نُهًى) [٨٨١].

فإن قلت: فقوله: (ذَا ضِدٍّ) مراده ضد واحد أو أكثر؟ قلت: مراده[٣] ضد واحد، أي إنه لا يفهم[٤] من الضد إلا قراءة واحدة. فإن قلت: ما فائدة سلوكه هذه الطريقة؟ قلت: طلب الاختصار، وسهولة الحفظ على الطالب الراغب[٥].

ثم شرع في بيان الأضداد التي (تقع الاستعانة[٦]) بها، واعلم أن الأضداد التي[٧] ذكرها تنقسم قسمين: أحدهما ما يُعلم من جهة العقل، والثاني ما يعلم من جهة اصطلاحه[٨]. ثم هي تنقسم قسمين آخرين[٣]: منها ما يطّرد وينعكس، ومنها ما يطّرد ولا ينعكس. فبدأ رحمه الله بالقسم الأول من القسمين، أعني الذي يُعلم من جهة العقل المطّرد المنعكس فقال[٩]:

[٥٨]- كَمَدٍّ..................   ....

---

(١) (ك): فإنه رحمه الله.
(٢) (ك): فتؤخذ.
(٣) ليست في (ك).
(٤) (ك): يترك مفهوماً.
(٥) زادت (ك) بعدها: [ويُسْر الاختصار].
(٦) (ك): يقع الاستعمال.
(٧) (ك): إذا أتى.
(٨) (ك): الاصطلاح.
(٩) (ك): قال.

ش: قال «شيخنا» رضي الله عنه: (إتيانه بالكاف فيه[1] إيذان على أنه (لم يحصر[2] جميع الأضداد). قلت له: الكاف للتشبيه، وهي لا دلالة لها على الحصر ولا عدمه، بل ما في كلامه ما يدل على الحصر. وإذا استوفينا الكلام (على ما ذكره من[3] الأضداد (في الفهرسة[4] أذكر[5] بعده[1] ـ إن شاء الله تعالى ـ ما أهمل ذكره (من الأضداد هنا[6] واستعمله في الفَرْش.

أما المد فضدّه[7] القصر، وكذلك (ضدّ القصر[8] المد، (ولذلك كان منعكساً[9]، وقد وقع التعبير بكل واحد منهما (في النظم[10]، أما التعبير بالمدّ فنحو قوله: (وَفِي حَاذِرُوْنَ المَدُّ مَاثُلَّ)[11] [٩٢٧]. فيُعلم أن من لم يذكرْه يَقْرأ بالقصر، مثال التعبير بالقصر كقوله[12]: (وَقُلْ لاَبِثِيْنَ القَصْرُ فَاشٍ) [١٠٩٩]، (وَآتَاكُمُ فَاقْصُرْ حَفِيْظَاً) [١٠٦٤].

واعلم أنه تارة يُعَبِّر بالمد عن زيادة حرف كما هنا، وتارة يعبِّر به عن

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): لا يحصر هنا.

(٣) (ك): هنا على هذه.

(٤) ليست في (ك)، والفهرسة هي القسم الأول من الشاطبية المسمى بـ: الأصول.

(٥) (ك): ذكرنا.

(٦) (ك): هنا من الأضداد.

(٧) (ك): فضد.

(٨) (ك): القصر ضد.

(٩) (ك): فهو مطرد منعكس.

(١٠) (ك): بالمد.

(١١) زادت (ك) بعدها: [(وَمَدُّكَ قَبْلَ الفَتْحِ وَالكَسْرِ حُجَّةٌ * بِهَا لُذْ) [١٩٦].

(١٢) (ك): قوله.

تمكين المد في حرف[1] المدّ كقوله: (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالمَدِّ [مَا قَبْلَ سَاكِنٍ)[2] [١٧٦]، وكذلك القصر تارة يعبِّر به عن حذف الألف[3] كما ذكر، وتارة يعبِّر به عن عدم التمكين في حرف المدّ كقوله: (فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِبَاً)[4] [١٦٩].

قال:

.... وَإِثْبَاتٍ ....

ش: هذا الضدّ الثاني من الأضداد المعلومة من جهة العقل المطّردة المنعكسة، ويقع التعبير به وبضدّه في القصيد، أما التعبير به فكقوله[5]: (وَتَثْبُتُ في الحَالَيْنِ دُرَّاً لَوَامِعَاً * بِخُلْفٍ)[2] [٤٢١]، وأما التعبير بضدّه وهو الحذف فكقوله[4]: (وَاحْذِفِ الواوَ دُخْلُلاَ) [٩٤٨].

واعلم أن الناظم رحمه الله لا يقتصر على لفظ الإثبات والحذف خصوصاً، بل يستعملُها وما رادَفَها، فالذي يرادف لفظَ الإثبات لفظُ الزيادة وما في[2] معناها، كقوله: (وَالوَاوَ زِدْ بَعْدَ مُفْسِدِيْنَ كُفْؤاً) [٦٩١]، (وَزِدْ أَلِفَاً مِنْ قَبْلِهِ فَتُكَمِّلاَ) [٤٥١]، (وَقَبْلَ: يَقُولَ الواوُ غُصْنٌ) [٦٢١]، وأما الذي

---

(١) (ك): حروف.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): حرف المد.

(٤) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: فإذاً يؤدي إلى اللَّبْس لأنه مشترك. قلت: لكن القرينة تعيّن المراد، وهي غير منفكّة، وقد يعبِّر بالقصر عن اختلاس الحركة كقوله: (وَفِي الكُلِّ قَصْرُ الهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ) [١٦٣]، وفي هذا نظر، لكن المد المطلق على تمكين حرف المد بوَّب له باباً في الأصول، وكذلك القصر المراد به عدم التمكين في حرف المد، وهو باب المد والقصر، والواقع في الفَرْش إنما هو الأول دون الثاني].

(٥) (ك): فقوله.

يرادف الحذفَ فكقوله[1]: (وَمَا الوَاوَ دَعْ كَفَى) [٦٨٥]، وقوله: (وَعَدْنَا جَمِيْعَاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلاَ) [٤٥٣].

ثم شرع في[2] الضدّ الثالث فقال[3]:

.... **وَفَتْحٍ** ....

ش: قال «بعضهم» [١٣/ب]: (لم يكن له حاجة إلى ذكره ـ أعني الفتح ـ لأنه سيذكر فيما بعد أنه آخى بين الفتح والكسر فصارا ضدّين بالاصطلاح، وإن كان أراد أنه ضدّ الإمالة كما ذكر الشيخ فِي شرحه ـ قلت: يعني السَّخَاويّ[4]. °قال: ـ فهو° قليل الفائدة[6]؛ لم يستعمله إلا فِي سورة «يوسف» في قوله: (وَالفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلاَ) [٧٧٦]، وفي باب الإمالة[7]: (وَلكِنْ رُؤُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا[8]) [٣١٥]، وإنما يستعمل كثيراً الإمالة، وضدّها ترك الإمالة)[9]، انتهى.

قلت: لما كان الناظم رحمه الله في[10] بيان الأضداد ذكر الفتح لأنه من ذوات[11] الأضداد، وأما ذكره فيما بعد أنه آخى بينه وبين الكسر فاستفدنا

---

(١) (ك): فقوله.

(٢) زادت (ك) بعدها: [بيان].

(٣) (ك): قال.

(٤) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله]. وذكر ذلك السخاوي في «فتح الوصيد» ١/٢٤٦.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [لأنه].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في قوله].

(٨) زادت (ك) بعدها: [(لَهُ)].

(٩) «إبراز المعاني» ١/١٨٠-١٨١.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [مقام].

(١١) (ك): ذوي.

منه حكماً آخر[١] غير هذا، وهو أنه من الأضداد المطّردة[١] المنعكسة باصطلاحه[٢]، وإنما لم يقع التعبير بالفتح إلا فِي هذين الموضعين؛ لأن القراءة إذا كانت دائرة بين الفتح والإمالة فما يعبِّر الناظم بالفتح، لعدم دلالة الفتح على أحد نوعي الإمالة؛ لأن الإمالة منقسمة[٣] إلى صغرى وكبرى، فما تُفهم القراءة الأخرى لو عبَّر به، فيعبِّر بالإمالة إما الصغرى أو الكبرى، وأياً ما كانت فضدّها الفتح. قلت: والصحيح أن الفتح هنا غير الفتح الذي يأتي مؤاخى بينه وبين الكسر؛ لأن الفتح هنا ضدّه الإمالة[٤]، بخلافه ثَمَّ فإن[٥] ضدّه الكسر.

قال:

.... **وَمُدْغَمٍ** ....

ش: هذا الضدّ الرابع من الأضداد المطّردة المنعكسة، وهو الإدغام، و[١]ضدّه الإظهار، وقد وقع التعبير فِي القصيد به وبضدّه، مثال التعبير به قوله[٦]: (وَأَدْغَمَ بَاقِيْهِمْ) [٢٣١]، وقوله: (تُمِدُّونَنِي الإِدْغَامُ فَازَ) [٩٣٧]، و(إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي حُلاً) [٦٠٢]، مثال التعبير بضدّه قوله: (وَيَاسِيْنَ أَظْهِرْ عَنْ فَتًى حَقُّهُ بَدَا) [٢٨١]، وقوله: (وَأَظْهِرْ لَدَى وَاعٍ) [٢٧٣]، (وَمَنْ حَيِيَ

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [ولم يقتصر فِي ذينك الموضعين على ذكر الفتح، بل ذَكَره والإمالةَ قبله].

(٣) (ك): تنقسم.

(٤) زادت (ك) بعدها: [كما ذكر].

(٥) (ك): قال.

(٦) زادت (ك) بعدها: [(وَمُدْغَمٌ * لَهُ الرَّأْسُ شَيْبَاً)] [١٤٣].

اكسِرْ مُظْهِرَاً)[1] [٧١٩]، وقوله: (و[2]مُدْغَمٍ) يجوز أن يكون اسم مفعول، ويجوز أن يكون مصدراً.

قال:

.... وَهَمْزٍ ....

ش: هذا الضدّ الخامس من الأضداد المطّردة المنعكسة، وقد استعمله الناظم رحمه الله وضدّه، مثال استعماله الهمز قوله: (وَفِي الصَّابِئِيْنَ الْهَمْزُ) [٤٦٠]، وقوله: (وَعَى نَفَرٌ أَرْجِئْهُ بِالهَمْزِ سَاكِنَاً) [١٦٦]، (وَحَيْثُ ضِيَاءً وَافَقَ الهَمْزُ قُنْبُلاَ) [٧٤٢]، (وَبَادِئَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلِّلاَ) [٧٥٥]، (وَيَأْجُوْجَ مَأْجُوْجَ اهْمِزِ الْكُلَّ) [٨٥٢]، (وَيُهْمَزُ التَّنَاوُشُ) [٩٨٢]. وضدّ الهمز تركه، ثم ترْكُه متنوّع، تارة يكون بإبداله كقوله[2]: (وَوَرْشٌ لِئَلاَّ وَالنَّسِيْءُ بِيَائِهِ)[3] [٢٢٤]، وتارة يكون بحذفه كقوله[2]: (ونُنْسِهَا مِثْلُهُ[4]) مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ) [٤٧٥]، قال «بعضهم»: (والهمز وتركه داخل فِي باب الإثبات والحذف)[5]، قلت: وليس كما ذكر؛ لأن ترك الهمز ليس هو حذفه مطلقاً دون خُلْف عنه كما تقدم.

قال:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وقد يعبر تارة بالاسم على اختلاف أنواعه والفعل على اختلاف أنواعه فِي القسمين، أعني الإظهار والإدغام].

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [وإبداله متنوع إلى ثلاثة أنواع، وهو حرف مد ولين، ولين فقط، وحرف علة فقط، وتأتي الأنواع الثلاثة فِي كلامه رضي الله عنه].

(٤) ليست فِي (ب).

(٥) «إبراز المعاني» ١/١٨١، وزادت (ك) هنا: [انتهى].

.... وَنَقْلٍ ....

ش: هذا الضدّ السادس، وهو من الأضداد المطّردة المنعكسة، لكن عكسه ما وقع التعبير به في[1] النظم؛ لأن ضدّه ترك النقل[2]، والنقل عبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كما تقدم[3] فِي بابه[4]، و(ضدّ ذلك[5]) إبقاء حركة الهمزة، فمثال النقل[6] قوله: (وَنَقْلُ رِدَاً عَنْ نَافِعٍ (وَكِتَابِيَهْ) [٢٣٤]، وقوله[7]: (وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانُ دَوَاؤُنَا)[8] [٥٠٢].

قال:

.... وَاخْتِلاَسٍ تَحَصَّلاَ

ش: هذا الضدّ السابع، و[7]لم يقع التقييد في[9] النظم أيضاً إلا به كالنقل[10]، وهو عبارة عن خطف الحركة والإسراعِ بها[11]، كقوله: (وَكَمْ * جَلِيْلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسَاً جَلاَ) [٤٥٥]، وقد يقع التعبير عنه بالإخفاء

---

(١) (ك): من.

(٢) زادت (ك) بعدها: [قيل].

(٣) (ك): يذكرا.

(٤) زادت (ك) بعدها: [إن شاء الله تعالى].

(٥) (ك): ضده.

(٦) (ك): التعبير بالنقل.

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقد وقع التعبير به وبما رادفه كقوله: (وَحَرِّكْ بِهِ مَاقَبْلَهُ مُتَسَكِّنَاً)] [٢٣٧].

(٩) زادت (ك) بعدها: [هذا].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [قبل].

(١١) زادت (ك) بعدها: [عُرف القراء، فهو مَجاز لأن ذلك إنما هو فِي الأجسام].

كقوله: (وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ) [٧٤٨]، وكقوله[1]: (وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْهِلاَ) [٦١٢]، وقد يعبّر عنه بالقصر كقوله: (وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ) [١٦٣]، وضدّه إكمال الحركة، وقوله: (تَحَصَّلاَ) أي: تحصّل فِي الرواية[2].

ثم شرع فِي بيان الأضداد اللاتي اصطلح عليها فقال[3]:

[٥٩]- وَجَزْمٍ ....

ش: هذا الضدّ الثامن، وهو الجزم، وضدّه عنده الرفع، وهو يطّرد ولا ينعكس، أما بيان اطّراده فلأنه متى ذَكَرَ الجزم (فجاء بضدّه[4]) الرفع، وليس ضدّ الرفع الجزم، بل ضدّ الرفع النصب[5]، فإذا كانت القراءة دائرة بين الجزم والرفع، فإن ذَكَرَ قراءة الجزم ذكرها بدون قيد فِي الغالب، فتأخذ ضدّه الرفع[6] كقوله: (وَيَغْفِرْ مَعْ يُعَذِّبْ سَمَا الْعُلاَ * شَذَا الْجَزْمِ) [٥٤٣ - ٥٤٤]، وكقوله[1]: (وَحَرْفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ رِضًى) [٨٦٠]، وقد يقيدها كقوله: (وَجَزْمُنَا * بِرَفْعٍ دَلَّ صَافِيْهِ كُمَّلاَ) [٩٢٠]، وإن ذكر قراءة الرفع لم يُطلق، لأن ضدّ الرفع النصبُ كما يأتي[7]، بل يقيّد[8] كقوله: (يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلاَ) [٩٢٤]، وقوله: (يُصَدِّقُنِي ارْفَعْ جَزْمَهُ فِي نُصُوصِهِ)

---

(١) (ك): قوله.

(٢) زادت (ك) بعدها: [وثبت، وقلت: أو فِي التلاوة أو فِي النظم].

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): فضده.

(٥) زادت (ك) بعدها: [كما يأتي].

(٦) زادت (ك) بعدها: [المسكوت عنه].

(٧) (ك): ينبغي.

(٨) زادت (ك) بعدها: [بأن يذكر معه الجزم].

[٩٤٨]، (وَتَلَقَّفُ ارْفَعِ الْجَزْمَ[١]) [٨٧٨]، فيكون من ذُكِر يقرأ بالرفع، والمسكوت عنه[٢] يقرأ بالجزم الذي نطق به مع الرفع، ألا ترى أنه لما قال: (يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلاً) [٩٢٤] يأخذ لابن عامر و«أبي بكر» الرَّفعَ وللمسكوت عنهم الجزم؟

قال:

.... **وَتَذْكِيرٍ** ....

ش: هذا تاسع ضدّ، وهو من الأضداد المطّردة المنعكسة، ووقع فِي القصيد التقييدُ[٣] به وبضدّه[٤] الذي هو التأنيث، مثال التقييد به قوله: (وَذَكَّرَ تُسْقَى عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ) [٧٨٨]، (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ) [٦٣٢]، ومثال [١٤/آ] التقييد بضدّه قوله: (وَيُقْبَلُ الأُولى أَنِّثُوا دُوْنَ حَاجِزٍ) [٤٥٣]، وقوله: (وَأَنِّثْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ) [٦٠٢].

واعلم أن حرف القرآن الدائرَ بين (التذكير والتأنيث[٥]) إن كان فعلاً مضارعاً كان التأنيث[٦] بالتاء ثالث الحروف فِي أوله، وكانت الياء آخر الحروف فِي أوله للتذكير الذي هو ضدّه كقوله: (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ) [٦٣٢]، (وإن[٧]) كان غير فعل مضارع كان التأنيث فيه بالتاء[٨] آخره، وضدّه

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(مَعْ أُنْثَى)].

(٢) زادت (ك) بعدها: [من القَرَأَة].

(٣) (ك): التعبير.

(٤) زادت (ك) بعدها: [بالاسم والفعل فيهما].

(٥) (ك): التأنيث والتذكير.

(٦) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٧) (ك): فإن.

(٨) زادت (ك) بعدها: [في].

ترك التاء كقوله: (وَذَكِّرْ فَنَادَاهُ وَأَضْجِعْهُ شَاهِدَاً)[1] [٥٥٤].

.... وَغَيْبٍ ....

ش: هذا الضدّ العاشر، وهو مطّرد منعكس، وضدّ الخطاب باصطلاحه، وقد وقع[2] التقييد في النظم به وبضدّه، لأن[3] ضدّ الغَيبة في[4] التحقيق الحضور، والحضور ينقسم إلى تكلُّم وخطاب، لكن لما كان التردد بين الغَيْب والتكلم قليلاً لم يجعل الغيب ضدّ التكلم، بل جعله ضدّ الخطاب، مثال تردد القراءة بين الغيب والتكلم قوله[5] فِي سورة «الأعراف» [١٤١]: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، فجعله الناظم[6] من قبيل الإثبات والحذف، فقال فيه: (وَأَنْجى بِحَذْفِ اليَاءِ وَالنُّونِ كُفِّلاَ) [٦٩٦]، مثال التقييد بالغيب والقراءةُ مترددة بينه وبين الخطاب قوله: (وَلاَ يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ[7]) [٤٦٣]، وكقوله[8]: (وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ) [٤٦٢]، مثال التقييد بضدّه قوله: (وَخَاطِبْ تَرَوْا شَرْعَاً) [٨١٠]، (وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الخِطَابُ كَمَا عَلاَ[9] شَفَا) [٤٨٧].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وقوله: (وَسَيِّئَةً فِي هَمْزِهِ اضْمُمْ وَهَائِهِ * وَذَكِّرْ وَلاَ تَنْوِيْنَ ذِكْرَاً مُكَمَّلاَ) [٨٢١].

(٢) (ك): يقع.

(٣) (ك): واعلم أن.

(٤) (ك): الخطاب و.

(٦) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٧) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٨) زادت (ك) بعدها: [(شَايَعَ دُخْلُلاَ)].

(٩) (ك): قوله.

(١٠) ليست فِي (ب).

قال:

.... وَخِفَّةٍ ....

ش: هذا الضدّ الحادي عشر، وهو مطّرد منعكس، ووقع التعبير به فِي القصيد وبضدّه الذي هو الثّقيل[1]، مثال التعبير به قوله: (وَخِفُّ قَدَرْنَا دَارَ)[2] [١٠٦٠]، مثال التعبير بضدّه قوله[3]: (وَثَقَّلَ غَسَّاقًا) [١٠٠٢]، (وَشَدَّدَ حَفْصٌ[4]) [٦٦٢].

قال:

.... وَجَمْعٍ ....

ش: هذا الضدّ الثاني عشر[5]، من الأضداد المطّردة المنعكسة باصطلاحه؛ لأن الناظم رحمه الله جعل[6] ضدّ الجمع التوحيدَ والإفراد، ووقع التعبير به وبضدّه الذي هو الإفراد، مثال التعبير به قوله: (وَجَمْعُ رِسَالاَتِيْ حَمَتْهُ ذُكُورُهُ) [٦٩٨]، وقوله: (وَاجْمَعُوا سُرُجاً وِلاَ) [٩٢٣]، مثال التعبير بضدّه قوله: (خَطِيْئَتُهُ التَّوْحِيْدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) [٤٦٣]، وقوله: (وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللهِ الاَوَّلاَ) [٧٢٥].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [بالاسم والفعل وبما زاد، فهما كقوله: (وَفِي الْوَصْلِ لِلْبَزِّيِّ شَدِّدْ تَيَمَّمُوا)] [٥٢٦].

(٢) زادت (ك) بعدها: [(وَتَظَّاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتَاً) [٤٦٥]، (وَيُنْزِلُ خَفَّفْهُ) [٤٦٨]، (وَخُفِّفَ لِلْبَصْرِي) [٤٦٩]، (وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ) [٤٧٠]، (وَخُفِّفَ عَنْهُمْ) [٤٧٠].

(٣) زادت (ك) بعدها: [(وَمُوَصٍّ ثِقْلُهُ صَحَّ) [٤٩٩]، (وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيْمَ ثَقَّلاَ) [٥٠٢]، (وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقِّلاَ) [٥١٦].

(٤) زادت (ك) بعدها: [(مُنْزَلٌ)].

(٥) زادت (ك) بعدها: [وهو].

(٦) (ك): جعلها من.

قال «بعضهم»: (ولكل واحد من الجمع والإفراد ضدّ آخر، وهو التثنية - قال: - ولكن لم يجئْ إلا ضميرها، ولقلّته أدرجه الناظم رحمه الله فِي باب الحذف والإثبات، تارة كقوله فِي سورة «الكهف»: (وَدَعْ مِيْمَ خَيْراً مِنْهُمَا حُكْمُ ثَابِتٍ)[1] [٨٣٩]، وتارة فِي باب المد والقصر كقوله: (وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا) [١٠٢٤])[2]، انتهى.

قلت: والجمع أيضاً على قسمين: جمع تصحيح وجمع تكسير[3]، التكسير على قسمين[4]: قِلّة و[4]كثرة، (كما أن الصحيح على قسمين: تذكير وتأنيث[1])، فكان ينبغي أن ينبِّه على الجمع، لكنه إذا ذكر الجمع فلا[5] يختلف الحال؛ لأنك تأخذ ضدّه الإفراد مطلقاً إلا فِي موضعين[6]، وهما قوله فِي سورة «الأحزاب»: (سَادَاتِنَا اجْمَعْ بِكَسْرَةٍ[7]) [٩٧٤]، فإن القراءتين بالجمع، وقوله في[1] «والمرسلات»: (جِمَالاَتٌ فَوَحِّدْ شَذاً عَلاَ) [١٠٩٨]، إنما يختلف الحال، وربما يقع اللبس إذا ذكر الإفراد[8]، فلا يتعين نوع من أنواع الجمع على[9] الخصوص إلا[10] بقرينة[11]، كقوله

---

(١) ليست في (ك).

(٢) «إبراز المعاني» ١/١٨٣.

(٣) زادت (ك) بعدها: [ثم التصحيح على قسمين: تذكير وتأنيث، كما أن].

(٤) زادت (ك) بعدها: [(جمع)].

(٥) (ك): لا.

(٦) زادت (ك) بعدها: [فإن ضد الجمع أيضاً الجمع].

(٧) زادت (ك) بعدها: [(كَفَى)].

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقيد به].

(٩) (ك): في.

(١٠) (ك): لا.

(١١) زادت بعدها: [كما يأتي بيانه فِي الفرش].

في[1] «البقرة»: (خَطِيْئَتُهُ التَّوْحِيْدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) [٤٦٣]، فنطق بما قيّد، فيجوز أن يكون نافع قرأ بجمع التصحيح أو بجمع التكسير، وكذلك قوله: (وَفِي الْغُرْفَةِ التَّوْحِيْدُ فَازَ) [٩٨٢].

ثم شرع فِي الضدّ الثالث عشر، وهو التنوين فقال[2]:

.... وَتَنْوِيْنٍ ....

ش: اعلم أن التنوين من الأضداد المطّردة المنعكسة، وضدّ التنوين تركُه، و[3]تركه تارة يكون بعدم[4] الصرف، وتارة بالإضافة[5]، ووقع التعبير (في النظم[6]) به وبضدّه[7]، مثال التعبير به قوله: ((وَنَوِّنُوا * عُزَيْرُ رِضَا نَصٍّ) [٧٢٦]، وقوله[6]): (وَلا بَيْعَ نَوِّنْهُ[8]) [٥١٩]، ((وَقَلْبِ نَوِّنُوا مِنْ حَمِيْدٍ)[9] [١٠١٢]، مثال التعبير بضدّه قوله: (ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ * يُنَوَّنْ (عَلَى فَصْلٍ) [٧٦٢]، وقوله[2]): (وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ) [٦٨٤]، (لَهُ الرَّحْبُ)[10] [١٦٥].

(واعلم أنه[6]) قد يعبِّر عن التنوين بالنون نفياً وإثباتاً، مثاله فِي الإثبات قوله:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [سورة].

(٢) (ك): قال.

(٣) (ك): ثم.

(٤) (ك): لعدم.

(٥) (ك): للإضافة. و زادت (ك) بعدها: [وتارة لانتقال الكلمة عن الاسمية إلى الفعلية].

(٧) ليست في (ك).

(٧) زادت (ك) بعدها: [في النظم].

(٨) زادت (ك) بعدها: [(وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةَ)].

(٩) ليست في (ك). وزادت (ك) هنا: [وقوله: (وَفِدْيَةُ نَوِّنْ) [٥٠٠]، (وَبِالرَّفْعِ نَوِّنْهُ فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ * فُسُوقٌ) [٥٠٥]، وقوله: (جَزَاءُ فَنَوِّنْ) [٨٥٠]، وقوله: (وَنَوِّنْ عَلَى اعْتِلاَ) [٨١٨].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [(وَفِي نِعْمَةً حَرِّكْ وَذُكِّرَ هَاؤُهَا * وَضُمَّ وَلاَ تَنْوِينَ عَنْ) [٩٦٢].

(شِهَابٍ بِنُونٍ ثِقْ) [٩٣٢]، وقوله: (وَفِي دَرَجَاتِ النُّونُ[١]) [٦٥١]، مثاله فِي صورة النفي قوله: (مَعاً سَبَأَ افْتَحْ دُوْنَ نُونٍ حِمًى هُدًى) [٩٣٣]، وقوله: (وَلاَ نُونَ شِرْكَاً) [٧١٠]، قال «بعضهم»: (ولو تجنَّب ذلك كان أحسن؛ لأنه قد آخى بين النون والياء كما يأتي، فيتّحد اللفظ، والضدّ مختلف[٢]، فيقول تارة: (نَغْفِرْ بِنُونِهِ) [٤٥٦]، فيكون ضدّها الياء)[٣]. انتهى، قلت: إنما يفعل ذلك مع عدم اللبس، والقاعدة أن الكلمة المختلف فيها إن كانت اسماً فالنون عبارة عن التنوين[٤]، وهو آخر الكلمة، وضدّه تركه، وإن كانت الكلمة[٥] فعلاً مضارعاً كانت النون فِي أوله، وضدّها الياء، فإن قلت: هذا يوقع لبساً أيضاً؛ لأنه ما [١٤/ب] يعرف هذا إلا النحوي. قلت: ⁽هذه القصيدة ما نظمها للجهال⁾[٦]؛ ألا ترى إلى قوله: (عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلاَ)[٧] [٦٣][٨]؟

ثم شرع فِي الضدّ الرابع عشر فقال[٩]:

وَتَحْرِيْكٍ أُعْمِلاَ ....

ش: اعلم أن ضدّ التحريك السكون، سواء كان التحريك مطلقاً أو مقيداً، مثال ⁽كونه مطلقاً⁾[١٠] قوله: (مَعَاً قَدْرُ حَرِّكْ مِنْ صِحَابٍ) [٥١٣]، مثال

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(مَعْ يُوسُفٍ)].

(٢) (ك): يختلف.

(٣) «إبراز المعاني» ١/١٨٤.

(٤) زادت (ك) بعدها: [نفياً وإثباتاً].

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): هذا النظم إنما فعله للفضلاء.

(٧) زادت (ك) بعدها: [في النظم].

(٨) في هامش (ب): بلغ قراءة وتصحيحاً على المصنف.

(٩) (ك): قال.

(١٠) (ك): المطلق.

(كونه مقيداً[١]) قوله: (وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمَّاً كَمَا رَسَا) [٥٧٢]، فيأخذ للمسكوت عنهم ضدّه، وهو السكون، (والقاعدة[٢]) أنه متى ذكر اسم الحركة منفرداً فالضدّ لها، فإذا[٣] قال: ارفع. فضدّه النصب للمسكوت عنه، وإن قال: انصب. فضدّه الخفض، وإن[٤] قال: اخفض. فضدّه النصب، وإن ذكر التحريك مع إحدى هذه الحركات فالضدّ له دونها وهو السكون، ولا التفات إلى تقييده بضم أو نصب أو خفض، مثال (ذلك قوله[٥]): (وَتُسْأَلُ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللاَّمَ حَرَّكُوا بِرَفْعٍ خُلُوداً) [٤٧٩]، فيأخذ ضدّ التحريك للمسكوت عنه[٦]، وهو السكون، لا ضدّ الرفع الذي هو النصب، وكذلك قوله فِي سورة «المائدة»[٧]: (وَحَمْزَةُ وَلْيَحْكُمْ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ) [٦٢٠]، فيأخذ ضدّ الحركة لغير حمزة وهو السكون، لا ضدّ الكسر والنصب.

وقوله: (أُعْمِلاَ) أي: جُعل عاملاً فِي الحرف ما يتصف[٨] به من ارتفاع، وانضمام، وانخفاض، وانتصاب، وانفتاح[٩].

---

(١) (ك): المقيد.

(٢) (ك): فالقاعدة.

(٣) (ك): وإذا.

(٤) (ك): إذا.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): عنهم.

(٧) زادت (ك) بعدها: [في قوله].

(٨) (ك): يتصرف.

(٩) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ما السر فِي كون التحريك إذا ذكر مع شيء من الحركات فالضد له دونهما؟ قلت: لأن التحريك هو الأصل، لأنه جنس للحركات لصحة إطلاقه على كل واحد منهن، والأصل مقدَّم، وكذلك الجنس].

قال:

[٦٠]- وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيْكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ   هُوَ الْفَتْحُ وَالإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلاَ

ش: هذا البيت زاد به أيضاً[(١)] إيضاح (الضدّ الذي[٢]) قبله، وهو التحريك، يريد إذا قيد[(٣)] التحريك فِي كلامه، (ولم يقيده[٤]) بحركة، فالمراد به الفتح دون الضم والرفع والنصب[(٥)] والخفض، فالتحريك[(٦)] يقع في[(٧)] النظم مقيَّداً وغير مقيد، فإذا كان غير مقيد مثل أن يقول: حَرِّك. أو ما فِي معناه، ولا يزيد على ذلك، (فإنه يُحمل[٨]) على الفتح، كقوله: (مَعاً قَدْرُحَرِّكْ مِنْ صِحَابٍ) [٥١٣]، فيحرَّك بالفتح، والمقيد أن يقول: حرِّك بكذا. إما بضم أو بغيره، فيحرَّك بالحركة التي نص عليها، كقوله: (وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمَّاً كَمَا رَسَا) [٥٧٢]، (وَتَحْرِيْكُ وَرْشٍ قُرْبَةٌ ضَمُّهُ جَلاَ) [٧٣٢]، فيحرك بالضم لنصه عليه، وقوله: (وَضَيْقاً مَعَ الْفُرْقَانِ حَرِّكْ مُثَقِّلاَ * بِكَسْرٍ سِوَى المَكِّي) [٦٦٤-٦٦٥]، فيحرَّك بالكسر لأنه نص عليه[(٩)]،

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): ما.

(٣) (ك): أطلق.

(٤) (ك): من غير تقييد.

(٥) (ك): الكسر.

(٦) (ك): والتحريك.

(٧) زادت (ك) بعدها: [هذا].

(٨) (ك): فيحمل.

(٩) زادت (ك) بعدها: [ويكون من لم يذكر من القراء يقرأ بالسكون، فالحاصل أن التحريك وما تصرّف منه يقع فِي هذا النظم مقيداً وغير مقيد، وكذلك الإسكان.

فإن قلت: قد رأينا التحريك غير مقيد، ولا يحمل على الفتح كقوله فِي باب الوقف: (وَمَا نُوِّعَ التَّحْرِيْكُ إِلاَّ لِلاَزِمٍ بِنَاءً وَإِعْرَاباً)[٣٧٢]، فأطلقه على الفتح والضم والكسر والرفع =

و[1]قوله: (وَ الإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلاَ)، قال «بعضهم»:

فيه وجهان:

أحدهما أنه آخى التحريك غير المقيد فِي أنه متى ذكره غيرَ مقيَّد فضدّه التحريك المطلق، وهو الفتح... كقوله: (وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَاؤُهُ)[2] [٥١٠]، فضدّ السكون هنا الفتح، أما إذا كان ضدّ السكون حركة غير الفتح فإنه يقيدها كقوله: (وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمْ يَداً) [٤٨٥]، (وَفِي سُبْلَنَا فِي الضَّمِّ الإِسْكَانُ حُصِّلاَ) [٦١٦]، وقد استعمل الأمرين فِي نصف بيت فِي حرف[1] (دَارَسْتَ) [٦٥٧] فِي سورة «الأنعام» فقال: (وَحَرِّكْ وَسَكِّنْ كَافِياً) [٦٥٨]، فأطلق التحريك والإسكان، فكان المراد بما نطق به من الحركة وبضدّ السكون الفتح، فابن[3] عامر فَتَح السين وسكّن التاء[1]، والباقون - غير (حَقّ) - سكّنوا السين وفتحوا التاء.

- قال -: الوجه الثاني: أن تكون الهاء فِي (آخَاهُ) (عبارة عن[4]) التحريك كله المطلق والمقيد، والمراد بالأخوّة الضدّيةُ كما قال فِي البيت بعده: (وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا) [٦١]، ويُفهم من الإسكان المطلق أن ضدّه

= والنصب والجر. قلت: لا نسلّم أنه هنا غير مقيَّد، بل هو مقيد بما قبله من الحركات، سلّمنا أنه غير مقيد، لكن مراده إذا جرى ذكره فِي الفَرْش.

فإن قلت: الناظم لم يقيد ذلك بالفرش لقوله: (وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ)، والتقييد على خلاف الأصل؛ لأن الكلام إذا دار بينه وبين الإطلاق قدم الإطلاق عليه].

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [وكذا: (وَسَكِّنْ مَعاً شَنَآنُ) [٦١٤].

(٣) (ك): وابن.

(٤) (ك): عائدة على.

الفتح؛ لأن ضدّه الحركة المطلقة، وقد قال: (وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ * هُوَ الْفَتْحُ)، يعني: سواء جرى ذكره نصاً صريحاً أو أُخذ ضدّاً لما نص على إسكانه – قال: – ولم يخرج عن هذا الأصل الذي ذكره إلا قوله: (وَفِي الصَّعْقَةِ اقْصُرْ مُسْكِنَ العَيْنِ[1]) [١٠٤٦]، وكان حقه أن يقول: مسكن الكسر... و(مَنْزِلاً) تمييز، وهو مصدر، أي: آخاه نزولا. أو اسم مكان، أي: آخى منزل كل واحد منهما الآخر. وقيل: ظرف)[2]، انتهى[3].

فإن قلت: قوله: (هُوَ الْفَتْحُ) مراده حركةُ الإعراب أو حركة البناء أو

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(رَاوِياً)].

(٢) «إبراز المعاني» ١/١٨٥ – ١٨٦.

(٣) زادت (ك) بعدها: [ومقصوده رحمه الله أن الإسكان ينزل فِي منزلة الفتح، وكذلك جميع الأضداد، فكل ضد ينزل منزلة ضده فالحرف الذي يحرَّك هو الذي يسكَّن، والحرف بمنزلة المنزل، والإسكان والتحريك هما اللذان ينزلان فيه، فهما متواردان على الحرف، ولقائل أن يقول: لا يصح عود الهاء إلى التحريك المقيد والمطلق؛ لأن التحريك المقيد لم يتقدم له ذكر.

فإن قلت: لا نسلّم أنه لم يتقدم له ذكر، بل قد تقدم؛ لأنه ذكر آخر البيت آخر التحريك المقيد فِي قوله: (وَتَحْرِيْكٍ اعْمِلاَ)، كذكره المطلق بعده فِي أول البيت فِي قوله: (وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيْكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ)، وإذا كان كذلك فقد تقدم نوعا التحريك المطلق فالمقيد. قلت: القاعدة أن النكرة إذا أعيد لفظها معرفة كانت الأُولى لقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل ١٥–١٦]، فإن الرسول الثاني هو الأول.

فإن قلت: الفرق بينهما ظاهر؛ لأن الناظم رحمه الله قصد أن ينوع التحريك إلى نوعين بخلاف الآية الكريمة، سلمنا تقدُّم نوعي التحريك، لكن القاعدة المطابقةُ بين الضمير وما يعود عليه، والضمير فِي (آخَاهُ) مفرد، فلا يصح عودُه إلى شيئين.

فإن قلت: يصح ذلك كما فِي الآية كقوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]. قلت: الآية مؤوَّلة، ولا ضرورة تلجئ إليه من كلام الناظم رحمه الله مع أنه على خلاف الأصل].

كلاهما؟ وكذلك قوله[1]: (الإِسْكَانُ) هل مراده مطلق (السكون، أو السكون الذي هو علامة البناء أو علامة الإعراب[2])؟ قلت: مراده مطلقُ الفتح، فيشمل حركة الإعراب والبناء، وكذلك (مطلق السكون، فيشمل السكون الذي هو بناءٌ والذي هو علامة إعراب[3]).

فإن قلت: فإذا[4] جرى التحريك مقيداً لم يتبيّنْ ما حكمه وما ضدّه. قلت: يَتقيد بما ذُكر[1] معه من الحركات[5]، وتأخذ ضدّه[6] السكونَ للمسكوت عنه[7].

ثم شرع فِي الضدّ الخامس عشر، فأخبر أنه آخى بين النون والياء

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): الإسكان أعم من قوله إعراباً أو بناءً.

(٣) (ك): الإسكان يشمل. وزادت (ك) بعدها: [ما كان علامةً للجزم أو غيره، مثال كون السكون علامة إعراب قوله: (وَسَاكِنٌ * بِحَرْفَيْهِ يَطَّوَّعْ وَفِي الطَّاءِ ثُقِّلاَ * وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ) [٤٨٩ - ٤٩٠]، مثال كونه علامة للبناء قوله: (وَسَكِّنْ مَعاً شَنَآنُ) [٦١٤]، مثال إطلاق التحريك عن لقب الإعراب والبناء قوله: (وَحَمْزَةُ وَلْيَحْكُمْ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ) [٦٢٠]، مثال إطلاقه على لقب البناء فقط قوله: (مَعَاً قَدْرُ حَرِّكْ مِنْ صِحَابٍ) [٥١٣].

(٤) (ك): وإذا.

(٥) زادت (ك) بعدها: [لمن ذُكر معه من القراء].

(٦) (ك): ضد.

(٧) (ك): عنهم. وزادت (ك) بعدها: [كما فِي قوله: (وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمًّاً كَمَا رَسَا) [٥٧٢]، فيأخذ لابن عامر و «الكسائي» الضمَّ فِي العين، ولغيرهما ضدَّ التحريك وهو الإسكان، ويريد التحريكَ وما اشتُقّ منه أو أفاد معناه كقوله: (وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمّاً) [٥٧٢]، (وَمُحَرَّكٌ لِيَقْطَعْ بِكَسْرِ اللاَّم) [٨٩٣]، وكذلك الإسكان وما أُخذ منه أو رادفه من اسم أو فعل نحو قوله: (وَسَكِّنْ مَعَاً شَنَآنُ) [٦١٤]، ولأجل ذلك أتى الناظم رحمه الله بالمصدر فيهما الذي هو الأصل، ويدلّك على ما قلناه استعماله لذلك].

فقال[1]:

[٦١]- وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّوْنِ وَالْيَا (وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ[2]) ....

ش: هذا أيضاً مطّرد منعكس، يريد أنه جعل ضدّ النون الياء وضدّ الياء النون، ووقع التقييد[3] بكل واحد منهما (في النظم[4])؛ فمتى كانت القراءة دائرة بين النون والياء، فإذا ذكَرَ النونَ لقارئ أخذ للمسكوت عنه الياء، وكذلك إذا ذكر الياء لشخص[5] أخذ (للمسكوت عنهم[6]) النون.

واعلم أنك لا تأخذِ الياءَ ضدّ النون ولا النونَ ضدّ الياء [١٥/آ] إلا إذا صرح بكل[7] واحد[8] منهما بأن يقول: بالياء أو بالنون. كقوله: (وَيَا وَنُكَفِّرْ عَنْ كِرَامٍ) [٥٣٧]، فيأخذ للمسكوت عنهم[9] النون لتصريحه بالياء، وكذلك قوله: (وَنُؤْتِيهِ بِالْيَا (فِي حِمَاهُ[4])) [٦٠٦]، ومثال تصريحه بالنون قوله: (وَنُدْخِلْهُ نُونٌ مَعْ طَلاَقٍ) [٥٩٢]، وقوله: (وَحَيْثُ يَشَاءُ نُونُ دَارٍ) [٧٨٠]، وقوله: (ويُوحَى إِلَيْهِمْ (كَسْرُ حَاءِ جَمِيْعِهَا[4]) ❊ وَنُونٌ عُلاً) [٧٨٣]، فيأخذ للمسكوت (عنهم الياء[10]).

(١) (ك): قال.

(٢) ليست في (ب).

(٣) زادت (ك) بعدها: [في النظم].

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): لقارئ.

(٦) (ك): لغيره.

(٧) (ك): بذكر كل.

(٨) (ك): واحدة.

(٩) (ك): عنه.

(١٠) (ك): عنه القراءة بالياء.

فإن قلت: الياء تستعمل للتذكير كقوله: (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ) [٦٣٢] وضدّه التأنيث، وتستعمل للغيب كما في قوله: (تُظْلَمونَ[١] غَيْبُ شُهْدٍ[٢]) [٦٠٢]. قلت: ما يضرُّه (استعمالها فِي ذلك[٣]؛ لأنك لا تأخذ ضدّ النون الياء ولا ضدّ الياء النون إلا إذا صرح بكل واحدة منهما كما تقدَّم، فإن لم يصرح بذلك أخذنا[٤] ضدّ ما صرح به، فإن صرّح بالغيب أخذ[٤] ضدّه الخطابَ، وإن صرّح بالتذكير أخذ[٤] ضدّه التأنيثَ[٥]، ألا ترى أنه لما قال فِي سورة «الأحزاب»: (وَتَعْمَلْ نُؤْتِ بِالْيَاءِ) [٩٧٢]، فقوله: (بالْيَاءِ) تقييد لِيُؤْتِ؟ فتكون قراءة الباقين فِي (نُؤْتِ) بالنون؛ (لأنه نص[٦] على الياء، وأما (تَعْمَل) فلم ينصَّ فيه[٧] على شيء، بل أطلقه[٨]، والكلمة تحتمِلُ (التأنيث والتذكير[٩]، فتأخذَ التذكيرَ فيها من بيت الإطلاق، فتكون[١٠] قراءة الباقين فيها بالتأنيث (في (تَعْمَلْ)[١].

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [(دَنَا)].

(٣) (ك): استعماله لها.

(٤) (ك): أخذت.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وإن لم يصرح بشيء، وأطلق، فتنظر إلى بيت الإطلاق، فإن احتمل الكلام الغيب والخطاب أخذتَ الغيب، وإن احتمل التذكيرَ والتأنيث أخذتَ التذكير، وقد يقدِّر أن ضد الغيب الخطاب، فيكون من بقي من القراء بالخطاب، وكذلك إذا أخذ التذكيرَ لقارئ قد عُلم أن ضدَّه التأنيثُ، فيكون باقي القراء على التأنيث].

(٦) (ك): لنصه.

(٧) (ك): فيها.

(٨) (ك): أطلق.

(٩) (ك): التذكير والتأنيث.

(١٠) (ك): وتكون.

واعلم أن هذه المؤاخاة بين النون والياء إنما تقع فِي الأفعال المضارعة فقط، فإن قلت: من أين نعلم ذلك؟ قلت: من استعماله ذلك فِي الفَرْش. فإن قلت: فإذا كانت الياء تستعمل فِي التذكير والغيب كما سبق، وقد يُطلق فِي مواضعَ كثيرة بالغيب(١) والتذكير من غير تقييد، وإذا كان كذلك فيؤدي إلى اللَّبْس فِي الصريح وفي الضدّ(٢).

ثم شرع فِي بيان (مؤاخاته بين(٣) حركات الإعراب والبناء والتفرقة بينهما، واعلم أن حركة(٤) الإعراب ثلاثة(٥): الرَّفع والنَّصْب والجرّ(٦). وحركات البناء ثلاثة: الضم والفتح والكسر. وإنما فرّق بينهما لتتخلّص(٧) القراءات، ولا يقع لبس(٨)؛ لأن الكلمة قد (تشتمل على(٩) حركة إعراب وعلى(١٠) حركة بناء، فإذا ذكر حركة الإعراب علم أن الخلاف فيها، وإن(١١) ذكر حركة البناء علم أن الخلاف فيها فقط، بيان ذلك قوله: (شُوَاظٌ بِكَسْرِ الضَّمِّ مَكِّيُّهُمْ جَلاَ) [١٠٥٤]، فشواظ (فيه حركة(١٢) بناء، وهي

(١) (ك): الغيب.

(٢) زادت (ك) بعدها: [قلت: زوال اللبس يحصُل بالنظر إلى الآية، فيؤخذ ما يليق أخذه].

(٣) (ك): مؤاخاة.

(٤) (ك): حركات.

(٥) (ك): الثلاثة.

(٦) (ك): الخفض.

(٧) (ك): لتتلخص.

(٨) (ك): اللبس فِي القراءة.

(٩) (ك): تشمل.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) (ك): إذا.

(١٢) (ك): ضمة.

(الضمة التي على[1]) الشين، وفيه حركة إعراب، وهي ضمة الظاء، فلما نطق بالضم الذي هو (حركة بناء[2]) علم أن الخلاف إنما هو فِي حركة البناء، وهي ضم[3] الشين، وكذلك قوله فِي سورة «الفجر»[4]: (وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ) [١١١٠]، ففي (الوَتْرِ)[5] حركتان[6] حركة الواو وحركة الراء، فحركة الواو حركة بناء، وحركة الراء حركة إعراب، فلما نطق بالكسر علم أن الخلاف إنما هو فِي حركة[1] الواو فقط؛ فأخبر[7] أنه آخى بين الفتح والكسر، فجعل ضدّ الفتح الكسر وضدّ الكسر الفتح، وقد وقع التعبير بكل واحد منهما في النظم، (مثال التعبير بالفتح قوله[8]): (إِنَّ الدِّيْنَ بِالْفَتْحِ رُفِّلاَ) [٥٤٨]، و(مثال التعبير بضدّه وهو الكسر[1]) قوله[9]: (أَنَّ اللهَ يُكْسَرُ فِي كِلاَ) [٥٥٤]، فهذا معنى قوله: (وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ)، وهذا هو[1] الضدّ السادس عشر، وهو من الأضداد المطّردة المنعكسة، وتقدير الكلام: وبين (فَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ)[10]. فهاتان حركتان من حركات البناء.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): من ألقاب البناء.

(٣) (ك): ضمة.

(٤) (ك): «والفجر».

(٥) (ك): (وَالْوَتْرِ).

(٦) (ك): كسرتان.

(٧) (ك): لأنها حركة بناء، فأخبر رحمه الله.

(٨) (ك): كقوله.

(٩) زادت (ك) بعدها: [(وَفَتْحُكَ سِيْنَ السِّلْمِ) [٥٠٦]، وأما الكسر الذي هو ضده كقوله: (وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ) [٥٤١]، (وَأَنَّ اكْسِرُوا شَرْعاً) [٦٧٧]، وقوله: (وَمِنْ بَعْدُ)].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: الضمير فِي (فَتْحِهِمْ) إلى ماذا يعود؟ قلت: إلى القراء؛ لأن القارئ هو الذي يفتح ويكسر، فأضيف إليهم إضافة ملابسةٍ، أو إلى النحاة لأن هذا من اصطلاح النحاة].

قال «بعضهم»: (وقد اختلّ[1] عليه هذا الالتزام فِي موضعٍ سهواً، وهو قوله فِي «الزخرف»: (وَفِي قِيْلَهُ اكْسِرْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ) [١٠٢٨]، وصوابه: اخفِضْ. فِي الأول، لأنه للام[2]، وهي[3] حرف[4] إعراب)[5]. قلت: وكذلك (قوله تعالى[6] في[7] «الأنعام»[8]: (رِسَالاَتِ فَرْدٌ وَافْتُحُوا (دُونَ عِلَّةٍ)[6] [٦٦٤]؛ فإن الحركة فِي كلا القراءتين إعراب، وكذلك قوله فِي «المائدة»: (رِسَالَتَهُ اجْمَعْ وَاكْسِرِ التَّا (كَمَا اعْتَلاَ)[6] [٦٢٣]، والحركة فِي كلا القراءتين إعراب. قلت: والعذر له عن ذلك[9] إنما فرّق بين حركات الإعراب وحركات[6] البناء خوفاً من اللبس، فإذا كان الموضع ما فيه لبس جاز[10] إطلاق حركات البناء على الإعراب وبالعكس[11]، وهذه المواضع وما كان نحوَها لا لبس فيها.

فإن قلت: لم قدّم الكلامَ على حركات البناء دون الإعراب؟ قلت: لوجهين[12]:

---

(١) (ب): اشتمل.

(٢) (ك): اللام.

(٣) «إبراز المعاني»: هو.

(٤) (ك): حركة.

(٥) «إبراز المعاني» ١/ ١٨٧.

(٦) ليست في (ك).

(٧) زادت (ك) بعدها: [سورة].

(٨) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٩) زادت (ك) بعدها: [أنه].

(١٠) زادت (ك): بعدها: [له].

(١١) (ك): العكس.

(١٢) (ك): لأوجه.

الأول: أنها أعم من حركات الإعراب؛ لأنها تكون فِي أول الكلمة ووسطها وآخرها[1]، بخلاف حركة الإعراب[2] لا تكون إلا فِي آخر الكلمة.

الثاني: أن حركات البناء لازمة دون[3] حركات الإعراب[4]. (فإن قلت: الضمير في قوله: (وفتحهم) إلى ماذا يعود؟ قلت: إلى القراء؛ لأن القارئ هو الذي يفتح ويكسر ما أضيف إليه إضافة ملابسة[5].

ثم شرع فِي الضدّ السابع عشر، وهو مطّرد منعكس، فأخبر[6] أنه آخى بين النصب والخفض، فمتى ذكر النصبَ لقارئ دلّ على أن القراءة الأخرى المسكوتَ عنها بالخفض، وكذلك إذا ذكر الخفضَ لقارئ فالمسكوتُ عنه يقرأ[5] بالنصب، فهذا معنى قوله[7]:

.... **وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزِلاَ**

ش: فقوله: (مُنْزِلاَ) أي منزلاً كل شيء منزلته، (وهو[8] حال من ضمير (آخَيْتُ)، فهاتان حركتان من حركات الإعراب، فوقع[9] التعبير[10] بكل

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وفي الاسم والفعل والحرف].

(٢) زادت (ك) بعدها: [فإنها].

(٣) (ك): بخلاف.

(٤) زادت (ك) بعدها: [الثالث: أنها أقوى].

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): أخبر.

(٧) زادت (ك) بعدها: [قال].

(٨) (ك): فهو.

(٩) (ك): ووقع.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [في النظم].

واحدة[1] منهما (في النظم[2])، مثال التعبير بالنصب قوله [١٥/ب]: (وَغَيْرُ أُولي بِالنَّصْبِ صَاحِبُهُ كَلاَ)[٩١٤]، مثال التعبير (بضدّ و[3])هو الخفض قوله[4]: (وَالأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَّلاَ[2]) [٥٨٧].

ثم شرع فيما بقي من حركات الإعراب والبناء وهما (الرفع والضم فقال[5]):

[٦٢]- وَحَيْثُ أَقُوْلُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتاً فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلاَ

ش: أخبر أنه لم يؤاخِ بين الضم والرفع كما آخى بين الفتح والكسر (والنصب والخفض[2])؛ لأن كل واحد منهما مطّرد منعكس بخلاف (الرفع والضم[6])، وأعني بالاطّراد أن ضدّ الفتح فِي جميع موارده الكسرُ، وبالعكس[2] أنه[7] ضدّ الكسر فِي جميع موارده[8]، وكذلك النصب والخفض، وأما الضم والرفع فلا يطّردان ولا ينعكسان، أما بيان عدم الاطّراد فإن[9] الضم ليس هو الفتحَ مطلقاً، بل يُشترط، وهو أن يذكر الضم ويسكت، وأما عدم الانعكاس فلأن ضدّ الفتح ليس هو الضم، بل (ضدّ الفتح[2]) الكسر كما تقدم، فالضم لا يطّرد إلا إذا قاله ساكتاً[10]، وكذلك الرفع ليس ضدّه

(١) (ك): واحد.
(٢) ليست في (ك).
(٣) (ك): بضده الذي.
(٤) زادت (ك) بعدها: [(وَحَمْزَةُ..)].
(٥) (ك): الضم والرفع قال.
(٦) (ك): الضم والرفع.
(٧) (ك): أن.
(٨) زادت (ك) بعدها: [الفتح].
(٩) (ك): فلأن ضد.
(١٠) (ك): وسكت.

النصب مطلقاً، بل[1] هو ضدّه إذا قال: الرفع. وسكت، (فبان بذلك عدم اطّراده[2])، وأما بيان عدم انعكاسه فلأن ضدّ النصب ليس هو الرفع، بل ضدّ النصب الخفض كما تقدم، فقوله (في البيت[3]): (وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعَ سَاكِتَاً) أي: حيث أقول الضم لأحد القراء و[4] الرفع ساكتاً، أي مقتصراً على ذلك، أي لم أنبّه على قراءة غيره، فالمسكوت عنه قراءته بالفتح مع ذكري الضم، وبالنصب مع ذكري الرفع. فقوله: (بِالْفَتْحِ) يعود إلى الضم، و(قوله: (والنَّصْبِ)[5]) يعود إلى الرفع، وقوله: (أَقْبَلاَ) أي: جاء الغير بالفتح فِي مقابلة الضم، وبالنصب فِي مقابلة الرفع.

مثال ذكره الضم ساكتاً قوله: (وَفِيْ إِذْ يَرَوْنَ اليَاءُ بِالضَّمِّ كُلِّلا[6]) [٤٩٣]، والباقون يقرؤون بالفتح. مثال ذكره الرفع ساكتاً قوله: (وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللاَّم أُوِّلاَ) [٥٠٦]، فالباقون يقرؤون بالنصب، وإن قاله ولم يسكت فإنك لا تأخذ ضدّ الضم الفتح ولا ضدّ الرفع النصب، بل تأخذ الضم والرفع لمن نسبه إليه، ويكون المسكوت (عنهم فيه[7]) من القراء يقرأ بما ذكر مع الضم والرفع من حركة أو سكون، مثال ذلك فِي الضم قوله: (وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الاِسْكانَ صِفْ) [٥٢٤]، فقد ذكر الضم لأبي بكر،

---

(١) زادت (ك) بعدها: [إنما].

(٢) (ك): فبيان عدم الاطراد بذلك.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): أو.

(٥) (ك): بالنصب.

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [وقوله: (وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَاؤُهُ يُضَمُّ) [٥١٠].

(٧) (ك): عنه.

وذكر معه الإسكان، فيأخذُ لغيره الإسكان (لأنه المذكور[1]) مع الضم، وكذلك قوله: (وَرِضْوانٌ اضْمُمْ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسْرَهُ صَحَّ) [٥٤٨]، فيأخذ لأبي بكر الضم لنصّه له عليه، (فتأخذ للباقين المذكور[2]) معه وهو الكسر، مثال ذلك[3] فِي الرفع قوله: (يُضاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ كَذِي صِلا) [٩٢٤]، فيأخذ لابن عامر و «أبي بكر» القراءة بالرفع، وللباقين ما ذكر (مع الرفع[4]) وهو الجزم، فتأمّلْ ذلك.

والضم هو للضدّ[5] الثامن عشر، والرفع للتاسع[6] عشر، فالحاصل أن ضدّ الرفع إذا سكت النصب، وضدّ النصب الخفض، وكذلك[3] ضدّ الضم إذا سكت الفتح، وضدّ الفتح الكسر، فالفتح[7] مع الكسر مطّرد منعكس، وكذلك النَّصْب مع الخفض.

واعلم أن القراءة إذا كانت دائرة بين حركة إعراب[8] وحركة بناء[9] فلا بد من التسامح إما فِي الصريح أو فِي الضدّ، مثال ذلك قوله[3] فِي سورة «هود»: (وَفِي عَمَلٌ فَتْحٌ وَرَفْعٌ وَنَوِّنُوا) [٧٥٩]، فقوله[10]: (فَتْحٌ) يريد فِي الميم، وقوله: (وَرَفْعٌ) يريد فِي اللام، وهذا صحيح، لكن ضدّ الرفع كما تقدّم

(١) (ك): لذكره.
(٢) (ك): وتأخذ لغيره ماذكره.
(٣) ليست في (ك).
(٤) (ك): معه.
(٥) (ك): الضد.
(٦) (ك): التاسع.
(٧) (ك): والفتح.
(٨) (ك): البناء.
(٩) (ك): الإعراب.
(١٠) (ك): وقوله.

النصب، فيقتضي[1] أن تكون حركةُ اللام فِي قراءة المسكوت عنه[2] - وهو الكِسائي - النصبَ، وليس كذلك، بل اللام مفتوحة فِي قراءة «الكِسائي»؛ لأن الفعل فِي قراءته ماض، فحركتُها حركة بناء لا إعراب، وكذلك قوله فِي سورة «إبراهيم»: (خَالِقُ امْدُدْهُ وَاكْسِرْ وَارْفَعِ الْقَافَ شُلْشُلاَ) [٧٩٧]، فالقاف فِي قراءة الأخوين مرفوعة، فيقتضي أن تكون فِي قراءة الباقين[3] منصوبةً، وليست كذلك، بل حركتها فِي قراءة الباقين حركة بناء، وقد نبَّهتُ على ما جاء من ذلك فِي الفَرْش.

واعلم أنه لا فرق بين المثبَت والمنفيّ فِي هذه الأضداد كلها، فالأضداد لا تختلف بذلك، فقوله فِي «البقرة»: (نَغْفِرْ بِنُونِهِ * وَلا ضَمَّ) [٤٥٦] معناه الفتح، قال «بعضهم»: (واعلم أنه كما يطلق حركات الإعراب والبناء فقد يقيدهما بذكر الحرف الذي هما فيه، كقوله: (وباعَبَدَ اضْمُمْ[4]) [٦٢٣]، وقوله: (وَفَتْحُكَ سِيْنَ السِّلْمِ أَصْلُ) [٥٠٦]، وقوله: (يَضِرْكُمْ بِكَسْرِ الضَّادِ) [٥٦٧][5]، هذه تقييدات حركات[6] البناء وكذلك[7] حركات الإعراب الثلاثة، كقوله: (وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللاَّمِ أُوِّلاَ) [٥٠٦]، وقوله: (وَبَارَبِّنَا بِالنَّصْبِ شَرَّفَ وُصَّلاَ) [٦٣٣]، (وَقَوْمَ بِخَفْضِ المِيْمِ)[8] [١٠٤٦].

(١) (ك): ويقتضي.

(٢) زادت (ك) بعدها: [في هذا التقييد أو المخرج منه].

(٣) (ك): غيرهما.

(٤) زادت (ك) بعدها: [(وَاخْفِضِ التَّا)].

(٥) «إبراز المعاني» ١/١٨٩.

(٦) (ك): حركة.

(٧) (ك): كذا.

(٨) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ما السر فِي كونه تارة يقيد محلَّ الحركة وتارة يطلقها، وتفرقتُه بين حركات الإعراب والبناء تغنيه عن ذلك؟].

فإن قلت[1]: لم قال فِي الضم والرفع: (وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتاً * (فَغَيْرُهُمُ بِالفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلاَ)[2]) [٦٢]؟ وهذا الحكم أيضاً موجود فِي الفتح والكسر و(النصب والخفض[3])، فلا تأخذ ضدّ الفتح الكسر إلا إذا[4] قال: الفتح[1]. وسكت، وكذلك الكسر لا تأخذ ضدّه الفتح إلا إذا سكت، وكذلك النَّصْب مع الخفض، و(كذلك الياء والنون[5]).

مثاله في الفتح قوله: (وَفِي رَبْوَةٍ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَهاهُنَا * عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبَّهْتُ كُفَّلاَ) [٥٢٥]، لأنه[6] لم يسكت، [١٦/آ] بل ذكر معه الضم، فيبقى لغير «ابن عامر» و«عاصم» الضم، مثاله فِي النصب قوله (في سورة «البقرة»[7]): (وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفِّلاَ) [٤٧٦]، فيكون غير «الشّامي» يقرأ بالرفع، وكذلك: (وَرَبُّكَ رَفْعُ الْبَاءِ بِالنَّصْبِ رُتِّلاَ)[8] [٦٣٠].

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): البيت.

(٣) (ك): النصب والخفض.

(٤) ليست في (ب).

(٥) (ك): النون والياء. وزادت (ك) بعدها: [وقد تتبعت ذلك فِي الفَرْش فوجدته كذلك، فانظرْ أنت أيضاً تجدْه على ما أعلمتك به، فكان ينبغي أن ينصَّ عليه أيضاً مع بقية الأضداد.
قلت: ذِكْرُه هنا يغني عن ذكره مع بقية الأضداد التي تحتاج إليه.
فإن قلت: ما السر فِي الاقتصار عن ذكره هنا؟ قلت: لما كمل الأضداد ذَكَرَه ليُعلم عمومُه لها، ولأن الرفع والضم أقوى الحركات أو أصل الحركات، وإذا كان أقوى الحركات أو أصل الحركات لا يؤخذ الضد له إلا مع السكوت عليه، فالفرع أيضاً - أو الأضعف - بطريق الأولى.
فإن قلت: ما ذكرته غير مسلّم، ولو سُلّم لم يتم المقصود فِي غير الحركات؛ لأنه لا يلزم فِي اعتباره مع الحركات اعتباره مع غيرها. قلت: لعدم الفائدة بالفرق أو لعدمه].

(٦) (ك): فذكر الفتح و.

(٧) (ك): وقوله.

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقوله: (وَفِي رَفْعِ قَوْلُ الْحَقِّ نَصْبُ نَدٍ كَلاَ) [٨٦٤]، وقوله: (وَتَنْزِيْلُ =

قلت: يجوز أن يكون (ساَكِتاَ) يعود إلى الضم والرفع وما ذكر قبله من حركات الإعراب والبناء، أو يكون (سَاكِتاَ) حذف من الأول لدلالة ذكره هنا عليه.

فإن قلت: قوله: (فَغَيْرُهُمُ) يقتضي أن تكون جماعة؛ لأن[1] الضمير (ضمير جمع[2])، وقد يكون الضم والرفع لواحد ولاثنين وليسا لجماعة.

هذا آخر ما ذكره من الأضداد والتقييدات فِي هذه الفهرسة، وقد استعمل فِي الفَرْش[3] أضداداً وتقييدات لم ينبّهْ عليها هنا، وأنا أذكرها[4] إن شاء الله تعالى: الضدّ الأول (منها: السكوت[5]) و[6]عدمه، كما ذكره[7] فِي سورة

= نَصْبُ الرَّفْعِ كَهْفُ صِحَابِهِ) [٩٨٦]، وما كان نحو هذا، مثال ذكره الكسر غير ساكت قوله: (يُضَاهُوْنَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ) [٧٢٧]، فلا يؤخذ لغيره ضد الكسر، بل يبقى الضم لغيره، وكذلك قوله: (جُذَاذاً بِكَسْرِ الضَّمِّ رَاوٍ) [٨٩٠]، فلا يؤخذ لغيره ضد الكسر، بل يبقى له الضم، وقوله: (وَيَصْدُرَ اضْمُمْ وَكَسْرُ الضَّمِّ ظَامِيهِ أَنْهَلاَ) [٩٤٥]، مثال ذكره الخفض أو الكسر غير ساكت قوله: (وَقُلْ رَفْعُ غَيْرُ اللهِ بِالْخَفْضِ شُكِّلاَ) [٩٨٣]، وكذلك قوله: (وَرَحْمَةٌ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَاقْبَلاَ) [٧٢٩]، وقوله: (لِتُغْرِقَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً) [٨٤٥]، وقوله: (وَنَحْشُرُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ) [١٠١٦]، وقوله: (تُقَطَّعَ فَتْحُ الضَّمِّ فِي كَامِلٍ عَلاَ) [٧٣٦]، ونحو ذلك كثير].

(١) (ك): فإن.

(٢) (ك): لجميع.

(٣) زادت (ك) بعدها: [والأصول]، وهي القسم الأول من الشاطبية الذي يسبق قسم الفَرْش، ويتضمن القواعد العامة المعمول بها فِي القراءات السبع («معجم علوم القرآن» ص ٤٧).

(٤) زادت (ك) بعدها: [هنا].

(٥) (ك): السَّكت. وهو قَطْعُ الصوت زمناً من غير تنفّس بنية استئناف القراءة («معجم علوم القرآن» ص ١٦٦).

(٦) زادت (ك) بعدها: [ضده].

(٧) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [في قوله].

«الكهف» (في قوله[1]: (وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُوْنَ قَطْعٍ لَطِيْفَةٌ[2]) [٨٣٠].

الضدّ الثاني: التحقيق[3] وضدّه التسهيل، كما في قوله: (وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةٌ) [١٩٠]، (وَتَسْهِيْلُ أُخْرى همزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ[1]) [١٨٣].

الضدّ الثالث: الإشمام[4]، كما في قوله: (وَمِنْ لَدْنِهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ مُشِمَّهُ) [٨٣٢]، وضدّه تركه.

الضدّ الرابع[5]: الرَّوْم[6].

الضدّ[1] الخامس[7]: التأخير[8] وضدّه التقديم[9]، كما في قوله: (في سورة «آل عمران»: (هُنَا قَاتَلُوا أَخِّرْ) [٥٨٥]، وقوله[10]: (وَخِتَامُهُ * بِفَتْحٍ وَقَدِّمْ مَدَّهُ (رَاشِداً وَلاَ)[11] [١١٠٥].

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): وقوله.

(٣) هو الإتيان بالهمز على صورته كامل الصفة من مخرجه من غير تسهيل ولا إبدال ولا إسقاط («معجم علوم القرآن» ص ٨٤).

(٤) (ك): الإدغام. والإشمام هو خلط حرف بحرف، نحو إشمام الصاد صوتَ الزاي فِي ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، أو خلط حركة بحركة مثل الضمة بالكسرة فِي نحو: ﴿قِيلَ﴾، أو ضم الشفتين بُعيد تسكين الحرف مثل: ﴿تَأۡمَ۫نَّا﴾ («معجم علوم القرآن» ص ٣٧)، وسيأتي القول فِي الإشمام مفصلاً فِي شرح البيت رقم (١٠٩).

(٥) (ب): الخامس.

(٦) هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيُسمع لها صوتٌ خفيّ («معجم علوم القرآن» ص ١٦٠).

(٧) (ب): السادس.

(٨) (ك): التقديم.

(٩) (ك): التأخير.

(١٠) (ك): وقوله.

(١١) ليست في (ك)، وزادت (ك) بعدها: [(هُنَا قَاتَلُوا أَخِّرْ شِفَاءً)].

الضدّ[1] السادس[2]: الإهمال، كما في قوله فِي سورة «الأنعام»: (وَيَقْضِ بِضَمٍّ سَاكِنٍ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدِّدْ وَأَهْمِلاَ) [٦٤٢]، (نَعَمْ دُونَ إِلْبَاسٍ) [٦٤٣]، (وضدّه الإعجام، أعني النَّقْط.

الضدّ[3] السابع[4]: الخبر، كما في قوله فِي سورة «الأعراف»: (وَبِالإِخْبَارِ إِنَّكُمُ عَلاَ[5] [٦٩١ ـ ٦٩٢]، وضدّه الاستفهام، وقد وقع التقييد به وبضدّه، أما التقييد به فكما ذكر، وأما بضدّه فكقوله: (وَاسْتِفْهَامُ إِنَّا صَفَا وِلاَ) [١٠٦٠]، فهو مطّرد منعكس[6].

وإنما ترك التنبيه على هذه الأضداد[7] فِي الفهرسة لقلة دورها فِي الفَرْش، وأما التقييدات (التي يستعملها[8] فِي الفَرْش ولم ينبِّهْ عليها هنا، فمن جملتها أن يضع كلمة مكان أخرى، كقوله: (وَقُلْ قَالَ عَنْ شُهْدٍ) [٨٨٧].

التقييد الثاني منها التقييد بالوزن، كما في قوله فِي سورة «سبحان[9]»: (تُفَجِّرَ فِي الأُولى كَتَقْتُلَ ثَابِتٌ) [٨٢٧]، وقوله فِي سورة «الكهف»: (وَتَزْوَرُّ

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ب): السابع.

(٣) (ك): وقوله.

(٤) (ب): الثامن.

(٥) زادت (ك) بعدها: [(أَلاَ)].

(٦) زادت (ك) بعدها: [الثامن: التشفيع[1] وضده تركه، كما فِي قوله: (وَهَمْزَةُ أَذْهَبْتُمْ فِي الاَحْقافِ شُفِّعَتْ ✻ بِأُخْرَى) [١٨٦].

(٧) (ك): الألفاظ.

(٨) (ك): الذي استعملها.

(٩) أي سورة «الإسراء».

---

[١] من شفع الشيء: إذا ضم مثله إليه («القاموس المحيط» / شفع).

لِلشَّامِي كَتَحْمَرُّ وُصِّلاَ) [٨٣٤]، وقوله فِي سورة «النور[1]»: (وَحَقٌّ تَفَعَّلاَ) [٩١٦]، وفي سورة «الأعراف»: (وَمِثْلَ (رَئِيْسٍ غَيْرُ هذَيْنِ عَوَّلاَ[2]) [٧٠٤].

الثالث: تحويل كلمة إلى غيرها، كقوله: (وَأَنْجَيْتَ لِلْكُوفِيِّ أَنْجى تَحَوَّلاَ) [٦٤٤]، وترك ذكرها هنا أيضاً[2] لقلة دورها[3].

قال:

[٦٣]- وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلاَ

ش: أخبر أن هذه الثلاثة التي هي (الرَّفْع وَالتَّذْكِيْر وَالْغَيْب) أطلق فِي القصيد منها (جُمْلَة)، أي مواضع من غير تقييد، بل يكتفي بالإطلاق[4] عن التقييد، (لا أن[5]) هذا الإطلاق لازم له فِي كل موضع[6]. قال[7] «أبو عبد الله»: (فلو ادّعى مُدَّعٍ أن شيئاً من هذه الكلم ونحوها بالعكس لم تَصِحَّ دعواه؛ لأن عكس هذه الأشياء لا يأتى به إلا مقيَّداً،كقوله: (وَانْصِبْ بِيْنَكُمْ[8]) [٩٥٣]، وقوله[2]: (وَأَنِّثْ يَكُنْ[9]) [٦٠٢]، وقوله: (وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ) [٦٥٩]، ولو قال قائل: إن هذا البيت تكرار؛ لأن قوله:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(وَيُوقَدُ الْمُؤَنَّثُ صِفْ شَرْعَاً)].

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [في الفرش].

(٤) زادت (ك) بعدها: [فيها].

(٥) (ك): لأن.

(٦) زادت (ك) بعدها: [منها. واعلم أن هذا البيت صار يعرف ببيت الإطلاق، فإذا قلنا: «بيت الإطلاق». أو: هذا مأخوذ من بيت الإطلاق. فمرادنا هذا البيت، واعلم أن الناظم رحمه الله لا يطلق فِي شيء من الأضداد سوى هذه الثلاثة].

(٧) زادت (ك) بعدها: [الشيخ].

(٨) زادت (ك) بعدها: [عَمَّ صَنْدَلاَ)].

(٩) زادت (ك) بعدها: [(عَنْ دَارِمٍ)].

(وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ) [٤٧] مغنٍ عنه. أبطل قولَه عدمُ الجلاء لو عدم هذا البيت)[١].

وتحرير ذلك أن حرف القرآن إذا كان دائراً بين الرفع والنصب فتارة ينصّ على الرفع[٢] كقوله: (وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللاَّمِ أُوِّلاَ) [٥٠٦]، فتأخذ ضدّه النصب للمسكوت عنه، وتارة يطلق الكلمة من غير نصٍّ على شيء[٣]، فتنظر إلى حرف القرآن، فتأخذ الرفع فيه لمن ذكره، فيكون من لم يُذْكَر[٤] يقرأ[٥] بضدّ الرفع، وهو النَّصْب، مثال ذلك[٦] فِي سورة «النور»: (وَأَرْبَعُ أَوَّلاَ * صِحَابٌ) [٩١٢-٩١٣]، فلم ينصَّ لصحاب[٧] على شيء، لكن الكلمة إنما تحتمل الرفع والنصب، فيأخذ لصحاب الرفع فيها فتكون قراءة الباقين[٨] بالنصب.

وكذلك إذا كان (حرف القرآن[٩]) دائراً بين التذكير والتأنيث، فتارة ينصُّ على التذكير، فتأخذه[١٠] لمن نصَّ له عليه[١١]، وضدّه التأنيث فتأخذه

---

(١) «اللآلئ الفريدة» ١/١٢٥. وهنا زادت (ك): [انتهى].

(٢) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٣) زادت (ك) بعدها: [والكلمة تحتمل الرفع والنصب].

(٤) (ك): يذكره من القراء.

(٥) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٦) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في (أَرْبَع)].

(٨) زادت (ك) بعدها: [فيها].

(٩) (ك): الحرف.

(١٠) (ك): فتأخذ.

(١١) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(للمسكوت عنه[1] كقوله: (وَذَكِّرْ لَمْ يَكُنْ شَاعَ وَانْجَلاَ[2]) [٦٣٢]، وتارة يُطلِق الكلمة من غير نصٍّ[3] على شيء، والكلمة تحتمل التذكير وضدّه[4]، فتأخذ التذكير لمن (ذكر مع الإطلاق[5]، وضدّه للمسكوت عنه، كقوله: (وَيُجْبَى خَلِيطٌ) [٩٥٠]، فتأخذ لغير «نافع» التذكير فِي (يُجْبَى)، فتكون قراءة «نافع» بالتأنيث لأنه ضدّه.

وكذلك إذا كان حرف القرآن دائراً بين الخطاب والغيب، فتارة ينص على الغيب، كقوله: (تُظْلَمُونَ غَيْبُ شُهْدٍ دَنَا) [٦٠٢]، فتأخذ للمسكوت عنه ضدّه وهو الخطاب، وتارة يُطلق الكلمة[6] مع احتمالها الغيب وضدّه، فتأخذ من إطلاقه الغيب للمذكور[7] كقوله: (وَبَلْ يُؤْثِرُونَ حُزْ) [١١٠٨]، فتكون قراءة الباقين بالخطاب[8]. فهذا معنى البيت.

واعلم أنه قد وقع إطلاق الثلاثة فِي بيت واحد فِي سورة «الأعراف» في قوله: (وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ * لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلَلاَ) [٦٨٤]، فيأخذ الرفعَ فِي ﴿خَالِصَةً﴾ [الأعراف٣٢] لنافع، والغيبَ فِي ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف ٢٨، ٣٣، ٣٨، ٦٢] لشعبة، والتذكيرَ فِي ﴿تُفَتَّحُ﴾

---

(١) (ك): لغيره.

(٢) فِي هامش (ب): بلغ.

(٣) زادت (ك) بعدها: [فيها].

(٤) (ك): التأنيث.

(٥) (ك): ذكر.

(٦) زادت (ك) بعدها: [من غير تقييد].

(٧) زادت (ك) بعدها: [معها].

(٨) زادت (ك) بعدها: [فيها].

[الأعراف٤٠] للأخوين، فتكون قراءة (الباقين فِي الأول[١] بالنصب، وفي الثاني بالخطاب، وفي الثالث بالتأنيث [١٦/ب].

وفي ﴿خَالِصَةً﴾[٢] نظر؛ لأنه يجوز أن يكون الرفع فيها مستفاداً مما قبله؛ لأنه عَطَفَه على قوله: (وَلِبَاسُ الرَّفْعُ فِي حَقِّ نَهْشَلاَ) [٦٨٣]، ثم قال: (وَخالِصَةٌ[٣]) [٦٨٤]، فلا يكون الرفع فيها مأخوذاً من بيت الإطلاق.

وقوله: (عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ) أي: أطلقت حروف القرآن من غير تقييد. وقوله: (مَنْ قَيَّدَ الْعُلاَ) أي: حصّله وحازه، أو حصّلها وحازها؛ لأن (الْعُلاَ) يحتمل الإفراد والجمع، أو يكون التقدير: مَنْ حاز الرتب العُلاَ فِي الفهم والذكاء، لأنه لا يفهم ذلك إلا من اتصف بذلك[٤].

واعلم أن هذه الثلاثة التي ذكرها فِي البيت منها اثنان مطّردان منعكسان وهما التذكير والتأنيث، وواحد مطّرد غير منعكس وهو الرفع، يطّرد إذا أطلقه ولا ينعكس.

فإن قلت: لم لا أستعملُ ضدّ هذه الثلاثة فِي بيت الإطلاق إذا أطلقها؟ قلت: هذه الثلاثة أصول؛ لأن[٥] الرفع أصل حركات الإعراب، والتذكير أصل، والتأنيث فرع، والغيب أصل؛ لأن الأسماء مبنيّة على الغيب. فإن قلت: لمَ خَصَّ الإطلاق فِي هذه الثلاثة دون غيرها، ولِمَ اقتصر عليها لا

---

(١) (ك): من بقي من خالصة.

(٢) (ك): أخذ الرفع من خالصة من بيت الإطلاق.

(٣) زادت (ك) بعدها: [(أَصْلٌ)].

(٤) (ك): بذاك.

(٥) (ك): فإن.

أَنْقَصَ[1] منها ولا أَزْيَدَ[2]؟ قلت: هذا السؤال يلزم منه الدَّوْر[3] فلا يَرِد. قال:

[٦٤]- وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِيْ بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلاَ

ش: قال الشراح[4]: هذا البيت لبيان استعماله[5] الرمز الكبير، (وهو[6] الكلمات الثمانية المتقدِّمُ ذكرُها[7]، أخبر[8] أنه لا يلتزم لها موضعاً، بل تارة يذكرها قبل حرف القرآن وتارة بعده على حسب ما يتأتّى له[9]، إذ[10] لا لبس فِي ذلك، بخلاف الرمز الصغير إذا انفرد فإنه لا يذكره إلا بعد حرف القرآن كما تقدم، فالمراد بالحرف هنا حرف القرآن، مثال ذكره[11] قبل حرف القرآن قوله: (وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ) [٦٣٢]، مثال ذكره إياه[12] بعده قوله: (يَسْتَبِيْنَ صُحْبَةٌ ذَكَّرُوا وِلاَ) [٦٤١].

قلت[13]: والذي يظهر لي وأعتقد صحته أن هذا البيت لبيان اجتماع

---

(١) (ك): أزيد.

(٢) (ك): أنقص.

(٣) هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر («الكليات»/الدور).

(٤) زادت (ك) بعدها: [للقصيد].

(٥) (ك): استعمال.

(٦) (ك): أعني.

(٧) زادت (ك) بعدها: [إذا انفردت عن الرمز الصغير].

(٨) (ك): فأخبر.

(٩) زادت (ك) بعدها: [ذلك].

(١٠) (ك): و.

(١١) زادت (ك) بعدها: [لها].

(١٢) (ك): له.

(١٣) (ك): أقول.

الرمز الكبير مع الصغير، و[1]مراده بالحرف[2] على هذا[3] الرمز الصغير[4]؛ فقوله[5]: (وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ) أي: قبل الحرف الذي هو الرمز الصغير وبعده آتي بالكلمات الدالة على الجمع التي[6] هي الرمز الكبير. يعني[7] لا يذكر[8] الرمز الكبير إذا اجتمع مع الصغير إلا إلى جانبه[9] متقدِّماً أو[10] متأخِّراً، ويكون البيت المتقدِّم وهو قوله: (وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ) [٥٦] لبيان استعماله الرمز الكبير إذا انفرد، وقد تقدم تقرير ذلك.

واعلم أن الأحكام لا تختلف سواء جعلنا هذا البيت لبيان الرمز الكبير وحده والبيت المتقدم له وللصغير إذا اجتمعا أو كما ذكرته، لكن ما قلتُه[11] أنسب لوجهين[12]:

أحدهما أن الشيء إذا كان له حُكم منفرد و[13]حكم مجتمع[14] مع

(١) (ك): فيكون.

(٢) زادت (ك) بعدها: [هنا].

(٣) زادت (ك) بعدها: [التقدير].

(٤) زادت (ك) بعدها: [لأنه على حرف واحد فهو حقيقة فيه، فيكون].

(٥) (ك): قوله.

(٦) (ك): اللاتي.

(٧) (ك): أي.

(٨) (ك): أذكر.

(٩) زادت (ك) بعدها: [إما].

(١٠) (ك): وإما.

(١١) (ك): ذكره.

(١٢) (ك): من وجهين.

(١٣) (ك): أو.

(١٤) (ك): إذا اجتمع.

غيره فذِكْر حُكمه منفرداً قبل ذكر حُكمه مجتمعاً مع غيره أولى[١]، وإذا حُمِل على ما ذكرتُه كان قد ذُكِر حكمه منفرداً ثم ذُكِر حكمه مجتمعاً[٢] مع غيره، وعلى ما قالوه يكون الأمر بالعكس.

الثاني الاستعمال[٣] للحرف فِي الرمز الصغير حقيقة فكان أولى، وقوله: (⁽وَقَبْلَ⁾[٤] وَبَعْدَ الحَرْفِ)[٥] حذف المضاف[٦] من الأول لدلالة الثاني عليه، ⁽تقديره: وقبل الحرف وبعد الحرف⁾[٤]. والرمز فِي اللغة الإشارة ⁽والإيماء، ولما كانت هذه الكلمات والحروف اللاتي جعلها دلالة على القراء كالإشارة⁾[٤] إليهم سماها[٧] رمزاً.

قال:

[٦٥]- وَسَوْفَ أُسَمِّيْ حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ   بِهِ مُوْضِحَاً جِيْدَاً مُعَمَّاً وَمُخْوَلاَ

ش: هذا البيت الرابع للتصريح باسم القارئ، فأخبر أنه يسمي القارئ باسمه، ولا يرمزه (حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ)، أي حيث يسهُل عليَّ[٤] نظمُه[٨]، تارة أذكره[٩] قبل حرف القرآن وتارة بعده على حسب ما يسهُل[١٠]، فالهاء

---

(١) زادت (ك) بعدها: [لأنه أسبق؛ لأن حالة الانفراد سابقة على حكم حالة الاجتماع].

(٢) (ك): إذا اجتمع.

(٣) (ك): أن استعمال الحرف.

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [آتي قبل الحرف وبعد الحرف أو وبعده فـ].

(٦) زادت ك) بعدها: [إليه].

(٧) (ك): جعلها.

(٨) زادت (ك) بعدها: [عليه، أو أنه إذا أتى باسم القارئ لا يلتزم له موضعاً].

(٩) (ك): يذكره.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [عليه لعدم اللبس فِي ذلك].

فِي (نَظْمُهُ) و (بِهِ) عائدة على الاسم الدال عليه (أُسَمِّي)، ويجوز أن تكون في (نَظْمُهُ) عائدة[1] على الشعر، فيكون تقدير الكلام: (أُسَمِّي) اسم القارئ (حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ)[2].

قال «بعضهم»: (وقد استقرأتُ المواضعَ التي[3] يسمّي فيها فوجدتُه قد استوعب جميع السبعة ورواتهم الأربعة عشر - قال: - ومن عادته أنه لا يأتي فِي ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمرّ له هذا ولم ينبِّهْ عليه، وإنما عُلم بالاستقراء)[4]. قلت: وليس كما ظن هذا القائل، بل قد نبَّه عليه، قال «شيخنا» رضي الله عنه: (لما ذكر أربعة أبيات بيتاً للرمز الصغير إذا انفرد، وبيتاً للرمز الكبير إذا انفرد، وبيتاً لاجتماعهما، وبيتاً للتصريح باسم القارئ، فكان هذا التزاماً منه رضي الله عنه في[5] أنه لا يجمع بين الرمز والتصريح فِي مسألة واحدة فِي ترجمة واحدة؛ لأنه لو كان يجمع بينهما لَذَكَر لهما بيتاً (خامساً كما ذكر بيتاً لاجتماع الصغير مع الكبير)[6].

وقولنا: فِي ترجمة واحدة. احتراز من ترجمتين[7]، فإنه قد يرمز بقراءة لقارئ فِي الحرف الواحد، ويصرِّح فيه بالقراءة الأخرى لغيره كما قال: (يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهَّلاَ) [٢٨٤]، ثم قال: (وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ) [٢٨٥]،

---

(١) (ك): عائد.

(٢) زادت (ك) بعدها: [و (بِهِ) يتعلق بمُوضِحاً، وهو حال من فاعل (أُسَمِّي)، ومعناه مبيناً، يقال: وَضَحَ الأمر إذا بان وظهر، وأوضحته أنا إذا بينته وأظهرته].

(٣) (ك): اللاتي.

(٤) «إبراز المعاني» ١/١٩٢. وزادت (ك) بعدها: [انتهى].

(٥) ليست في (ك).

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [أو بيّن حكمهما كما بين اجتماع الرمز الكبير مع الصغير، وقد تقدّم التنبيه على ذلك].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في مسألة واحدة].

وكذلك قد يرمز لقُرّاء ويستثني بالصَّريح[1]، كقوله: (سِوَى [ابْنِ العَلاَ)[2] [٦٢١] بعد قوله: (كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلاَ) [٤٩٥]، وكذلك قوله: (وَإِضْجَاعُ رَا كُلِّ الفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ * حِمًى غَيْرَ حَفْصٍ) [٧٣٨]، وقوله: (وَأَنْ لَعْنَةُ التَّخْفِيفُ وَالرَّفْعُ نَصُّهُ سَمَا * مَاخَلا الْبَزِّي)[٦٨٦]، وقوله: (لِيَقْضُوا سِوى بَزِّيِّهِمْ نَفَرٌ جَلاَ)[3] [٨٩٤] [١٧/آ].

واعلم أن التصريح تارة يكون باسم القارئ[4] كقوله: (وَنَقْلُ رِدَاً عَنْ نَافِعٍ) [٢٣٤]، وتارة يكون بكنيته كقوله: (وَقُطْبُهُ * أَبُو عَمْرٍو) [١١٦]، وتارة يكون بنسبته كقوله: (وَكُوفِيُّهُمْ تَسَّاءَلُونَ[5]) [٥٨٧]، وتارة يكون بضميره[6] كقوله: (وَبَصْرٍ وَهُمْ أَدْرى) [٧٤٠]، وأما (حِرْمِي) فإنه[2] وإن كان نسبة فإنه جعله رمزاً، فيجتمع معه الرمز كقوله: (وَإِسْتَبْرَقٌ حِرْمِيُّ نَصْرٍ) [١٠٩٧]، وقد تقدم التنبيه عليه.

قوله: (مُوْضِحَاً جِيْدَاً [مُعَمَّاً وَمُخْوَلاَ[2]) الجيد[7] العنق، والمعَمُّ المُخْوَل الكريم الأعمام[8] والأخوال؛ لأن كلاً من الفريقين يزيّن ذلك الجِيْد[9]، فمعناه: أُوضِحُه إيضاحاً يشبه جِيْداً هذه[10] صفته أو إيضاحَ جيدٍ بهذه الصفة.

---

(١) (ك): بالتصريح.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [وليس مثله قوله: (وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلاَ) [٥١٤].

(٤) ليست في (ب).

(٥) زادت (ك) بعدها: [(مُخَفَّفَاً)].

(٦) (ك): بضمير.

(٧) (ك): والجيد.

(٨) (ك): للأعمام.

(٩) زادت (ك) بعدها: [لأنهم كانوا يعرفون الغلام ذا الأعمام وذا الأخوال بجيده لما فيه من الزينة، لأن الفريقين من أعمامه وأخواله يكرمونه ويقلدونه ويزينونه، فعندما يراه الرائي يتضح له بذلك أنه ذو أعمام وأخوال].

(١٠) (ب): هذا.

قال:

[٦٦]ـ وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيْهِ مَذْهَبٌ فَلا بُدَّ أَنْ يُسْمَى فَيُدْرَى وَيُعْقَلاَ

ش: أخبر أن من كان من القُرّاء منفرداً بمذهب مطّرد قد بُوِّبَ له باب فِي الأصول فلا بد أن يُسمى ذلك[1] الباب فِي الأصول، ولا يفرّق فِي الفَرْش كما ذكَرَ[2] غيره، كقوله: (باب الإدغام الكبير)، و(باب هاء الكناية)، و(باب نقل الحركة[3] إلى الساكن قبلها)، ويجوز أن يكون المراد: فلا بد أن يسمى ذلك القارئ، أي يصرِّح باسمه ولا يرمزه زيادةً فِي البيان؛ لأن فائدة الرمز الاختصار عند اجتماع القراء، ولا اجتماع هنا، وإن كان فهو قليل كقوله[4]: (وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ[5]) [٢٣٥]، (وَرَقَّقَ وَرْشٌ [كُلَّ رَاءٍ)[6] [٣٤٣]، (وَغَلَّظَ وَرْشٌ[7]) [٣٥٩]، ونحوه.

وقوله: (فَلاَ بُدَّ[8]) [أي: فلا فرق. وقوله: (أَنْ يُسْمَى)[9] أي: من أن يسمى. وقوله: (فَيُدْرَى وَيُعْقَلاَ) يرجح المعنى الأول؛ لأن المقصود إنما هو

---

(١) (ك): بذلك.

(٢) (ك): ذكره.

(٣) (ك): حركة الهمزة.

(٤) زادت (ك) بعدها: [(وَدُونَكَ الاِدْغَامَ الْكَبِيْرَ وَقُطْبُهُ * أَبُو عَمْرٍو) [١١٦]، وقوله: (إِذَا سَكَنَتْ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ * فَوَرْشٌ يُرِيْهَا حَرْفَ مَدٍّ) [٢١٤]، وقوله: (وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ * مِنَ الهَمْزِ) [٢١٦]، وقوله: (وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ اخِرٍ * صَحِيْحٍ) [٢٢٦]، وقوله].

(٥) زادت (ك) بعدها: [وقوله].

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [وقوله].

(٧) زادت (ك) بعدها: [(فَتْحَ لاَمٍ)].

(٨) زادت (ك) بعدها: [(أَنْ يُسْمَى)].

(٩) ليست في (ك).

معرفة الباب، أي يدرى الباب ويعقل، أو القارئ على الثاني.

واعلم أن هذا آخر الأبيات اللاتي عرفنا بها اصطلاحه.

ثم شرع[1] يثني عليها[2]، ويبين الكتاب الذي اعتمد عليه فِي اختصارها، ويذكر حِكَماً ومواعظ وغير ذلك (فقال رحمه الله[3]):

[٦٧]- أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِيْ لُبَابُهَا ....

ش: الإهلال والاستهلال رفْع الصوت، يقول: (أَهَلَّتْ) هذه القصيدة أي نادت صارخة بالمعاني: هَلُمَّ إِلَيَّ. (فَلَبَّتْهَا الْمَعَاني) أي أجابتها، وقوله: (لُبَابُهَا) أي لم يجبها من المعاني إلا لبابها أي خِيارها، فهو بدل بعضٍ من كل، (وقيل[4]): اشتمال.

قال:

.... **وَصُغْتُ بِهَا ما سَاغَ عَذْباً مُسَلْسَلاَ**

ش: (صُغْتُ) من الصياغة ويعبَّر بها عن إتقان الشيء وإحكامه، و(سَاغَ) أي سهُل استعماله من الكلمات، يريد أنه لم يستعمل فيها كلمة حُوشِيَّة[5] ينفِر عنها مَن سَمِعَها، يقال: ساغ الشراب. أي سهُل مدخلُه فِي الحلق، والعذْب الحُلْو، والمسلسَل[6] السهل، (من قولهم[3]): شراب سلسل. أي سهل، (وهما[7]) حالان من فاعل (سَاغَ) العائد على (مَا)، أو يكون

---

(١) زادت (ك) بعدها: [الآن].

(٢) (ك): على النظم.

(٣) (ك): قال.

(٤) (ك): أو.

(٥) (ك): خشونة. والكلام الحوشي: الغامض الغريب («تاج العروس»/ حوش).

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): فهما.

(مُسَلْسَلاً) صفة لـ (عذباً)، ويجوز أن يكون (عَذْبَاً) (نعت مصدرٍ[1] محذوف، والباء فِي (بِهَا) بمعنى في، أي فيها.

قال:

[٦٨]- **وَفِي يُسْرِهَا «التَّيْسِيْرُ» رُمْتُ اخْتِصَارَهُ** ....

ش: أخبر بيسرها لقلة أبياتها وصِغَر حجمها (ويُسْرِها[2] على طالبها، مع أن فيها ما فِي «التَّيسير»[3]، (ففيه الاختصار[4]، لأنه تقليل اللفظ مع حصول المعنى، ومنه قوله ﷺ: «اخْتُصِرَ لِيَ الكَلاَمُ اخْتِصَارَاً»[5]، و(رُمْتُ) بمعنى[6] طلبت حصوله، وقد حصل له - رحمه الله - ما أمّله[7].

(«التَّيْسِيْرُ»)[8] بالرفع الرِّوايةُ، وهو مبتدأ ما قبله خبره، ويجوز نصبه بفعل مضمر، قلت: ورأيت فِي بعض النسخ التي قرئتْ على مَن شرَحَها وفوق رائه دليل الرفع والنصب، وعليه: معاً. ومصنف «التَّيسير[9]» الإمام «أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّانِيّ»، وأصله من «قُرْطُبة»، وهو مقرئ

---

(١) (ك): نعتاً لمصدر.

(٢) ليست في (ك).

(٣) فِي القراءات السبع، طبع فِي استنبول سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م بتصحيح أوتوبرتزل، ثم توالى تصويره عن هذه الطبعة، وله مخطوطات كثيرة فِي العالم مذكورة فِي «الفهرس الشامل» الصادر عن المجمع الملكي الأردني.

(٤) (ك): تصديقاً للاختصار.

(٥) أخرجه العُقَيلي فِي «الضعفاء الكبير» ٢١/٢، والسُّيوطي فِي «الدرّ المنثور» ١٤٨/٥، وذكره الزَّبيدي فِي «إتحاف السادة المتقين» ١١٣/٧.

(٦) (ك): يعني.

(٧) زادت (ك) بعدها: [وما أحسن قوله: (وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيْرُ)، أي: على حافظها دنيا وأخرى].

(٨) (ك): والتيسير.

(٩) زادت (ك) بعدها: [الشيخ].

محدِّث، مات بدَانِيَة(١) سنة أربع وأربعين وأربع مئة(٢).

قال:

.... **فَأَجْنَــتْ بِعَــوْنِ اللهِ مِنْــهُ مُــؤَمَّلاَ**

ش: أي كثُر جناها، من قولهم: أجنت الأرض. إذا كثر جناها من الكلأ والكَمْأة وغير ذلك، ويقال أيضاً: أجنتِ الثمرة. إذا أُدركت، والأول هو المقصود هنا، استعاره للقصيدة(٣) لكثرة فوائدها، والباء فِي (بِعَوْنِ اللهِ) للإلصاق، وفيها معنى الاستعانة(٤)، ومِنْ فِي (مِنْهُ) لابتداء الغاية، والهاء المجرورة بها عائدة على «التَّيسير» أو على اسم الله، و(مُؤَمَّلاَ) حال منهما على التقديرين، غير أن تأميل الله عامّ وتأميل «التَّيسير» خاصّ، وقيل: إن عادت على «التَّيسير» فهو تمييز، ويجوز أن تكون عائدة على الاختصار.

---

(١) دانية: مدينة بالأندلس من أعمال «بَلَنْسِية» على ضفة البحر شرقاً، وأهلها أقرأ أهل الأندلس («معجم البلدان» ٢/٤٣٤)، وزادت (ك) بعدها: [يوم الاثنين فِي النصف من شوال].

(٢) زادت (ك) بعدها: [ودفن بعد صلاة العصر فِي اليوم الذي توفي فيه.
فإن قلت: لم خصَّ «التَّيسير» بالاختصار دون غيره من كتب القراءات؟ قلت: لوجهين؛ الأول أنه كتاب الناظم رحمه الله الذي قرأ به، لأنه روى أنه قرأ به و«بالاقتصاد»[١] أيضاً لأبي عمرو الدَّانيّ، إذ «التَّيسير» من أجود الكتب التي صنفت فِي القراءات قبل الناظم، مع جلالة مصنفه وكثرة علمه فِي القراءات وغيرها، حتى كان يقال له: «أبو عمرو الحافظ» لحفظه فِي العلوم النفيسة].

(٣) (ك): للقصيد.

(٤) (ك): الاستعارة.

---

[١] أرجوزة فِي القراءات السبع، ذكرها ياقوت الحموي فِي «معجم الأدباء» ١٢/١٢٤، والذهبي فِي «معرفة القراء الكبار» ١/٤٠٨، وابن الجَزَري فِي «غاية النهاية» ١/٥٠٥، وابن خَيْر فِي «فهرسته» ص ٢٩.

ومراده أن هذه القصيدة[1] حصُل فيها ما أمّله.

قال:

[٦٩]- وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ ....

ش: حُسْن استعارة الألفاف هنا لذكره فِي البيت قبله: (فَأَجْنَتْ)، والألفاف جمع لِفّ كالأضداد في[2] جمع ضدّ، وهي الأشجار الملتفُّ بعضها ببعض[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبأ: ١٦]، كأن كل بيت منها ملتفٌّ بما قبله وبما بعده لتعلق بعضها ببعض؛ لأن حرف القرآن قد يكون آخر البيت ورمْزُ رجاله أول بيت آخر، وعكسه كالتفاف الشجر، ثم أخبر أن تلك الألفاف (زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ) على ما فِي كتاب «التَّيسير»، وهو (كمال ما[4]) قال من وجوه قراءات، والإشارة إلى تعليل بعض القراءات (وقُوّتها وضعفها فِي العربية، والإشارة إلى مرسوم الخط، وإلى تفسير [١٧/ب] بعض مسائل[5]) الوقف والابتداء، وإلى تجويد القراءة، ونحو ذلك مما نقف عليه إن شاء الله تعالى، ومن جملة الزيادة[6]: باب مخارج الحروف. فإنه لم يذكره فِي «التَّيسير».

ثم لمّا[2] أخبر أنها زادت (بنشر فوائد[7]) قال:

.... **فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلاَ**

---

(١) (ك): القصيد.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): على بعض.

(٤) (ك): كما.

(٥) (ك): وإلى.

(٦) زادت (ك) بعدها: [أيضاً].

(٧) (ك): بهذا.

ش: أي سترتْ (وَجْهَهَا) بالرموز أن تفضّل على كتاب «التَّيسير» استحياء الصغير من الكبير والمتأخِّر من[١] المتقدّم مع أنها مفضَّلة عليه، فـ(وَجْهَها) مفعول (لَفَّتْ)، و(حَيَاءً) مفعول له، أو مصدر فِي موضع الحال، و(أَنْ تُفَضَّلاَ) معمول[٢] (حَيَاءً) على حذف مِنْ، أي مِنْ أن تفضّل، لأن حرف الجر يحذف مع أنْ وأنّ كثيراً.

قال:

[٧٠]- وَسَمَّيْتُها حِرْزَ الأمَانِيْ تَيَمُّناً وَوَجْـهَ التَّهَـانِي فَاهْنِـهِ مُتَقَـبَّلاَ

ش: أخبر أنه سمى هذه القصيدة: «حِرْزَ الأَمَانِيْ وَوَجْهَ التَّهَانِي»، وأن التسمية وقعت قبل كمال النظم؛ ليكون ذلك تفاؤلاً[٣]، وقد غلب عليها غير اسمها الأصلي وهو «الشَّاطِبِيَّة»، فلا تُعرف اليوم إلا بها، فصار لها علماً بالغلبة[٤]، وأخبرنا بهذه التسمية أيضاً أنه أودع فيها أماني طالب هذا العلم، وأنها تقابلهم بوجه مرضي مُهَنِّئ[٥] بمقصودهم.

و(تَيَمُّنَاً) تبرّكاً[٦]. وقوله: (فَاهْنِهِ) فعل أمر من هَنَأه الشيءُ إذا لَذّ له وطاب، أي[٧]: تهنّأ بهذا الحِرْز أو بهذا الوجه أو النَّظْم، أو كن له هنيئاً،

---

(١) (ك): عن.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [إن كان قيل ذلك قبل إكمالها].

(٤) زادت (ك) بعدها: [كالنَّجْم والعُقْبَة].

والنَّجْم: من نجم الشيء أي طلع وظهر. والعُقْبَة: نجم يقارن القمر فِي السنة مرة («لسان العرب»/نجم، عقب).

(٥) (ك): يهنئ.

(٦) زادت (ك) بعدها: [فإن قيل: التأنيث صفة نقص فهلاّ تجنّبه الناظم رحمه الله؟ قلت: لكن النفس تَتَشَوَّف إليه وتبذل الرّغبات فيه، ومقصود الناظم حصول الرغبة فِي هذا النظم].

(٧) (ك): إذا.

كما تقول: هَنَأني الطعام. والمعنى: ترفَّق به لتنال الغرض منه بسهولة، ولا تنفِر من الشيء قبل وقوفك على حقيقته. و(الأَمَانِي) جمع أمنيّة، و(التَّهَانِي) جمع تهنئة، فخفّف ياء (الأَمَانِي) وأبدل همزة (التَّهَانِي)، وأصله فاهْنِئْه بالهمز، ثم أبدله لسكونه ياءً، ثم حذفها للأمر فصار: (اِهْنِه). كـ: اِرْمِهِ، و(مُتَقَبَّـلاَ) حال من فاعل (اِهْنِهِ)(١).

قال:

[٧١]- وَنَادَيْتُ أَللّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِذْنِي مِنَ التَّسْمِيْعِ قَـوْلاً وَمِفْعَـلاَ

ش: لما مَدَحَها(٢) بما تقدّم خاف أن يكون فِي ذلك تسميع فاستعاذ بالله سبحانه وتعالى منه في قوله وفعله؛ لأن فِي الحديث: «مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ»(٣) فشَهَرَه(٤) معاقَبًا، فالتسميع مصدر سمّع بعمله (إذا عمله(٥) يريد به السُّمعة فِي الناس والشُّهرة، ومثله راءى بعمله إذا عمله ليراه(٦) الناس، وهما مذمومان، ومعنى (أَللّهُمَّ) يا الله، فالميم عِوَض من حرف النداء(٧)، و(قَوْلاً وَمِفْعَلاَ) مصدران فِي موضع الحال من ياء

(١) زادت (ك) بعدها: [وهو بكسر الباء].

(٢) (ك): أثنى عليها.

(٣) أخرجه أحمد فِي «المسند» ٥/٤٥، والبخاري فِي «صحيحه» برقم (٦٤٩٩)، ومسلم فِي «صحيحه» برقم (٢٩٨٦)، والتِّرمِذي فِي «صحيحه» برقم (١٠٩٧). و«به» الثانية ليست في (ك).

(٤) (ك): فشهر به.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): لمراءاة.

(٧) زادت (ك) بعدها: [ولأجل ذلك لا يجتمعان إلا فِي الشعر[١]].

[١] كقول أبي خِراش الهُذَلي من الرجز:

«إني إذا ما حدثٌ ألمّا أقول ياللّهُمّ ياللّهُمّا»

(«ارتشاف الضَّرَب» ٥/٢٤٠٠، «ضرورة الشعر» ص١٢٨).

(أَعِذْنِي)، أو منصوبان على إسقاط الخافض، أي: فيهما أو بهما. أو هما بدلان من ياء (أَعِذْنِي)، أو تمييز.

قال:

[٧٢]- إِلَيْكَ يَدِيْ مِنْكَ الأَيَادِيْ تَمُدُّهَا   أَجِرْنِي فَلاَ أَجْرِيْ بِجَوْرٍ فَأُخْطَلاَ

ش: لما دعا مدّ يَده فقال: (إِلَيْكَ يَدِيْ). أي: إليك مددت يدي سائلاً الإعاذة من التسميع، والإجارة من الجَوْر. (وقوله[١]): (مِنْكَ الأَيَادِيْ تَمُدُّهَا) أي: هي[٢] الحاملة والمسهّلة لي على مدّ يدي، (وهي[٣] التي جرّأتني عليه، وإلا فمن حقّي أن لا أمدَّها حياء من تقصيري بما يجب عليّ من طاعتك. والأيادي النِّعَم جمع أَيْدٍ، وأيد جمع يد، فهو جمع الجمع، واليدُ النِّعمةُ، وقوله: (أَجِرْنِي فلا أَجْرِيْ بِجَوْرٍ فَأُخْطَلاَ) أي: (أَجِرْنِي) فإنك إن أجرتني (فَلاَ أَجْرِيْ بِجَوْرٍ فَأُخْطَلاَ). أي: لا أفعله ـ والجَوْر المَيْلُ عن طريق الاستقامة ـ فأقعَ فِي الخَطَل، وهو الكلام الفاسد. وقد[٤] خَطِل بفتح الخاء وكسر الطاء خَطَلاً بفتحهما، (فالفاء في[٥]) (فَلاَ أَجْرِي) جواب الأمر، وهي[٢] في (فَأُخْطَلاَ) جواب النفي، وهي ناصبة كليهما بإضمار أنْ، وسكّن ياء (فَلاَ أَجْرِيْ) (ضرورةً أو على: فأنا لا أجري[٢])..

ثم لما دعا لنفسه أمّن، فقال[٦]:

---

(١) (ك): فقوله.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): فهي.

(٤) (ك): هو.

(٥) (ك): والفاء.

(٦) (ك): قال.

[٧٣]- أَمِيْنَ........................ ....

ش: و(١) معناه: اسْتَجِبْ(٢). أي طَلَبَ الإجابة من الله(٣)، وفيه لغتان(٤): المدّ(٥) والقصر، وهو مبني على الفتح(٦)، وقد حُكي فيه

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [صار اسماً لهذا المعنى، كما أن رويداً بمعنى أَرْوِد].

(٣) زادت (ك) بعدها: [وقيل عن «ابن عباس»[١] رضي الله عنهما و «الحسن»[٢] في تفسيرها بعد الفاتحة كذلك، وقيل: اسم من أسماء الله، كأنه قال: يا الله استجِبْ. وأضمر استجِبْ، وحذف حرف النداء. وقيل: كذلك فلْيَكنْ. وقيل: افعلْ. وقيل: معناه: لا يقدِرُ على هذا أحد سواك. وقيل: معناه: لا تخيّب رجاءنا. وقيل: معناه: اللهم آمِنّا بخير. وقيل: هي طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات. وقيل: هي درجة في الجنة يستحقها قائلها.

ويروى عن «ابن عباس» رضي الله عنهما أنه قال: «مَاحَسَدَكُمُ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ كَمَا حَسَدَتْكُمْ عَلَى آمِيْنَ»[٣]].

(٤) (ك): لغات.

(٥) زادت (ك) بعدها: [وتخفيف الميم وهو أفصحها، والثانية بالقصر، والثالثة الإمالة مع المد].

(٦) زادت (ك) بعدها: [لسكون ما قبل آخره، وكان الفتح طلباً للخِفَّة].

---

[١] عزاه ابن كثير في «تفسيره» ١/٥٦ والسُّيوطي في «الدرّ المنثور» ١/٤٥ إلى جُوَيْبِر في «تفسيره» عن الضّحاك عن ابن عباس، وعزاه السُّيوطي أيضاً إلى الثَّعْلَبي من طريق الكلبيّ عن ابن صالح عن ابن عباس.

[٢] عزاه السُّيوطي في «الدرّ المنثور» ١/٤٥ إلى ابن شاهين في «السّنّة» عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن.

[٣] أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» برقم (٩٨٨)، وابن ماجَهْ في «سننه» برقم (٨٥٧)، وابن حَجَر في «تحفة الأشراف» برقم (٥٨٩٧)، والسُّيوطي في «الدرّ المنثور» ١/١٧، ٢/١٨٩، كلهم بلفظ (اليهود) بدل النصارى.

التشديد(١).

ثم دعا (لِلأَمِيْنِ بِسِرِّهَا) فقال(٢):

.... **وَأَمْنَاً لِلأَمِيْنِ بِسِرِّهَا** ....

ش: فالواو في (وَأَمْنَاً) عاطفة لفعل محذوف على (أَمِيْنَ)، أي: هَبْ (أَمْنَاً لِلأَمِيْنِ بِسِرِّهَا). أي بخالصها وما فيها من الفوائد، ومن أمانته اعترافه بما فيها من ذلك وإذاعته وتعليمه، فلم يُدْخل تحت(٣) دعائه إلا من كان على هذه الصفة، و(الأَمِيْن) الموثوق به، وسِرُّ النَّسَب محضُه وأفضله.

قال:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [مع المد، حكاه «الواحِدِيّ»[١] عن «الحسن» و«الحسين بن الفضل»[٢]، ويحقّق ذلك ماروي عن «جعفر الصّادق» ﷺ قال: (معناه: قاصدين نحوك، وأنت أكرم من أن تخيّب قاصداً)[٣]، وقد عدها أكثر أهل[٤] اللغة في لحن العوام].

(٢) (ك): قال.

(٣) (ك): في.

---

[١] هو أبو الحسن، علي بن أحمد النيسابوري، الإمام العلامة الأستاذ، مصنف التفاسير الثلاثة: «البسيط»، «الوسيط»، «الوجيز»، توفي سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٣٩/١٨، «طبقات المفسرين» ٣٨٧/١.

[٢] هو أبو علي، ابن عمير البَجَلي الكوفي النيسابوري، عالم عصره، الإمام المفسر اللغوي المحدث، ولد قبل ١٨٠هـ/ ٧٩٦م، وتوفي سنة ٢٨٢هـ/ ٨٩٥م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٤١٤/١٣، «طبقات المفسرين» ١٥٦/١.

[٣] ذكره القُرْطُبي في «الجامع لأحكام القرآن» ١٢٦/١، والشَّوْكاني في «فتح القدير» ٣١/١. ونقل القرطبي أيضاً وابن كثير في «تفسيره» ٥٦/١ عن أبي نصر القُشَيْري عن الحسن وجعفر الصادق أنهما شددا الميم من (آمين).

[٤] «تهذيب إصلاح المنطق» ص ٤٣٩، و «تثقيف اللسان» ص ٤٣، و «الصحاح»/أمن.

.... وَإِنْ عَثَـرَتْ فَهْـوَ الأَمُـوْنُ تَحَمُّـلاَ

ش: أصل العِثَار في المشي، يقال: عَثَر في مشيه يعثُـر إذا سقط، ثـم يـستعمل فـي الكـلام فيقـال: عَثَـر فـي منطِقِـه. إذا غلـط، وأَسـند العِثَـار إلـى القصيدة مجازاً، والمراد ناظمها، وقوله: (فَهْوَ الأَمُوْنُ تَحَمُّلاَ[1]) الأَمُـون[2] الناقة القوية الخَلْق، كأنه أَمِن فيها من العثور، يريد: (فَهْوَ)[3] ـ فيما يراه مـن ذلك أيَّ خطأ إن وقع ـ كهذه الناقة في[4] صبرها على ما تتحمله من الأعباء، فلا يوجد عنده قلق ولا نُفرة بـل يُقـيم المعـاذيرَ جهـدَه[5]، ويعتـرف بتقـصير البـشر عـن إدراك الكمـال فـي (أمـرٍ مـا[6])، ومـن زَلَّ فـي موضـع وأصـاب في مواضع عديدة فهو على ما أجرى الله بـه العـادةَ فـي غيـر مـن عُـصِم، ألا تـراه يقـول[1] فـي أثنـاء الـنظم[7]: (فَيَـا طَيِّـبَ الأَنْفَـاسِ أَحـسِنْ تَـأَوُّلاَ)[8] [١١٦٥]، (وَكُـنْ مُتَـأَمِّلاَ) [١٥٥]، [١٨/آ] (واحْـسُـنْ مُقَـوِّلاَ)[9] [٤٦٤]، و(تَحَمُّلاَ) تمييز.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): والأمون في الأصل.

(٣) (ك): أن يكون.

(٤) (ك): و.

(٥) (ك): بجهده.

(٦) (ك): أمرها.

(٧) زادت (ك) بعدها: [يحثُّ على تأمّل كلامه وتأويله وحضور الإنسان مجمَلاً، كقوله:].

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقوله].

(٩) ليست في (ك). وهنا زادت (ك): [و (فَاحْـضُرْ مُكَمَّـلاَ) [٣١٥]، و (لِمَـنْ قَـدْ تَـأَمَّلاَ) [٢٤٩]، ونحو ذلك].

ثم شرع في وصايا (وآداب ومواعظ[١]) فقال[٢]:

[٧٤]- أَقُــوْلُ لِحُــرٍّ وَالْمُــرُوْءَةُ مَرْؤُهَــا لإِخْوَتِــهِ الْمِــرْآةُ ذُو النُّــوْرِ مِكْحَــلاَ

ش: المَقُول هو[٣] ما يأتي بعد هذا البيت، وهو خمسة أبيات، واعترض بين القول والمقول بقوله: (وَالْمُرُوْءَةُ[٤]) البيت، والاعتراض كثير، والمراد بالحُرّ ما تقدم في قوله: (هُوَ الْحُرُّ) [٩]، و[٣]الذي يليق أن يراد به هنا هو[٣] الذي لم تستعبِدْه دنياه، ولم يسترِقَّه هواه، فإذا كان على هذه الصفة حصُل المقصود منه وأثّر معه القولُ، وأراد رحمه الله أن ينبه على سبب النصيحة، وما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من اتصافه بصفات ذوي المروءة التي من جملتها إصلاح عيب (الأخ وإزالته[٥])، فنظم ما جاء في الحديث عن «أبي هريرة»[٦] عن رسول الله ﷺ قال: «المؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ»[٧]، أخرجه «أبو داود». أي أنه له بمنزلة المرآة، يريه عيوبَه فيُقَوِّمُها[٨]، فهو يشفي الداء بنوره كما يشفي العينَ المريضةَ ما يفعل المِكْحَل فيها، وهو المِيْل.

---

(١) (ك): ومواعظ وآداب.

(٢) (ك): قال.

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [(مَرْؤُهَا..)].

(٥) (ك): الآخر وزلته.

(٦) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٧) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٩١٨)، والبَزَّار في «مسنده» برقم (٣٢٩٧)، والطَّبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٢١٣٥)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» برقم (٧٦٤٥).

(٨) (ك): فيصلحها.

والمروءة كمال الرُّجُولية، فهي[1] مشتقّة من لفظ المرء، (وهي[2] مبتدأ، و (مَرْؤُهَا) مبتدأ ثان، ومعناه رَجُلُها، أي الذي قامت به المروءة، و(الْمِرْآةُ) خبر (مَرْؤُهَا)[3]، والجملة خبر (الْمُرُوْءَة)، و (لإِخْوَتِهِ) متعلق بمضاف محذوف تقديره: نَفْعُ مَرْئِها لإخوته كنفع المرآة لهم. و (ذُو النُّوْرِ) صفة (مَرْؤُهَا)، أو خبر بعد خبر، أو صفة للمرآة[4]، و (مِكْحَلاَ) تمييز أو حال من (مَرْؤُهَا) أو من (المِرْآة)، على حذف المضاف[5] فيهما.

ثم شرع في المقول فقال[6]:

[٧٥]- أَخِـيْ أَيُّهَـا الْمُجْتَـازُ نَظْمِـيْ بِبَابِـهِ ... يُنَـادَى عَلَيْـهِ كَاسِـدَ الـسُّوْقِ أَجْمِـلاَ

ش: تنازل رحمه الله في خطابه بقوله: (أَخِيْ)[1] وتواضَعَ[7]، أي: (إن مرّ عليك هذا النظم[8] في هذه الحالة[9] بأن تقف عليه أو تسمعه، فأَجْمِلْ أنت فيه، أي: اِيْتِ[10] بالقول الجميل فيه[1]. والكَسَاد ضدّ النَّفَاق، ولم يكسُدْ بل نَفَقَ غاية النَّفاق، قال «السخاويّ» رحمه الله: (قال - يعني الناظم -: لا

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): فهي.

(٣) (ك): المروءة.

(٤) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: (الْمِرْآةُ) مؤنثة و (ذُو) مذكّر. قيل: لأنها تنزَّلت منزلة المرآة].

(٥) (ك): مضاف.

(٦) (ك): قال.

(٧) زادت (ك) بعدها: [لأنه عادته رضي الله [عنه].

(٨) (ك): يا أخي، إن وَصَلك نظمي هذا أو منظومي.

(٩) زادت (ك) بعدها: [أي حالة الكَسَاد].

(١٠) (ك): أثن. وزادت بعدها: [فيه].

يُقْرِئُ[1] أحد قصيدتي هذه إلا وينفعُه الله بها؛ لأني نظمتُها لله)[2]. انتهى، قلت: وهذا هو سبب عدم الكَساد[3].

قال:

[٧٦]- وَظُنَّ بِهِ خَيْراً وَسَامِحْ نَسِيْجَهُ بِالاِغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلاَ

ش: أي (ظُنَّ) بالنظم[4] (خَيْرَاً)[5]؛ لأن ظنَّ الخيرِ بالشيء يوجب حُسْنَ[6] الاعتذار عنه والإتيان بجميل التأويل، ويجوز أن يكون الضمير في (بِهِ) للناظم رحمه الله، ثم أَمَره[7] بالمسامحة لنسيجه أي لناظمه، فهو فعيل بمعنى فاعل[8]، وقيل: بمعنى مفعول[9]. فيكون المراد النظم نفسه، و(سَامِحْ) من المسامحة وهي المساهلة، (بِالاِغْضَاءِ) أي بالتغافل، لأن الإغضاءَ عن الشيء التغافلُ عنه، وقوله: (وَالْحُسْنَى)[10] أي بالطريقة الحسنى، (وَإِنْ كَانَ هَلْهَلاَ) في نسيجه أي: أحسِنْ بالقول فيه، وتجاوزْ عنه.

---

(١) (ك): يقرأ.

(٢) «فتح الوصيد» ١/١١١، و«إبراز المعاني» ١/٢٠٣، وقول الشاطبي في: «الفتح المواهبي» للقَسْطَلاني ص ٦٢.

(٣) زادت (ك) بعدها: [و (الْمُجْتَازُ) أصله مُجْتَيِزٌ].

(٤) (ك): بنظمي.

(٥) زادت (ك) بعدها: [أي منظومي].

(٦) (ك): يحسن.

(٧) (ك): أمر.

(٨) زادت (ك) بعدها: [كعليم بمعنى عالم ورحيم بمعنى راحم، لأن فعيلاً بمعنى فاعل كثير].

(٩) زادت (ك) بعدها: [كقتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح].

(١٠) (ك): بالحسنى.

ولما ذكر النسيج حَسُنَ بعده ذكرُ ما يُعَدُّ عيباً في (النسيج من[1]) الثياب وهو الهلهلة.

قال:

[٧٧]- وَسَلِّمْ لإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ وَالأُخْرَى اجْتِهَادٌ رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلاَ

ش: كأنه يشير بهذا البيت[2] إلى ما جاء عن (رسول الله[3]) ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْعَالِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[4]، فهو بين إحدى الحسنيين، وقد جاء أيضاً عن (رسول الله[3]) ﷺ: «مَنْ طَلَبَ عِلْماً فَأَدْرَكَهُ كَانَ لَهُ كِفْلاَنِ مِنَ الأَجْرِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الأَجْرِ»[5]، وهذا مما يقتضي المسامحة؛ لأن الناظم رحمه الله لا يَنْفَكُّ عن حصول إحدى الحسنيين، (فقوله: (وَسَلِّمْ) أي سلِّم لي حصول إحدى الحسنيين[2]). ويجوز أن يريد النَّظْم نفسه، أي عبَّر عنه بأنه مُتَّصِفٌ بإحدى[6] الحسنيين، أي: وَسَلِّمْه (لإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ) اللتين لا يَنْفَكُّ عن إحداهما. ثم بيَّنَهَا فقال: (إِصَابَةٌ) أي: هي إصابة. وهي التي يحصُل بها الأجران، ثم عبَّر عن عدم الإصابة بعد الاجتهاد بقوله[7]: (رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلاَ) يعني أنه اجتهد،

---

(١) (ك): النسج في.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): النبي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٧٣٥٢)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٧١٦) بلفظ: إذا حكم الحاكم واجتهد وأصاب فله.

(٥) أخرجه الطَّبَراني في «المعجم الكبير» برقم (١٦٥)، وابن عبد البَرّ في «جامع بيان العلم وفضله» برقم (٢١٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/١٢٣: رجاله موثقون. والكِفْل: النصيب.

(٦) (ك): بين أحد.

(٧) (ك): فقال.

وبذل[(١)] جهده، لكن لم يصادفِ الصَّوْب، فهو مُثاب على الاجتهاد نفسه، فَرَامَ معناه طَلَب، والصَّوْب نزول المطر، فعبّر[(٢)] عن الإصابة به، أي: طلب الاجتهادُ الصوبَ فلم يصادفْه (فَأَمْحَلا). فعبّر بالمَحْل عن الخطأ، والمَحْلُ انقطاع المطر[(٣)] ويَبَسُ الأرض، (والضمير[٤)] في (رَامَ) عائد على الاجتهاد، والمراد صاحبه، أي: لم يصب. و (إِصَابَةٌ) بالرفع الرّواية، ويجوز فيها الجرُّ على البدل عن[(٥)] إحدى الحسنيين[(٦)].

فقال[(٧)]:

[٧٨]- وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاَ

ش: أذن رحمه الله في هذا البيت لمن وجد خطأ في نظمه وجاد مِقْوَلُه - وهو اللسان، (وهو[٨)] بكسر الميم، والمراد قولُه - (فَلْيُصْلِحْه، وعبّر عن الخطأ بالخَرْق[٩)]، أي: و[(٨)]إن وجدتَ خطأ فتداركْه. أي: تَلاَفَهُ. يعني إصلاحه،

---

(١) (ك): نال.

(٢) (ك): يعبر.

(٣) زادت (ك) بعدها: [ونحوه].

(٤) (ك): فالضمير.

(٥) (ك): من.

(٦) زادت (ك) بعدها: [واعلم أن الناظم رحمه الله مجتهد في هذا الفن وضابط له، وغيره مقلِّد له، والقاعدة أن نصوص المجتهد بالنسبة إلى المقلِّد كنسبة نصوص صاحب الشرع إلى المجتهد؛ فلذلك يُحْمَل عامُّ المجتهِد على خاصِّه، ومطلَقُه على مقيَّدِه، وناسخُه على منسوخه، وصريحُه على محتَمَلِه، كما يُصنع ذلك في نصوص صاحب الشرع، فيصنع بكلام الناظم رحمه الله ذلك].

(٧) (ك): قال.

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): أن يصلحه فعبّر بالخرق عن الخطأ.

وقوله: (بِفَضْلَةٍ[1]) أي: ملتبِساً بفضلة (من الحلم)، أي بِرِفْق وتُؤَدَة، يعني بعد التأمل في كلامه؛ لئلا يكون المصلَح مفسَداً[2]، وهذا تواضع منه ﷺ، والمراد بإصلاحه التنبيه (من إهماله[3]) لقيد يُحتاج إليه أو نحو ذلك[4].

قال:

[٧٩]- وَقُـلْ صَـادِقاً لَـوْلاَ الْوِئَـامُ وَرُوْحُـهُ لَطَاحَ الأَنَـامُ الْكُـلُّ فِـي الْخُلْـفِ وَالْقِـلاَ

ش: علم ﷺ[5] أن مِنَ الناس من يخالفه فيما قصده من هذا[6] الاصطلاح، فأشار إلى فضل الموافقة[7] بما جاء في المثل[8]: «لَوْلاَ الْوِئَامُ لَهَلَكَ الأَنَامُ»، أي لولا موافقة الناس بعضِهم بعضاً في الصحبة والمعاشرة لهلك[9] [١٨/ب] الأنام - أي الإنس والجن - (فِي االْخُلْفِ وَالْقِلاَ)، أي البغض، وقيل: الأنام الإنس فقط. وقيل: كل ذي روح. وجعلهما ظرفين مجازاً، أو تكون[10] بمعنى الباء، أي هلكوا بهما[11]، وقوله: (صَادِقاً) أي:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(مِنَ الْحِلْمِ)].

(٢) زادت (ك) بعدها: [وما أحسن قوله: (بِفَضْلَةٍ مِنَ الحِلْمِ)، أي بفضلة من حلمه، أي ما فَضَل منه].

(٣) (ك): عليه لإهماله.

(٤) زادت (ك) بعدها: [والله أعلم].

(٥) (ك): رحمه الله.

(٦) زادت (ك) بعدها: [الأنام من].

(٧) زادت (ك) بعدها: [و].

(٨) «الأمثال» لابن سلاّم ص١٥٦، و«جمهرة الأمثال» للعسكري ١٨٤/٢، و«مجمع الأمثال» للمَيداني ١٧٦/٢.

(٩) (ك): هلك.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [في].

(١١) زادت (ك) بعدها: [أي بسببهما].

قل قولاً صادقاً - (يعني أنه صادق[1] في هذه المقالة، ليس بكاذب. وقوله[2]: (وَرُوحُهُ) أي[2]: روح الوئام، حياته، فالمراد[3] الحياة التي تحصُل به[4]، فالضمير في (وَرُوحُهُ) للوئام، والمقصود[5] إنما هو الرُّوح، فعَطَفَه عليه، كقولك[6]: يعجبني زيد وحُسْنُه. والمراد الحُسْن فقط.

قال:

[٨٠]- وَعِشْ سَالِمَاً صَدْراً وَعَنْ غِيْبَةٍ فَغِبْ تُحَضَّرْ حِظَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغَسَّلاَ

ش: أي: (وَعِشْ سَالِمَاً) صدرك من كل خُلُق ذميم[7]. فسالماً حال، و(صَدْرَاً) تمييز، وقوله: (وَعَنْ غِيْبَةٍ فَغِبْ) أي: لا تحضُرْ مع المغتابين؛ لأن الغِيبة محرَّمة. وإنما خصَّها لغلبتها على العلماء حتى قيل: الغِيبة فاكهة القراء. أو[8] لأن الإنسان إذا نزَّه نفسه عنها فَعَنْ غيرها أولى، وقوله: (تُحَضَّرْ) من الحضور، فهو بالضاد المعجمة، و(شدّده للدلالة على المبالغة[9])، و (حِظَارَ الْقُدْسِ) وحظيرة القدس المراد به الجنة، وأصل الحِظَار ما يُحْظَر على الغنم وغيرها من شجر ونحوه؛ لِيَقِيَها الحرّ والبرد[10]،

---

(١) (ك): أي صادقاً.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): والمراد.

(٤) (ك): بسببه.

(٥) (ك): فالمقصود.

(٦) (ك): كقوله.

(٧) زادت (ك) بعدها: [أي مذموم].

(٨) (ك): و.

(٩) (ك): تشديدها للمبالغة.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [ونحوه].

مأخوذ من الحَظْر وهو المنع، (وهو[1]) بالظاء المعجمة، و(الْقُدْس) الطهارة، وقيل: موطن في السماء فيه أرواح المؤمنين. في حال كونك[2] (أَنْقَى مُغَسَّلاَ) أي: نقياً من الذنوب مغسّلاً منها. وعَدَل عن نَقِيّ إلى أنقى للمبالغة، وكذلك تشديده[3] (مُغَسَّلاَ).

قال:

[٨١]- وَهـذَا زَمَـانُ الـصَّبْرِ مَـنْ لَـكَ بِـالَّتِيْ كَقَـبْضٍ عَلَـى جَمْـرٍ فَتَنْجُـوْ مِـنَ الْـبَلاَ

ش: نظم ما جاء في الحديث عن «أنس بن مالك»[4] قال: قال رسول الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيْهِمْ عَلَى دِيْنِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ»[5]، وفي حديث آخر: «فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَاً الصَّبْرُ فِيْهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعامِلِ فِيْهِنَّ أَجْرُ خَمْسِيْنَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ»[6]، أخرجهما «التِّرْمِذي» وقال: حديث حسن غريب. يشير الناظم رحمه الله إلى أن هذا الزمان هو الزمان[7] الذي أشار إليه الرسول ﷺ؛ لأنه زمان يُنْكَر فيه المعروف، ويظهر فيه المُنْكَر، فيُؤذى من تمسَّك بالحق أو أمر به، ولا يجد من تمسك به أو أمر بذلك[8] من يساعده ويعاضِدُه على ذلك.

---

(١) (ك): فهو.

(٢) (ك): كونه.

(٣) (ك): تشديدها.

(٤) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٥) أخرجه التِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٢٦٠)، وابن عَدي في «الكامل» ٥/٥٥، وذكره الألباني في «الصحيحة» برقم (٩٥٧).

(٦) أخرجه التِّرْمِذي في «سننه» برقم (٣٠٥٨)، وابن حِبّان في «صحيحه» برقم (٣٨٥).

(٧) ليست في (ك).

(٨) (ك): به.

وقوله: (مَنْ لَكَ) بكذا. جملة استفهامية تستعمل فيما يبعُد وقوعه، وتقديره: من يسمح لك به. أي: من يسمح لك بحصول الحالة[(١)] التي هي[(٢)] (كَقَبْضٍ عَلَى جَمْرٍ)، وحصولها هو القيام بحقوق الله فيها[(٣)].

قال:

[٨٢]- وَلَوْ أَنَّ عَيْنَاً سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ   سَحَائِبُها بِالدَّمْعِ دِيْمَاً وَهُطَّلاَ

ش: أي لو ساعدت عينٌ صاحبَها لَكَثُر بكاؤها على التقصير في الطاعة وقلّة البِضاعة[(٤)]. و[(٥)](تَوَكَّفَتْ): قطرت وسالت. و(سَحَائِبُهَا) مدامعها، والدِّيْم جمع دِيْمة، وهو المطر الدائم ليس بشديد الوقع، وفي الجمع وجهان فتح الياء وسكونها، و(هُطَّلاَ) جمع هاطل، والهَطْل تتابُعُ المطر، و(دِيْمَاً وَهُطَّلاَ) حالان من السحائب.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [أو العَزْمَة]. والعَزْمة: حق الله وواجبه الذي أوجبه («القاموس المحيط»/ عزم).

(٢) زادت (ك) بعدها: [في الشدّة والصعوبة].

(٣) زادت (ك) بعدها: [(فَتَنْجُوْ) مرفوع لأنه مستأنَف بعد الفاء، أي: فأنت تنجو (مِنَ الْبَلاَ) إن حصلت على الحالة المذكورة. أو منصوب بإضمار أنْ بعد الفاء في جواب الاستفهام، وأُسكنتِ الواو ضرورة، و (الْبَلاَ) أصله المد، ففَعَل فيه مافعل في (أَجْذَمُ الْعَلاَ) [٤] ونحوه، وأصله الاختبار والامتحان، ويكون في الخير والشر، يقال: بلاه في المرض والفقر، وبلاه بالصِّحّة والغنى. قال الله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، لكن استعماله في الأول أكثر، والألف واللام فيه يجوز أن تكون عامة، فتعمَّ البلاء في الدنيا والآخرة، ويجوز أن تكون خاصّة ببلاء الآخرة أي عذابها].

(٤) زادت (ك) بعدها: [بل الواقع عدم ذلك عملاً بقاعدة (لو)].

والمعنى: كون (لو) حرفاً يقتضي في الماضي امتناع مايليه واستلزامه لتاليه كما قال ابن هشام في «المغني» ص ٣٤٢.

(٥) ليست في (ك).

ثم ذكر سبب عدم المساعدة فقال[1]:

[٨٣]- وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا ....

ش: يريد أن المانع للعين[2] من البكاء قساوة القلب[3]، فالقَحْط[4] الجَدْب، أي لم ينقطعِ الدمعُ إلا بسبب أن القلب قاسٍ، وذلك من علامات الشقاء؛ ففي «مسند البَزَّار» عن «أنس بن مالك»[5] قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعَةٌ مِنَ الشَّقَاءِ: جُمُودُ الْعَيْنِ، وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ، وَطُولُ الأَمَلِ، وَالْحِرْصُ عَلَى الدُّنْيَا»[6]، نسأل[7] الله (تعالى أن يعصمنا من ذلك[8]).

قال:

.... **فَيَاضَيْعَةَ الأَعْمَارِ تَمْشِيْ سَبَهْلَلاَ**

ش: نادى (ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ) على معنى[9] التَّلَهُّفِ والتَّأَسُّف، ويجوز أن يكون المنادى محذوفاً، و (ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ) منصوب بفعل مضمر، أي: يا قوم احذروا (ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ)، يعني أن تضيع أعمارُكم. والضَّيعة بمعنى

---

(١) (ك): قال.

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك) بعدها: [فالضمير في (وَلَكِنَّهَا) عائد على العين، ويجوز أن يكون لشأن تفسره الجملة التي بعده، والضمير في (قَحْطُهَا) للعين].

(٤) (ك): والقحط.

(٥) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٦) أخرجه البَزَّار في «مسنده» برقم (٣٢٣٠)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» برقم (٩١٩٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٢٦/١٠: فيه هانئ بن المتوكل، وهو ضعيف.

(٧) (ك): فنسأل.

(٨) (ك): العصمة منه.

(٩) (ك): جهة.

الإضاعة، في حال كونها (تَمْشِيْ سَبَهْلَلاَ). روي[١] عن «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه أنه قال: (إني لأكره أن[٢] أرى أحدكم سَبَهْلَلاً)[٣]، يعني لا في عمل دنيا ولا أخرى، وعن «الكِسائي»: (السَّبَهْلَل الذي لا شيء معه)[٤]، وقيل: يقال لكل فارغ: سبهلل. وجاء فلان سبهللاً، أي غيرَ محمود المجيء، وهو حال من فاعل (تَمْشِيْ)، و(تَمْشِيْ) تمرّ وتذهب، (والهاء في (وَلكِنَّهَا) للعين، أو هي ضمير للقصة والشأن مفسَّر بالجملة بعده، والهاء في (قَحْطُهَا) للعين[٢]).

قال:

[٨٤]- بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلى اللهِ وَحْدَهُ وَكَـانَ لَـهُ الْقُـرْآنُ شِـرْباً وَمَغْـسَـلاَ

ش: أي أفدي بنفسي، أو يُفدى بنفسي، أو المَفْدِيّ بنفسي، أو المُفدَى بنفسي مَنْ طَلَبَ الهداية، أي: سلك الطريق المستقيم الموصل (إِلَى اللهِ وَحْدَهُ) مخلصاً[٥] منفرداً، يطلبها في زمن أعرض الناس عنها، فهو منفرد بذلك. فيكون (وَحْدَهُ) إذاً حالاً من المستهدي، والضمير فيه (له، و[٦])يجوز أن يكون حالاً من (اللهِ)، (ويكون[٧]) الضمير فيه لله، أي: طَلَبَ الهداية (إِلى اللهِ) غير مُشْرِكٍ به في طلبها. و(كَانَ لَهُ الْقُرْآنُ) نصيباً؛ لأن الشِّرْب هو

(١) (ك): وروي.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «لسان العرب»، «تاج العروس» / سبهل.

(٤) «الصحاح» / سبهل.

(٥) (ك): ومخلصاً.

(٦) (ك): وله.

(٧) (ك): فيكون.

النَّصِيب، كقوله[1] تعالى: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء ١٥٥]، يعني إذا اقتسم الناس حظوظهم كان (لهذا من[2]) القرآن حظُّه يتروَّى به، و(مَغْسِلاَ) يتَطهَّر به من الذنوب، أي يداوم[3] تلاوته والعمل بما فيه، فَمَغْسَلاً اسم مكان من غسل، تُجُوِّز فيه، فَجُعِل القرآن مكاناً لغسله من دَرَن الذنوب، طَهَّرَنا الله مما[4] سلف منا، وعَصَمَنا فيما بقي من أعمارنا.

قال:

[٨٥]- وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ ... بِكُلِّ عَبِيْرٍ حِيْنَ أَصْبَحَ مُخْضَلاَ

ش: أي (طَابَتْ) على المستهدي (أَرْضُهُ)، فالهاء [١٩/آ] في (عَلَيْهِ) و(أَرْضُهُ) له، و(عَلَيْهِ) بمعنى له، وقيل[5]: في (أَرْضُهُ) لله. والمراد بالأرض الأرض المعروفة، أي: طابت له الأرض التي تحمله؛ لما عنده من الانشراح بسبب صلاح حاله مع الله تعالى. وكنى بتفتقت - (أي تشققت[6])- (بِكُلِّ عَبِيْرٍ) عن ثناء أهلها عليه واغتباطهم به، أو يكون المعنى أن الأرض زَكَت وكَثُر خيرُها بسبب هذا المستهدي لقيامه بالحق وعمله به، من قولك: طابت نفسي على كذا. أي وافقَها، وطابت الأرض إذا أخصبت.

وقيل: الهاء في (أَرْضُهُ) للقرآن. استعار له أرضاً، كأن القارئ حالة تفكّره فيه وتدبّره لمعانيه كالسالك في أرض (تَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَبِيْرٍ)، فكلما

---

(١) (ك): قوله.

(٢) (ك): هذا.

(٣) (ك): بدوام.

(٤) (ك): فيما.

(٥) زادت (ك) بعدها: [الضمير].

(٦) ليست في (ك).

(تدبّره وتفكّر فيه[١]) تفتّقت عليه المعاني كتَفَتُّق الأرض[٢] بأنواع الطيب، لكثرة الفوائد الحاصلة له بذلك علماً وعملاً. والعبير الزعفران، وقيل: أخلاط[٣] من الطيب تُجمع بالزعفران. ومعنى (مُخْضَلاَ) أي مبتلاً، وهو أحسن حالات الزَّهر إذا أصبح مبتلاً بالطَّلِّ[٤]، وكنى بذلك عما أفاض الله عليه من نعمه بالمحافظة على حدود الله.

قال:

[٨٦]- فَطُوبَى لَـهُ وَالـشَّوْقُ يَبْعَـثُ هَمَّـهُ وَزَنْدُ الأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعِلاَ

ش: الضمير[٥] (لَهُ) للمستهدي، أي: ما أطيب عيشه حين (يَبْعَثُ) (الشَّوْقُ) (هَمَّهُ). فالهم (الإرادة، أي: (الشَّوْقُ) إلى ثواب الله العظيم والنظر إلى وجهه الكريم يُثير إرادته، ويُحَرِّكُها، و(يُوقِظُها كُلَّما[٦]) آنس منها فتوراً أو غفلة)[٧]. و (الأَسَى) الحزن، والزَّنْد الذي تُقدح به النار، استعاره له، و(يَهْتَاجُ) أي يثور، وينبعث في حال كونه (مُشْعِلاَ) أي مُوقِداً، وسبب هذا الحزنِ المشتعلِ التأسُّفُ على ما ضاع من العمر والخوفُ من التغيّر،

---

(١) (ك): تفكر فيه وتدبره.

(٢) زادت (ك) بعدها: [بمعاني الطيب، أي].

(٣) (ك): اختلاط.

(٤) زادت (ك) بعدها: [يقال: بكى فأَخْضَلَ لحيتَه بدموعه أي بلَّها، وأَخْضَلَ الماءُ ثَوْبَه أي بَلَّه، والخَضِل الكثير البلل، وكتابته بالضاد المعجمة، وأما الحَظِل بالظاء المعجمة هو المغيّر للشيء].

(٥) زادت (ك) بعدها: [في].

(٦) (ك): أيقظها مهما.

(٧) من قول أبي شامة في «إبراز المعاني» ١/٢١١.

وقيل: المراد بطوبى[1] الجنة، أي الجنة له[2].

قال:

[٨٧]- **هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيبَــاً غَرِيبَــاً مُــسْتَمَالاً مُــؤَمَّلاَ**

ش: (هُوَ) ضمير المستهدي، و(الْمُجْتَبَى) المختار[3]، و (يَغْدُو) مِنْ غدا يغدو إذا مرّ، أي يمر بالناس متصفاً بهذه الصفات الجليلة المذكورة، وهو بائِنٌ منهم غير مزاحم لهم على الدنيا، (قَرِيبَاً) من الله بعيداً من الناس، (غَرِيبَاً) في طريقته ومذهبه لقلة أشكاله في[4] التمسك بالحق؛ لأنه كالقابض على الجمر، (مُسْتَمَالاً) أي يَطْلُب منه من يعرف حاله الميلَ إليه والإقبالَ عليه، (مُؤَمَّلاَ) عند نزول الشدائد لكشفها، فمن صفاته أن يكون مطلوباً لهم لا طالباً؛ لأن مطلوبَه الآخرةُ، فهو ينفِر منهم، و (قَرِيبَاً) و[5]ما بعده أحوال.

قال:

[٨٨]- **يَعُدُّ جَمِيْعَ النَّاسِ مَوْلًى لأَنَّهُـمْ[5]** ....

ش: يعتقد أو يَحْسَب كل واحد من الناس عبداً لله مأموراً مقهوراً لا يملك لنفسه (ضراً ولا نفعاً[6])، فلا يرجوهم ولا يخافهم، بل اعتماده واتّكاله

---

(١) زادت (ك) بعدها: [له].

(٢) زادت (ك) بعدها: [وأشار إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ [الرعد: ٢٩]، فكل ما فُسِّرَتْ به في الآية يجوز أن يُفَسَّر به كلام الناظم رحمه الله].

(٣) زادت (ك) بعدها: [لأن الله اختاره لما يسَّره له من فهم كتابه وتدبُّرِه والعمل به].

(٤) (ك): و.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): نفعاً ولا ضراً.

على الله، أو يعتقد أن كل واحد منهم سيِّدٌ، فلا يحتقر أحداً[(١)] منهم، بل هو متواضع لكبيرهم وصغيرهم لجواز أن يكون خيراً منه، فإن النظر إلى الخاتمة، وهي[(٢)] الأصل، فيكون على الأول قد وصفه بالتوكل وعلى الثاني بالتواضع، لأن لفظ (مَوْلى) يحتمل الأعلى والأدنى، وأفرد لفظ (مَوْلًى) نظراً إلى[(٣)] (جَمِيْع).

ثم ذَكَرَ عِلَّةَ[(٤)] ذلك فقال[(٥)]:

.... لأَنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ يُجْرُوْنَ أَفْعُلاَ

ش: أي تجري[(٦)] أفعالهم[(٧)] على ما سبق به القضاء من السعادة والشقاوة[(٨)]،

---

(١) (ك): واحداً.

(٢) (ك): هو.

(٣) زادت (ك) بعدها: [لفظ].

(٤) (ك): سبب.

(٥) (ك): قال.

(٦) (ك): لأن.

(٧) زادت (ك) بعدها: [تجري].

(٨) زادت (ك) بعدها: [فما سبق في القضاء حصل له، وما لم يسبق به قضاء لا يحصُل له، ويشير به إلى حديث عن «أبي العباس عبد الله بن عباس» رضي الله عنهما قال: كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال: «يَا غُلاَمُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، اِحْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، اِحْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوْكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوْكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلاَمُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»[1]، رواه «التِّرْمِذي» وقال: حديث حسن صحيح].

---

[١] أخرجه أحمد في «المسند» ٢٩٣/١، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٥١٦)، والحاكم في «المستدرك» ٥٤١/٣، والبَغَوي في «شرح السّنّة» ١٢٣/٢.

ويشير بذلك[1] أيضاً إلى قوله عليه السلام: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[2]، و(أَفْعُلاَ) جمع فعل[3].

قال:

[٨٩]- يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَى لأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالأَلاَ

ش: أي لا يَشْغَل نفسه بعيب غيره وذمه، و (يَرَى نَفْسَهُ) [(أَوْلَى) بذلك[4]] لعلمه منها ما لا[5] يعلم من غيره، أو(يَرَى نَفْسَهُ) مقصرة بالنسبة إلى غيره من المجتهدين، فذمّها لذلك، ثم ذكر علة ذلك وهي قوله: (لأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ). أي: على تحصيل المجد - وهو الشرف، وهو تحصيل المنازل الشريفة - لم تتحمّلِ المكاره. وعبّر عن احتمال المكاره بقوله: (لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالأَلاَ). و (الصَّبر) هو[6] المعروف، يُضرب به المثل، وفيه ثلاث لغات: فتح الصاد وكسرها مع سكون الباء، وفتح الصاد وكسر الباء. والأَلاَء بالمد[6] شجر حَسَن المنظر مرٌّ

---

(١) (ك): به.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٤٩)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٣١١١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٠٩).

وهنا زادت (ك): [و (لأَنَّهُمْ) متعلق بـ (يَعُدُّ)، و (عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ) متعلق بخبر (لأَنَّهُمْ)، و (مَا) موصولة، وأصل الكلام: لأن أفعالهم تجري (عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ) أي على سابق قضائه وقدره. فحَذَفَ (أَفْعُل)، وأقام ما أضيف إليه مقامه، فصار: (لأَنَّهُمْ) (يُجْرُونَ) (عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ). وأخرج المحذوف تمييزاً فقال: (أَفْعُلاَ). وقدم (عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ) على (يُجْرُونَ) لأجل القافية].

(٣) زادت (ك) بعدها: [جمع قلة، وضعه موضع جمع الكثرة، وجَمْعُه مُؤْذِنٌ بتحرّي أفعالهم في القضاء من جهات شتى].

(٤) (ك): بذلك أولى.

(٥) (ك): لم.

(٦) ليست في (ك).

الطعم، وقيل: إنه الدِّفْلَى[1]. وقيل: إنه يؤكل مادام رطباً، فإذا تَحَشَّى[2] امتنع أكلُه ودُبِغ به[3]. واحدته أَلاَءَة[4]، قال «السَّخَاوِيّ»: (ولو قال[5]: لم تصبر على الصبر والألا. لكان أحسن؛ لأن الأَلاَء لا يُلعق، بل هو نبت يشبه الشِّيْح رائحة وطعماً، ولا يُستعظم لَعْقُه، وإنما يستعظم الصبر عليه مع العدم، وقوله: (مِنَ الصَّبْرِ) أي من مثل الصبر)[6]، قال «بعضهم»: (وهو من باب قولهم:

«........................ مُتَقَلِّــداً ســيفاً ورُمْحــاً»[7]

و: «عَلَفْتُهَــا تِبْنــاً وَمَــاءً بَــارِدَاً ....»[8]

أي: لم تلعق من الصبر، ولم تأكل من الألا. أي: لم تتناولِ الأشياءَ المُرَّةَ لَعْقاً[9] مما يُلعق وأَكْلاً مما يُؤكل. ولو قال: لم تَطْعَمْ. لجمع الأمرين)[10].

---

(١) نبت مرّ قتّال، نافع للأمراض («القاموس المحيط» / دفل).

(٢) يبس، وفي (ك): قسا.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وأصله المد، ففعل به مافعل (بأجذم العلا)].

(٤) (ك): اللات.

(٥) زادت (ك) بعدها: و.

(٦) «فتح الوصيد» ٢٦٣/١، و «إبراز المعاني» ٢١٤/١.

(٧) عجز بيت لعبد الله بن الزِّبَعْرى من مجزوء الكامل، صدره: «ياليت زوجَك قد غدا»، وهو في: «شعر عبد الله بن الزِّبَعْرى» ص ٣٢، و «الكامل» للمبرّد ٨٣٦/٢، و «المقتضب» له ٥١/٢، و «الخصائص» لابن جِنّي ٤٣١/٢، و «المخصّص» لابن سِيْدَه ١٣٦/٤.

(٨) صدر رجز نُسب إلى ذي الرّمّة وليس في ديوانه، وعجزه: «حتى شتتْ همَّالةً عيناها»، وهو في: «معاني القرآن» للفرّاء ١٢٤/٣، و«الخصائص» لابن جِنّي ٤٣١/٢، و«أمالي المرتضى» ٢٥٩/٢، و «المقاصد النحوية» ١٠١/٣، و «شرح شواهد المغني» ٩٢٩/٢، و«خزانة الأدب» للبغدادي ١٣٩/٣-١٤٠.

(٩) ليست في (ك).

(١٠) «إبراز المعاني» ٢١٤/١.

قال:

[٩٠] وَقَدْ قِيْلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيْهِ أَهْلُهُ   وَمَا يَأْتَلِيْ فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَذِّلاَ

ش: نظم (رحمه الله[١]) في هذا البيت أثراً روي عن «وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ»[٢] قال: (أوصى راهب رجلاً فقال: اِنصَحْ لله حتى [١٩/ب] تكون كنصح الكلب لأهله؛ فإنهم يجوعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحاً)[٣]. وقوله: (وَقَدْ قِيْلَ) أي: قيل[١] فيما خلا من الزمان. والمعنى: لا يحملك ما ترى من تقصير الناس في حقّك على ترك نُصْحِهم، أو لا يحملك الفقر والبؤس على ترك طاعة الله[٤]. و (يُقْصِيْهِ) أي يبعده، (وَمَا يَأْتَلِيْ) أي[٥] ما يقصّر، من قولهم: (ما يألو[٦]) جهداً في هذا الأمر. و (مُتَبَذِّلاَ) حال من فاعل يأتلي، والتّبذّل في الأمر الاسترسال فيه[١]، لا يرفّع نفسه عن القيام بشيء منه جليلِه وحقيرِه، وهو بالذال المعجمة[٧].

قال:

[٩١] لَعَلَّ إِلٰهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِيْ يَقِيْ   جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَّلاَ

ش: أي: (لَعَلَّ) الله، فهو بمنزلة (إِلٰه الْعَرْشِ)، وإنما ذكر (إِلَهَ) وأضافه إلى (الْعَرْشِ) تنبيهاً على أن العرش من أعظم مخلوقات الله، يقينا

---

(١) ليست في (ك).

(٢) هو أبو عبد الله الأبناوي اليماني الذِّمَاري الصَّنْعاني التابعي، الإمام العلامة الأخباري القصصي، ولد سنة ٣٤هـ/ ٦٥٤م، وتوفي سنة ١١٠هـ/٧٢٨م، ترجمته ومصادره في: «تهذيب الكمال» ٣١/١٤٠، «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٤٤.

(٣) هو في «إبراز المعاني» ١/٢١٥، و «كنز المعاني» لشُعْلة ص ٥٧.

(٤) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٥) زادت (ك) بعدها: [و].

(٦) (ك): وما يأتلو.

(٧) (ك): المهملة. وزادت بعدها: [مكسورة].

إن قبلنا هذه الوصايا وعملنا بها جميعَ (مكاره الدنيا والآخرة[١])، أي مانكرهه فيهما. و(هُوَّلاَ) جمع هائل، يقال: هالني الأمر يَهُولني هَوْلاً[٢]. أي: أفزعني. فهو هائل أي مُفْزِع، (وهو[٣]) حال من (الْمَكَارِهِ)، وفصل بين اسم (لَعَلَّ) وخبرها بالنداء، و (يَقِيْ) من الوقاية، وأصله يوقي، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

قال:

[٩٢]- وَيَجْعَلَنُا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيْعاً لَهُمْ إِذْمَا نَسُوْهُ فَيُمْحَلاَ

ش: (يَجْعَلُنَا)[٤] معطوف على (يَقِي)، فهو داخل في التّرجّي، في الحديث عن «أنس بن مالك»[٥] قال: قال رسول الله ﷺ: «الْقُرْآنُ شَافِعٌ[٦] مُشَفَّعٌ وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ، فَمَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا، وَمَنْ مَحَلَ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ»[٧].

وفي «كتاب الترمذي» عن «أنس»[٨] قال: قال رسول الله ﷺ: «عُرِضَتْ

---

(١) (ك): المكاره دنيا وأخرى.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): فهو.

(٤) (ك): (وَيَجْعَلُنَا].

(٥) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه أنه].

(٦) (ك): شفيع.

(٧) زادت (ك) بعدها: [عَلَى وَجْهِهِ[1]]. ومعناه — والله أعلم — من شَهِدَ عليه القرآن بالتقصير والتضييع. وقيل: الماحل الساعي، يقال: محل به. إذا سعى به إلى سلطان ونحوه، وبلغ أفعاله القبيحة، مثل وشى به ومكر به، ومنه قولهم: اللهم لا تجعل القرآن بنا ماحلاً. أي ساعياً].

(٨) زادت (ك) بعدها: [بن مالك رضي الله عنه].

---

[١] أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» برقم (٦٠١٠)، وابن أبي شَيبة في «المصنف» ٤٩٧/١، والدَّارِمي في «سننه» برقم (٣٣٢٨)، والبَزّار في «مسنده» برقم (١٢٢)، وأبو =

عَلَيَّ ذُنُوْبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُوْرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»[1]، وروى في ذم نسيان القرآن آثاراً كثيرة، والمراد ترك العمل به؛ فإن[2] النِّسْيانَ التَّرْكُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥]، والقرآن له حالتان يوم القيامة: الشفاعة لمن (قرأ به[3]) ولم ينس العمل به. والثانية: الشكاية لمن نسيه أي تركه متهاوناً[4]، ولم يعمل به. قال «بعضهم»: (ولا يَبْعُد أن يكون مَنْ تهاون به حتى نسي تلاوتَه كذلك)[5].

و(إِذْ) ظرف لشفيع، وفيه معنى التعليل، فإن قيل[6]: شفاعة القرآن في الآخرة، وعدم نسيانه في الدنيا، (ونحوه[7]) من الإشكال قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف٣٩]. قال «ابن جِنِّي»[8] في مسألته «أبا

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦١)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٩١٦) وقال: غريب.

(٢) (ك): و.

(٣) (ك): قرأه.

(٤) زادت (ك) بعدها: [به].

(٥) «إبراز المعاني» ٢١٧/١.

(٦) (ك): قلت.

(٧) ليست في (ك).

(٨) هو أبو الفتح، عثمان بن جني المَوْصِلي، إمام العربية صاحب التصانيف، ولد قبل ٣٣٠هـ/ ٩٤١م، وتوفي سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢/ ٣٣٥ - ٣٤٠، «سير أعلام النبلاء» ١٧/١٧.

= عَوَانة في «مسنده» ٢٢٣/١، وابن حِبّان في «صحيحه» برقم (١٧٩٣)، والطَّبَراني في «المعجم الكبير» برقم (١٠٤٥٠)، و (٨٦٥٥).

علي»[1]: (راجعتُهُ فيها مراراً، فآخر ما حصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، فهما سواء في حكم الله وعلمه، يعني[2]: كأنها واقعة اليوم، وكأن اليوم ماضٍ)[3]. انتهى، وقال آخرون: التقدير[4]: بَعْدَ إذ ظلمتم. فحذف المضاف للعلم به، والوجهان شائعان في كلام الناظم[5]، وقال «بعضهم» في الآية: (تُرِك المسبَّب عن الشيء كأنه وقع زَمَنَ[6] سببه، فكأنه انتفى بنفي الاشتراك في العذاب زَمَنَ ظلمهم، وفي البيت كأن الشفاعة حصلت زَمَنَ عدم النسيان لمّا كانت مسبَّبة عنه)[7]. و (فَيُمْحَلاَ) منصوب بإضمار أنْ بعد الفاء في جواب النفي، (يقال: مَحَلَ به. إذا سعى به إلى سلطان ونحوه، وبلّغ أفعاله القبيحة، مثل: وشى به، ومَكَرَ به[2]).

قال:

[٩٣]- وَبِاللهِ حَوْلِيْ وَاعْتِصَامِيْ وَقُوَّتِيْ وَمَـالِيَ إِلاَّ سِـتْرُهُ مُـتَجَلِّلاَ

ش: نظم في هذا البيت: لا حَوْل ولا قوّة إلا بالله. (وفي الحديث الصحيح: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ[2]) كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»[8]، قال «ابن

---

(١) هو الحسن بن أحمد الفارسي الفسوي، إمام النحو، صاحب التصانيف منها: «الحُجَّة في علل القراءات» توفي سنة ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م، ترجمته ومصادره في: «نزهة الألباء» ص ٣١٥، «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣٧٩.

(٢) ليست في (ك).

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢١٦، و «الدرّ المَصُون» ٩/٥٩١.

(٤) زادت (ك) بعدها: [في الآية].

(٥) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله، قلت: والذي يظهر لي أنها للتعليل مجردة عن الظرفية بمنزلة اللام، وقد جاء به لذلك، ويزول الإشكال حينئذ].

(٦) (ك): زمان.

(٧) «إبراز المعاني» ١/٢١٦.

(٨) أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٦٦١٠)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٧٠٤)، وابن ماجَهْ في «سننه» برقم (٣٨٢٥)، وابن حِبَان في «صحيحه» برقم (٨٠٤، ٨٢٠).

مسعود» في تفسيرها: لا حول عن معصية الله إلا بالله، ولا قدرة على طاعة الله إلا بعون الله[1].

قال «الخطّابي»: و[2]هذا أحسن ما جاء فيه[3])[4]، فالحَوْل على هذا مصدر حال إلى مكان كذا إذا تحول، أخبر أن حولَه واعتصامَه وقوّتَه بالله لا بغيره، فحولي أي تحوّلي من أمر إلى أمر، والاعتصام الامتناع من كل ما يُسيء[5]، أي ذلك كله بيد الله لا يحصل إلا بمعونة الله ومشيئته. و(مُتَجَلِّلاَ) حال من الياء في (لي)، أي (وَمَالِيَ) ما أعتمد عليه إلا ما قد جللني به من ستره في الدنيا في حال كوني[6] (مُتَجَلِّلاً) به، أي متغطّياً[7]. وقيل: حال من الستر)[4].

قال:

[٩٤] فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللهُ حَسْبِيْ وَعُدَّتِي　　عَلَيْـكَ اعْتِمَـادِي ضَـارِعَاً مُتَـوَكِّلاَ

ش: نظم في هذا البيت: «حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ»[8] وزاد عليه، فقوله: (حَسْبِيْ) أي بحسبي، والحَسْب الكافي، يُقال: أَحْسَبَه الشيء إذا

---

(١) أخرجه البَزَّار في «مسنده» برقم (٣٠٨٣، ٣٠٨٤)، وذكره النَّوَوي في «شرح مسلم» ٥/٥٥٥، وابن حَجَر في «المَطَالب العالية» برقم (٣٤٣٨)، وقال الهيثمي في «مَجْمَع الزوائد» ٩/١٠: «رواه البزّار بإسنادين ... الآخر متصل حسن».

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): فيها.

(٤) «إبراز المعاني» ٢١٨/١.

(٥) (ك): يضر.

(٦) (ك): كونه.

(٧) زادت (ك) بعدها: [به].

(٨) أورده الدَّيلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» برقم (٢٦٨٨)، وذكره السُّيوطي في «الدرّ المنثور» ١٠٣/٢، والعَجْلوني في «كشف الخفاء» برقم (١١٣٤).

كفاه. والعُدَّة ما يُعَدّ لدفع الحوادث، والاعتماد مصدر اعتمد على الشيء يعتمد عليه، والضارع الذليل، والمتوكل المُظهر للعجز معتمداً على من يتوكّل عليه، و(ضَارِعَاً) و (مُتَوَكِّلاً) حالان من الياء[1].

قال[2]:

(بَابُ الاِسْتِعَاذَةِ)

ش: كل ما يأتي في كتب العلماء من قولهم: (باب) أو كتاب أو فصل أو نوع أو قسم (ونحوه[3])، فهو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا باب. ولك (أن تُظهر[4]) ذلك المبتدأ، (ولك أن لا تُظهره[2])، وقد استعمل الأمرين «سيبويه» رحمه الله في «كتابه»، فتارة يقول: هذا باب كذا. فيظهر، وتارة يقول: باب كذا[5]. و(الاِسْتِعَاذَة) طلب العَوْذ، وهو مصدر عاذ بكذا إذا استجار به وامتنع، فهي[6] طلب الإعاذة من الله، وهي عصمته، يقال: عُذْت بفلان واستعذت به. إذا لجأت إليه[7]، ولفظ الاستعاذة على اختلاف أنواعها خبر معناه الدعاء، وليست من القرآن بالإجماع في أول التلاوة[8]، ولم ترسَمْ في

---

(١) زادت (ك) بعدها: [في (اعْتِمَادِي)، والعامل اعتمادي].
(٢) ليست في (ك).
(٣) (ك): أو نحوه مرفوع.
(٤) (ك): إظهار.
(٥) زادت (ك) بعدها: [ويجوز جعله مبتدأ والخبر محذوف؛ لأن تَصَرُّفَهم في الخبر أكثر من تصرفهم في المبتدأ من جهة كونه مفرداً وجملة وجامداً ومشتقاً ومقدماً ومؤخراً ومعرفة ونكرة وغير ذلك؛ بخلاف المبتدآت].
(٦) (ك): في.
(٧) زادت (ك) بعدها: [عَوْذاً واستعاذة وتَعَوُّذاً وعِياذاً، فالعَوذ كالقول، والعِياذ كالقيام، وأما المُعاذ فاسم المصدر].
(٨) (ك): القراءة.

المصاحف مثل[١] البسملة[٢][٢٠/آ].

قال [رحمه الله[٣]]:

[٩٥] إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ ... جِهَارَاً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلاَ

ش: يريد: أي وقت (أَرَدْتَ) القراءة (فَاسْتَعِذْ جِهَارَاً) أي جاهراً بها، فهو مصدر في موضع الحال، أو نعت مصدر محذوف[٤]، و (مُسْجَلاَ) أي مطلقاً، [يقال: أسجلت الشيء. إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً[٣]] لجميع القراء في أول السورة أو وسطها، فأوائل السور وأوساطها سواء فيها[٥].

---

(١) (ك): بخلاف.

(٢) زادت (ك) بعدها: [وروى «الضّحاك» عن «عبد الله بن عباس» قال: (إِنَّ أَوَّلَ مَانَزَلَ بِهِ جِبْرِيْلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: أَسْتَعِيْذُ بِاللهِ السَّمِيْعِ العَلِيْمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ — ثُمَّ قالَ: - قُلْ: بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ — قال: قَالَ لَهُ جِبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلامُ: - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ يَا مُحَمَّدُ. يقولُ: اقْرَأْ بِذِكْرِ رَبِّكَ، وَقُمْ وَاقْعُدْ بِذِكْرِ رَبِّكَ)[١]].

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [وفعله جَاهَرَ أو جَهَرَ].

(٥) زادت (ك) بعدها: [يقال: أسجلت الشيء. إذا أمكنت الانتفاع به مطلقاً، و (مُسْجَلاَ) نعت مصدر محذوف، أي عَوْذاً أو تَعَوُّذاً (مُسْجَلاً)، فإن قلت[٢]: فقد نُقل تركُها مطلقاً. قال «الحسن ابن مَخْلَد»[٣]: (سألت «أبا القاسم المُسَيَّبِيّ» عن استعاذة أهل المدينة أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ البتة، كنا نقرأ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول «فاتحة الكتاب»، وفي أول سورة «البقرة»، وبين السورتين في الصلاة وفي الفرض. وهذا كان مذهب القراء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك، وكنا إذا افتتحنا الآية على أشياخنا في بعض القراءات نقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم)[٤]، انتهى].

---

[١] أخرجه الطَّبَري في «جامع البيان» ١/١١٥، ١١٧، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ١/٣٠، والسُّيوطي في «الإتقان» ١/٧١. =

فإن قلت: ظاهر كلامه(١) (أن الجهر بها٢) عامّ في عموم أحوال القراءة، وليس كذلك. قيل(٣): وهو عام في جميع الأحوال التي(٤) يقرأ الإنسان فيها على غيره أو (عند من يسمع٥) قراءته، فأما من قرأ في الصلاة أو خالياً فالإخفاء(٦) أولى.

فإن قلت[٢]: فحمزة و «نافع» قد نقل عنهما الإخفاء(٧) كما يأتي، فلا يصح إطلاق الجهر بها(٨) لكل القرّاء. قلت: الجواب عنه(٩) من وجهين:

الأول أن يقول: (مُسْجَلاَ) يعود إلى أصل الاستعاذة لا إلى صفتها، سلّمنا (أنه يعود١٠) إليها بصفتها، لكن الناظم رحمه الله لم يأخذ به لهما.

---

(١) (ك): كلام الناظم رحمه الله.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): قلت.

(٤) (ك): اللاتي.

(٥) (ك): إذا سمع.

(٦) زادت (ك) بعدها: [له].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في هذه الأحوال اللاتي ذكرتها].

(٨) زادت (ك) بعدها: [إذاً].

(٩) (ك): عن ذلك.

(١٠) (ك): عوده.

=[٢] هو أبو محمد البغدادي، الوزير الكاتب الشاعر، ولد سنة ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م، وتوفي سنة ٢٧١هـ/ ٨٨٤م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٧/١٣، «لسان الميزان» ٢٥٦/٢.

[٣] ليست في (ك)، يتطلبها السياق.

[٤] أخرجه الداني في «جامع البيان» ١٥٧/١ — (باب ذكر الاستعاذة ومذاهبهم فيها) حتى قوله (البتة)، وعنه نقله ابن الجَزَري في «النشر» ٢٥٢/١، ٢٥٤ ثم أخرج تتمته في خبرين متواليين في (باب ذكر مذاهبهم في التسمية والفصل بها بين السورتين) ١٥٩/١، وأشار إليه مكيّ في «الكشف» ١٢/١، و «التبصرة» ص٢٤٥.

فإن قلت[١]: الاستعاذة عند القرّاء (سُنّة أو[٢] واجبة[٣]؟ قلت: الناظم رحمه الله لم يتعرض لذلك، بل أتى بصيغة الأمر الواردة في القرآن على ما أمر الله به، فمن رأى أن الأمر للوجوب ينبغي أن يقول بوجوبها عند عدمِ دليلٍ يصرفه إلى غيره، ومَنْ مذهبُه أن الأمر للنَّدْب ينبغي أن يقول بالنَّدْب فيها، وكذلك مَنْ مذهبُه الإباحة[٤].

واعلم أن ظاهر الآية يقتضي أن تكون الاستعاذة بعد القراءة عملاً بمقتضى الفاء في قوله تعالى[٢]: ﴿فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، ولأجل ذلك عمل بعض[٥] الناس بمقتضى الفاء فجعلها بعد القراءة[٦].

ومعنى الآية - والله أعلم - إذا أردت. وقد صرح الناظم رحمه الله بفعل الإرادة فقال: (إِذَا مَا أَرَدْتَ) للإعلام بأنها قبل القراءة، لأن المعلوم من حال النبي ﷺ وأصحابه أنهم كانوا يستعيذون قبل القراءة.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [هل].

(٢) ليست في (ك).

(٣) زادت (ك)بعدها: [أو سنّة أو مباحة].

(٤) زادت (ك) بعدها: [فيه، وقد صرح «مَكِّيٌّ» رحمه الله في «الكَشْف»[١] له بأنها مندوبة، وأن الأمر للندب فيها لا للوجوب].

(٥) فَنّد ابن العَرَبيّ في «أحكام القرآن» ١٥٧/٣-١٥٩، وابن الجَزَري في «النشر» ٢٥٤/١ - ٢٥٦ كل ما نسب إلى الأئمة من ذلك.

(٦) زادت (ك) بعدها: [قال «بعض المتأخرين»[٢] - وهو مذهب الجمهور[٣] من السلف :].

---

[١] «الكشف عن وجوه القراءات» ٩/١.

[٢] «تفسير ابن جُزَي» ص ٣٦٥.

[٣] قال ابن الجَزَري في «النشر» ٢٥٤/١: (في محلها: وهو قبل القراءة إجماعاً). وقال فيه أيضاً ٢٥٦/١: (تقديرها عند الجمهور: إذا أردت القراءة فاستعذ).

فإن قلت: ما العامل في (إِذَا)؟ قلت: قال «بعض الشراح»[١]: (فَاسْتَعِذْ). وهو خطأ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، و (مَا) في قوله: (إِذَا مَا) صلة.

ثم شرع في بيان صفتها فقال[٢]:

[٩٦]- عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرَاً.. ....

ش: أي صفتها[٣] مثل صفتها الواردة في سورة «النحل»، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل٩٨] في حال كونه (يُسْرَاً)، أي ذا يسر؛ لقلة كلماتها، فإن قلت: قد[٤] ذكر[٥] صفتها فيما تقدم في قوله: (إِذَا مَا أَرَدْتَ[٦]) [٩٥] البيت، وهذا هو صفتها الواردة في سورة «النحل»، فقد كررها[٧] مرتين. قلت: لما خاف ألا يفهم أن اللفظ المتقدم هو الوارد في سورة «النحل» - خصوصاً على من (لا يحفظ القرآن[٨]) - أعاد[٩]، أو أراد: إن (اللفظ الذي[١٠]) ذكرته (في ما تقدم هو[١١]) صفتها الواردة

(١) هو الجَعْبَري في «كنز المعاني» ١/١٧١.

(٢) (ك): قال.

(٣) زادت (ك) بعدها: [عند القراء].

(٤) (ك): فقد.

(٥) زادت (ك) بعدها: [الناظم رحمه الله].

(٦) زادت (ك) بعدها: [(الدَّهْرَ تَقْرَأُ)].

(٧) (ك): كرر صفتها.

(٨) (ك): لم يحفظها.

(٩) زادت (ك) بعدها: [ذكر صفتها].

(١٠) (ك): ما.

(١١) (ك): مقدماً فهو.

في سورة «النحل». ولأن لفظ الرجيم مذكور في سورة «النحل»، ولم يذكره فيما تقدم، فاحتاج إلى ذكر صفتها.

فإن قلت: قوله: (جِهَاراً) يوهم أن الأمر بالجهر بها ورد في سورة «النحل»، ولم يتعرّض لها[1] في السورة، بل آية «النحل» تدل على طلب الاستعاذة فقط من غير تعرُّضٍ للفظ المستعاذ به ولا صفته، كما لو قلت: استعذ بالله من فلان. ونحوه، لم يدل ذلك[2] على خصوص لفظ[3] الاستعاذة، بل على خصوص المستعاذ منه[4] فقط[5].

قال:

.... وَإِنْ تَـزِدْ لِرَبِّــكَ تَنْزِيْهَــاً فَلَــسْتَ مُجَهَّــلاَ

ش: يريد: (وَإِنْ تَزِدْ) على[6] لفظ الاستعاذة الواردة في سورة «النحل» (لفظاً تثني به[7]) على الله تعالى (فَلَسْتَ مُجَهَّلاَ). أي: لا ينسبك أحد في ذلك إلى جهل، مثل قولك: إن[6] الله هو السميع العليم. أو: إن الله السميع العليم. ونحو ذلك[8].

---

(١) (ك): له.

(٢) (ك): هذا اللفظ.

(٣) (ك): اللفظ الذي تقع به.

(٤) زادت (ك) بعدها: [والمستعاذ به].

(٥) زادت (ك) بعدها: [فآية «النحل» مجملة بالنظر إلى اللفظ الذي تقع به الاستعاذة، وقد نبه الناظم رحمه الله على كونها مجملة بقوله: (ولو صحَّ هذا النقلُ لم يُبْقِ مُجْمَلاَ) [٩٧]، كما يأتي بيانه بأبسط من هذا].

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): لفظ تنزيه.

(٨) زادت (ك) بعدها: [يقول بعض القراء به، وظاهر كلامه أنه لا يجوز الزيادة إلا بعد الإتيان =

فإن قيل[1]: فأين لفظ التنزيه فيما ذكرته؟ قيل: لأن كل صفة أثبتت لله[2] فقد نفى عنه ضدَّها؛ (فلأجل ذلك[3] أطلق عليه لفظ التنزيه.

فإن قلت: فهذا يقتضي أن لا تختص الزيادة بلفظ مخصوص. قلت: وهو كذلك، لكن[4] لابد أن يكون[5] من الألفاظ الواردة التي يستعملها القرّاء[6].

واعلم أنه لما نفى التجهيل عن من زادَ يُفهم منه أن من نَقَصَ عما في سورة «النحل» فهو منسوب إليه[7].

قال:

[٩٧]- وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُوْلِ فَلَمْ يَزِدْ ....

ش: يريد: قد ذكر أهل الأداء المصنفون في هذا العلم آثاراً[8]، أن

= بما في سورة «النحل»، فلو زاد قبل الإتيان بما في سورة «النحل» مثل قوله: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. لما جاز؛ لأنه مُغَيِّرٌ لما في سورة «النحل»، بل يأتي بما في سورة «النحل» على حاله، ثم يأتي بالزيادة بعده].

(١) (ك): قلت.

(٢) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٣) (ك): فلذلك.

(٤) (ك): قال بعض الناس.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: فهذا تقييد منه، والناظم رحمه الله لم يقيِّدْ كلامه. قلت: ليس هذا بأول موضع أطلقه الناظم رحمه الله، وهو مقيد، فنزل تقييده للعلم به، ويجوز أن يكون الناظم رحمه الله لا يرى التقييد بذلك، بل يجوز مُطْلَقُ الزيادة بالصفة المتقدِّم ذكرها، ولم يستعملها بعض القراء؛ لأن رأي غيره ليس بحجة عليه إن لم يكن توقيف فيه].

(٧) (ك): إلى التجهيل.

(٨) زادت (ك) بعدها: [منها].

النبي ﷺ (لَمْ يَزِدْ) في الاستعاذة على ما جاء في سورة «النحل»، ومن جملتها ما روي أن «ابن مسعود»[1] قرأ على النبي ﷺ فقال: أعوذ بالسميع العليم. فقال: «قُلْ أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ»[2]. وعن «جُبَيْر بن مُطْعِم»[3] قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «أَعُوْذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ»[4].

(وكلاهما ضعيف، أما الأول فلا أصل له في كتب الحديث، والثاني أخرجه «أبو داود» بغير هذه العبارة - قال «بعضهم»: - ثم يُعارَض كل منهما بما هو أصح منهما؛ أخرج[5] «أبو داود» و «التِّرْمِذي» من حديث «أبي سعيد الخُدْرِيّ[6]» قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يقول: «أَعُوْذُ بِالسَّمِيْعِ[7] الْعَلِيْمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»[8]، قال «التِّرْمِذي»: هو[9] أشهر حديث في الباب. وفي «صحيح أبي بكر

---

(١) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٢) أورده ابن عِرَاق الكِنَاني في «تنزيه الشريعة» برقم (٨٥) = ٣٠٩/١.

(٣) هو أبو محمد القرشي النوفلي، ابن عم النبي ﷺ، وشيخ قريش في زمانه، ومن الطُّلَقاء الذين حسن إسلامهم، توفي سنة ٥٩ هـ/ ٦٧٨م، ترجمته ومصادره في: «الاستيعاب» ٢٣٢/١، «سير أعلام النبلاء» ٩٥/٣.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٧٦٤)، وابن حِبّان في «صحيحه» برقم (١٧٨٠)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٥٥/٨، وهو في رتبة الحسن كما أشار محقق «صحيح ابن حبان». وهنا زادت (ك): [قال بعضهم].

(٥) (ك): أخرجه.

(٦) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٧) (ك): بالله السميع.

(٨) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٧٧٥)، والتِّرْمِذي في «سننه» برقم (٢٤٢)، وقال: حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب.

(٩) (ك): هذا.

محمد[1] ابن إسحاق بن[2] خُزَيمة»[3] عن «ابن مسعود» عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللّهُمَّ إِنِّي[1] أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ [٢٠/ب] وَنَفْخِهِ وَهَمْزِهِ»[4])[5]، انتهى. قلت: وما قاله[6] فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ إنما كان يقول هذا إذا قام من الليل تعوّذاً، والكلام إنما هو في الاستعاذة عند القراءة، فلا تعارض أصلاً؛ لأن من شرطه اتّحاد المَوْرِد[7]، وعلى تقدير الاتحاد لا تعارض[8].

قال:

.... وَلَوْ صَحَّ هذا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلاَ

ش: أي (لَوْ صَحَّ) ما نقلوه عن النبي ﷺ (لَمْ يُبْقِ مُجْمَلاَ) في الآية، أي لم يبق إجمالاً[9]، لأن الأمر في الآية مطلق، عبّر عنه الناظم بالإجمال، وإن

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): عن.

(٣) هو السُّلَمِي النَّيْسابوري الشافعي، إمام الأئمة الفقيه الحافظ الحجة، من يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، ولد سنة ٢٢٣هـ/ ٨٣٧م، وتوفي سنة ٣١١هـ/ ٩٢٣م، ترجمته ومصادره في: «سير أعلام النبلاء» ٣٦٥/١٤، «غاية النهاية» ٩٧/٢.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» ٤٠٣/١، ٤٠٤ — ٨٠/٤، ٨٣، ٨٥، وابن أبي شَيْبة في «المصنف» ٢٣١/١، ٢٣٨ — ١٨٦/١٠، ١٩٢، وابن ماجَهْ في «سننه» برقم (٨٠٨)، وابن خُزَيمة في «صحيحه» برقم (٤٧٢)، وزاد: نفثه.

(٥) «إبراز المعاني» ٢٢٣/١.

(٦) زادت (ك) بعدها: [هذا القائل].

(٧) (ك): الورود. والمعنى: تماثل الأمر الذي ورد الحديث متحدثاً عنه أيام وقوعه («معجم المصطلحات الحديثية» ص ١٥).

(٨) زادت (ك) بعدها: [ولا مَسِيْس لما ذكره بما نحن فيه].

(٩) زادت (ك) بعدها: [قال بعضهم]. =

كان بينهما فرق فيقتضي أن مطلق الاستعاذة مطلوب، فأي لفظ وقعت الاستعاذة به خرج من[1] المُكَلَّف به عن العُهْدة، فلو صح أن النبي ﷺ استعاذ على صفة ما في «النحل» لكان بياناً للمراد منها، فأشار الناظم رحمه الله إلى أن النقل لم يصحَّ، والإجمالَ باقٍ عملاً بقاعدة[2] لو؛ لأن المنفيَّ[3] بعدها مُثْبَتٌ والمُثْبَتَ منفيٌّ، فالأول هنا مثبَت فيكون منفياً، والثاني منفي فيكون مثبَتاً[4].

قال:

[٩٨]- وَفِيْـهِ مَقَـالٌ فِـي الأُصُـولِ فُرُوْعُـهُ ....

ش: أي في لفظ التعوُّذ؛ لأن الفعل يدلّ عليه[5]، (وقوله[١]: (مَقَالٌ)

= وقال شُعْلة في «كنز المعاني» ص ٦١: (الإجمال في أصول الفقه كون اللفظ مشتركاً بين معنيين فصاعداً، نحو ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ ها هنا بمعنى الإطلاق، وكلاهما قريب).

(١) ليست في (ك).

(٢) (ب): بالقاعدة.

(٣) (ك): النفي.

(٤) زادت (ك) بعدها: [ولقائل أن يقول: آية «النحل» مجملةٌ بالنسبة إلى صفة الاستعاذة — لأن المجمل هو المتردّد بين احتمالين فأكثر على السواء — ظاهرةٌ أو نصٌّ بالنسبة إلى أصل الاستعاذة، فهي كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١] ظاهرةٌ بالنسبة إلى الحق مُجْمَلَةٌ بالنسبة إلى مقاديره، وكآية «الجمعة»[١]].

(٥) زادت (ك) بعدها: [وقال «بعضهم»: (الهاء في (فِيْهِ) تعود إلى لفظ الرسول، أو إلى النقل[٢]، أو إلى المذكور بجملته)[٣]].

---

[١] وهي قوله تعالى في الآية (٩): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾، وقد فصّل «ابن العَرَبيّ» في «أحكام القرآن» ٤/٢٤٥ القول في مُجْمَلها ومُقَيَّدها.

[٢] (ك): الفعل.

[٣] «إبراز المعاني» ١/٢٢٤.

أي قول طويل انتشرت (فُرُوعُهُ) في الكتب المطوَّلات في هذا العلم التي هي أصولٌ وأمهات يُستند إليها، ويحتمل[1] أن يريد أصول الفقه[2]، لأن فيها الكلام على الأمر على ماذا يُحمَل[3]، و(كذلك قوله[4] ﷺ إذا ورد بياناً لمُجْمَل[5]، وقيل: كلاهما[6].

(وقال «بعضهم»: (الهاء في (فِيْهِ) تعود إلى لفظ الرسول، أو إلى النقل، أو إلى المذكور بجملته)[7].

قال:

.... فَـلاَ تَعْـدُ مِنْهَـا بَاسِـقَاً وَمُظَلِّـلاَ

ش: أي إذا نظرت في هذا[8] الكتبَ المطولاتِ فلا تتجاوزِ القول الصحيح القوي إلى غيره، بل عليك به. فعبّر عنه بقوله: (بَاسِقَاً وَمُظَلِّلاَ)، أو[9]: لا تتجاوز من الفروع المذكورة فيها فرعاً باسقاً. فالباسق الطويل[10]،

---

(١) (ك): يجوز.

(٢) أصول الفقه: علم يُتعرف منه كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية («الموسوعة الفقهية» ٥/٦١).

(٣) (ك): يحتمل. والكلام في الأمر مفصل في «الكليات» ١/٢٩٢ — ٣٠١.

(٤) (ك): كذا قول النبي.

(٥) (ك): بمجمل.

(٦) زادت (ك) بعدها: [أي أصول الفقه والقراءات، وهو ظاهر كلام الناظم رحمه الله، لأن الألف واللام للعموم، والإضافة تقيّده].

(٧) ليست في (ك). والقول مخرج أول شرح البيت في زيادات (ك).

(٨) (ك): هذه.

(٩) (ك): أي.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠].

والمظلِّل الذي ظل يَتَسَتَّر بظلّه مَنْ تمسّك به، والضمير في (فُرُوْعُهُ) عائد على المقال.

قال:

[٩٩]- وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَـاهُ وُعَاتُـنَا ....

ش: هذا أول رمز صغير منفرد وقع في القصيد، أخبر أن من أشار إليهما[١] بالفاء في أول[٢]: (فَصْلٌ)، والهمزة من أول: (أَبَاهُ)، وهما حمزة ونافع نُقل عنهما إخفاء التعوّذ، والواو في أول (وُعَاتُنا) فصل، (وأشار[٣] به أيضاً إلى أن إخفاءه (فَصْلٌ) من فصول القراءات (أَبَاهُ) أي كرهه (مشايخه الذين[٤] أخذ عنهم القراءة، وأشار[٥] أيضاً إلى علة الإخفاء (عندهما، وهي[٦] إرادة الفصل بين القرآن وغيره، فقوله: (أَبَاهُ وُعَاتُنَا) خبر بعد خبر لـ (إِخْفَاؤُهُ)، يعني أن الإخفاء فصل وأن مشايخه أَبَوه - أي الإخفاءَ - لا كونه فصلاً، والوعاة جمع واع[٧]، يشير به أيضاً إلى أنه إنما أخذ القراءة عن أهل القول[٨] والدراية.

قال:

.... وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْـدَوِي فِيْـهِ أَعْمَـلاَ

---

(١) (ك): إليه.

(٢) زادت (ك) بعدها: [قوله].

(٣) (ك): مع إشارته.

(٤) (ك): مشايخنا الذين قرأ عليهم و.

(٥) زادت (ك) بعدها: [به].

(٦) (ك): عندهم هو.

(٧) زادت (ك) بعدها: [اسم فاعل من وَعَيت الشيء إذا جعلته في الوعاء، يوصف العلماء والحفاظ بذلك، أوعيتُهم العلم في صدورهم، و].

(٨) زادت (ك) بعدها: [والعلم].

ش: يشير إلى أن كثيراً من الأقوياء في هذا العلم اختاروا الإخفاء وقرؤوه[١] واحتجوا له، من جملتهم «المَهْدَوِيّ»، وهو «أبو العباس أحمد بن عمار» المقرئ المفسر مصنف الكتب المشهورة، من جملتها: «التفصيل والتحصيل»، منسوب إلى «مَهْدِيَّة[٢]» من بلاد أفريقية بأوائل المغرب.

ومن حُجج الإخفاء خوفُ توهُّمِ السامع أنه واجب مع نظره إلى الأمر[٣]، ومنها أن إخفاء الدعاء مستحبّ، ومنها - ربما - ظَنُّ السامع أنه آية من القرآن، فإن قيل[٤]: هذا يلزم في الجهر بالبسملة[٥]. قيل: إذا ألحق الجاهل التّعوّذ بالقرآن فقد ألحق ما ليس منه بالإجماع بخلاف البسملة.

ومن حُجج الجهر به أنه إذا جهر[٦] لم يَفُتِ السامعَ شيءٌ من القراءة، بل ينصتُ لها من أولها، بخلاف إذا أخفى، فإنه يفوته جزء[٧]، وهذا هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفيها، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصتٌ للقراءة من أول الإحرام بالصلاة[٨].

والهاء في (فِيْهِ) عائدة على الإخفاء، ومفعول (أَعْمَلاَ) محذوف، أي أعمل فِكرَه فيه.

---

(١) (ك): قرروه. ولعلها الأقوى.

(٢) مدينة بإفريقية شمال القَيْروان بينهما مرحلتان، اختطها المَهْدِيّ. («معجم البلدان» ٥/٢٢٩).

(٣) زادت (ك) بعدها: [به].

(٤) (ك): قلت.

(٥) (ك): بالتسمية.

(٦) زادت (ك) بعدها: [به].

(٧) زادت (ك) بعدها: [منها].

(٨) (ك): بها.

(بَابُ الْبَسْمَلَةِ)

ش: (البسملة) مصدر بَسْمَلَ إذا قال: بسم الله. فهي لغة مولّدة، ومثلها هَلَّل إذا قال: لا إله إلا الله. وحَمْدَل إذا قال: الحمد لله. وحَسْبَل إذا قال: حسبي الله[١].

قال:

[١٠٠]- وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّوْرَتَيْنِ بِسُنَّةٍ رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً وَتَحَمُّلاَ

ش: البسملة يقع الكلام عليها[٢] في ثلاثة مواضع: في ابتداء السورة، وإذا ابتدأ بجزء، وبين السورتين[٣]. (فقدّم الناظم[٤] الكلام عليها بين السورتين[٥]، فأخبر أن «قالُون» و«الكِسائي» و «عاصماً» و«ابن كثير» يبسملون (بَيْنَ السُّورَتَيْنِ)[٦]، فتعيَّن أن الباقين[٧] لا يبسملون، فهو من قبيل

(١) زادت (ك) بعدها: [وإنما قال: (البسملة) دون التسمية لأن لفظ بسمل والبسملة يشمل جميع البسملة - أعني: بسم الله الرحمن الرحيم — بخلاف لفظ التسمية، فلأجل ذلك عَدَلَ إليه الناظم رحمه الله؛ لأن الكلام هنا عليها جميعاً، ويؤيد ذلك قول الفقهاء: تجب التسمية. أو: تسن الطهارة والذبيحة والأكل. وغير ذلك، ولم يقولوا: البسملة. لأن الواجبَ في هذه المواضع [أو] المسنونَ بعضُها، وهو بسم الله، بخلافها هنا فإن الواجب أو المسنون جميعُها].

(٢) زادت (ك) بعدها: [عند القراء].

(٣) زادت (ك) بعدها: [وقد تكلم الناظم عليها في هذه المواضع الثلاثة].

(٤) (ك): وقدم.

(٥) زادت (ك) بعدها: [للاهتمام بهذا القسم لكثرة الخلاف فيها أو لغيره].

(٦) زادت (ك) بعدها: [بغير خلاف، أي بين كل سورتين، لأن الألف واللام في (السُّورَتَيْنِ) للاستغراق].

(٧) (ك): يكون الباقون.

الإثبات والحذف[1].

وأشار (أيضاً بالرمز[2]) إلى الثناء عليهم، وأن مستَنَدَهم فيها سُنّةٌ، أي خبر عن رسول الله ﷺ روَوه في ذلك، و[3]وصفهم بالرّجولية، وبأنهم[4] أهل دراية ورواية، فهؤلاء ثلاثة[5] يعتقدونها آية من كل سورة، و «قالون» وإن كان من الموافق لهم فيها[6] لكن لا يعتقدها آية من كل سورة؛ [٢١/آ] بل بسمل على سبيل التّبرّك.

فإن قلت: فهلِ البسملة عندهم واجبة أم[7] مندوبة؟ قلت: بل[6] يبسملون على سبيل الوجوب، لأنهم يعتقدونها آية من كل سورة، فتعين الإتيان بها عندهم، ماعدا «قالون» فإنها عنده (على سبيل الاستحباب[8])،

(١) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: لا يصح أن يكون من قبيل الإثبات والحذف؛ لأن «وَرْشاً» من جملة الباقين، وقد ذَكَر له البسملة نصّاً بخلاف عنه، و «أبو عمرو» و «ابن عامر» يُبَسْمل لهما إما بالنصّ عنهما أو بالاختيار من أهل الأداء كما يأتي. قلت: الجواب عنه من وجهين: الأول: أنه لا يُبَسْمل لهم بغير خلاف؛ بخلاف بقية القراء لا يُبَسْمَلُ، فإن بُسْمِل لهم فهو بخلاف.

الثاني: أن تقول: ليس هذا من قبيل الإثبات والحذف؛ لأنه نصَّ على مذاهب السبعة في البسملة، ولم يترك أحداً حتى يأخذ له الضد، وهذا هو الذي ينبغي أن يقال، فيكون السؤال صحيحاً، وليس هذا جواباً عنه].

(٢) (ك): بالرمز أيضاً.

(٣) زادت (ك) بعدها: [إلى].

(٤) (ك): أنهم.

(٥) (ك): الثلاثة.

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): أو.

(٨) (ك): سنة.

ولأجل ذلك جعل رمزه مصاحباً للفظ (بِسُنَّةٍ) إشارة إلى أنها عنده سنة[١].

قال:

[١٠١]- وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ ....

ش: أخبر أن «حمزة»[٢] يصل [السورة بالسورة[٣] من غير بسملة[٤]، وأخبر بأنه[٥] (فَصَاحَةٌ)[٦]؛ لأنه يبيّن إعراب أواخر السور ومعرفة[٧] ما يُكسر منها[٨] كآخر «المائدة» مع أول «الأنعام»[٩]، و[معرفة ما حذف كآخر «النجم»[١٠] مع

(١) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ما السر في كون الناظم رحمه الله تعرض لصفة لفظ الاستعاذة دون صفة لفظ البسملة؟ قلت: السر في ذلك اختلاف القراء في صفة لفظ الاستعاذة دون البسملة.

فإن قلت: ما المراد بقوله: (بَيْنَ السُّورَتَيْنِ)، وكذلك: (ووَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ)؟ هل المراد بذلك إذا قرأنا على الترتيب المشهور بين السورتين للمشهور بين القراء الواقع عليه رسم المصاحف، أو مطلق السورتين سواء قرئ على الترتيب أو غيره، إذا قرأنا «البقرة» وبعدها «آل عمران» أو «آل عمران» ثم «البقرة»، أو قرئ من آخر القرآن إلى أوله؟ قلت: كلام الناظم رحمه الله مطلق يشمَل الأمرين، فإن نُظر إلى إطلاقه أُخذ العموم، وإن قُيِّد باستعمال أهل الأداء اقتضى الخصوص بالترتيب].

(٢) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٣) (ك): كل سورة بسورة.

(٤) زادت (ك) بعدها: [فالألف واللام للاستغراق].

(٥) (ك): أيضاً أنه.

(٦) زادت (ك) بعدها: [أي الوصل].

(٧) ليست في (ك).

(٨) (ك): فيها.

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، مع قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾.

(١٠) (ك): آخر «والنجم».

أول «اقتربت»[1]، فإن (في آخر كل واحد[2]) منهما ساكناً[3] لَقِيَه مثلُه، فكُسر آخر «المائدة» لأنه حرف صحيح، وحُذف آخر («النجم» لأنه[4]) حرف مدّ؛ ومعرفة همزات الوصل من القطع، أما همزة الوصل فكوصل[5] آخر «والعاديات» بأول «القارعة»[6]، وأما همزة القطع فكوصل[7] آخر «القارعة» بأول «ألهاكم»[8]، وكذلك فيه بيان ما يُسكت عليه عند «خَلَف» كآخر «والضحى»[9]، وسكوتُ «خلف» لا يخرجه عن كونه واصلاً.

قال:

.... وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلاَيَاهُ حَصَّلاَ

ش: أمر لمن أشار إليهم بالكاف والجيم والحاء بالوصل بين السورتين والسكت، وهم باقي السبعة، قال «بعضهم»: (وهذا على سبيل التخيير، وإلا فالجمع بينهما مُحال[10]، أي: (صِلْ) إن شئت كما سبق لحمزة، (وَاسْكُتَنْ) على آخر السورة إن شئت. وبهذا التقدير دخل الكلام معنى

---

(١) (ك): «القمر». وهو قوله تعالى: ﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟﴾، مع قوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾.

(٢) (ك): آخر كل.

(٣) زادت (ك) بعدها: [قد].

(٤) (ك): «والنجم» لكونه.

(٥) (ك): كوصل.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾، مع قوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾.

(٧) (ك): كوصل.

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾، مع قوله: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾.

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾.

(١٠) بعدها في «إبراز المعاني» المطبوع: إلا في حالتين.

التخيير، وإلا فالواو ليست موضوعة له)[1]. قلت: قوله: فالجمع بينهما محال[2]. إن أراد في زمن واحد فَمُسَلَّم، وإن أراد أنّا لا نفعل ذلك بين كل سورتين[3] - أعني الوصلَ والسكت - فليس كما ظن، بل يجمع لهم بين الوجهين، ولأجل ذلك عدل الناظم رحمه الله عن (أو) إلى الواو الدالة[4] على الجمع؛ لأنه لو ذكر (أو) لَمَا فَهِمْنا[5] الجمع بينهما لهم[6]؛ لأن (أو) ليست موضوعة له.

وأكد (اسْكُتَنْ)[7] بالنون الخفيفة إيذاناً بأن السكت لهم هو المختار دون الوصل، ويدل عليه ذكره إياه في البيت الآتي في قوله: (وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ[8]) [١٠٣]، وقد نص عليه في «التَّيْسِير»[9].

والهاء في (جَلايَاهُ) قال «بعضهم»: (تعود على التخيير[10]؛ أي كل من أهل الأداء استوضح التخيير ورآه صواباً)[11]، قلت: بنى فيه[12] على أن

(١) «إبراز المعاني» ١/٢٢٨ - ٢٢٩.
(٢) ليست في (ك).
(٣) زادت (ك) بعدها: [لهم].
(٤) (ك): لدلالتها.
(٥) (ك): فُهِم منها هذا المعنى أعني.
(٦) (ك): لم.
(٧) (ب): واسكتن.
(٨) زادت (ك) بعدها: [(دُوْنَ تَنَفُّسٍ)].
(٩) «التَّيْسِير» ص ١٨.
(١٠) (ك): الضمير.
(١١) «إبراز المعاني» ١/٢٢٩.
(١٢) (ك): بناء منه.

الواو بمعنى (أو)، و[1]تعود على (كُلٌّ)، أي: كل[2] من القراء حصّل جلايا[3] ما ذهب إليه. وجلايا جمع جَلِيَّة من جلا الأمرُ إذا بان واتضح، والمعنى: كل أهل الأداء - يعني من مشايخه ومن ترجع قراءته إليهم - حصّل واضحات التخيير. وهو[4] مفعول حصّل، وفاعله يعود على لفظ (كُلٌّ).

قال:

[١٠٢]- وَلا نَصَّ كَلاَّ حُبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ   وَفِيْهَا خِلاَفٌ جِيْدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ

ش: اختلف الشّرّاح هل في هذا البيت رمز أم لا؟ فأكثرُهم على أن الكاف (والحاء من (كَلاَّ حُبَّ) رمز، وكذلك[5]) الجيم من (جِيْدُهُ)، (أي لا نص عن[6]) «ابن عامر» و«أبي عمرو»[7] في البسملة، بل يبسمل لهم اختياراً من أهل الأداء، و[8]عن «وَرْش» فيها خلاف، والدليل على أن الكلام في البسملة (ذكره إياها[9]) في قوله: (وَفِيْهَا)، (فأعاد الضمير عليها[10]) لا على الوصل والسكت، فيكون الوصل والسكت عن الثلاثة يجوز أن يكون نصاً، ويجوز أن يكون اختياراً[11]، قال «بعضهم»: (ليس في هذا البيت رمزٌ

---

(١) (ك): أو.

(٢) (ك): على كل قارئ.

(٣) (ك): جلاياه.

(٤) (ك): هي.

(٥) (ك): من (كلا) والحاء من (حب) و.

(٦) (ك): رمز.

(٧) زادت (ك) بعدها: وورش، أي لا نص عنهم.

(٨) زادت (ك) بعدها: لكن.

(٩) (ك): عود الضمير إليها أي إلى البسملة.

(١٠) ليست في (ك).

(١١) زادت (ك) بعدها: [وظاهر كلام الناظم رحمه الله أنه منصوص عنهم لأمره به، فقوله: =

أصلاً)[1]، فقال[2] قوله: (وَلاَ نَصَّ) يعود على[3] الوصل والسكت، أي لا نص عن هؤلاء في الوصل والسكت، ثم قال: (وَفيهَا خِلاَفٌ)، أي في البسملة خلاف عن هؤلاء الثلاثة، جيد الخلاف (وَاضِحُ الطُّلاَ)، يعني أن الخلاف عنهم ليس خفياً، بل هو[4] ظاهر واضح كجِيْد هذه صفته، بل أكثر المصنفين (لم يذكروا[5]) عن «ابن عامر» غير البسملة، وكأن مدعياً ادعى عنهم نصاً في الوصل والسكت، فزجره الناظم (رحمه الله[4]) عن ذلك فقال: (كَلاَّ). أي ارتدع عن هذه الدعوى، فإنه لا نص عنهم (في ذلك[4]). فإذا قلنا: يبسملون. فظاهر، وإن قلنا: لا يبسملون. فهل يصلون كحمزة أو يسكتون؟ لم يأت عنهم نص في ذلك.

قال: (ودليل ما ادعيناه أنا إن[6] قلنا: إن (كَلاَّ حُبَّ) رمز «ابن عامر» و«أبي عمرو» لزم من ذلك أن يكون «وَرْش» عنه[7] نصٌّ في التخيير، وليس كذلك، بل لم يَرِدْ عنه[4] نصٌّ في ذلك، وإن قلنا: إن (جِيْدُهُ) رمز «وَرْش». لزم أن يكون «ابن عامر» و «أبو عمرو» لم يَرِدْ عنهما[8] خلاف في البسملة،

= (حُبَّ وَجْهٍ ذَكَرْتُهُ) أي هذا وجه محبوب ـ أي الوصل والسكت ـ على غيره، سواء كان نصاً صريحاً عنهم أو اختياراً لهم من أهل الأداء، ويجوز أن يكون (حُبَّ وَجْهٍ ذكَرْتُهُ) أي البسملة وجه محبوب على غيرها].

(١) «إبراز المعاني» ١/٢٣١.

(٢) (ك): لأن.

(٣) (ك): إلى.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): يذكرون.

(٦) (ك): إذا.

(٧) (ك): نص له.

(٨) (ك) و (ب): عنهم.

وهو خلاف المنقول، فلهذا قلنا: لا رمز فيه)[1]. قلت: وما ذكره[2] فيه نظر؛ فإن «السَّخَاوِيّ» رحمه الله أخبر[3] أن فيه رمزاً، وقد تلقاها عن ناظمها، والنقل ما يمنع أن يكون فيه رمز، فيجوز أن يكون مشايخ الناظم رحمهم[4] الله ليس لهم رواية بالبسملة[5] لابن عامر و«أبي عمرو»، ولهم عن «وَرْش» خلاف[6].

و(الطُّلاَ) جمع طُلْيَة أو[7] طُلاة، وهي صفحة العنق، وله طُلْيَتان، فجاء بالجمع موضع التثنية لعدم [٢١/ب] الإلباس، وقيل: (الطُّلاَ) الأعناق أنفسها.

قال:

[١٠٣]- وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُوْنَ تَنَفُّسٍ ....

ش: قلت[5]: الضمير في (سَكْتُهُمُ)[8] يعود على الثلاثة المخيّر لهم بين الوصل والسكت، وهم: («ابن عامر» و«أبو عمرو»[9] و«وَرْش»، أي السكت المنسوب إليهم هو (الْمُخْتَارُ) على الوصل، أو عليه وعلى البسملة. ويجوز أن يعود على المشايخ الذين اختاروا لهم الوصل، والسكت أخبر أنه (دُونَ تَنَفُّسٍ)، فـ (دُوْنَ تَنَفُّسٍ) خبر بعد خبر لـ (سَكْتُهُمُ)، ولا يصح أن

---

(١) «إبراز المعاني» ١/٢٣١.

(٢) زادت (ك) بعدها: [هذا القائل].

(٣) «فتح الوصيد» ١/٢٧٣، و «إبراز المعاني» ١/٢٣١.

(٤) (ك): رحمه.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [لأن الناظم رحمه الله ما ذكر في هذا النظم إلا ماله به رواية عن مشايخه].

(٧) (ك): و.

(٨) (ك): (وَسَكْتُهُمُ).

(٩) (ك): أبو عمرو وابن عامر.

يكون (الْمُخْتَـارُ) صفة لـ (سَكْتُهُمُ)، و(دُونَ تَنَفُّسٍ) خبره؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون لهم سكتان، مختار وغير مختار، وليس المراد ذلك، وإنما المراد أن (سَكْتهم) هو (المُخْتَـارُ) على غيره، وقوله: (دُوْنَ تَنَفُّسٍ) يحتمل أمرين:

أي من غير قَطْع نفس؛ لأن ذلك يكفي في الإيذان بانقضاء السورة، وفي الغرض من الفصل إشارة[1] إلى عدم الإطالة؛ لئلا يُعَدّ الساكتُ معرضاً عن القراءة. ويجوز أن يكون المراد السكوت لهم (دُوْنَ تَنَفُّسٍ)، أي أقلُّ من السكوت لأجل التّنفّس[2]، وهذا[3] هو الظاهر، فعلى هذا ينبغي أن يعلم مقدار السكوت لأجل التّنفّس[2] حتى يكون هذا أقلَّ منه.

قال:

وَبَعْضُهُمُ فِي الأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلا ....

[١٠٤]- **لَهُمْ دُوْنَ نَصٍّ**.......... ....

ش: أي وبعض المشايخ المقربين من أهل الأداء الذين استحبوا لهم التخيير بين الوصل والسكت استحبوا لهؤلاء الثلاثة البسملة في أوائل أربع سور، وهي: «القيامة» و«المطفّفين» و«البلد» و «الهُمَزة» دون بقية سور القرآن، قالوا: لأنهم استقبحوا وصلها بآخر السور قبلها من غير تسمية[4]. وسماها زُهْراً لشهرتها ووضوحها بين أهل الأداء، فلم يحتجْ إلى تعيينها، فيكون البعض الآخر لم يُرَ لهم بالبسملة فيهن، وإنما فعلوا ذلك لأن وَصْلَهُنّ بما قبلهن من غير بسملة فيه نُفْرة. أما «القيامة» فلأن آخر «المدّثّر»: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾، (فإذا ابتدأ من أول «القيامة» من غير بسملة وقيل: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ فربما أوهم نفيَ ما

---

(١) (ك): الإشارة.

(٢) (ك): النفس.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): بسملة.

أُثبت أولاً[1]، وكذلك آخر «الفجر»[2] مع ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [البلد]، وكذلك: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين] قبلها: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار]، فلو وصل (وقبل[1] ﴿وَيۡلٞ﴾ لحصلت نُفْرَة، وكذلك آخر «العصر»[3] مع «الهُمَزَة»[4].

فإن قيل: ما ذكرته حاصل مع[5] البسملة. قال[6] «أبو عبد الله»: (يزول بها[2])[7]. وما قاله فيه نظر؛ فالحاصل أن الناقلين عن «ابن عامر» و«أبي عمرو» و«وَرْش» على ثلاث مراتب: منهم من نَقَلَ[8] عنهم الوصلَ والسكت بين كل سورتين من غير بسملة ولم يَستثنِ شيئاً، ومنهم من استثنى هذه (السور الأربع[9] فبسمل لهم فيهن، ومنهم من نقل لهم البسملة بين كل سورتين غير «براءة». فيقرأ لهم بهذه النقول الثلاثة، فإذا بسمل لهم يكون لهم في البسملة ثلاثة أوجه كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قال:

.... **وَهْوَ فِيْهِنَّ سَاكِتٌ** **لِحَمْزَةَ** ....

ش: (وَهْوَ) يعود على البعض في البيت المتقدم، أي: ذلك البعض الذي بسمل لابن عامر و«أبي عمرو» و«وَرْش» في هذه السور الأربع سكت

---

(٢) ليست في (ك).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي﴾. وفي (ك): والفجر.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾. وفي (ك): والعصر.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾. وفي (ك): سورة «الهمزة».

(٥) (ك): في.

(٦) زادت (ك) بعدها: [الشيخ].

(٧) «اللآلئ الفريدة» ١/١٥٨.

(٨) (ك): ينقل.

(٩) (ك): الأربع سور.

لحمزة فيهن. لأن مذهب «حمزة» كما تقدم الوصل، فاستفتح وصلَهنّ بما قبلهن لما فيه من النُّفرة، فسكت[1] فيهن، فتعيَّن أن البعض الآخر لا يُسكت له فيهن، فيُقرأ له فيهن بالوصل والسكت ليشمَل الطريقين.

ثم[2] قال:

.... فَافْهَمْهُ وَلَيْسَ[3] مُخَذَّلاَ

ش: أي: اِفْهَمْ هذا المذهب[2] المذكور لحمزة، وهو السكت له في هذه السور. وقوله: (وَلَيْسَ مُخَذَّلا) يجوز أن يعود الضمير في (لَيْسَ) (إلى حمزة[4])، أي: (وَلَيْسَ) هو (مُخَذَّلاً) فيما ذهب إليه. يقال: خَذَله إذا ترك عونه ونصرته خِذلاناً[5]، وخذَّلت عنه أصحابه تخذيلاً. ويجوز أن يكون عائداً على البعض في قوله: (وَبَعْضُهُمُ)، كأن التقدير: (وَلَيْسَ) ذلك القائل (مُخَذَّلاً) عن نصرة هذا المذهب، بل قد انتصب له من ساعده ونصره وأعانه[6].

قال:

[١٠٥]- وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً لِتَنْزِيْلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاَ

ش: أي: مهما تصل «براءة» بما قبلها من «الأنفال». فالضمير في «تَصِلْهَا) يعود على «براءة»، (فأضمره ـ قيل ـ للمذكّر[7])، أو ابتدأت بها

---

(١) زادت (ك) بعدها: [له].

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): لست.

(٤) (ك): لحمزة.

(٥) (ك): خذلاً.

(٦) زادت (ك) بعدها: [ويجوز أن يكون عائداً على الناظم، أي: (لَيْسَ) الناظم رحمه الله (مُخَذَّلاً) فيما ذكره ونقله عن هؤلاء الأئمة. ويكون التفاتاً من الناظم رحمه الله إلى الحضور إلى العلة].

(٧) (ك): وأضمره قبل الذكر.

فلست (مُبَسْمِلاً) لكل القرّاء السبعة، فحذف الفاء من (لَسْتَ)، وقد نقل[(١)] «الأَهْوازِيّ» البسملة فيها لبعض القرّاء[(٢)]، وذكر الناظم[(٣)] علة[(٤)] عدم البسملة وهي: (لِتَنْزِيْلِهَا بِالسَّيْفِ)، ولأجل ذلك لم ترسم في المصاحف، فالعلة فيهما[(٥)] واحدة.

روي عن «ابن عباس»[(٦)] أنه سأل «علياً» رضي الله عنه: لِم لَم تُكْتَب: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ فقال: لأن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ أمان، و «براءة» ليس فيها أمان؛ نزلت بالسيف[(٧)].

وعن «المبرّد» أنه قال: لم تُكتب البسملة أولها لأن بسم الله أمان، و«براءة» أنزلت على سخط وعلى (التهديد والوعد والوعيد[٨])، فكيف يعدهم

---

(١) نقل ذلك عن الأهوازي أبو شامة في «إبراز المعاني» ٢٣٥/١، وقال ابن الجَزَري في «النشر» ٢٦٥/١: (وما رواه «الأَهْوازِيّ» في كتابه «الإيضاح» عن «أبي بكر» من البسملة أوّلها فلا يصحّ).

(٢) زادت (ك) بعدها: [قال «مَكِّيٌّ» رحمه الله: (فأما السَّكْتُ بينهما فقد[١] قرأت به[٢] لجماعتهم، وليس هو منصوصاً)[٣]. انتهى، قلت: يريد بين «براءة» و«الأنفال». انتهى].

(٣) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): فيها.

(٦) زادت (ك) بعدها: [رضي الله عنه].

(٧) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٣٣١/٢، وذكره القُرْطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٤/٨، وابن عطِيّة في «المحرَّر الوجيز» ٣٩٧/٦.

(٨) (ك): تهديد ووعيد وتوعيد.

---

[١] (ك): فيه.

[٢] ليست في (ك).

[٣] «التَّبْصِرة» ص ٢٤٨.

بأنه رحمن رحيم ثم يتبرأ منهم[١]؟

قلت: وفيها آية السيف[٢].

و[٣]عن «ابن عباس»[٤] أنه سأل «عثمان بن عفان» رضي الله عنهما[٣] عن ذلك فقال: كانت «الأنفال» من أوائل ما أُنزل[٥] بالمدينة، و «براءة» من آخر القرآن، وكانت قِصَّتها شبيهة[٦] بقصتها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنها منها، وظننت أنها منها فَمِنْ ثَمَّ [٢٢/آ] قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما[٧]: بسم الله الرحمن الرحيم. ووضعتها في السبع[٨] الطوال[٩].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٤.

(٢) وهي قوله تعالى في الآية (٢٩) منها: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾.

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [أيضاً].

(٥) (ك): نزل.

(٦) (ك): شبيه.

(٧) (ك): فيها.

(٨) السبع الطوال هي: «البقرة» و «آل عمران» و «النساء» و «المائدة» و«الأنعام» و«الأعراف» و«يونس» («معجم علوم القرآن» ص ١٦٤).

(٩) أخرجه أبو داود في «سننه» برقم (٧٨٦)، والتِّرْمذي في «سننه» برقم (٣٠٨٦)، وقال: حسن صحيح. والحاكم في «المستدرك» ٣٣٠/٢، وذكره ابن العَرَبيّ في «أحكام القرآن» ٤٤٥/٢، والسُّيوطي في «الإتقان» ٧٩/١. وهنا زادت (ك): [وقيل: إن «براءة» و«الأنفال» سورة واحدة لكن جعلا في مصحف «عثمان» رضي الله عنه سورتين[١]].

---

[١] «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٤.

قال:

[١٠٦]- **وَلا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُوْرَةً   سِوَاهَا** ....

ش: هذا الموضع الثاني من مواضع البسملة، فأخبر أنه لابد من[(١)] البسملة لكل القراء السبعة في ابتداء كل سورة سوى «براءة[(٢)]»، ويؤخذ من كلامه[(٣)] هنا أنها (لاَ بُدَّ مِنْهَا) في أول[(٤)] «الفاتحة»، سواء ابتدأ بها أو وُصِلت «بالناس»، لأنها (تبدأ بها[٥]) في الحقيقة، (والضمير في (مِنْها) للبسملة، وفي (سِوَاهَا) لبراءة[٦]).

فإن قيل: (سُوْرَةً) نكرة في سياق الإثبات، والقاعدة أنها لا تعمّ، فتكون مطلَقة، فيكفي العمل بها في سورة واحدة. قلت: ما ذكرته مسلّم إذا لم تقترن بها قرينة في سياق الإثبات تدل على العموم، وأما إذا اقترن بها قرينة (تقتضي العموم فإنها تسمع، وهنا قد اقترن بها قرينة[٦]) دالة على إرادة العموم، وهو إيراد الاستثناء عليها.

فإن قلت: لا حاجة إلى استثنائها[(٧)]؛ لأنه قد تقدم قولُه: (وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً) البيت[(٨)] حُجَّتُهم في البسملة في ابتداء السورة، أما من مذهبه البسملة بين السورتين فظاهر، وأما من مذهبه تركها فلأنه[(٩)] إنما

---

(١) (ك): منها أي.

(٢) زادت (ك) بعدها: [لأن الضمير في (سِوَاهَا) لبراءة].

(٣) (ك): كلام الناظم رحمه الله.

(٤) (ك): ابتداء.

(٥) (ك): مبدأها.

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): الاستثناء بقوله: (براءة).

(٨) زادت (ك) بعدها: [كذا].

(٩) (ك): لأنه.

أسقطها بين السورتين كما تسقط همزات الوصل، فإذا ابتدأ بها ثَبَتَت.

قال:

.... **وَفِي الأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلاَ**

ش: هذا الموضع الثالث من مواضع البسملة، أي: (وَفِي) ابتداء (الأَجْزَاءِ خَيَّرَ) أهلُ الأداء القارئ في البسملة، إن شاء أتى بها وإن شاء تركها لكل القرّاء. وليس مراده الأجزاء[1] المصطلح عليها، بل كل آية ابتدئ [2] بها في غير أول سورة، فيدخل في ذلك الأجزاءُ والأحزابُ[3] والأعشارُ[4]، فنزّلوها منزلة ابتداء السورة[5].

والرواية في[6] (خَيَّر) بفتح الخاء والياء، قال «بعضهم»: (ولو قال: خُيِّر. بضم الخاء وكسر الياء لكان حسناً، أي: خُيِّر التالي ـ وهو القارئ ـ في ذلك)[7].

---

(١) جمع جزء، وهو طائفة من القرآن، يراد بها قسم من ثلاثين قسماً («معجم علوم القرآن» ص ١٣).

(٢) (ك): ابتدأ.

(٣) جمع حزب، وهو قسم من ستين قسماً من القرآن، فكل حزبين جزء («معجم علوم القرآن» ص ١٤، ١٥).

(٤) هي الآي التي يتم بها العَشْر من القرآن («معجم علوم القرآن» ص ١٩٦).

(٥) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: حَمَلَه على ذلك خلاف الظاهر. بل يجوز أن يكون مراده الأجزاء المصطلح عليها لأنها كالسور، قال «مَكِّيٌّ» رحمه الله: (فإن ابتداء القارئ بغير أول سورة تعوُّذٌ فقط، هذا عادة القُرّاء، إلا ما ذكره «المُسَيَّبِيّ» عن قراء المدينة أنهم يفتتحون بالبسملة في غير أوائل السور، يريد الأجزاء، هذا معنى كلامه، وكذلك روي عن «الحُلْواني» عن «سُلَيم» عن «حمزة»، وقد روي مثل ذلك عن «أبي عمرو»، وذلك واسع)[1]، انتهى].

(٦) ليست في (ك).

(٧) «إبراز المعاني» ١/٢٣٦.

---

[١] «التبصرة» ص ٢٤٩.

قال:

[١٠٧]- وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيْهَا فَتَثْقُلاَ

ش: أي إذا وصلت البسملة(١) بآخر السورة لمن مذهبه البسملة بين السورتين (فَلاَ تَقِفَنَّ)(٢) (فِيْهَا)، أي على البسملة، فالضمير(٣) في (تَصِلْهَا) و(فِيْهَا) عائد عليها(٤)، (فَتَثْقُلاَ) أي: تستثقل(٥). لأن البسملة لأول السورة لا لآخرها، ففي ذلك إشعار بانقضاء السورة الماضية، فنهانا رحمه الله عن هذا الوجه، فيبقى(٦) لنا ثلاثة أوجه غير منهي عنها:

الوجه الأول: وَصْلُها بآخر السورة وبأول السورة(٧).

الوجه(١) الثاني: أن نقف على(٨) آخر السورة، ثم (نبسمل ونقف على البسملة، ثم(١) نبتدئ بالسورة(٩).

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [(الدَّهْرَ)].

(٣) (ك): الضمير.

(٤) (ك): على البسملة.

(٥) (ك): فتستثقل.

(٦) (ك): فبقي.

(٧) زادت (ك) بعدها : [لأن وصل القرآن ببعضه جائز، وإنما يجتنب ما في وَصْلِه قُبْحٌ كوصل: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر٦] بما بعده[١] ونحوه].

(٨) زادت (ك) بعدها: [البسملة و].

(٩) (ك): بأول السورة. وزادت (ك) بعدها: [لأن صاحب هذه القراءة إن كان ممن يعتقدها آية من السورة فالوقف عليها تامّ[٢]، وإن كان ممن لا يعتقدها فالوقف عليها كذلك].

---

[١] وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾.

الوجه الثالث: أن نقف على آخر السورة، ثم نبسمل، ونصل البسملة بأول السورة، وهذا هو الوجه المختار(١).

الوجه الرابع: أن نصلها بآخر السورة، ثم نقف عليها، فهذا هو الذي مُنع منه، قال «بعضهم»(٢): (مكروه)(٣)، (وقال(٤) «أبو عبد الله»: (لا يجوز)(٥). وكلام الناظم رحمه الله يحتمل الكراهة، وهو في عدم الجواز أظهر؛ لأنه نهيٌ مؤكَّد بنون التوكيد(٦).

و(فَتَثْقُلاَ) منصوب بإضمار أنْ في جواب النهي، و(مَهْمَا) في موضع نصب بفعل مضمَر يفسِّرُه الفعل الموجود، التقدير: أيَّ بسملةٍ من البسملات الكائنة في أوائل (السور نَصِلْ(٧) تصلْها. و (أَوَاخِرِ) جمع آخر، أوقعه موقع

---

(١) زادت (ك) بعدها: [لما فيه من الإشعار بأنها من المستأنَفة، أو أنها جيء بها لأجلها، لا يقال: ما في كلام الناظم رحمه الله ما يدل على الجمع بين هذه الأوجه الثلاثة لكلِّ مَنْ مذهبه البسملة، أو يبسمل له اختياراً. قلت: لأنه لم ينصَّ على أحدها، وليس بعضها أولى من بعض، لأن استعمال بعضها دون بعض ترجيح من غير مرجح من أن المنقول الجمع بينهن لمن مذهبه البسملة، وبهذه الأوجه الثلاثة قرأت على شيخنا رضي الله عنه].

(٢) زادت (ك) بعدها: [هو].

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٣٧.

(٤) (ك): قال الشيخ.

(٥) «اللآلئ الفريدة» ١/١٦٣.

(٦) زادت (ك) بعدها: [لأن البسملة من السورة المستأنَفة أو لأجلها].

(٧) (ك): سورة.

=[٢] الوقف التام: هو الوقف على كلام تم معناه، ولم يتعلق بما بعده لفظاً ولا معنى، ويحسن القيام به والابتداء بما بعده، كالوقف على (الدين) في قول تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ («معجم علوم القرآن» ص ٣٢٠).

المفرد، أي مع آخر السورة[1].

لمّا[2] فرغ من البسملة شرع في «الفاتحة»؛ لأنها بعدها (خصوصاً عند[3]) من قال: إنها آية منها. قال:

(سُورَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ)

ش: لها أسماء كثيرة[4] من جملتها ماذكره، لأنها أول القرآن، لأنه يتبعها في التلاوة كما يتبع الجيشُ أُمَّه، أعني الرّاية.

قال:

[١٠٨]- **وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ رَاوِيْهِ نَاصِرٌ** ....

ش: هذا أول المواضع اللاتي وقع فيها[5] الاستغناء باللفظ عن التقييد[6]، فأخبر أن من أشار إليهما بالراء في أول (رَاوِيْهِ) والنون في أول (نَاصِرٌ) وهما «الكسائي» و«عاصم» قرأا قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالألف كما نطق بها[7]، فاستغنى[8] بنطقه به عن تقييده[9]

---

(١) «إبراز المعاني» ٢٣٧/١.

(٢) (ك): فلما.

(٣) (ك): لا سيما.

(٤) منها خمسة وعشرون اسماً ذكرت في: «معجم علوم القرآن» ص ٢٠٢.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): القيد.

(٧) (ك): به.

(٨) (ك): واستغنى.

(٩) (ك): التقييد.

بلفظه و(1)قوله بالمد، (مع أن(2) الوزن لا يستقيم إلا به، فيتعيّن للباقين حذفها، فهو من قبيل الإثبات والحذف(3).

و(قوله: (رَاوِيْهِ نَاصِرٌ)(4). يشير به أيضاً إلى أن من قرأ بالمدّ قَصَرَ قراءته؛ لأن المصاحف كلها اجتمعت على حذف الألف، فرُسِم: م ل ك. فمن قرأ بحذفها فظاهر لتطابق النقل والرسم(5)، ومن قرأ بإثباتها اتبع النقل، وخالف الرسم، واعتقد حذفها تخفيفاً.

قال:

.... **وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِ قُـنْبُلاَ**

[١٠٩]- (بِحَيْثُ أَتَى ....

ش(6): و(4)هذا أيضاً من جملة (ما استغنى(7) فيه باللفظ عن التقييد، أي: اتّبِعْ قنبلاً في قراءة (سِرَاطٍ والسِّرَاطِ) بالسين(4) في جميع القرآن. يريد

---

(1) (ك): عن.

(2) (ك): لأن.

(3) زادت (ك) بعدها: [أو المد والقصر، والتقييد واقع له بإضافته إلى (يَوْمِ الدِّيْنِ) كما نطق به احترازاً من غيره في غير «الفاتحة»، ويشير به أيضاً إلى أن من قرأ بالألف «الكِسائي» و«عاصم» (نَاصِرٌ) لما رواه؛ لأن «الكِسائي» اختُلف عنه، فروى «أبو الحارث» عنه التخيير في إثبات الألف وحذفها، قال «مَكِّيٌّ» رحمه الله: (وبالألف قرأت للكِسائي في روايته)[1]].

(4) ليست في (ك).

(5) زادت (ك) بعدها: [على قراءته].

(6) ليست في (ب).

(7) (ك): الاستغناء.

---

[1] «التَّبْصِرة» ص ٢٥٠.

المجرَّدَ من لام التعريف، سواء كان معرفة أو نكرة نحو: (سِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ)[1]، أو[2] مضافاً[3] نحو: (سِرَاطُ رَبِّكَ) [الأنعام: ١٢٦]، (سِرَاطَ الَّذِيْنَ) [الفاتحة: ٧]، والمصاحب لها نحو: (السِّرَاطَ)[4]، فلأجل ذلك مثّل بالمصاحب لها والمجرّد منها.

و(لِ) من[5] قوله: (لِ قُنْبُلاَ) فعل أمر من وَلِيَ يلي إذا جاء بعده[6].

وقوله: (بِحَيْثُ أَتَى) أي[7]: في جميع القرآن[8]؛ لأن (حيث) من صيغ العموم.

واعلم أن الخلاف إذا كان في موضعين[9] قال: معاً. [٢٢/ب] وإن كانت معاً في أصل وضعها تطلق على الاثنين فما فوقهما، لكن اصطلح الناظم رحمه الله[10] إطلاقها على الاثنين فقط، وإن كان في أكثر يقول[11]: حيث أتى. أو كلاً، أو جميعاً، أو ما يدل على العموم من ألف ولام ونحو ذلك.

---

(١) وقع هذا الجزء من الآية في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعاً، أولها في سورة «البقرة» الآية ١٤٢، ووقع على هيئة أخرى وهي: ﴿صِرَٰطٌ مُّسۡتَقِيمٌ﴾ في خمسة مواضع أولها في «آل عمران» الآية ٥١، ووقع أيضاً على هيئة: ﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ﴾ في «الحِجْر» الآية ٤١.

(٢) زادت (ك) بعدها: [معرفة].

(٣) وقع لفظ (صراط) مضافاً في القرآن في ثمانية مواضع منها الآيتان التاليتان.

(٤) وقع لفظ (صراط) مصاحباً أل التعريف في القرآن في ستة مواضع أولها في «الفاتحة» الآية ٦.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [ومعناه هنا: اتبع قُنْبُلاً. وكتبها لاماً مفصولة].

(٧) زادت (ك) بعدها: [حيث أتى الصراط].

(٨) زادت (ك) بعدها: [وقرأه «قُنْبُل» بالسين].

(٩) زادت (ك) بعدها: [من القرآن].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [على].

(١١) (ك): قال.

قال:

.... **وَالصَّادَ زَايَاً أَشِمَّهَا لَدَى خَلَفٍ**[١]..............

ش: يجوز: (وَالصَّادَ) بالنَّصْب، وهو الرواية[٢]، ويجوز الرفع[٣]. أخبر أن «خلفاً»[٤] أَشَمَّ[٥] الصادَ صوتَ الزاي في (الصراط) في جميع القرآن، والمراد بهذا الإشمام خَلْطُ صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان، فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي.

واعلم أن الإشمام في عُرْف القرّاء يطلق باعتبارات[٦] أربعة:

أحدها: خَلْطُ حرف بحرف كما هنا وكما يأتي في: (أَصْدَقُ) [٦٠٣]، و(مُصَيْطِرٍ) [١١٠٩].

الثاني: خَلْطُ حركة بأخرى[٧] كما في: (قِيْلَ) و(غِيْضَ) [٤٤٧] ونحوهما.

الثالث: إخفاء الحركة فتكون بين الإسكان والتحريك كما ذكره في «يوسف» في: (تَأْمَنَّا) [٧٧٣].

الرابع: ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف كما يأتي في باب الوقف.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وَاشْمِمْ لِخَلاَّدِ الاَوَّلاَ)].

(٢) زادت (ك) بعدها: [مفعولُ فعلٍ مضمَر دل عليه الظاهر، فيكون (زَايَاً) مفعول ثانٍ للفعل المضمَر؛ لأن أشمِمْ متعدٍّ إلى مفعولين، والمفعول الثاني للفعل الظاهر محذوف، أو عكسه].

(٣) زادت (ك) بعدها: [على الابتداء، خبره ما بعده أو محذوف].

(٤) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٥) (ك): أشمم.

(٦) (ك): باعتبار.

(٧) (ك): بأخرى.

وقوله: (لَدَى خَلَفٍ) أي: عنده وفي مذهبه.

قال[1]:

.... **وَاشْـمِمْ لِخَـلاَّدِ الاَوَّلاَ**

ش[2]: أمر بإشمام (الصِّراط) الأول الذي في «الفاتحة» فيها[2] فقط لخلاد، فلم يُشِمَّ مِن لَفْظ (الصراط) إلا هذا وحده[2]، وهذه إحدى الروايات (عن «خلاد»، وهو الذي يقرأ به من جهة الناظم رحمه الله[3]، وبهذه[4] الرواية قرأتُ على شيخنا رضي الله عنه[5]، فإن قلت: قوله: (الاَوَّلاَ) يحتمل[6] الذي في «الفاتحة» والذي في نظمه[7]، فهو متردِّد بينهما.

الرواية الثانية (عن «خلاد»[8]) من غير طريق الناظم[9] أنه يُشِمّ حَرْفَيِ «الفاتحة» فقط دون ما بقي في القرآن.

(الثالثة عنه[10]) أنه (يُشِمُّ ماكان بالألف[11]) واللام في «الفاتحة» وغيرها.

(الرابعة عنه[12]) قراءته (الصِّراط) بالصاد الخالصة في «الفاتحة» وغيرها.

---

(١) (ك): قوله.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): عنه وهي التي يقرأ بها من طريق القصيد.

(٤) (ب): بهذا.

(٥) زادت (ك) بعدها: [لخلاّد].

(٦) زادت (ك) بعدها: [أن يراد به].

(٧) (ك): النظم.

(٨) (ك): لخلاد.

(٩) (ك): القصيد.

(١٠) (ك): الثالث عن خلاد.

(١١) (ك): أشم ماكان من (الصراط) مصاحباً للألف.

(١٢) (ك): الرابع عنه أيضاً.

قال«ابن غَلْبُون»[1]: (وهذه الرواية هي المعمول عليها[2]، وبها آخذ)[3].

قلت: وهذه الوجوه[4] يمكن استخراجها من كلام الناظم رحمه الله و[5]أكثر منها، وطريقة ذلك أن نقول:

الألف واللام في «الاَوَّلاَ» يجوز أن تكون للجنس، وأن تكون للعهد.

فإذا جعلناها للعهد فيجوز أن يراد الأول في النظم، أو الأول في «الفاتحة».

وإذا قلنا: الأول في النظم. فيجوز أن يراد المُنَكَّر[6] فقط، ويجوز أن يراد به المجرد من لام التعريف، ويجوز أن يراد به في «الفاتحة»، ويجوز أن يراد به فيها وفي غيرها.

وإذا قلنا: المراد[7] الأول في «الفاتحة». فيجوز أن يراد[8] المصاحب للام التعريف، (ويجوز أن يراد المعرّف فقط[7]، ويجوز أن يراد به فيها فقط، أو[9] فيها وفي غيرها.

---

(١) هو أبو الطيب، عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي المقرئ المحقق، مصنف «الإرشاد» في القراءات، ولد سنة ٣٠٩هـ/ ٩٢١م، وتوفي سنة ٣٨٩هـ/٩٩٨م ، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ٣٥٥/٢، «طبقات الشافعية الكبرى» ٣٣٨/٣ .

(٢) (ك): بها.

(٣) «إبراز المعاني» ٢٤٤/١، وفيها: المعول.

(٤) (ك): الأوجه.

(٥) (ك): بل.

(٦) (ك): به المذكر.

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [به].

(٩) (ك): و.

وإذا قلنا: المراد بهما الجنس، فكأنه قال: أَشِمَّ له[1] جنسَ (الصِّراط) في «الفاتحة»، أو في النظم، أو فيهما.

فإن قلت: علمنا أن «قُنْبُلاً» يقرأ[2] (الصِّراط) بالسين في جميع القرآن، وأن خلفاً يُشِمُّ الصادَ صوتَ الزاي[3]، وأن خلاداً وافقه في الأول في «الفاتحة» فقط، فما قراءة الباقين؟ قيل: قراءة الباقين بالصاد؛ لأنه لما قال: (وَالصَّادَ زَايَاً أَشِمَّهَا) فكأنه قال: وقراءة الباقين بالصاد. وأَشَمَّها «خلف»؛ فتعين للباقين الصاد[4] الخالصة[5].

واعلم أن القراءة بالصاد الخالصة أقوى القراءات[6]؛ لأن (المصاحف اتفقت[7] على رسمها (صاداً في جميع القرآن)، وأما (من قرأ[8] بالسين فنظر إلى الأصل؛ لأن أصلها السين[9]، ومن أشمَّها زاياً مزج منهما حرفاً يناسب الطاء في الجهر[10] حرصاً على المناسبة، ومن أفرد الأول بالإشمام دون الثاني جمع بين اللغتين، والأصل في ذلك الأثر، والتعليل تابع له.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [لفظ].

(٣) زادت (ك) بعدها: [في جميع القرآن].

(٤) (ك): القراءة بالصاد.

(٥) زادت (ك) بعدها: [واعلم أنه روي عن «أبي عمرو» القراءة فيه بالسين الخالصة، والزاي الخالصة، وبإشمام الصاد صوت الزاي].

(٦) زادت (ك) بعدها: [وأفصحُها وأعلاها، وهي اللغة الحجازية، ولأن أكثر القرّاء على القراءة بها].

(٧) (ك): مع اتفاق المصاحف.

(٨) (ك): القراءة.

(٩) (ك): كذلك.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [أيضاً].

ووصل الناظم[1] همزة القطع من (اشْمِمْ) ضرورة، وأصله[2] مِنْ: أشممتُه الطِّيْبَ. أي: أوصلتَ إليه شيئاً يسيراً مما يتعلَّق به، وهو الرائحة، و(الاَوّلاَ) مفعول (اشْمِمْ)، ونقل حركة الهمزة (من (أول)[3] إلى لام التعريف، فلا يخلو إما أن يعتدَّ بحركة لام التعريف[4] أوْلا، فإن لم يعتدَّ بها كان حذف التنوين من (خلاّد) لالتقاء الساكنين تقديراً[5]، وإن اعتدَّ بها كان حذفه ضرورة[6].

قال:

[١١٠]- عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُ جَمِيْعَاً بِضَمِّ الْهَاءِ وَقْفَاً وَمَوْصِلاَ

ش: أي قرأ «حمزة» هذه الألفاظ الثلاثة في جميع القرآن بضم الهاء في الوقف والوصل، فالمراد بالمَوْصِل[7] الوَصْلُ، و[3]الواقع في «الفاتحة» (عَلَيْهِمْ) فقط، فأردَفَها[8] بذكر (إِلَيْهِمْ) و (لَدَيْهِم).

فإن قيل[9]: قد تقدّم أن ضدَّ الضم - إذا سكت - الفتحُ، وقد سكت هنا، فيقتضى أن تكون قراءة الباقين بالفتح، وليس كذلك. قال «بعضهم»:

---

(١) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٢) (ك): فأصله.

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): (أولا).

(٥) زادت (ك) بعدها: [لأنه منون لصرفه].

(٦) زادت (ك) بعدها: [ويجوز أن يصحَّ منعُه الصَّرْف، ويجوز أن يكون منعُه الصَّرْف ضرورة على مذهب من جوّزه مطلقاً، أو لسبب واحد].

(٧) (ك): بالوصل.

(٨) زادت (ك) بعدها: [الناظم].

(٩) (ك): قلت.

(فلو قال: بضم الكسر (لبان ذلك[١])، ولعله أراده، وسبق لسانه حالة الإملاء إلى قوله: (بِضَمِّ الْهَاءِ)[٢]، قال: (والأَولى أن ينطِقَ بهنّ مكسوراتِ الهاء لتتبيّن قراءة الباقين)[٣]، فتكون قراءة حمزة مأخوذةً من القيد، وغيرِه[٤] من النُّطْق. انتهى.

قلت[٥]: يُروى النطق في هذه الألفاظ الثلاثة[٦] بضم الهاء، ويروى بكسرها، فعلى الرواية الثانية تتّضح قراءة الباقين، وكذلك أيضاً على الرواية الأولى، و[٦]بيان ذلك من وجهين:

أحدهما ما يأتي في أثناء الباب في قوله: (وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلاَ) [١١٤]، وقوله: (وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلاَ) [١١٥]، فعلمنا بذلك أن الهاء متردِّدةٌ بين الضم والكسر.

الوجه الثاني أن الشيء إذا كان معلوماً لا يحتاج إلى التنبيه عليه؛ لأنه قد استقرّ وعُلِمَ أن الهاء في هذه الألفاظ لا تُفتح، حتى العاميّ[٧] يعرف ذلك، فقد دارت القراءة في الهاء[٨] بين الضم والكسر، فقراءة «حمزة» على الأصل؛ لأن الأصل (في هاء[٩]) الضمير الضم [٢٣/آ] مطلقاً للمفرد والمثنى والمجموع نحو:

---

(١) (ك): لكان ذلك أبين.

(٢) «إبراز المعاني» ١/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٤٤.

(٤) (ك): قراءة الباقين.

(٥) زادت (ك) بعدها: [واعلم أنه].

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): القارئ.

(٨) زادت (ك) بعدها: [في هذه الألفاظ الثلاثة في جميع القرآن].

(٩) (ك): بهاء.

منه، وعنه، و(منهما، وعنهما[1])، ومنهم، وعنهم، ومنهن، وعنهن. وإنما فتحت في (منها) و(عنها) لأجل[2] الألف، وكسرت إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو: (فيهم) و(بهم). والكسر أحسن فيها.

فإن قيل: لم خصَّ «حمزةُ» هذه[3] الألفاظ الثلاثة بضم الهاء؟ قيل[4]: لأن الياء فيهن (بدل عن ألف[5])، ولو نطق بالألف لم يكن في الهاء إلا الضمّ، فلَحَظَ الأصلُ ذلك، وإنما اختصَّ جمعَ المذكّر دون[6] المؤنّث والمفرد والمثنّى؛ فلم يضمَّ[7] (عليهن) ولا (عليه) ولا (عليهما)؛ لأن الميم في (عليهم) تُضم بدل[8] ساكن في قراءته، ومطلقاً في قراءة من وصلها بواو، فكان الضم في الهاء إِتْبَاعاً تقديراً، وليس في (عليه) و(عليهما) و(عليهن) ذلك، ولم يلحظ «يعقوبُ الحَضْرَمِيّ» هذا التصرّف[9]، وضمَّ هاء التثنية في جمع المؤنث في[4] نحو: (فيهم) و(سيؤتيهم)[10].

قال:

---

(١) (ك): عنهما ومنهما.

(٢) (ك): لأصل.

(٣) (ك): بهذه.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): تدل على الألف.

(٦) زادت (ك) بعدها: [جمع].

(٧) زادت (ك) بعدها: [في].

(٨) (ك): عند.

(٩) (ك): الفرق.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [و(عَلَيْهِمْ) و(لَدَيْهِمْ) و(إِلَيْهِمْ) في موضع نصب مفعول بفعل مضمَر، أي قرأ «حمزة» هذه الألفاظ، وحذف العاطف من (إِلَيْهِمْ) ضرورة، و(جَمِيْعَاً) حال من الكلم الثلاث، وكذلك (بِضَمِّ الْهَاءِ)، أي: ملتبساً به. و(وَقْفَاً وَمَوْصِلاَ) حالان من «حمزة»، أي إذا وقف ووصل، فالمَوْصِل اسم مصدر وَصَلَ].

[١١١]- **وَصِلْ ضَمَّ مِيْمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ دِرَاكاً** ....

ش: أَمَرَ بِوَصْل (ضَمّ[١] مِيْمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ) لابن كثير، وقوله: (مِيْمِ الْجَمْعِ) احتراز من التثنية نحو: (منهما) و(عنهما). ومن الميم الأصلية نحو: (اليوم) و(القوم)[٢] و(لام) و(ميم) ونحوها. وقوله: (قَبْلَ مُحَرَّكٍ) احتراز من وقوعها قبل ساكن، لأنها[٣] لا توصل نحو: ﴿مِنْهُمُ ٱلَّذِينَ[٤]﴾ [التوبة: ٦١].

فإن قلت: قد وَصَلَهَا[٥] قبل ساكن فيما يأتي في قوله: ﴿وَلَقَدْ[٦] كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ لأن «البَزِّيّ»[٧] يشدّد التاء و[٥] يصل الميم. قلت: هذا مخصوص بهذين الموضعين، والمخصّص[٨] يجوز أن يتقدّم وأن يتأخر[٩].

فإن قلت: لم يعيِّن الحرفَ الذي يوصل به. قلت: بلى[١] قد عَيَّنَه بقوله: (ضَمَّ مِيْمِ الْجَمْعِ)، ولم يقل: ميم[١٠] الجمع. فلما[١١] عَدَلَ إلى هذه العبارة عُلِم[١٢] أن الحرف الذي يوصل به إنما هو الواو؛ لأنها هي التي[١] تناسب الضمة.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): القوم واليوم.

(٣) (ك): فإنها.

(٤) زادت (ك) بعدها: [(يُؤْذُونَ)].

(٥) زادت (ك) بعدها: [ابن كثير].

(٦) ليست في (ب) و (ك).

(٧) (ك): الذي.

(٨) (ك): المخصوص.

(٩) زادت (ك) بعدها: [ولأن «ابن كثير» بكماله لم يَصِلْها فيما ذكرتَه، بل أحد راوييه].

(١٠) (ك): واو.

(١١) (ك): بل.

(١٢) (ك) الإشارة على.

فإن قلت لم يعيِّن الحرفَ الذي يوصل به. قلت: بلى[1] قد عَيَّنَه بقوله: (ضَمَّ مِيْمِ الْجَمْعِ)، ولم يقل: ميم[2] الجمع. فلما[3] عَدَلَ إلى هذه (العبارة عُلِم[4]) أن الحرف الذي يوصل به إنما هو الواو؛ لأنها (هي التي[1]) تناسب الضمة.

فإن قلت[5]: أطلق القول في ميم الجمع، وهي تارة يقع بعدها ضمير؛ فيجب وَصْلُها للكل[6] نحو قوله تعالى[1]: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود ٢٨]، و﴿ٱتَّخَذْتُمُوهُ﴾ [هود٩٢]. قلت: في كلامه ما يدل على أن المراد إذا لم يتصل بها ضمير، وبيانه من وجهين:

الأول قوله: (قَبْلَ مُحَرَّكٍ)، وهي في هذه الحالة قبل ساكن، فلا تكون هذه الحالة حالة الخلاف، بل هي حالة وفاق، ومواضع الاتفاق[7] لا يلزمه ذِكْرُها[8].

الثاني أن قوله[9]: (مِيْمِ الْجَمْعِ). يعني إذا كانت متصلة مثل[10]: (عَلَيْهِم) و(إِلَيْهِم) و(لَدَيْهِم)، يعني طَرَفاً، غير متصل بها ضمير.

فإن (قلت: لم ينصَّ على[11]) الحالة التي توصل فيها، فيقتضى أن

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): واو.

(٣) (ك): بل.

(٤) (ك) الإشارة على.

(٥) (ك): قيل.

(٦) (ك): لكل القراء.

(٧) (ك): الوفاق لايذكرها و.

(٨) (ك): الاحتراز عنها.

(٩) زادت (ك) بعدها: [ضَمَّ].

(١٠) (ك): تتصل نحو.

(١١) (ك): قيل لم يعين.

توصل في الوصل والوقف، ولم يصلها أحد في الوقف. قلت: قوله: (قَبْلَ مُحَرَّكٍ) يدفع[1] ما ذكرته، وفي كلامه دلالة على أن أصل الميم الضم، فإذا ضُمَّت وأُشبعت الضمة تولدت عنها الواو.

واعلم أن الصلة وتركَها لغتان فاشيتان.

وقوله[2]: (دِرَاكَاً) أي متابعاً، أي: صلها متابعاً لما نقل، فهو مصدر، أي متابعاً هذه الرواية عن «ابن كثير»، وفي ذلك إشارة إلى غيرها عنه، وهو كذلك، لأنه (قد نقل[3]) عنه ترك الصلة كالجماعة، مثال وقوعها (قبل محرَّك قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، مثال وقوعها[1]) قبل ساكن (قوله تعالى[2]): ﴿هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

فإن قلت: لم لا يَصِلُها قبل ساكن كما (وَصَلَها فيما ذكر[4])؟ قال «بعضهم»: (لأن الزيادة قبل ساكن مُفْضِيَةٌ إلى حذفها لالتقاء الساكنين)[5]. ولقائل أن يقول: لم لا يَصِلْ[6] ويَمُدَّ لالتقاء الساكنين؟

قال:

.... **وَقَالُوْنٌ بِتَخْيِيْرِهِ جَلاَ**

ش: أخبر أن «قالُون» ـ وصَرَفَه ضرورة ـ (بِتَخْيِيْرِهِ) بين وَصْلِها وتَرْكِها، (جَلاَ) أي كشف القراءتين[7]، قراءة «ابن كثير» و[8]الجماعة، واللغتين

---

(١) (ك): يرفع.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): روي.

(٤) (ك): يصلها قبل محرك كما ذكرت.

(٥) «إبراز المعاني» ١/٢٤٧، وزادت (ك) هنا: [انتهى].

(٦) (ك): يصلها.

(٧) زادت (ك) بعدها: [أي].

(٨) زادت (ك) بعدها: [قراءة].

أيضاً[(١)]، ولم يتعرّض لترجيح أحد الوجهين عنه[(٢)]، وقد[(٣)] نقل هذا التخيير عن نافع نفسه، ونقل عن «قالُون» كوَرْش[(٤)].

قال:

[١١٢]- وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ ....

ش: أمر بوصل ضم ميم الجمع[(٥)] (قَبْل هَمْزِ[(٦)] الْقَطْعِ) لوَرْش، فالضمير في (صِلْهَا) لميم الجمع.

قال «بعضهم»: (كان يلزمه أن يذكر مع «وَرْش» «قالُون» و«ابن كثير» (كي لا[(٧)] يُتَوَهَّم أن هذا الموضع مختصٌّ[(٨)] بوَرْش كما قال في باب الإمالة: (رَمَى صُحْبَةٌ)[(٩)] [٣٠٩]، ولو قال: و(مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ) وافق وَرْشهم. لحصل الغرض)[(١٠)]. قلت: لو قال كما ذكر هذا القائل

(١) (ك): جميعاً.

(٢) زادت (ك) بعدها: [قال «مَكِّيّ» رحمه الله: (خيَّر «قالُونُ» في إسكانها وصِلَتِها بواو، وكذلك روى «الحُلْواني» و«أبو نشيط» عنه أنه خيَّر، فلا تبالي في أي رواية قرأتَ بالضم، واختار «ابن مجاهد» الإسكان، والاختيار عند القرّاء ضمُّ الميمات كلها للحُلْواني وإسكانها لأبي نشيط)[[١]].

(٣) ليست في (ك).

(٤) زادت (ك) بعدها: [أي وصلها قبل همزة القطع].

(٥) زادت (ك) بعدها: [إذا وقعت].

(٦) (ك): همزة.

(٧) (ك) لئلا.

(٨) (ك): يختص.

(٩) زادت (ك) بعدها: [(أَعْمَى)].

(١٠) «إبراز المعاني» ١/٢٤٨، وزادت (ك) هنا: [انتهى].

[١] لعل القول في كتابه: «التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه»، وهو كتاب مفقود.

لكان الكلام[1] فاسداً ؛ لأن الكلام حينئذ يبقى مجمَلاً ، فيجوز أن يعود إلى «قالُون» وإلى «ابن كثير» ، بل عَوْدُه[2] إلى «قالُون» أولى لِقُربِه[3] ، فلأجل ذلك عَدَلَ[4] إلى هذه العبارة ، والفرق بين هذا وما ذكره في باب الإمالة ونحوه أن الناظم رحمه الله[5] عادته إذا ذكر قاعدة لشخص ، ثم عاد ، عيَّن حرفاً (من تلك القاعدة[6]) لأجل شخص وافق صاحب تلك القاعدة فيه[7] ، يحتاج إلى إعادة صاحب القاعدة (في ذلك الفرد مع ذلك الشخص[8]) ، لئلا يُتَوَهَّم (أن صاحبها[9]) خرج عنها فيه[10] ، وأما هنا فإنه قد[8] ذكر قاعدة لابن كثير ثم أخبر أن وَرْشاً وافقه في بعضها لا في فرد معين[8] منها يتعين[11] ، واحتج لوَرْش بما يلزمه من نقل الحركة على أصله ، ولو[12] نقل إليها لتحرّكت تارة بالضم إذا كانت الهمزة مضمومة ، وتارة[8] بالفتح إن[13] كانت مفتوحة ، وتارة[8] بالكسر إن[13] كانت مكسورة ، فآثر أن يحرِّكَها بحركتها

(١) (ك): كلاماً.

(٢) (ك): عودها.

(٣) (ك): لتقربه.

(٤) (ك): عدلنا.

(٥) زادت (ك) بعدها: [من].

(٦) (ك): منها.

(٧) زادت (ك) بعدها: [وأنه].

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): أنه.

(١٠) (ك): في ذلك الفرد.

(١١) زادت (ك) بعدها: [فلو عيّن الناظم رحمه الله فرداً منها يلزمه ماذكره أو لا يلزمه].

(١٢) زادت (ك) بعدها: [قال].

(١٣) (ك): إذا.

الأصلية، (ولا تَعْتَوِرُها الحركات الثلاثة العارضة، ولقائل أن يقول: ما يلزم من تحريكها بحركتها الأصلية أن يحرِّكَها بها[١]) ولا يَصِلَها.

قال:

.... وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُوْنَ بَعْدُ لِتَكْمُلاَ

ش: [٢٣/ب] لما لم يكن أخذ قراءة الباقين من الضدّ؛ لأنه قد تقدّم (ضم الميم[٢]) مع صلتها، وضد الضم الفتح، وضد الصلة تركها، ولم يقرأ به أحد، فاحتاج إلى ذكر قراءة الباقين، فأخبر أن باقي القراء أسكنها ـ أي ميمَ الجمع ـ وإسكانُها هو اللغة الفصيحة الفاشية، واللام في (لِتَكْمُلاَ) لام العاقبة متعلقة بـ (الباقون) كتعلُّق[٣] (بَعْدُ) به[٤].

قال:

[١١٣]- وَمِنْ دُوْنِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلٍّ ....

ش: (أخبر أو[٥]) أَمَرَ بضمِّها - أي[٦] ميم الجمع - إذا وقعت قبل ساكن لكل القرّاء بدون[٧] صلة، (إلا ما استثني لأبي عمرو كما يأتي بيانه[٥])، لأنه يروى (ضَمُّهَا) بفتح الضاد وضم الميم على أنه مصدر مرفوع بالابتداء و[٥]ما قبله أو ما[٥] بعده خبره، ويروى بضم الضاد (وفتح الميم[٥]) على أنه فعل أمر، وهو مناسب لما قبله من قوله: وصل ضم ميم الجمع.

---

(١) (ك): الصلة بحركتها.

(٢) (ك): أن ضم ميم الجمع.

(٣) (ك): تعلق.

(٤) زادت (ك) بعدها: [وبُنيت على الضم لحذف المضاف وإرادته وتعريفه، أي بعد مَنْ ذُكِر].

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [بضم].

(٧) زادت (ك) بعدها: [وصل أي].

فإن قلت[١]: قد وُصِلَتْ قبل ساكن للبَزِّيّ في قوله تعالى[٢]: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] كما تقدم وكما يأتي. قلت: هذا العموم مخصوص بالبَزِّيّ[٣] في هذين الموضعين[٤].

واعلم أن قوله: (ومِنْ دُوْنِ وَصْلٍ) يحتمل كلام الناظم رحمه الله أمرين:

أحدهما: كما[٥] تقدّم، أي ضمُّها من غير صلة.

الأمر[٦] الثاني: أن يكون مراده بقوله[٢]: (وَمِنْ دُوْنِ وَصْلٍ) أي: إذا وقعت ميم الجمع دون همزة الوصل[٧] - أي قبلها - فضمُّها لكل القرّاء من غير صلة[٨].

قلت: وإذا حُمِلَ على هذا يندفع النَّقِيض المتقدّم؛ لأن الساكن ثَمّ ليس قبله همزة وصل[٩].

---

(١) (ك): قيل.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): للبزي.

(٤) زادت (ك) بعدها: [على خلاف عنده فيهما].

(٥) (ك): ما.

(٦) (ك): و.

(٧) (ك): قطع.

(٨) زادت (ك) بعدها: [فَحَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مقامه].

(٩) زادت (ك) بعدها: [لأن (دونك) لما يناقض عنك وهو بحضرتك، قاله «الوراق»[١]].

---

[١] هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، الكرماني، توفي سنة ٣٢٩هـ/٩٤٠م، من مصنفاته: «ماأغفله الخليل في كتاب العين»، و «الموجز في النحو»، و «الجامع في اللغة»، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٣/١٥٥، «بُغية الوعاة» ١/١٤٤.

فإن قلت: الصلة إنما هي مختصة بحالة الوصل، و(لاثباتَ[1]) لهمزة الوصل في هذه الحالة. قلت: مراده لو ابتُدِئ[2] بالكلمة الثانية لكان قبل الساكن[3] فيها همزة وصل، وإنما ضُمَّت في هذه الحالة لأنها إذا وقعت قبل ساكن احتيجَ إلى تحريكها لالتقاء الساكنين، فرجعنا[4] إلى حركتها الأصلية وهي الضمة، وكان يمكن صلتها في هذه الحالة كما تقدم، قال «بعضهم»: (وكان يمكن إثبات الصلة في مثل[5]: ﴿وَ[6]مِنْهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ لأن الساكن بعدها مدغم، فيبقى من باب إدغام «أبي عمرو»: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد فعل ذلك البَزِّيّ في: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] ـ قال: ـ إلا أن الفرق أن إدغام «أبي عمرو» و«البَزِّيّ» طارئ على حرف المد، فلم يحذف له، وكذا[7] إدغام ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿صآخَّةُ﴾[8]، [عبس: ٣٣] فلم يُحذف حرف المد خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغام[9] وحذف، وأما (إدغام اللام[10]) في (الذين) ونحوه فأصلٌ لازم، وليس بطارئ على حرف المد؛

---

(١) (ك): الإثبات.

(٢) (ك): ابتدأ.

(٣) (ك): ساكن.

(٤) (ك): فرجع.

(٥) زادت (ك) بعدها: [هذا أي مثل].

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): كذلك.

(٨) في القرآن الكريم: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾، وزاد «إبراز المعاني» المطبوع بعدها: [و﴿خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

(٩) زاد «إبراز المعاني» المطبوع بعدها: [طارئ].

(١٠) (ك): الإدغام.

فإنه كذلك أبداً، كان[١] قبله حرف مد أو لم يكن، فحذف حرف المد الساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ: مِنْهُمُو الَّذِينَ. كما لم يثبت حرف المد في مثل: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ﴾ [التحريم: ١٠])[٢].

قال:

.... وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلاَ

[١١٤]- مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَا أَوِ الْيَاءِ سَاكِنَاً ....

ش: أخبر أن «أبا عمرو»[٣] كَسَر ميم الجمع الواقعة[٤] قبل ساكن الواقع قبلها هاء، بشرط اجتماع أحد أمرين قبل الهاء: إما كسرة (قبل الهاء[٤]) أو ياء ساكنة، وقوله: (ساكِنَاً) احتراز من كون الياء متحركة، مثال الكسرة والياء الساكنة قبلها قوله: ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١، آل عمران: ١١٢].

فإن قلت: فلو حال بين الكسرة والهاء ساكن[٥] يَعْتَدُّ به أم لا؟ قلت: يعتدّ به ولا يكسِر (نحو قوله: ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

فإن قلت: كان ينبغي أن ينبِّه على اشتراط[٦]) مجاورة الكسر[٧] للهاء.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [ما].

(٢) «إبراز المعاني» ١/٢٥٠ – ٢٥١.

(٣) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [هل].

(٦) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [بل يوافق القراء على ضمها، فإن قلت: فما حكم الهاء في هذه الحالة؟ قلت: الضم لكلهم، لأن المُوجِب لكسرها].

(٧) (ك): الكسرة.

قلت: و[1] قد نبَّه عليه[2] رضي الله عنه كما يأتي في التمثيل في قوله: ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، (فكأنه قال: الكسرة المعتبرة أن تكون مثل الكسرة في قوله: ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[1]. أي ملاصقة.

قال:

.... وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلاَ

ش: أخبر أن «الأخوين» يجعلان مكان الكسر في الهاء الضمَّ، أي في هذه الهاء الواقعة بعدها ميم الجمع الواقعة قبل ساكن، وقوله: (وَفِي الْوَصْلِ) احتراز من الوقف، وإنما ذكر[3] هنا حالة الوصل لأنه لمّا[1] لم يذكر في أول الباب أن الكلام إنما هو في حالة الوصل (استدرك ذكر الوصل هنا إشارة إلى أن الكلام إنما هو في حالة الوصل[1] من أول الباب إلى هنا.

واعلم أن تلك الألفاظ الثلاثة وهي[4]: (عليهم) و (إليهم) و (لديهم) - «حمزة» رحمه الله فيها على قاعدته في ضم الهاء وصلاً ووقفاً، ومعنى (شَمْلَلاَ) أسرع، وفاعله ضمير عائد على (كَسْرِ الْهَاءِ)، جعل كسر الهاء آتياً بالضم تجوُّزاً واتساعاً، وإن كانا لايجتمعان في حالة واحدة، وَوَجْهُهُ توافق معنى[1] القراءتين وصحتهما، وحلول كل واحدة منهما في[5] محلّ الأخرى، وفي قوله: (كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلاَ) إشارة إلى أن الهاء إنما هي دائرة بين الضم والكسر فقط.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): عنه.

(٣) (ك): ذكره.

(٤) (ك): أعني.

فإن قلت: قوله: (كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ) يقتضي ظاهر كلامه أنها (تُكْسَر بالضم[١]). وكيف يكون كسرُها بالضم!؟

قال:

[١١٥]- كَمَا بِهِمُ الأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْـ ـقِـتَـالُ ....

ش: شرع في تمثيل وقوع ميم الجمع قبل (الساكن، فمثّل[٢]) بمثالين:

الأول[٣] قبل الهاء فيه كسرة، وهو: (بِهِمُ الأَسْبَابُ) من قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وفيه إشارة إلى اشتراط مجاورةِ (الكسرةِ للهاءِ[٤]) كما تقدّم.

المثال الثاني: (عَلَيْهِم) قبل الهاء فيه ياء ساكنة، ومراده: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾[٥] [البقرة: ٢٤٦، النساء: ٧٧].

فأما[٦] المثال الأول وما كان نحوه فالقرّاء فيه على ثلاث مراتب [٢٤/آ] في حال[٧] الوصل: منهم من يضم الهاء والميم، وهما «الأَخَوان»، يضمّان الميمَ لأن أصلَها الضمُّ[٨]، والهاءَ تَبَعاً لها. «أبو عمرو» (كَسَرَ الميم

---

(١) (ك): بكسر الضم.

(٢) (ك): ساكن فأتى رحمه الله.

(٣) زادت (ك) بعدها: [منهما].

(٤) (ك): الكسر الهاء.

(٥) زادت (ك) بعدها: [فأما المثال الثاني وهو (عليهم) وما كان نحوه فالقرّاء فيه في حالة الوصل على ثلاث مراتب: الأَخَوان على ضم الهاء والميم. «أبو عمرو» يكسرهما. الباقون على كسر الهاء وضم الميم].

(٦) (ك): وأما.

(٧) (ك): حالة.

(٨) زادت (ك) بعدها: [في الميم].

والهاءَ[1] تَبَعاً لها. الباقون كسروا الهاء وضمّوا الميم[2] ـ (وإن كان فيه خروج من كسر إلى ضم ـ لأنه عارض[3]).

وأما في (الوقف فكلهم كسروا الهاء وسكّنوا الميم.

وأما المثال الثاني وهو (عليهم) وما كان نحوه فالقرّاء فيه في حال الوصل على ثلاث مراتب: «الأَخَوان» على ضم الهاء والميم. «أبو عمرو» يكسرهما. الباقون على كسر الهاء وضم الميم.

وأما في الوقف[4]) فهم فيه على مرتبتين: «حمزة» يضم الهاء ويسكن الميم. الباقون يكسرون الهاء ويسكنون الميم[5].

قال:

وَقِــفْ لِلْكُــلِّ بِالْكَــسْرِ مُكْمِــلاَ ....

ش: أمر بالوقف لكل القرّاء بالكسر، أي في[6] الهاء الواقعة قبل ميم الجمع.

فإن قلت: لم يعيِّنِ الهاء، فمِن أين يُفهم[7] أنها مراده[8]؟ (ويجوز[9]) أن يكون مراده الميم؛ لأن كلامه فيها؟

قلت: بل في كلامه ما يدل على إرادة كسر الهاء، لأن الألف واللام

---

(١) (ك): يكسر الهاء والميم.

(٢) زادت (ك) بعدها: [في المشهور، لأن المشهور أن لا يدخلها رَوْمٌ ولا إشمام].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): حالة الوقف وما كان نحوه.

(٥) زادت (ك) بعدها: [في المشهور].

(٦) (ك): بكسر.

(٧) (ك): يعلم.

(٨) (ك): هي المرادة.

(٩) (ك): فيجوز.

في الكسر للعهد، فكأنه قال: قِفْ بالكسر المتقدّم (في الحرف المتقدّم[1]) ذكره في قوله: (وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الهَاءِ بِالضَّمِّ). الجواب الثاني أن كلامه في الهاء بعد (كلامه في[1]) الميم، فيعود الحُكْم إلى أقرب المذكورَيْن.

فإن قلت: فيقتضي أن يُوقف لحمزة بالكسر أيضاً في تلك الألفاظ الثلاثة. قلت: المخصِّص قد تقدم، وهو ذكره لتلك الألفاظ الثلاثة، ونصُّه على ضم الهاء له[1] فيها وصلاً ووقفاً[2]، وإنما اتفق (كل القرّاء[3]) على كسر الهاء في الوقف لأن مَنْ ضَمَّها في الوصل إنما ضمّها تَبَعاً لضم الميم، وإذا زال المتبوع زال التابع.

فإن قلت: فما بال «حمزةَ» ضمَّ الهاء في كل[4] الألفاظ؟ قلت: «حمزة» الضمُّ عنده فيها ليس هو[1] تَبَعاً لضم الميم، وقد تقدّم.

فإن قلت: ينبغي أن تُضَمَّ الهاءُ عند من يرى دخول الرَّوم في الميم في الوقف؛ لأن الضمة[5] موجودة. قلت: الحركة ما وجدت بكمالها، وما[6] يلزم من ثبوتِ (الحُكْمِ لمجموع[7]) أن يثبُت لجزء[8]؛ لأن الرَّوْم فيه[9] بعض الحركة لا كلُّها.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [له].

(٣) (ك): القراء كلهم.

(٤) (ك): تلك.

(٥) زادت (ك) بعدها: [إذاً].

(٦) (ك): لا.

(٧) (ك): حكم المجموع.

(٨) (ك): لجزئه.

(٩) (ك): في.

قال «بعضهم»: (وكان ينبغي للناظم رحمه الله أن ينبه على سكون الميم وقفاً كما نبّه على كسر الهاء، ولكنه أهمله لوضوحه)[١].

قلت: وليس كما ظن[٢]، بل لمّا كان له باب أخّره إليه، وذكره فيه، وهو باب الوقف[٣].

و(مُكْمِلاَ) حال[٤]، أي: في حال كونك (مُكْمِلاً) وجوه القراءات في ميم الجمع[٥]، والله أعلم (وأحكم)[٦].

قال:

(بَابُ الإِدْغَامِ الكَبِيْرِ)

ش[٧]: اعلم أن الإدغام يقال بتخفيف الدال عند الكوفيين، وفعله (أدغم) مخففاً[٨]، وبتثقيلها عند البصريين، وفعله (ادّغم) مثقّلاً، وأصله

---

(١) «إبراز المعاني» ١/٢٥٢، وزادت (ك) بعدها: [انتهى].

(٢) (ك): زعم هذا القائل.

(٣) زادت (ك) بعدها: [وكيف ينبه على سكون الميم وهو مختلف فيه؟ بل كان ينبغي أن ينبّه على الميم ما حكمها كان أقرب].

(٤) زادت (ك) بعدها: [من فاعل (قِفْ)].

(٥) زادت (ك) بعدها: [وكذلك بالكسر.

فإن قلت: فيقتضي كلامه أنه أجملَ الكلامَ في ميم الجمع، وليس كذلك؛ لأن حكمها في الوقف لم يذكره. والصحيح أن يقال: في حال كونك مكملاً معرفةَ ما ذكره من الأوجه].

(٦) ليست في (ك)، وفي هامش (ب) هنا: بلغ قراءة تصحيح.

(٧) ليست في (ك).

(٨) زادت (ك) بعدها: [فيكون بعد لام التعريف همزة قطع مكسورة؛ لأن ماضيه رباعيٌّ أدغم كأعطى، فقبل لام التعريف همزة وصلٍ مفتوحة بعدها همزة قطع مكسورة].

افتعل[١]، وهو في اللغة عبارة عن إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمتُ اللِّجام في فم الدابّة[٢]. إذا أدخلتَه في فمها.

وحَدُّه في الاصطلاح أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مِثْله[٣] من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران[٤] لشدة اتصالهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رَفْعة واحدة شديدة، فيصير الأول كالمُسْتَهْلِل[٥]، لا[٦] على سبيل التداخل، والغرض منه طلب التخفيف؛ لأنه ثَقُل عليهم التكرير والعَوْد إلى حرف مِثْله أو مقاربه بعد النطق به، وصار ذلك ضِيْقاً في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيَّد؛ لأنه إذا (منعه القيد[٧]) من توسّع الخَطْو صار[٦] كأنه إنما يعيد قدمه إلى موضعها[٨] الذي نقلها منه، فثقُل (ذلك عليهم[٩])، ولما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن أدغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرَّر وَضْعة واحدة، ويرفعونه بالحرفين رفعة واحدة، لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه أو إلى مقاربه، لأنه مِثْله.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [فتكون لام التعريف واقعة بين همزتين للوصل، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، ولا وجود لهما في الوصل].

(٢) (ك): الفرس.

(٣) (ك): متحرك.

(٤) (ك): فيصير الأول.

(٥) الحرف المستهلل: الذي يُرفع الصوت به. يقال: استهل الرجل. إذا رفع صوته («القاموس المحيط» / هلل)، وقد ورد هذا المعنى في شرح البيت (٦٧).

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): منعنا المقيد.

(٨) (ك): موضعه.

(٩) (ك): عليهم ذلك.

وقوله: (الكبير) لأن الإدغام في عُرف القرّاء كبير وصغير، فالصغير ما اختُلف في إدغامه من الحروف السواكن، وهي: ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث الساكنة[١]، ولام هل وبل، وسيأتي إن شاء الله تعالى، ولا يقع إلا في متقاربين، وسمّى ما يأتي صغيراً لقلة العمل فيه، وسمّى هذا كبيراً لكثرة العمل فيه، ولشموله المِثْلين والمتقاربين؛ لأن الحرف الأول هنا لا يكون إلا متحرِّكاً، فيحتاج إن كان مِثْلاً أن تسلُبَه حركته، لأن حركة الحرف بعده على الصحيح، وقيل: قبله. وقيل: معه. فهي مانعة من الإدغام، ولأنه قُوِّي بحركته، فسُلِبَها ليضعُف، فيكونُ الإدغام[٢] الأضعفُ في الأقوى، ثم تدغمه في الثاني، وإن كان مقارباً[٣] احتجتَ إلى سَلْب[٤] حركته، ثم قَلْبه من جنس الثاني، ثم إدغامه في الثاني؛ لأن الإدغام لا يقع[٥] إلا في مِثْلين حالة الإدغام، وإنما قسموه إلى إدغام مِثْلين ومتقاربين باعتبار حالة الحرف قبل الإدغام.

واعلم أن هذا الإدغام الكبير لم يذكره جماعة كصاحب «العنوان» و«مَكِّيّ»، ومنهم من فَرَشَه على ترتيب السور، والإدغام والإظهار لغتان للعرب فصيحتان، والإظهار هو الأصل، والناظم رحمه الله [٢٤/ب] جعل للإدغام هذين البابين، فجعل الباب الأول لإدغام المِثْلين قبل الإدغام، والثاني لإدغام المتقاربين قبل الإدغام، وبدأ (بالباب الأول[٦]) لأنه الأصل، وإدغام المتقاربين إنما كان بالحمل عليه.

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): إدغام.

(٣) (ك): متقاربين.

(٤) زادت (ك) بعدها: [الأول].

(٥) (ك): يكون.

(٦) (ب): بالأول.

قال:

[١١٦]- وَدُونَكَ الاِدْغَامَ الكَبِيْرَ وَقُطْبُهُ   أَبُو عَمْرٍو البَصْرِيُّ فِيْهِ تَحَفَّلاَ

ش[١]: أي: خُذِ الإدغام الكبير في حال كون «أبي عمرو»[٢] (قُطْبُهُ)، أي الذي يدور عليه الإدغام؛ لأن قطب كل شيء ملاكه، وهو ما يقوم به، وقطب القوم سيِّدهم الذي يدور عليه أمرهم، فالهاء[٣] في (وَ[٤]قُطْبُهُ) لأبي عمرو، والضمير في (فِيْهِ) يعود إلى «أبي عمرو» وفي (تَحَفَّلاَ) يعود على[٥] الإدغام إن جُعل (أَبُو عَمْرٍو) خبراً لـ (قُطْبُهُ)، أي اجتمع الإدغام في «أبي عمرو»، يقال: تحفّل اللَّبَن في الضَّرْع إذا اجتمع، و[٦]الوادي إذا امتلأ بالماء، ومنه: المُحَفَّلَةُ التي اجتمع[٧] اللبن في ضَرْعها. وإن جعل (أَبُو عَمرٍو)[٤] عطف بيان، و (فِيْهِ تَحَفَّلاَ) خبراً لـ (قُطْبُهُ)، فيكون الضمير في (فِيْهِ) عائداً على الإدغام، وفي (تَحَفَّلَ) على أبي عمرو، أي: تحفَّل «أبو عمرو» في أمر الإدغام مِنْ جمع حروفه، ونقله، والاحتجاج له، والقراءة به. يقال: احتفلت[٨] بكذا أو لكذا[٩] في كذا. وتحفّل بمعناه، فالحاصل أن

---

(١) زادت ك) بعدها: [الرواية في النظم: (وَدُوْنَكَ الاِدْغَامَ) بحذف الهمزة التي بعد اللام والتي قبلها، أما التي قبلها فظاهر؛ لأنها همزة وصل، وأما التي بعدها فإن قلنا: إنّ فِعْله (أدغم) مخفّف. كان حذفها ضرورة، وإلا كان قياساً إن قلنا: فعله (ادّغم) مثقّلاً].

(٢) زادت (ك) بعدها: [البصري].

(٣) (ك): والهاء.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): إلى.

(٦) (ب): في.

(٧) (ك): يجتمع.

(٨) (ك): احتفل.

(٩) زادت (ك) بعدها: [أو].

مدار الإدغام على «أبي عمرو» دون بقية القرّاء، وقد وافقه بعض القرّاء على حروف ذكرهن الناظم رحمه الله في سُوَرهن، مِثْل إدغام ﴿بَيَّتَ﴾ [النساء: ٨١]، و[١] ﴿وَالصَّـٰفَّـٰتِ﴾ [الصافات: ١]، وما ذكر معها.

واعلم أن الإدغام والإظهار كلاهما مروي عن «اليَزِيْدِيّ» عن «أبي عمرو» من طريق «الدُّوريّ» و «السُّوسيّ» وغيرهما، قال «بعضهم»: (ولم أر بعدُ في كتابٍ تخصيصَ رواية «السُّوسيّ» بذلك عن «الدوري»)[٢]، انتهى. وكان الناظم رحمه الله يقرئ به من طريق «السُّوسيّ»؛ لأنه كذلك قرأ، ونُقل أن «أبا عمرو» رحمه الله كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام في الحَدْر والصلاة، وتركُ الهمز إنما اشتهر اشتهاراً عظيماً من جهة «السُّوسيّ»، وكذلك عزاه الناظم[٣] إليه، وصاحب «التَّيْسير» عزا الإدغام وتَرْكَ الهمز إلى أبي عمرو بكماله[٤]، فتبعه الناظم في الإدغام، وخالفه في الهمز.

فإن قلت: فالمنقول عن «أبي عمرو» أنه إنما كان يفعل ذلك في الحَدْر والصلاة، فينبغي أن لا يفعل ذلك إلا في هذه الحالة. قلت: يريد[٥] أنهم كانوا يسمعون ذلك منه في هذه الحالة، لأن المطلوب فيها كثرة القراءة، وفي ذلك (دليل أيضاً[٦]) على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة ولم يحدُرِ القراءة لم يترك الهمز، ولا يفعل الإدغام؛ لأن تخصيص الشيء بحالة يدل على نفيه عما عداها؛ ولأن الثقات قد نقلت عنه الإدغام والإظهار،

(١) زادت (ك) بعدها: [في].
(٢) «إبراز المعاني» ١/٢٥٥.
(٣) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].
(٤) «جامع البيان» ١/٢٧٢.
(٥) (ك): يريدون.
(٦) (ك): أيضاً دليل.

فالحاصل أنّا اليوم (نُقرئ بهما له[1]) من جهة «الدُّوريّ» و«السُّوسيّ».

فإن قلت: الناظم رحمه الله لم يذكر الإظهار لأبي عمرو، فينبغي أن لا يُقرأ به. قلت: قد تقدّم أن[2] كليهما مَرْوِيّ عن «أبي عمرو»[3].

فإن قلت: يجوز أن يكون الناظم رحمه الله ما روى غير الإدغام، (فلا يُقرأ[4]) من طريقه إلا به دون الإظهار. قال «شيخنا» رضي الله عنه: (قد نبّهنا رضي الله عنه في أثناء الباب على أن الإدغام عارض لقوله: (وَلاَ يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ) [١٥٤])، قلت له: مسلّم أنه عارض، فلم قلت: إنه يُقرأ بالإظهار من جهة الناظم[5]؟ قلت: لو لم يُقرأ (له بالإظهار[6]) لكان لازماً عنده، وقد قال: إنه عارض[7].

قال:

[١١٧]- فَفِيْ كِلْمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِككُّمُ وَمَا سَلَككُّمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلاَ

ش: اِعْلَمْ أن المِثْلين إذا التقيا فإما أن يكونا في كلمة أو في كلمتين، فإن كانا في كلمة واحدة فالمنقول عن «أبي عمرو»[8] المعَوَّل عليه إدغام[9]

---

(١) (ك): نقرأ بهما.

(٢) زادت (ك) بعدها: [الإدغام والإظهار].

(٣) زادت (ك) بعدها: [ولا نسلّم أنه لم يذكره، بل ذكره كما يأتي بيانه إن شاء الله].

(٤) (ك): ولا يقرأ لأبي عمرو.

(٥) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٦) (ك): به.

(٧) زادت (ك) بعدها: [هنا «خَلَفٌ» والله أعلم].

(٨) زادت (ك) بعدها: [و].

(٩) (ك): الإدغام في أحد الحرفين في.

هاتين الكلمتين، وهما قوله: (مَنَاسِككُّمْ) من قوله) تعالى[٢]: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ (في سورة «البقرة») [٢٠٠]، و (مَا سَلَككُّمْ)[٣] من[٤] قوله تعالى (في سورة «المدّثّر») [٤٢]: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾، وقوله: (وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلاَ) أي باقي باب إدغام[٥] المِثْلين في (كلمة واحدة[٦] (ليس يعوّل عليه، أي لا يُقرأ له به؛ لأنه قد نُقل عن «أبي عمرو» في إدغام المِثْلين في كلمة واحدة) في غير هاتين الكلمتين مِثْل: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧، المؤمنون: ٢٧، الطور: ٤٨، القمر: ١٤]، و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧]، (و﴿جِبَاهُهُمْ﴾)[٧] [التوبة: ٣٥]، و﴿وُجُوهَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧، وفي خمسة عشر موضعاً بعدها]، و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

فإن قيل: فقد نقل عنه[٨] إدغامُ المِثْلين في كلمة واحدة[٩] غير هاتين

(١) ليست في (ك).
(٢) زادت (ك) بعدها: [في سورة «البقرة»].
(٣) زادت (ك) بعدها: [في سورة «المدّثّر»].
(٤) (ك): في.
(٥) زادت (ك) بعدها: [أحد].
(٦) (ك): الكلمة الواحدة.
(٧) زادت (ك) بعدها: [ونحو ذلك.
فإن قلت: اجتماع المثلين في كلمة واحدة أثقل من اجتماعهما في كلمتين، فكان الإدغام فيها أولى. قلت: المقصود من الإدغام إنما هو التخفيف، والكلمة الواحدة أقل حروفاً من الكلمتين، فكان الإدغام في الكلمتين أولى. قلت: لا كلام في الأولوية، إنما الكلام في الجواز، وأنت لا تقول به في غير هاتين الكلمتين].
(٨) (ك): عن أبي عمرو.
(٩) زادت (ك) بعدها: [في].

الكلمتين، وهو معوَّل عليه، (وهو[1]) قوله تعالى[2]: ﴿مَا مَكَّنِّي (فِيهِ رَبِّي[3])﴾ [الكهف: ٩٥]، و﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠].
قلت: مراده بقوله: (وَبَاقِي الْبَابِ)[4] أي الذي نُقل عن «أبي عمرو»، و[3]أنه اختصَّ به، وما ذكرته ليس مما اختصّ به («أبو عمرو»[5]).

فإن قيل: (مَنَاسِككُّمُ وَمَا سَلَككُّمْ) كلمتان، فكيف يجعل كل واحدة منهما كلمة؟ قيل: لما كان الثاني[6] من كل واحدة منهما ضميراً متصلاً لا ينفصل عما قبله صار معه كالكلمة الواحدة.

فإن قيل[7]: يرُدّ عليه نحو[3]: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]، و﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] كما يأتي، وجميع ذلك في كلمة واحدة[8]؟ قيل: (لا يرُدّ[9])؛ لأنه يتكلم في إدغام المِثْلين، وهذا من إدغام المتقاربين. فإن قلت: إنما أوردته على إطلاقه. قلت: لم

(١) (ك): نحو.
(٢) زادت (ك) بعدها: ﴿قَالَ﴾.
(٣) ليست في (ك).
(٤) زادت (ك) بعدها: [(لَيْسَ مُعَوَّلاَ)].
(٥) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [فإن قلت: الناظم رحمه الله أطلق، وإنما أوردته على إطلاقه، والتقييد يحتاج إلى دليل، وما في كلامه ما يدل عليه. قلت: لا نسلّم أن ما في كلامه ما يدل عليه، بل في كلامه ما يدل على التقييد، وهو قوله: (وَبَاقِي الْبَابِ)، أي: والذي نقل عن «أبي عمرو» اختصاصه به. وكقوله: (وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيْهِ مَذْهَبٌ) [٦٦] البيت].
(٦) (ك): الباقي.
(٧) (ك): قلت.
(٨) زادت (ك) بعدها: لما ذكرت.
(٩) (ك): ما يرد عليه.

يُطْلِقْ، بل في[1] كلامه ما يدل[2] على إرادة المِثْلين من ثلاثة أوجه:

الأول أنه لما مَثَّل بهاتين الكلمتين والإدغام واقع فيهما في (مِثْلين فصار[3]) ذلك دليلاً [٢٥/آ] على أن كلامه في المِثْلين.

الثاني قوله: (وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا) [١١٨].

الثالث: ذِكْره الباب الثاني (للمتقاربَين دليل[4]) أن هذا الباب للمِثْلين[5].

فإن قلت: لم خصّ «أبو عمرو» هاتين الكلمتين بالإدغام دون غيرهما؟ قيل[6]: للجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر، ووقع الاتفاق على إظهار ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ في «الأنفال» [١٣]، وإدغامه في «الحَشْر» [٤]، فلا يَرِدان[7].

قال «بعضهم»: (والأَولى أن تقرأ (مَناسِككُّمُ) (من غير[8]) إدغام[9]). ـ قلت: وهكذا رويته[9]. قال: ـ لأنه إن[10] قُرِئ مدغماً لزم ضمُّ الميم وصلتُها بواو، وليست قراءة أحد، بل يجوز من حيث اللغة، فنفعله إذا

---

(١) (ك): ففي.

(٢) زادت (ك) بعدها: [عليه أي].

(٣) (ك): أحد المثلين صار.

(٤) (ك): في إدغام المتقاربين دليل على.

(٥) (ك): في المثلين.

(٦) (ك): قلت.

(٧) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ما السر في عدم إيرادهما؟ إن كان لأجل الاتفاق فغير مسلّم، وإن كان لأجل غيره فلابد من بيانه].

(٨) (ك): في النظم بغير. وزاد «إبراز المعاني» المطبوع قبلها: في هذا البيت.

(٩) زادت (ك) بعدها: [انتهى].

(١٠) (ك): إذا.

اضطررنا إليه كما يأتي في ﴿طُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧، المنافقون: ٣]، لأن البيت لا يتّزن إلا بالصِّلة[١]، وأما (سَلَكَكُمْ)[٢] فلا يستقيم التلفظ به في البيت إلا مدغماً ساكن الميم)[٣].

و(كِلْمَةٍ) في البيت بكسر الكاف وسكون اللام كَسِدْرة، وهي لغة «بني تميم»، ولغة أهل «الحجاز» كَلِمَة بوزن لَبِنَة[٤].

قال:

[١١٨]- وَمَا كَانْ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا فَلا بُـدَّ مِـنْ إِدْغَـامِ مَـا كَـانَ أَوَّلاَ

ش: لما فرغ من إدغام[٥] المِثْلين في كلمة[٦] شرع في بيان إدغامهما[٧] في كلمتين، فأخبر أنه إذا التقى مِثْلان في كلمتين فلا بد من إدغام الأول في الثاني، وشرطهما أن يكونا متحرِّكَين، أما حركة الأول فلأن هذا الباب معقود في الإدغام[٨] الكبير، وشرط الحرف الأول أن يكون متحرِّكاً[٩]، ولأن الحرف الأول إن سكن وجب الإدغام للجميع نحو: ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿قَدْ دَّخَلُوا۟﴾[١٠] [المائدة: ٦١]، وإن سكن الثاني

---

(١) زادت (ك) بعدها: [وكذا].

(٢) (ك): مناسككم.

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٥٦.

(٤) زادت (ك) بعدها: [والضمير في (عَنْهُ) لأبي عمرو]. «لسان العرب»/ كلم.

(٥) زادت (ك) بعدها: [أحد].

(٦) زادت (ك) بعدها: [واحدة].

(٧) (ك): الإدغام.

(٨) (ك): إدغام.

(٩) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(١٠) زادت (ك) بعدها: [ويكون من قبيل الإدغام الصغير من باب الاتفاق].

فلا إدغام نحو: ﴿إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا﴾[1] [المائدة: ٥٨]، و﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

فإن قلت: من أين تأخذ[2] حركة الحرف الأول من كلامه[3]؟ قلت: من تمثيله، وأما اشتراط تحرك الثاني فمن ضرورة الإدغام، لأن الحرف الساكن لا يصح الإدغام فيه، (وشرط الحرف الأول أيضاً أن يكون آخر الكلمة والثاني أول الكلمة الثانية[4])، وهذه الشروط كلها معلومة، وأخبرَنا بكلامه[4] أيضاً أن المدغَم إنما هو الحرف[4] الأول، والمدغَم فيه إنما[4] هو الثاني.

(فإن قلت: فهلاّ كان المدغَم فيه هو الأول والمدغم هو الثاني[4])؟ قلت: لأن الإدغام تغيير وإعلال، وكلاهما محلُّه الأطراف.

فإن قلت: تَرُدّ عليه حروف[5] المدّ واللِّين والهمزتان إذا التقتا في كلمتين، لأن كلامه عامّ، ولم يستثنِهما[6] مع ما ذكره[7] من المستثنى في قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ[8]) [١٢٠] البيت. قلت: أما حروف[9] المدّ واللِّين فلا تَرُدّ عليه؛ لأنها ساكنة، وكلامه إنما هو في الحرفين المتحركين، وأما الهمزتان فقد بيّن حكمهما عند «أبي عمرو» و[4]فيما يأتي، والمخصِّص يجوز أن يتأخَّر.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [﴿هُزُوًا﴾].

(٢) (ك): تؤخذ.

(٣) (ك): كلام الناظم رحمه الله.

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): أحرف.

(٦) (ك): يستثن ذلك.

(٧) (ك): ذكر.

(٨) زادت (ك) بعدها: [(أَوْ مُخَاطَبٍ)].

(٩) (ك): حرف.

فإن قلت: تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والآن (وقت الحاجة[1]). قلت: لا نسلّم، وأما نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ص: ٧٠، الملك: ٢٦] فإن المِثْلين التقيا لفظاً، ولا إدغام[2] محافظة على حركة النون، (و﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١] بألف[3])، ومما[4] يدغم آخر سورة «الرعد» و«إبراهيم» إذا وُصلا[5] بالبسملة عند من يرى ذلك لأبي عمرو، وقد ذُكر فيه خلاف[6].

واعلم أن حروف المعجم تنقسم في هذا الباب ثلاثة أقسام: قسم وقع فيه الإدغام في القرآن، وهو سبعة عشر حرفاً تأتي أمْثِلتها[7]، وقسمان لم يقع فيهما إدغام.

أما القسم الأول منهما فَلِعَدَم التقاء حرفين متحرِّكين فيه، وهو أحد عشر حرفاً: الجيم، والخاء المعجمة، والدال، والذال، والزاي، والشين المعجمة، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والألف.

القسم الثاني: ما التقى فيه مِثْلان في القرآن ولم يُدْغَم، وهو الهمزة، بل إنما جاز فيها الحذف والتسهيل (والبدل[3]) كما يأتي بيانه، فكملت حروف المعجم.

---

(١) (ك): وقتها.

(٢) زادت (ك) بعدها: [فيه].

(٣) ليست في (ك).

(٤) (ك): ما.

(٥) وهما قوله تعالى في آخر سورة «الرعد»: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وقوله تعالى في أول سورة «إبراهيم»: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ﴾.

(٦) زادت (ك) بعدها: [و (مَا) الأولى شرطية أو موصولة، و (كَانَ) بعدها تامة، و (مَا) الثانية موصولة أو موصوفة].

(٧) زادت (ك) بعدها: [إن شاء الله تعالى].

ثم شرع في التمثيل فقال[1]:

[١١٩]- كَيَعْلَمُ مَا فِيْهِ هُدًى وَطُبِع عَّلَى   قُلُــوبِهِمُ وَالْعَفْــوَ وَأْمُــرْ تَمَــثَّلاَ

ش: اعلمْ أنه رحمه الله أتى في هذا البيت بأربعة أمْثِلة، كل مثال منها يغاير المثال الآخر، وإن كانت كلها مشتركة في أنها وقع فيها إدغام مِثْلين[2]، فالمثال[3] الأول و[4]هو قوله[4]: ﴿يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ﴾[5] [النور: ٦٤]، فقد اجتمع فيه مِثْلان، وقبل الحرف المدغَم[6] متحرِّك بالفتح صحيح[4]، المثال الثاني وهو قوله: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ من قوله[7]: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فقد اجتمع فيه أيضاً مِثْلان، وقبل (الأول حرف[8] مدّ ولِين وهو الياء، وأما الثالث (وهو[9]: (﴿طُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧، المنافقون: ٣]) فقد اجتمع فيه أيضاً مِثْلان، وقبل الحرف[4] الأول حرف صحيح متحرِّك بالكسر، وأما الرابع (وهو[10]: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، فقد اجتمع فيه مِثْلان، وقبل الأول حرف صحيح ساكن[4]، ويأتي حكمه[11] في قوله: (وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ) [١٥٦].

---

(١) (ك): قال.

(٢) (ك): أحد المثلين.

(٣) (ك): فالمثل.

(٤) ليست في (ك).

(٥) زادت (ك) بعدها: [(عَلَيْهِ)].

(٦) زادت (ك) بعدها: [حرف صحيح].

(٧) زادت (ك) بعدها: [تعالى].

(٨) (ك): الحرف.

(٩) (ك): فهو قوله: و.

(١٠) (ك): فهو قوله.

(١١) (ك): حكم نحو هذا.

وقد تقدّم أن الحروف التي[1] وقعت في القرآن مدغمة قد التقى فيها مِثْلان سبعةَ عشرَ حرفاً، (فهذه أربعة[2]) منها، بقي ثلاثةَ عشرَ حرفاً وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء المهملة، والراء المهملة، والسين المهملة، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والنون، والياء.

أمْثِلة الثلاثة عشر الأوّل فالأوّل قوله[3]: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[4] [البقرة: ٢٠]، ﴿ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾[5] [الأنفال: ٧]، ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾[6] [المائدة: ٧٣]، ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾[7] [الكهف: ٦٠]، ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ﴾[8] [ص: ٢٤]، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾[9] [الحج: ٢]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ﴾[10] [آل عمران: ٨٥]، ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ﴾[11] [المطففين: ٢٤]، ﴿أَدْرَكَهُ[12] ٱلْغَرَقُ قَالَ﴾[13] [يونس: ٩٠]، ﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾[14] [طه: ٣٥، يوسف: ٢٩بالمؤنث]،

(١) (ك): اللاتي.
(٢) (ك): وهذه الأربعة.
(٣) (ك): الأول قوله تعالى.
(٤) زادت (ك) بعدها: [التاء].
(٥) زادت (ك) بعدها: [الثاء].
(٦) زادت (ك) بعدها: [الحاء].
(٧) زادت (ك) بعدها: [الراء].
(٨) زادت (ك) بعدها: [السين].
(٩) زادت (ك) بعدها: [الغين].
(١٠) زادت (ك) بعدها: [الفاء].
(١١) زادت (ك) بعدها: [القاف].
(١٢) ليست في (ك).
(١٣) زادت (ك) بعدها: [الكاف].
(١٤) زادت (ك) بعدها: [اللام و].

﴿جَعَلَ لَكُم﴾[1] [النحل: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١، السجدة: ٩، الزخرف: ١٠، ١٢]، ﴿أَحۡسَنُ نَدِيّٗا﴾[2] [مريم: ٧٣] [٢٥/ب]، ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١]، فهذه سبعة عشر حرفاً وقعت في القرآن مدغمة (في مِثْلها[3]).

وقوله: (تَمَثَّلاَ) أي تشخّص المذكور وتشكّل وتصوّر، وهو إدغام أول المِثْلين[4] إذا التقيا في كلمتين.

قال:

[١٢٠]- إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ   أَوِ الْمُكْتَسِيْ تَنْوِيْنَهُ أَوْ مُثَقَّلاَ

ش: شرع في تخصيص العموم المتقدِّم، وهو قوله: (وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا * فَلا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلاَ)، فقال: (إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ[5])، أي بشرط أن لا يكون الحرف الأول من المِثْلين أحد هذه الحروف[6] الأربعة، وهو (تَامُخْبِرٍ) أي تاء ضمير متكلم، أو تاء (مُخَاطَبٍ[7])، أو يكون الحرف الأول[8] مكتسياً (تَنْوِيْنَهُ) أي منوّناً، لأن التنوين كالكُسْوَة على الحرف، (أَوْ مُثَقَّلاَ) أو يكون الحرف الأول مثقّلاً، فلا يجوز إدغامه في الثاني، أما علّة استثناء تاء المخبر والمخاطب فلأنهما كناية

---

(١) زادت (ك) بعدها: [النون].

(٢) زادت (ك) بعدها: [الياء].

(٣) (ك): فيها.

(٤) زادت (ك) بعدها: [في مثله].

(٥) زادت (ك) بعدها: [(أَوْ مُخَاطَبٍ)].

(٦) (ك): الأحرف.

(٧) زادت (ك) بعدها: [أي ضمير مخاطب].

(٨) زادت (ك) بعدها: [من المثلين].

عن الفاعل أو شبهه، وقولنا: أو شبهه. لتندرج التاء(١) من (أَنْت) لأنها ليست فاعلة، والإدغام فيه تقريب من الحذف، والفاعل لا يحذف(٢).

قال الشيخ «أبو عبد الله» رحمه الله: (والعلّة في استثناء تاء(٣) المخبر والمخاطب مجموع أمرين: سكون ما قبلهما، وكونهما على حرف واحد)(٤). قلت: و(٣)ما ذكره مُنتقِضٌ بإدغام(٥): ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾(٦) [لقمان: ٢٣]، وأما المنوّن فلأن التنوين فاصل(٣) بين المِثْلين؛ لأنه حرف صحيح، وأما المثقّل فلأنه مدغَم فيه، فهو بمنزلة حرفين، وحرفان لا يدغمان في حرف.

قال «بعضهم»(٧): (وقد حكي إدغام المشدد على لغة تخفيفه، وكذلك حكي إدغام: ﴿مِنْ أَنصَارٍ * رَّبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩٢-١٩٣]، ولم يُعتَدَّ بالتنوين في الوقف، وحكي أيضاً(٣) إدغام: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنه تاء مخاطب مشدد)(٨).

---

(١) (ك): تاء.

(٢) زادت (ك) بعدها: [عند البصريّين[1]، و «أبو عمرو» بِصْري، والإدغام له].

(٣) ليست في (ك).

(٤) «اللآلئ الفريدة» ١/١٧٦. وزادت (ك) هنا: [انتهى].

(٥) زادت (ك) بعدها: [﴿فِيهِ هُدًى﴾ و] (البقرة٢).

(٦) زادت (ك) بعدها: [لكن له مع الثاني على الخلاف فيه كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى].

(٧) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٨) «إبراز المعاني» ١/٢٦١ - ٢٦٢. وزادت (ك) هنا: [انتهى، قلت: قوله: على لغة تخفيفه. لا يكون مشدداً، فلا يقال: حكي إدغامه. وقوله: ولم يُعتدّ بالتنوين في الوقف. كلام لا معنى له إن أراد حذف التنوين في حالة الوصل والإدغام، فليس هو مُنَوَّناً، انتهى].

---

[١] «المقتضَب» ٤/٥٠، «ارتشاف الضَّرَب» ٣/١٣٢٠، «علل النحو» ص ٢٧٧.

ثم شرع في تمثيل الموانع، وأتى على ترتيب ذكرها في البيت السابق فقال[1]:

[١٢١]- كَكُنْتُ تُرَاباً ....

ش: هذا مثال تاء المخبر، وأراد[2] قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾[3].

ثم قال:

.... **أَنْتَ تُكْرِهُ**..... ....

ش: هذا مثال لتاء[4] المخاطب، وأراد[5] قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس: ٩٩]، وهذه التاء حرف دالّ على الخطاب، يعني[6] لا فرق في تاء المخاطب بين أن تكون حرفاً كالتاء في (أنت)، أو اسماً[7]، (فإذا كانت حرفاً لا تدغم[8])، فبطريق الأولى إذا كانت اسماً، ولأجل هذا[9] مَثَّل بالتي[10] هي حرف بخلاف[11] لو وقع التمثيل بالتي هي اسم.

---

(١) (ك): قال.

(٢) زادت (ك) بعدها: [به].

(٣) زادت (ك) بعدها: [في آخر: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ ٤٠].

(٤) (ك): تاء.

(٥) زادت (ك) بعدها: [بها].

(٦) (ك): يريد أنه.

(٧) زادت (ك) بعدها: [نحو قوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾ [الشورى: ٥٢] ونحوه].

(٨) (ك): فلا تدغم إذا كانت حرفاً.

(٩) (ك): ذلك.

(١٠) (ك): بالذي.

(١١) زادت (ك) بعدها: [ما].

قال:

.... وَاسِعٌ عَلِيْمٌ..........................

ش: هذا مثال النون، وأراد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٨، آل عمران: ٧٣، المائدة: ٥٤، النور: ٣٢] وما كان نحوه.

قال:

.... وَأَيْضاً تَمَّ مِيْقَاتُ مُثِّلاَ

ش: هذا مثال المثقَّل، وأراد قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقوله: (مُثِّلاَ) أي مُثِّلَ جميع المستثنى، فيكون الضمير في (مُثِّلاَ) إذن عائداً على المذكور، فيجوز[١] أن يكون عائداً على (المذكور، ويجوز أن يكون عائداً على[٢] لفظ (تَمَّ مِيْقَاتُ)، أي: (وَأَيْضاً تَمَّ مِيْقَاتُ) مُثِّلَ به كما مُثِّل بالثلاثة الأُوَل، و(أَيْضَاً) مصدر آض إذا رجع.

قال:

[١٢٢]- وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ ....

ش: الضمير في (أَظْهَرُوا) يعود إلى[٣] بعض أهل الأداء أو المصنِّفين أو بعض الرّواة لا إلى جميعهم، لأنهم مختلفون في ذلك، فرُوي الإدغام في هذا الحرف من طريق «الدُّوريّ»، وروى غيره الإظهار[٤].

وقوله: (فِي الْكَافِ) أي في[٢] فصل الكاف من قوله: ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾

---

(١) (ك): ويجوز.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): على.

(٤) زادت (ك) بعدها: [فإن قلت: ظاهر كلامه العموم، ولا يلزم من كون الخلاف فيه في نفس الأمر أن يؤخذ من كلام الناظم رحمه الله الخلاف عن «أبي عمرو»].

[لقمان: ٢٣]، لأن بعض المتقدّمين جعل لهذه[١] الكلمات المدغَمة فصولاً، فيقول: فصل الكاف، فصل كذا. فلأجل ذلك قال الناظم (رحمه الله[٢]): (فِي الْكَافِ). فالمراد بهذا الحرف قوله تعالى في سورة «لُقْمَان»: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾.

قال:

.... إِذِ النُّــوْنُ تُخْفَــى قَبْلَهَــا لِــتُجَمَّلاَ

ش: هذه عِلّة الإظهار، وهو كون النون (تُخْفَى قَبْلَهَا)، أي قبل الكاف (لما يأتي[٣]) في باب أحكام النون الساكنة والتنوين (إن شاء الله تعالى[٢])، فلما كان الإخفاء يشبه الإدغام، فصارت الكاف كأنها تُدغم فيها، والقاعدة أن الحرف المدغَم فيه لا يُدغَم في غيره[٤]، وإن كان الإخفاء حالة ثالثة بين الإدغام والإظهار، وفي هذه العلّة تنبيه على إظهار تاء المخبر والمخاطب.

ولقائل أن يقول: (هذه عِلّة الإظهار في[٥]) تاء المخبر والمخاطب والكاف، فيكون الضمير في (قَبْلَهَا) عائداً على هذه الكلمات الثلاث، أي قبل هذه الكلمات. و(إِذْ) فيها معنى التعليل، وقوله: (لِتُجَمَّلاَ) تعليل للإظهار، لأن الكلمة تتجمّل بالإظهار؛ أو تعليل لإخفاء النون، والضمير في (لِتُجَمَّلاَ) عائد على الكلمة.

قال:

[١٢٣]- وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسَمَّى لأَجْلِ الْحَذْفِ فِيْهِ مُعَلَّلاَ

---

(١) (ك): هذه.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(٤) زادت (ك) بعدها: [كما تقدم].

(٥) (ك): علة إظهار.

ش: أي عند أهل الأداء أو عند(١) المصنّفين من المشايخ، (الْوَجْهانِ) يعني (الإدغام والإظهار٢)، فالألف واللام (في الوجهين٣) للعهد؛ لتقدم الإظهار والإدغام في الباب، وقوله: (فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) البيت. أي في كل موضع اجتمع فيه مِثْلان(١) بسبب حذفٍ وقع آخر الكلمة الأولى، وأصل الوجهين الاعتداد بالعارض وتركه، فمن اعتدَّ به أدغم لوجود المِثْلين، ومن نظر إلى أصل الكلمة ولم يعتدَّ به أظهر لعدم اجتماع المِثْلين(٤).

و(١)قوله: (تَسَمَّى) الرّواية بفتح التاء، وهو فعلٌ ماضٍ (مطاوعُ سمّى٥)، وقع صفة لموضع، وأضاف التسمية إلى الموضع مجازاً، و(مُعَلَّلاَ) اسم مفعول من علّله، (وإنما سمّاه٦) (مُعَلّلاً) لأنه قد اعتل مرة بعد أخرى؛ أما الأولى فلوجود حرف العلّة، وأما الثانية (فللحذف مع٧) الذي لحقه، (ونصبه لأنه مفعول (تَسَمَّى)١)، والضمير في (فِيْهِ)(٨) عائد على الموضع،

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): الإظهار والإدغام.

(٣) (ك): فيها.

(٤) زادت (ك) بعدها: [قال صاحب «التَّيْسير» فيه: (مذهب «ابن مُجاهد» وأصحابه الإظهار، ومذهب «أبي بكر الدّاجُونيّ»[١] وغيره الإدغام، وقرأته أنا بالوجهين) [٢]، انتهى].

(٥) (ك): مضارعه يتسمّى.

(٦) (ك): وهو مفعول تسمَّى، وإنما سُمّي.

(٧) (ك): فلأجل الحذف.

(٨) (ك): في (تَسَمَّى) وفي (فِيْهِ) وفي (مُعَلَّلاَ).

---

[١] هو محمد بن أحمد الرَّمْلي الضرير المقرئ، أحد من عني بهذا الشأن وجمع القراءات، توفي سنة ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٢٦٨، «غاية النهاية» ٢/٧٧.

[٢] «التَّيْسير» ص ٢١.

و(فِيْ)[1] للسَّببيّة[2] [٢٦/آ].

فإن قلت: إذا قلت [3]بأن الإدغام والإظهار[3] مرويان عن «أبي عمرو» في هذين البابين فما فائدة تنصيصه على الوجهين في هذه الكلمات؟ قلت: يأتي الجواب عن هذا[4] فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ثم شرع في تمثيل تلك[5] المواضع فقال[6]:

[١٢٤]- كَيَبْتَغِ مَجْزوماً وَإِنْ يَكُ كَاذِبَاً وَيَخْلُ لَكُمْ................

ش: الوجه أن تكون الكاف في (كَيَبْتَغِ مَجْزوماً) زائدةً لئلا يُتَوَهَّم أن ثَمَّ كَلِماً غير هذه، والواقع فيه الخلاف إنما هو هذه الكلمات الثلاث:

أولاهن قوله تعالى[7]: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ﴾ [آل عمران:٨٥]، وهو المراد بقوله: (كَيَبْتَغِ مَجْزُومَاً)، فأصله[8] يبتغي بالياء، ثم حُذفتْ[9] للجزم.

الكلمة الثانية قوله تعالى في سورة «غافر» [٢٨]: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾، وهو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُ كَاذِباً)، فأصله يكون بالنون، [10]فحذف الجازم[10] حركة النون[11]، فاجتمع ساكنان هي و[5]الواو قبلها،

---

(١) (ب): الفاء.

(٢) (ك): المسببة.

(٣) (ك): أن الإظهار والإدغام.

(٤) (ك): ذلك.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): قال.

(٧) زادت (ك) بعدها: [في «آل عمران»].

(٨) (ك): وأصله.

(٩) زادت (ك) بعدها: [الياء].

(١٠) (ك): مرفوعة فحذفت للجازم.

(١١) زادت (ك) بعدها: [فسكنت].

فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفاً، فهذه الكلمة حذف منها حرفان وحركة.

الكلمة الثالثة قوله تعالى في سورة «يوسف»[1] [٩]: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، وهي المراد بقوله: (وَيَخْلُ لَكُمْ)، فأصله يخلو بالواو[2]، فحذفت[3] الواو لجواب[4] الأمر.

فإن قلت: ما[5] فائدة ذكره (مَجْزُومَاً) بعد (يَبْتَغِ) والأفعال الثلاثة أيضاً مجزومة؟ قلت: أراد أن ينبه على أن هذه الكلمات فرع على غيرها، فذَكَره بعد (يَبْتَغِ) وحَذَفه مما بعده استغناء عنه. أو نقول: (مَجْزُومَاً) حال من الأفعال الثلاثة، وهي في المعنى متأخِّرة[6]. فإن قلت: فينبغي أن (يكون مجموعاً[7]). قلت: لما كان اسم جنس استغنى عن جمعه، مع أنه[8] لا يُجمع إلا إذا اختلفت أنواعه.

قال:

.... **عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلاَ**

---

(١) زادت (ك) بعدها: [و].

(٢) ليست في (ك)، وهنا زادت (ك): [وأصل يخلو بضم الواو واللام كَيَقْعُدُ، فنُقِلَتْ حركة الواو إلى اللام بعد حذف حركتها، ثم].

(٣) (ك): حذفت.

(٤) (ك): لكونه جواب.

(٥) (ك): فما.

(٦) زادت (ك) بعدها: [عنها].

(٧) (ك): تكون مجموعة.

(٨) (ك): أن اسم الجنس.

ش: (قال «بعضهم»[1]: (هذا متعلِّق بقوله في البيت المتقدّم: (وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ) [١٢٣]، أي عند أهل الأداء الوجهان مرويان (عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلاَ)، وأراد بالعالم الطّيّب الخلا «أبا عمرو» نفسَه لأنه قُطْب ذلك، أو «اليَزِيْدِيَّ» لأنه[2] الذي شُهِرَ (ذلك عنه[3])[4]، وقيل: المراد به الناظم رحمه الله، أي: أُنْقُلْه أو خُذْه (عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلاَ). وقيل: المراد صاحب «التَّيْسير»، أي نقلتُه عن من كانت هذه صفته. و(الْخَلاَ) بالقصر الرَّطْب من الحشيش، وكنّى به عن العلم؛ لأن الناس يقتبسونه كما يختَلُون الخَلاَ، ويقال: هو طَيِّبُ الخَلا. أي حسن الحديث.

فإن قلت: فإذا كان الخلاف إنما هو في هذه الألفاظ الثلاثة فكان يمكن (أن يذكرها[5]) في بيت واحد مع ذكر الخلاف فيها، ويستغني عن[6] أحد هذين البيتين، مع أن ذكر البيت الأول فيه إيهام أن ثَمّ ألفاظاً كثيرة.

قال:

[١٢٥]- وَيَا قَوْمِ مَالِيْ ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلاَ خِلاَفٍ عَلَى الإِدْغَامِ لاَ شَكَّ أُرْسِلاَ

ش: إنما ذكر الناظم رحمه الله هذا البيت عُقَيب ما تقدّم لئلا يُتَوَهَّمَ أنه من القاعدة المتقدمة، فقال: (ليس هذا[7]) منها؛ لأن هذا مدغَم بلا خلاف، وإنما كان الإدغام هنا واجباً لأن (قَوْمِ) لم يحذف منه شيء؛ لأن الكلمة

---

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) و «إبراز المعاني» بعدها: [هو].

(٣) (ك): عنه ذلك.

(٤) «إبراز المعاني» ١/٢٦٥.

(٥) (ك): ذكرها.

(٦) زادت (ك) بعدها: [ذكر].

(٧) (ك): هذا ليس.

باقية[١]، وإنما الياء المحذوفة بالإضافة، وهي كلمة مستقلة، و[٢]اللغة الفصيحة حذفها.

فإن قلت: ياء الإضافة إنما حذفت للاجتزاء بالكسرة عنها مع الدلالة عليها، فالإدغام[٣] يزيل الدلالة عليها، (ويؤدي[٤]) إلى اللبس، فلا يجوز. قلت: الإدغام عارضٌ، والعارض لا اعتدادَ به.

فإن قلت: فينبغي[٥] أن يجري فيه وجهان[٦] بناء على الاعتداد بالعارض (أو عدم الاعتداد به[٧]).

وأراد بقوله: ((وَيَا قَوْمِ) قوله تعالى في سورة «غافر» [٤١]: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾، وأراد بقوله[٨]): (ثُمَّ يَا قَوْمِ) من قوله تعالى في سورة «هود» [٣٠]: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾.

فإن قلت: فعلى ما ذكره[٩] يقتضى أن لا تقرأ هذه الألفاظ لأبي عمرو إلا بالإدغام قولاً واحداً[١٠]. قلت: يأتي الجواب عنه في أثناء الباب إن شاء الله تعالى[١١].

---

(١) زادت (ك) بعدها: [على حالها].

(٢) (ك): مع أن.

(٣) (ك): والإدغام.

(٤) (ك): فيؤدي.

(٥) (ك): ينبغي.

(٦) (ك): الوجهان.

(٧) (ك): وعدمه.

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): ذكرته.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [لقوله: (بِلاَ خِلاَفٍ)].

(١١) زادت (ك) بعدها: [و (لا) في قوله: (بِلا) زائدة بين الجار والمجرور].

قال:

[١٢٦]- وَإِظْهَارُ قَوْمٍ آلَ لُوْطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيْلَ حُرُوْفٍ[(١)]..............

ش: أخبر أن قوماً من أهل الأداء كانوا يظهرون ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ في جميع القرآن، وهو في «الحِجْر» [٥٩، ٦١] و«النَّمْل» [٥٦] و«القمر» [٣٤]، والمراد بالقوم «ابن مجاهد» وغيره من البغداديين، وذكر علّتهم (في الإظهار[(٢)])، وهو كونه قليل الحروف[(٣)].

قال «بعضهم»: (لا أعلم معنى قولهم: إنه قليل الحروف. فإنهم إن عَنَوا به أنه في الخَطِّ حرفان فلا اعتبار بالخطّ، إنما الاعتبار باللفظ، وهو في اللفظ ثلاثة أحرف، فهو مِثْل: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فكما تدغم (قال) فتدغم (آل) لأنه مِثْله وعلى وزنه[(٤)])[(٥)]. انتهى، قلت: يحتمل أن يريد هذا القائل بقلة الحروف قلة دَوْرِه في القرآن.

ثم أخبر الناظم رحمه الله أن[(٦)] من تَنَبَّلَ في هذا العلم ردَّه، فقال:

.... رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلاَ

ش[(٦)]: أي رد ذلك[(٧)] من تنبّل، أي صار نبيلاً في هذا العلم، أي رَسَخَتْ (قدماه، يعني[(٨)]) به صاحب «التَّيْسير» وغيره أو من مات من المشايخ،

---

(١) زادت (ك) بعدها: [(رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلاَ)].

(٢) (ك): للإظهار.

(٣) (ك): حروف.

(٤) (ك): رتبته.

(٥) «إبراز المعاني» ١/٢٦٦.

(٦) ليست في (ك).

(٧) زادت (ك) بعدها: [أي الإظهار أو التعليل].

(٨) (ك): قدمه، يعنوا.

يعني[1] أن هذا الردّ قديم.

ثم بيّن الذي ردّه به فقال[2]:

[١٢٧]- بِإِدْغَـامِ لَـك كَّيْـدَاً ....

ش: يعني[3] هذا مستندُ الرّادّ (بِإِدْغَامِ لَك كَّيْدَاً)؛ لأن القائل بإظهار (آل لُوْطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيْلَ حُرُوْفٍ) أدغم ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] و[4]نحوه، وعِلّة الإظهار موجودة هنا[5]، بل هذا أولى بالإظهار لكونه أقل حروفاً [٢٦/ب] من (آل لوط)؛ فإن (آل) ثلاثة أحرف، والكاف من (لَك كَّيْداً[5]) حرف واحد، فإما أن يقولوا في الموضعين بالإظهار أو بالإدغام فيهما[6].

فإن قلت[7]: الضمير في (رَدَّهُ) يعود إلى الإظهار في قوله: (وَإِظْهَارُ قَوْمٍ)، فكيف يصحّ ذلك؟ قلت: لما أظهروا (آلَ لُوْطٍ) متمسّكين بهذه العلّة فأبطل[8] عليهم العِلّةَ ونَقَضَها (بِإِدْغَامِ لَك كّيْدَاً)، فإذا[9] انتقضَتِ العِلّةُ بَطَلَت، وزال الحكم المترتّب[10] عليها، فأخذ الناظم رحمه الله يُبطِل اللازم؛ لأنه يلزم[5] من إبطاله إبطال الملزوم.

---

(١) (ك): يريد.

(٢) (ك): قال.

(٣) زادت (ك) بعدها: [أن].

(٤) (ك): أو.

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [أو يُحتاج إلى الفَرْق بين الموضعين، ومراده بقوله: (لَك كّيْدَاً) كل ضمير منصوب أو مجرور كان على حرف واحد].

(٧) زادت (ك) بعدها: [فإذا كان].

(٨) (ك): أبطل.

(٩) (ك): وإذا.

(١٠) (ك): المرتب.

واعلم أن «ابن مجاهد» وغيره ممن قالوا بالإظهار في (آل لُوْطٍ) سلّموا الإدغام في (لَك كّيْدَاً)[(١)]؛ لأنهم لو لم يسلّموه لما نُقض عليهم به[(٢)].

فإن قلت: الأصل في ذلك الرّواية، و «ابن مُجاهد» وغيره إنما أخذوا (في ذلك بالإظهار[٣]) روايةً، ثم علَّلوا[(٤)] بهذه العلّة، وبُطلانها ما يضُرُّ، لأن (المعتمَد عليه إنما هو[٥]) النَّقْل[(٦)].

واعلم أنه ليس المراد (لَك كّيْدًا) على الخصوص، بل كل ضمير منصوب أو مجرور على حرف واحد، ووقع (بعده مِثْله[٧]).

وقيل: (لا يستقيم الردّ بـ (لك كيداً)؛ لأن (لَكَ) كلمتان؛ اللام حرف جر[(٨)]، والكاف مجرورة المحلّ بها، فهي قائمة مقام اسمٍ مُظْهَر، وهو «يوسف»، فكما تدغم ﴿لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٢١، ٥٦] فكذلك الكاف التي هي كناية عنه)[(٩)].

قلت: وأورد «بعضهم» هذا السؤال، ولم يجبْ عنه بشيء بناءً على عدم فهمه لكلام الناظم رحمه الله؛ لأنه (فهم خصوص[١٠]) (لَك كّيْدَاً)،

(١) زادت (ك) بعدها: [أو نحوه].
(٢) زادت (ك) بعدها: [ولَمَا صَحَّ النَّقْضُ].
(٣) (ك): بالإظهار في ذلك.
(٤) (ك): عللوه.
(٥) (ك): الاعتماد على.
(٦) زادت (ك) بعدها: [قلت: إنما يَعْرِض لبُطلان عِلّتهم].
(٧) (ك): ما يدغم فيه كما تقدم.
(٨) ليست في (ك).
(٩) «إبراز المعاني» ١/٢٦٧.
(١٠) (ك): بخصوص فهم.

والجواب عنه أنه ليس المراد خصوص هذه الكلمة، فلا يتأتّى ما ذكره في غيرها، ولو سُلّم أن المراد خصوصُها[١] فيقتضي ما ذكره الإظهارَ لا الإدغام، لأن الكاف[٢] بمنزلة اسم «يوسف» بكماله[٣]، و «يوسُف» بكماله لا يُدغم، (وكذلك كنايته[٤])، الثاني أن الإدغام النَّظَرُ فيه إنما هو (بنسبة، أي إلى اللفظ[٥])، فمتى اجتمع مِثْلان خطاً أدغمْنا وإلا فلا، بخلاف المدّ والقصر، فإن النَّظَر فيه[٦] إنما هو إلى اللفظ[٧] لا إلى الخطّ.

قال:

.... وَلَـوْ حَـجَّ مُظْهِـرٌ بِــإِعْلاَلِ ثَانِيْــهِ إِذَا صَــحَّ لاَعْــتَلاَ

ش: لما نقض الناظم[٨] رحمه الله تلك العلّة التي ذكرها للمُظْهِر[٩] لآل لوط وبيّن فسادها، فذكر علّة أخرى سالمة عن[١٠] النقض فقال[١١]: (لَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ)، أي[١٢] احتج المظهر لآل لوط بأن (ثاني آل[١٣]) من (آلَ لُوْطٍ) قد تغيّر

(١) (ك): خصوص ذلك.

(٢) زادت (ك) بعدها: [كما ذكره].

(٣) زادت (ك) بعدها: [لأنها كناية].

(٤) (ك): بالإجماع فكذلك كناية.

(٥) (ك): النسبة إلى الخط.

(٦) (ك): فيهما.

(٧) زادت (ك) بعدها: [أقرب].

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): المظهر.

(١٠) (ك): من.

(١١) زادت (ك) بعدها: [و].

(١٢) زادت (ك) بعدها: [ولو].

(١٣) (ك): الثاني.

مرة فلا يُغَيَّر أخرى ؛ لأن الإدغام إعلال ، لئلا يتوالى على الكلمة إعلالان.

وقوله: (إِذَا صَحَّ) قال «بعضهم»: (إذا صحّ له [الإظهار من جهة][1] النقل فإن «أبا عمرو الدَّانيّ» قال[2] في غير «التَّيْسير»: لا أعلم الإظهارَ فيه من طريق «اليَزِيْدِيّ»)[3] ، وقال «شيخنا» رضي الله عنه: (ليس المراد ذلك ؛ فإن الإظهار صحيح ، فلا فائدة في ذلك ، بل هذا الكلام جرى من الناظم رحمه الله كما جرت عادة المتناظرَين ، يقول أحدهما لصاحبه: إذا صحّ ما قلتُه. وإن كان ما[4] نقله أو ما ذهب إليه صحيحاً).

وقوله: (لاَعْتَلاَ) أي لارتفع على من[5] اختار الإدغام ، وهذه الحُجّة ذكرها جماعة من المتقدّمين مِثْل «ابن [أبي][6] هاشم»[7] ، و «ابن مِهْران»[8] ، وصاحب «التَّيْسير»[9] ، قال «بعضهم»: (واستعمل الناظم رحمه

---

(١) استدركت من «إبراز المعاني» ، وليست في (ب) و (ك).

(٢) «جامع البيان» ١/١٨٤ — (باب ذكر مذهب أبي عمرو في الإدغام: ذكر الحرفين المتماثلين في الكلمة الواحدة وفي الكلمتين) ، وذكره ابن الجَزَري في «النَّشْر» ١/٢٨٢ .

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٦٧ — ٢٦٨.

(٤) زادت (ك) بعدها: [قاله أو ما].

(٥) زادت (ك) بعدها: [أراد و].

(٦) ليست في (ب) و (ك).

(٧) (ك): هشام. وهو أبو طاهر ، عبد الواحد بن عمر ، البغدادي ، أحد الأعلام ، ومصنف «البيان» ، ومن انتهى إليه الحِذْق بأداء القرآن ، توفي سنة ٣٤٩هـ / ٩٦٠م ، وعاش ٧٠ سنة ، ترجمته ومصادره في: «إنباه الرواة» ٢/٢١٥ ، «معرفة القراء الكبار» ١/٣١٢.

(٨) هو أبو بكر ، أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهاني ، العبد الصالح الأستاذ ، من أئمة الفن ، من مصنفاته: «الشامل» و «الغاية» و «قراءة أبي عمرو» ، توفي سنة ٣٨١هـ/ ٩٩١م ، وله ٨٦سنة ، ترجمته ومصادره في: «معرفة القراء الكبار» ١/٣٤٧ ، و «شذَرات الذهب» ٤/٤٢٤.

(٩) «التَّيْسير» ص ٢١.

الله (حَجَّ)... بمعنى غلب في الحُجّة، كقوله[1]: «فَحَجَّ آدَمُ مُوْسى»[2]، ولا يصحّ حملُه في البيت على هذا المعنى،

لأنه لا يبقى لقوله: (فَاعْتَلاَ) فائدة، فإن من غلب في الحُجَّة مُعْتَلٍ)[3].

ثم شرع الناظم[4] رحمه الله يبين كيفية إعلال ثانيه والاختلاف فيه فقال[5]:

[١٢٨]- فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ اصْلُهَا ....

ش: الهاء في (فَإِبْدَالُهُ) عائدة على ثاني (آل لوط)، أي هذه الألف التي هي ثانيه هي بدل عن[6] همزة، أصل تلك الهمزة هاء، فكأن أصله[7] (أَهْل)، ثم أبدلت الهاء همزة، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً لاجتماعها مع الهمزة الأولى وسكونها؛ لقوله فيما يأتي: (وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ * إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ[8]) [٢٢٥]، فتصغيره على هذا القول: أُهَيْلٌ. هذا قول[9] «سيبويه»؛ قال «بعضهم»: (و[4]هذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرّد[4] دعوى، وحكمة لغة العرب تأبى ذلك؛ إذ كيف يُبْدَل من الحرف السهل

---

(١) زادت (ك) بعدها: [عليه السلام].

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٢/٢٦٤، ٢٨٧، ٣٩٨، ٤٤٨، والبخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٠٩)، ومسلم في «صحيحه» برقم (٢٦٥٢).

(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٦٧. وهنا زادت (ك): [انتهى. قلت: وفيما قاله نظر. انتهى].

(٤) ليست في (ك).

(٥) (ك): قال.

(٦) (ك): من.

(٧) «الإبدال والمعاقبة والنظائر» للزّجّاجي ص ٢٩، «تاج العروس» / أول، أهل.

(٨) زادت (ك) بعدها: [(كَآدَمَ)].

(٩) «كتاب سيبويه» ٣/٤٥٧ باب تحقير كل حرف كان فيه بدل، «علل النحو» ص ٤٨٠، «تاج العروس» / أول.

- وهو الهاء - حرف مستثقَل وهو الهمزة التي من عادتهم الفرار منها (حذفاً و(١)إبدالاً وتسهيلاً على ما عرف في بابه، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان (فهي في الموضع(١) لا يمكن إبقاؤها فيه، بل يجب قلبها ألفاً؟ فأي حاجة إلى اعتقاد هذا التكثير من التغيير بلا دليل، وإنما أبدلت الهاء همزة (في (ماء) لتتقوّى(٢) على الحركة؟)(٣)، انتهى.

قلت(٤): وقد نَصّ النحاة على أن الهمزة تبدل من حروف اللِّين(٥) ومن الهاء والعين ـ وإن كانت أثقلَ مما أُبدلت عنه ـ وتبقى همزة، وقد نقلوا هنا إبدالها، ونحن هنا(١) لم نُبْقِها على(٦)حالها همزة، بل نبدلها حرف مدّ، وهذا كله اعتقاد(٧).

قال:

.... وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدِلاَ

ش: أي فقال بعض الناس(٨): إن ثاني (آلَ لُوْطٍ) [٢٧/آ] الذي هو

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): فيما استوفى.

(٣) «إبراز المعاني» ٢٦٨/١.

(٤) زادت (ك) بعدها: [و].

(٥) (ك): المد. ونص عليه المبرّد في «المقتضَب» ٦٢/١، وسيبويه في «كتابه» ٥٤٣/٣، ٣٠٦/٤، ٢٣٨.

(٦) زادت (ك) بعدها: [أصلها أي على].

(٧) زادت (ك) بعدها: [لا يحصل منه ثِقَلٌ، إنما الثقل في النطق بها لو نطق بها].

(٨) قال أبو شامة في «إبراز المعاني» ٢٦٨/١: يعني أبا الحسن بن شَنَبُوذ. وهو محمد بن أحمد البغدادي، شيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد، توفي سنة ٣٢٨هـ/ ٩٣٩م، ترجمته ومصادره في: «تاريخ بغداد» ٢٨٠/١، «معرفة القراء الكبار» ٢٧٦/١.

الألف بدل عن واو. وهذا[1] مذهب «الكِسائي» وغيره، فالضمير في (ابْدِلاَ) عائد على ثاني (آلَ لُوْطٍ). قال «بعضهم»: (وهذا هو الصحيح الجاري على القياس، وأهل التصانيف من اللغويين وأصحاب الأغربة لا يفسّرون هذه الكلمة إلا في فصل الواو بعد الهمزة، فكأن أصل الكلمة: أَوَلَ، كما أن أصل قال: قول، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً... فهو مشتقّ من آل يَؤُول إذا رَجَع، أي: إن آل[2] الرجل يرجعون إليه في النَّسَب أو الدِّين. وإذا كان من باب (قال) فله حكم (قال) في الإدغام - قال: - ولم يذكر «الشّاطِبِيّ» رحمه الله هذا القول الثاني حُجّةً للإظهار[3]، فإنه غير مناسب له، (وإنما[2]) بيّن أن العلماء مختلفون في أصل الكلمة، فيعطى كلُّ (أَصْلٍ حُكْمَه[4]))[5]. انتهى، قلت: و[2]إنما ذكر الناظم رحمه الله كيفية الإعلال على سبيل الاستطراد.

قال:

[١٢٩]- وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُوْمِ هَاءً كَهُو وَّمَنْ   فَأَدْغِمْ وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالمَدِّ عَلَّلاَ

ش: الرواية بخفض المضموم على أنه صفة لـ (هُوَ)[6]، فإن قلت: (هُوَ) ضمير، والضمائر لا توصف. قلت: ليس المراد به الضمير، بل صار[7] بمنزلة الاسم الظاهر.

---

(١) زادت (ك) بعدها: [هو].

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): الإظهار.

(٤) (ب) و (ك): حكم أصله.

(٥) «إبراز المعاني» ١/٢٦٨ - ٢٦٩.

(٦) (ك): هو.

(٧) زادت (ك) بعدها: [هنا].

و(هَاءً) تمييز، وقوله: (الْمَضْمُوْمِ هَاءً) احتراز من إسكانها[١]، وهو إذا صحبه واو أو فاء أو لام، فإن «أبا عمرو» رحمه الله من جملة من (يسكّن هاءها[٢]) بعد هذه الأحرف الثلاثة كما يأتي إن شاء الله (بيانه في[٣]) «البقرة»، وإذا سكّنه[٤] بعد هذه الأحرف الثلاثة[٥] يأتي حكمه في القاعدة المذكورة في آخر[٦] باب إدغام الحرفين المتقاربين[٧]، فإنها مشتملة على البابين وهي قوله: (وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيْرٌ)[٨].

وإن أتى دون هذه الأحرف الثلاثة فلا خلاف في ضمِّ[٩] هائه، فإذا لَقِيَتْ واوه واواً[١٠] في هذه الحالة ففيه خلاف، فابن مُجاهد وأصحابه

---

(١) (ك): الساكن بها.

(٢) (ك): سكنها.

(٣) (ك): تعالى بيانه في سورة.

(٤) (ك): سكن ما.

(٥) ليست في (ك).

(٦) (ك): أول.

(٧) زادت (ك) بعدها: [فُهِم أن الكلمة خَفّت بإسكان الهاء فيها. انتهى، قلت: هذا مندرج في القاعدة التي يأتي ذكرها آخر الباب الثاني]. وهو باب إدغام الحرفين المتقاربين المذكور قبل قليل.

(٨) (ك): البيت. وزادت بعدها: [فكأن هذا القائل نسي هذه القاعدة، أو لم يعتقد عمومها حتى يقول: ينبغي أن يكون مثل قوله: وهو واقع بهم. وكلاهما مندرج تحت القاعدة، قال بعض الناس: يؤخذ من كلام الناظم رحمه الله هنا أن حروف المد لا تدغم لأن هذا القائل لما منع من إدغام هو المضموم الهاء لأجل المد المقدر، فإذا كان المد مخففاً فبطريق الأولى. انتهى، قلت: وما قاله هذا القائل فيه نظر؛ فإن الأولوية لا نزاع فيها، إنما الكلام في عدم الجواز، ثم لو سُلِّم ما ذكره لم يكن غالباً بل مُخَصَّصاً عنده؛ لأنه هو القائل بعدم الإدغام].

(٩) (ك): صلة.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [أخرى].

يأخذون فيه بالإظهار، وغيرهم بالإدغام، فأمر الناظم رحمه الله بالإدغام فقال: (فَأَدْغِمْ)، لأن صاحب «التَّيْسير» قال: (لا خلاف في الإدغام)[1].
قال «بعضهم»: (يريد (في طريقته[2]) التي قرأ بها، وإلا فقد ذكر الخلاف فيه «أبو عليّ الأَهْوازِيّ» والحافظ «أبو العلاء» وغيرهما)[3].

فإن قلت: (أَتُقْرِئ بوجهين[4]) لأبي عمرو من طريق «القصيد»؟ قلت: نعم، وبهما قرأت على «شيخنا» رضي الله عنه، والناظم رحمه الله رجّح الإدغام[5].

واعلم أن المواضع اللاتي وقع (هُوَ) مضموم الهاء فيها في القرآن ثلاثة عشر موضعاً.

قال:

.... وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلاَ

ش: لما أمر الناظم رحمه الله بالإدغام أخبر أن بعض أهل الأداء قال بالإظهار مُحْتَجّاً بهذه العلّة وهو المدّ؛ لأن الواو قبلها ضمة، فإذا أريد إدغامها وجب إسكانها، فإذا سكنت وقبلها (ضمة فتصير[6]) حرف مدٍّ ولين، وحرف المدّ لا يُدْغَم بالإجماع[7]؛ لأداء الإدغام إلى ذهاب المدّ الذي فيه،

---

(١) «التَّيْسير» ص ٢١.
(٢) (ك): بطريقته.
(٣) «إبراز المعاني» ١/٢٦٩.
(٤) (ك): أتقرأ بالوجهين.
(٥) زادت (ك) بعدها: [مع ذكره الإظهار].
(٦) (ك): تصير.
(٧) زادت (ك) بعدها: [من كلمتين].

مِثْل واو: ﴿ قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾ [يوسف: ٧١]، و﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ[١]﴾ [البقرة: ٢٥][٢]، و﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧، ٨٠]، وهذا خطأ من المعلِّل[٣]، فإن هذا مدٌّ[٤] تقديريٌّ لا ثُبوت له، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان المدّ مخففاً أن يُمنع إذا كان المدّ مُقَدَّراً.

فإن قيل[٥]: قول الناظم رحمه الله: (فَبِالمدّ عَلَّلاَ) يوهم أن صاحب هذا المذهب لم يعلِّل بغير هذه العِلّة، وقد عُلِّل الإظهار بِعِلَل من جملتها ما ذكره لنا[٦] الناظم رحمه الله.

العِلّة الثانية أن الواو زيدت تقويةً لهاء الضمير، ففي إدغامها إخلال بما[٧] زيدت لأجله.

العلّة الثالثة أن الواو تشدَّد في لغة قوم من العرب، والتخفيف هو اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أنْ[٦] تُشَبَّهَ بتلك، وقيل: إن تشديد الواو هو الأصل، ثم خُفِّفَتْ فاستُغني بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام.

قلت: ما في كلام الناظم رحمه الله ما يدل على الحصر[٨]، سلّمناه، لكن

---

(١) زادت (ك) بعدها: [الصالحات].

(٢) جاءت أيضاً في خمسين موضعاً تالياً من القرآن الكريم.

(٣) (ك): العلل.

(٤) (ك): أمر.

(٥) (ك): قلت.

(٦) ليست في (ك).

(٧) (ك): عما.

(٨) زادت (ك) بعدها: [فإنا لا نسلّم أن ما في كلامه ما يدل على الحصر، بل دلالته على الحصر بأمره من تقدّم المعمول على عامله].

الناظم (رحمه الله[1]) لما قال: (عَلَّلاَ) فبنى الفعل للفاعل، فأشار إلى أن صاحب هذا المذهب إنما علَّل بهذه العِلّة التي ذكرها، وإن كان ثَمَّ (عِلَلٌ أُخَرُ[2]) لكنْ لم يعلِّل بها، فلو قال الناظم رحمه الله: عُلِّل[3]. على بناء الفعل للمفعول اتجه ما قاله هذا القائل، فأخبر الناظم[4] أنه علَّل بهذه العِلّة، وهي منقوضة بقوله[5]:

[١٣٠]- وَيَـأْتِيَ يَـوْمٌ أَدْغَمُـوْهُ وَنَحْـوَهُ ....

ش: يعني الذين قالوا بالإظهار في (هُوَ) المضموم الهاء لأجل المدّ أَدْغَموا قوله: (يَأْتِيَ يَوْمٌ)، (يعني الياء من (يَأْتِيَ) في الياء من (يَوْمٌ)، ومراده قوله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾[5] [الرُّوم: ٤٣، الشُّورى: ٤٧]، وقوله: (وَنَحْوَهُ) يعني كل ياء متحركة مكسورٍ ما قبلها، مِثْل[6]: ﴿نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰٓ﴾[7] [طه: ١١]، وينبغي لهم أن يظهروه كما أظهروا الواو من (هو) المضموم الهاء؛ لأن العلّة الموجبة للإظهار[1] هناك موجودة هنا، فقد وجدت علّة الإظهار هنا[1]، لكن (أَدْغَموا هنا، فينبغي[8] أن يُدْغِموا ذاك[9]، فإما أن يدغموا في الموضعين، أو يظهروا فيهما لعدم الفارق بينهما[10].

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): علة أخرى.

(٣) (ك): عُلِّلاَ.

(٤) زادت (ك) بعدها: [رحمه الله].

(٥) زادت (ك) بعدها: [قال]. وفي هامش الأصل: بلغ قراءة تصحيح.

(٦) (ك): نحو.

(٧) زادت (ك) بعدها: [ونحو ذلك].

(٨) (ك): أدغموه فينبغي لهم.

(٩) (ك): هو المضموم الهاء، كما أدغموا ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ ونحوه.

(١٠) زادت (ك) بعدها: [والله أعلم].

قال:

.... **وَلاَ فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدّ عَوَّلاَ**

ش: لما التزم من قال بإظهار واو (هُوَ) المضموم الهاء بـ (يَأْتِيَ يَوْمٌ) ونحوه، وأنهم أدغموه مع وجود العلّة الموجبة للإظهار، فخاف[1] أن يقول القائل: يُحتمل أنهم فرّقوا بين الموضعين. فقال الناظم رحمه الله[2]: [٢٧/ب] (لاَ فَرْقَ يُنْجِيْ)، يعني[3] بين هو المضموم الهاء وبين (يَأْتِيَ يَوْمٌ) ونحوه. وقول الناظم رحمه الله: (يُنْجي) فيه إشارة إلى أن بين الموضعين فَرْقاً لكن ليس منجياً[4]، لأنه لم يَنْفِ مُطْلَق[5] الفرق، بل فرقاً مُنجياً من النَّقْض على عِلّتهم، وقد فرّق بين الموضعين، وفي كلامه إشارة[6] أنه لو علّل بغير المدّ، وفرّق أنجاه الفرق بين الموضعين، كتعليله بما ذكرناه[7] غير المدّ، (لقوله: (مَن[8]) عَلَى المدّ عَوَّلاَ).

قال «بعضهم»: (وأما[9]) قوله تعالى: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ[10]﴾ [الحاقة: ١٦] فينبغي أن يكون حكمه حكم قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، (فإن

---

(١) (ك): خاف.

(٢) زادت (ك) بعدها: [و].

(٣) (ك): أي.

(٤) (ك): ينجيه، أي ليس مخلّصاً لهذا القائل.

(٥) (ك): بطلان.

(٦) (ك): أيضاً إشارة على.

(٧) (ك): ذكرنا.

(٨) (ك): كقوله.

(٩) (ك): فأما.

(١٠) ليست في (ك).

الكلمة خفّت بإسكان الهاء فيها)[1]. قلت: هذا مندرج في القاعدة التي تأتي في آخر باب إدغام المتقاربين، فإنها مشتمِلة على البابين، وهي قوله: (وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيْرٌ) [١٥٦]، فكأن هذا القائل نسي تلك القاعدة إذ لم يعتقد عمومَها حتى يقول: فينبغي أن يكون مِثْل قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾. فكلاهما مندرجان تحت القاعدة.

قال «بعض الناس»: (يؤخذ من كلام الناظم رحمه الله هنا أن حروف المدّ لا تُدْغَم في غيرها؛ لأن هذا القائل لمّا منع من إدغام هو المضموم الهاء لأجل المدّ المقدّر فإذا كان المدّ مخففاً فبطريق الأولى)، قلت: وما قاله هذا القائل فيه نظر؛ فإن الأولوية لا نزاع فيها، إنما الكلام في عدم الجواز[2].

قال:

[١٣١]- وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ فِي اللاَّءِ عَارِضٌ سُكُوْناً او اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلاَ

ش: أخبر أن أبا عمرو - رحمهما[3] الله - أظهر الياء من (اللاَّئِي)[4] الواقع (قَبْلَ يَئِسْنَ) في سورة «الطَّلاق» [٤]، وإنما قيّده بالواقع (قَبْلَ يَئِسْنَ) احترازاً من غيره؛ لأن هذا هو الذي اجتمع فيه مِثْلان؛ لأنه يُقرأ بياء ساكنة في إحدى الروايتين عنه كما يأتي[5] في سورة «الأحزاب» [٤]، فقد اجتمع عنده مِثْلان في هذه الرواية، فأظهره بلا خلاف، ولم يدغمْه في حال كونه راكباً للطريق الأسهل، يقال: أسهل. إذا ركب الطريق السهل،

---

(١) «إبراز المعاني» ٢٧١/١.

(٢) ليست في (ك).

(٣) (ك): رحمه.

(٤) (ك): اللاء.

(٥) زادت (ك) بعدها : [بيانه].

(و(سُكُونَاً اوَاصْلاً) تمييز(١). وعَلَّل ذلك بعلتين: إحداهما كون سكون الياء عارضاً، والثاني[٢] أنها عارضة؛ لأن أصله (اللائي) بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، فحذفت الياء تخفيفاً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها على حدّ حذفها من إلزام وإلغاز، ثم أبدل من الهمزة ياء مكسورة على غير القياس، لأن القياس فيها التسهيل بين بَيْنَ[٣]، ثم أُسكنت[٤] الياء استثقالاً للحركة عليها، وجاز الجمع بين الساكنين للمد، قال «أبو عمرو»: (وهي لغة قريش)[٥]، فلم يدغمها لما تقدم.

فإن قيل[٦]: لم جمع بين ذكر الأمرين؟ قيل: (لأن القاعدة المشهورة أن المِثْلين إذا التقيا وسُبق الأولُ منهما بالسكون فلا بد من الإدغام)[٧] لقوله (فيما يأتي(٨): (وَمَا أَوَّلُ المِثْلَيْنِ (فِيْهِ مُسَكَّنٌ فَلا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلاَ) [٢٧٦]، فأراد إخراجه من تلك القاعدة فقال: (سُكُوْنَاً)، أي هذا السكون في الياء عارض، فلا يعتقد أنه من تلك القاعدة(٨)، ثم[٩] أراد أن يخرجه من هذا الباب - أعني من إدغام المتحرك في مِثْله - فذكر علّة أخرى، فقال: (اوَاصْلاً)، يعني أن هذه الياء أصلها الهمزة؛ لأنها بدل عنها، فلا تدغم

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): الثانية.

(٣) زادت ك) بعدها: [كما يأتي في باب وقف «حمزة» و «هشام»].

(٤) (ك): سكنت.

(٥) القول لأبي عمرو بن العلاء، وهو في «اللآلئ الفريدة» ١/١٨٢، و «النَّشْر» ١/٢٨٥.

(٦) (ك): قلت.

(٧) هو في «اللآلئ الفريدة» ١/١٨٣.

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): فإن.

نظراً إلى أصلها، لأن (الهمزة لو ظهرت[١] لم تدغم، فكذلك ما أُبْدل عنها[٢] ـ (ولا اعتبار بحالتها العارضة[٣] ـ فأو[٤] على هذا بمعنى الواو ... وإن حُملتْ[٥] على بابها من التخيير أو الإباحة كان[٦] الكلام محمولاً على المعنى، أي: إن المُحْتَجَّ للإظهار مُخَيَّر، ومباح[٧] له أن يعلِّل بكون السكون عارضاً أو بكون الياء عارضة؛ لأن إحدى العِلّتين كافية في الفرق بينه وبين ما لزم إدغامه مما أُسكن[٨] ولقي مِثْله)[٩]، انتهى.

قلت: ما ذكره هذا القائل يكون تعليلاً (لغير هذا الباب[١٠]. قال «بعضهم»: (كلا التعليلين غير مستقيم، أما السكون العارض[١١] فغير صالح؛ لأنه يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨، الإنسان: ٢٤]، و﴿مَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١]، وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها الهمزة فكان ينبغي أن يجري فيها الوجهان المتقدمان في ﴿يَبْتَغِ﴾ ونحوه، نظراً إلى الأصل وإلى ما عليه اللفظ الآن، وفي قوله:

---

(١) «اللآلئ الفريدة»: ثبتت.

(٢) (ك)، و «اللآلئ الفريدة »: منها.

(٣) ليست في «اللآلئ الفريدة ».

(٤) «اللآلئ الفريدة »: وأو.

(٥) (ك): قلت.

(٦) (ك): فإن.

(٧) (ك): يباح.

(٨) (ك)، و «اللآلئ الفريدة »: سكن.

(٩) «اللآلئ الفريدة» ١/١٨٣، وهنا زادت (ك): [انتهى].

(١٠) (ك): بغير هذا.

(١١) ليست في (ك).

(عَارِضٌ سُكُونَاً اوَاصْلاً) نظر؛ فإن الأصل هو الهمزة، (وهو ليس[1] بعارض، ولو كان[2] (لفظاً) موضع (أصلاً) لكان أَبْيَن.

ـ قال ـ: و«شيخنا»[3] «أبو الحسن» ـ قلت: يعني «السَّخَاويّ». انتهى[4] ـ زاد في شرحه بِأَخَرَة: إن (أصلاً) منصوب على المصدر، كقولك: ما فعلته أصلاً[5]. ـ قال ـ: وأو بمعنى بل أو بمعنى الواو. فكأنه جعل المجموع عِلّة واحدة، والظاهر خلافه، ثم الصواب أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات؛ فإن الياء كما زعم الناظم ساكنة، و(باب الإدغام الكبير[6]) مختصّ بإدغام المتحرك، وإنما[7] موضع ذكره[8] قوله: (وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيْهِ مُسَكَّنٌ * فَلاَ بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ)[9] [٢٧٦]، وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله حرف مدّ ولِين، فالتقاء الساكنين فيه على حدِّهما.

ـ قال ـ: فأقول: سبب الإظهار عدم التقاء المِثْلين بسبب أن «أبا عمرو» رحمه الله كان يقرأ هذه الكلمة بتليين الهمزة بينَ بينَ، وعَبَّروا عنه بياء مُخْتَلَسَةِ الكسرة، والهمزة المسهّلة كالمحقّقة)[10]، انتهى.

---

(١) (ك): ليس هو.

(٢) (ك): قال.

(٣) (ك): وشيخنا رضي الله عنه.

(٤) ليست في (ك).

(٥) «فتح الوصيد» ١/٢٩٧.

(٦) (ك): هذا الباب.

(٧) زادت (ك) بعدها: [هو].

(٨) «إبراز المعاني»: ذكر هذه.

(٩٨) زادت (ك) بعدها: [البيت].

(١٠) «إبراز المعاني» ١/٢٧٢ – ٢٧٣.

قلت[٢٨/آ]: كأن هذا القائل نسي أن الرّوايتين منقولتان عن «أبي عمرو»، والكلام إنما هو على هذه الرّواية التي قرأ فيها بياء ساكنة[١]، وكيف يُعَبِّر عن تليين الهمزة بياء مختلَسة (الحركة؟ ثم الياء المختلَسة الحركة لم[٢] يقرأ بها هذا الإمام، ولم يعبِّر عنه (بهذا أحد[٣]، فالمنقول عن «أبي عمرو» (رحمه الله في (اللاَّئي)[٤] قراءتان، بسكون الياء، وبهمزة مُسَهَّلة كما يأتي ذكره. انتهى.

قال «أبو بكر بن مِهران»: (ولا يُدْغِم ﴿وَ[١] ٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] لأنها ليست بياء خالصة فيدغمُها في مِثْلها، إنما هي همزة مليَّنة، ولو كانت ياء خالصة لأدغم، ومن عبّر من الرّواة عن قراءة «أبي عمرو» بإسكان الياء خَفِيَ عنه[٥] أمر التسهيل، فلم يضبطْه)[٦]. قلت: القراءة بياء ساكنة قد[١] نُقلت عن هذا الإمام، وكيف يَظُن بأن الرّواة خَفِيَ عليهم أمر التسهيل، وعبَّروا عنه بهذه العبارة[٧]؟ بل نقلوا له قراءتين[٨]: الياء الساكنة والتسهيل كما يأتي ذكره، وكذلك «البَزّيّ».

فإن قلت: فهل تُدْغَم هذه اللفظة لأحد من القرّاء السبعة من قوله[٩]:

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (ك): الكسرة أي الحركة.

(٣) (ك): بها أحد فيما علمته.

(٤) (ك): في (اللاَّءِ).

(٥) (ك): عليهم.

(٦) «إبراز المعاني» ٢٧٣/١، وهنا زادت (ك): [انتهى].

(٧) زادت (ك) بعدها: [بل إذا صح هذا الباب جاز أن يكون الأمر بالعكس].

(٨) زادت (ك) بعدها: [في هذه الكلمة].

(٩) زادت (ك) بعدها: [في].

(وَمَا أَوّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيْهِ مُسَكَّنٌ)[1] [٢٧٦]؟ قلت: لا، أما الكوفيون و «ابن عامر» فإنهم قرؤوا[2] بياء ساكنة قبلها (كسرة، فهي[3]) حرف مد ولين، وحروف المدّ واللين لا تدغم في غيرها في كلمتين بالإجماع[4].

وأما «أبو عمرو» و«البَزِّيّ» فلهما قراءتان، الياء الساكنة والتسهيل، فإذا قرأ «أبو عمرو» بياء ساكنة فقد نُص له على عدم الإدغام، وكذلك «البَزِّيّ» لا يدغم، بل بطريق الأولى؛ لأن[5] قاعدته الإظهار، وأما القراءة الأخرى لهما لوَرْش فلا إدغام لعدم اجتماع المِثْلين، وأما «قالُون» و«قُنْبُل» فلا إدغام[6] أيضاً؛ لأنهما قرأا بهمزة مخفَّفة، فلم[7] يدغم هذه الكلمة أحد[8] كما علمت.

فإن قلت: قد ذكر لأبي عمرو في هذا الباب كلماتٍ مُتَّفَقاً على إدغامها، وكلماتٍ مُتَّفَقاً على إظهارها، وكلماتٍ مُخْتَلَفاً في (إدغامها وإظهارها[9])، (وأنت تقول: الإظهار والإدغام[10]) مرويان عن «أبي عمرو»، (وتُقرئ[11]) له بهما،

---

(١) زادت (ك) بعدها: [البيت].

(٢) زادت (ك) بعدها: [﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي﴾ في جميع القرآن] (الأحزاب٤، المجادِلة٢، الطَّلاق٤).

(٣) (ك): همزة مكسورة فهي عندهم.

(٤) زادت (ك) بعدها: [كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى].

(٥) ليست في (ك).

(٦) زادت (ك) بعدها: [لهما].

(٧) (ك): فلا.

(٨) (ك): لأحد من السبعة.

(٩) (ك): إظهارهن وإدغامهن.

(١٠) (ك): قلت: تقول: الإظهار والإدغام.

(١١) (ك): تقرأ.

(فهذا[١]) ينفي ما ذكرته. قلت: قال «شيخنا» رضي الله عنه[٢]: (وإذا[٣] قرأنا لأبي عمرو بطريق الإدغام، فما نُقل عنه في[٤] الباب أنه يدغمه قولاً واحداً أدغمته[٥] قولاً واحداً، وهو أكثر الباب مما التقى فيه مِثْلان، و(مما نصّ في الباب عليه[٦]) مِثْل: (يَا قَوْمِ مَالِيْ ثُمَّ[٧] يَا قَوْمِ مَنْ) [١٢٥] ونحوه، وما ذُكر عنه[٨] أنه يظهره قولاً واحداً أظهرتُه[٩] كياء المتكلم[١٠] والمخاطب، والمُنَوَّن والمُثَقَّل، وكذلك (اللاَّئِي يَئِسْنَ)، وما نُقل عنه فيه[٨] وجهان يقرأ له بهما، سواء كانا متساويين كالأفعال المجزومة أو إحداهما[١١] أرجح، فتارة يترجح الإدغام مِثْل هو المضموم الهاء، وتارة يترجح الإظهار مع جواز الإدغام كما في قوله: (وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ) [١٢٢]. هذا كله إذا قرئ له بطريق الإدغام، فإذا قرئ له بطريق الإظهار فإنك لا تدغم شيئاً من الباب، وإن كان[١٢] مُتّفَقاً على إدغامه).

فإن قلت: فقد ذكر في الباب ألفاظاً أُجمع على إدغامها مِثْل:

---

(١) (ك): وهذا.

(٢) زادت (ك) بعدها: [الإدغام والإظهار طريقان لأبي عمرو رحمه الله منقولان صحيحان].

(٣) (ك): فإذا.

(٤) زادت (ك) بعدها: [هذا].

(٥) (ك): أدغمناه.

(٦) (ك): وما نص عليه في الباب.

(٧) (ك): و.

(٨) ليست في (ك).

(٩) (ك): أظهرناه قولاً واحداً.

(١٠) (ك): المخبر.

(١١) (ك): أحدهما.

(١٢) زادت (ك) بعدها: [قد ذكره].

(وَ[1]يَاقَوْمِ مَالِيْ ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلاَ * خِلاَفٍ) [١٢٥]. قلت: قوله: (بِلاَ * خِلاَفٍ عَلَى الإِدْغَامِ) يريد: إذا قرئ لأبي عمرو بطريق الإدغام[2]. قوله: (سُكُونَاً اوَاصْلاً) (فِي البيت[3] منصوبان على التمييز، والرّواية بنقل حركة همزة (أصلاً) إلى واو (أو).

** ** **

(١) ليست في (ك).

(٢) زادت (ك) بعدها: [كما تقدم في].

(٣) (ك): البيت وهما.

فهرس الموضوعات